Réviser pour écrire : La valeur-qualité de la traduction institutionnelle internationale

Mohammed Didaoui

Les analogies entre écriture et traduction sont, on le devine, multiples (Oustinoff 2001, 36)

La différence entre le bilinguisme et le monolinguisme n'est pas si grande qu'on le pense généralement, puisqu'au sein de la même langue il peut y en avoir en réalité plusieurs. Dans l'un et l'autre cas, c'est simplement être en mesure d'effectuer des opérations permettant d'obtenir des énoncés équivalents par le sens mais différents par la forme (Oustinoff 2011, 72).

Se donner pour objectif de gagner en étant meilleur que les autres, d'une part en cherchant à satisfaire les clients et à acquérir une image d'excellence, d'autre part en constituant en interne des équipes performantes, compétentes et motivées : c'est le management par la qualité (Doucet 2005, 120)

Résumé : La révision en traduction est un processus interlingual basé sur la relecture et l'alignement visant à assurer une correspondance maximale entre tous les éléments du texte source et du texte cible, avec comme finalité une réécriture intralinguale dans un cadre prédéterminé selon le but escompté. C'est une transécriture. En outre, l'activité traductionnelle aux Nations Unies se caractérise par l'intertextualité et l'hypertextualité, reposant sur la mémoire de traduction, ainsi que par la prédominance de la langue de spécialité. Par conséquent, une relation triangulaire est instaurée, faisant du traducteur un réviseur-écrivant (auto-réviseur) et un terminologue plurilingue appelé à transmettre des concepts précis dans des textes parallèles équivalents et éventuellement autonomes en plusieurs langues.

- صافي، أحمد، **موسوعة أعلام الموسيقى والأدوات الموسيقية**، دار أسامة للنشر، عمان الأردن، 2003.

- طنوس، الأب يوسف، "المصطلحات في الموسيقا العربيّة: مشروع حداثة"، **الحياة الموسيقية**، ع. 46، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008، دمشق، ص 8–33.

- لبيب، الطاهر، "عودة إلى المسألة اللغوية"، **الحياة الثقافية**، ع 172، وزارة الثقافة، تونس، 2006، ص 3–12.

- **مجلة الثقافة العالمية**، ع 169، الموسيقى (1) تعليم الموسيقى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013.

- مرهون، مجيد، **الأسس المنهجية لدراسة النظريات الموسيقية**، الميزان للنشر والتوزيع والمطبوعات، المنامة–البحرين، 1994.

- قريعة، محمد الأسعد، "المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى"، **الحياة الثقافية**، ع 98، وزارة الثقافة، تونس، 1998، ص 104–109.

قائمة المراجع

- **المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1992.

- **معجم الموسيقا**، مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، 2000.

- ابن منظور، **لسان العرب**، ط 3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999.

- بن نصر، عادل، "معايير الترجمة بين اللزوم والجواز"، **الحياة الثقافية**، ع. 214، وزارة الثقافة، تونس، 2010، ص 37–44.

- بن مراد، إبراهيم، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

- بن مراد، ابراهيم، "من مشاكل الترجمة في المعجم"، **الحياة الثقافية**، ع. 172، وزارة الثقافة، تونس، 2006، ص 35–45.

- حمزة، حسن، "الترجمة وتطوير العربية: الوجه والقفا"، **مجلة تبيّن**، الدوحة، ع 6، 2013، ص 7–22.

- الرايس، الحبيب، **النظريات الموسيقية الموسّعة**، منشورات محمد بوذينة، تونس، 1996.

- الزّمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف فى حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج3، دار المعرفة، بيروت، 1968.

- سراج، نادر، "دور المعاجم الثنائية اللغة في حركة الترجمة العربيّة: معجم باريلتمي أنموذجا"، **مجلّة تبيّن**، ع 6، الدوحة، 2013، ص 37–46.

- شقرون، نزار، "المصطلح الفنّي وحدود الترجمة"، **الحياة الثقافية**، ع 172، وزارة الثقافة، تونس، 2006، ص 64–69

منّا بأن إشكالات الترجمة عموما مازالت تؤرّق أهل الاختصاص في مختلف مسارات البحث العلمي، فإنها تقتضي- في مجال العلوم الموسيقية، مزيدا من التخصّص والتعمّق في قواعدها ومناهجها، والإلمام بمختلف التجارب السابقة برؤية نقدية ترتبط بواقع الممارسة، كما بأصول اللغة ونظامها من أجل تحيين المعجم العربي الخاص بالعلوم الموسيقية. ويبقى الحرص على التقيّد بمحتوى المعجم بعد تحيينه في مختلف الدراسات والمقالات المنشورة وبحوث التخرّج، أحد أهم السبل لرسوخ المصطلح المستحدث ولتداوله.

ح. ترجمة ضبابيّة

تثير بعض المركّبات الدلاليّة المختارة لنقل عدد من مصطلحات الموسيقى الأجنبيّة إلى اللغة العربيّة، الاستغراب والتعجّب بسبب الصيغة المبهمة التي وردت فيها. فهي تطرح مدلولات عامّة لا تحقّق الإبلاغ، وقابلة للتأويل في اتجاهات عديدة. ويكفي أن نتخيّل جملا تحليلية تتضمّن مصطلحات كهذه في دراسات نقدية أو علمية من قبيل: "عازف على **آلة معدنيّة**"، أو "يراوح العزف بين جرّ القوس و**بضرب شديد** على أوتار آلة الكمان" مثلا، لندرك مستوى اللبس الذي سيحصل في تبليغ المعنى الحقيقي لواقع الممارسة.

عربي	أجنبي
آلة معدنية	Métallophone
بضرب شديد	Martelé
رقصة غنائية قديمة	Ballade
أغنية عاطفية	Ballad
حلية قصيرة	Acciaccatura
النقر بالأصابع	Pizzicato
مدخل	Prélude

5. الخاتمة

أدّت قراءة أوّلية لمحتوى المعجم الموحّد لمصطلحات الموسيقى إلى الوقوف على عدد من الثغرات التي طالت المنهج المتّبع في نقل المصطلحات الأجنبيّة إلى اللغة العربيّة تعريبا أو ترجمة، والتي من شأنها أن تعيق مسار البحث العلمي من جهة، وتدفع بالبعض نحو النفور من اللغة العربيّة والاعتقاد أكثر فأكثر بعدم قدرتها على مواكبة التقدّم المعرفي الوافد من شتّى أنحاء العالم. ويقينا

ولعلّ الاختلاف بين المفردة والمركّب اللفظي المشتقّ في عمليّة النقل يعود إلى سعي اللجنة "للعمل على أن تعكس صيغة المصطلح العربي المعنى الفنّي للمصطلح الأجنبيّ لا أن تكون ترجمة حرفيّة له" (المعجم الموحّد، 1992، ص. 8)، لكنه سيسبّب في الوقت نفسه ضبابيّة في المقابلات وتضاربا في استعمالها العلمي.

ج. نفس المقابل لمصطلحين مختلفين

أقرّت لجنة الصياغة إمكانية الاحتفاظ بمقابلين عربيين فقط للمصطلح الأجنبيّ الواحد في حالة الضرورة القصوى (ربّما ارتباطا بما هو متداول في مختلف البلدان العربيّة)، لكنها قدّمت على العكس من ذلك مقابلا واحدا لمصطلحين مختلفين أو أكثر، في حين كان من الأجدى والأسلم البحث في المعجم العربي وفي إمكانياته الصرفيّة للتمييز بينها تجنبا للخلط والالتباس، على غرار "سداسيّة" لمدخل (Sextuor) و"سداسيّة" لــ (Sextolet) مثلا.

عربي	أجنبي
ثنائي	Duo Binaire
محاكاة	Imitation Canon
سلم	Echelle Gamme
صفارة	Fifre Sirène
سداسية	Sextuor Sextolet
علامة نغمة درجة	Note

ث. اختلاف وتضارب في الاشتقاق

في جانب مواز، يبرز التذبذب بين طيات المعجم في عدم الالتزام بصيغ الوحدات المعجميّة المختارة والتقيّد بها لنقل المصطلحات في كامل المدوّنة المترجمة. ويحصل ذلك خصوصا عند توليد المركّبات الاشتقاقيّة، على غرار: "مغناة" (Opéra)، و"أوبرا هزلية" (Opéra-comique). ويعكس هذا التذبذب عدم حسم الموقف من عمليّة الاقتراض المعجمي، بين التعريب والترجمة، والذي قد يُفرز، مثل واقع الحال، مركّبات هجينة في منزلة بين المنزلتين (جزء منها مُعرّب وجزء آخر مُترجم). ويمكن تفادي الإشكال بالتقيّد بمفردة "مغناة" مثلا، ويُصحّح المقابل الثاني ليصبح: "مغناة هزليّة". ويعرض الجدول التالي نماذج أخرى:

عربي	أجنبي	عربي	أجنبي
جوق	**Orchestra**	فرقة سمفونية	Symphony **Orchestra**
مغناة	**Opera**	أوبرا هزلية النص الشعري للأوبرا	**Opera** comique Book of **opera**
مؤلف موسيقي	**Compositeur**	ملحّن	**Compositeur** de chanson
جهير	**Bass**	طبل كبير	**Bass** drum
عروض	**Métrique**	متعدد الأوزان	Polymétrique
أغاني شعبية	Chant **Populaire**	موسيقى **شعبية**	Musique folklorique
مقياس	**Mesure**	وزن رباعي	**Mesure** à 4 temps
مقام	**Mode**	تحويل سلمي	Modulation

1957 (طنوس، 2008، ص. 12)، وقد تضمّن معجم الموسيقا بدوره هذه المصطلحات.

ت. شرحٌ بدل النّقل

رغم الجهود المبذولة في نقل المصطلحات الغربيّة إلى العربيّة تعريبا أو ترجمة، باختيار المفردة المناسبة أو التركيب اللفظي الموافق، فقد عجزت اللجنة المكلّفة عن اختيار ألفاظ واضحة ودقيقة لبعض الوحدات المعجميّة الغربيّة، واكتفت بتقديم شرح مقتضب لدلالة المصطلح في لغة المصدر. ويعرض الجدول التالي جانبا من هذه التفاسير:

عربي	أجنبي
حلية ممهّدة	Appogiature
مقطوعة آلية مرحة	Bagatelle
اللحن الأساسي في البوليفونيّة	Cantus firmus
تصميم حركة الرقصات	Chorégraphie
تغيير وضع الأصابع في الآلات الوترية ذات العفق	Démanché
باستعمال وترين معا	Double corde
نشيد كنائسي زنجي	Gospel
إشارة تغيير الديوان	Octava
الكتابة للفرقة الموسيقية	orchestration
إشارة التقطيع	Staccato
لفظ يطلق على الطبول	Tambour

إذا اعتمد هكذا مفردات، فـ"اليراعة" حسب ابن منظور، هي مزمار الراعي، وهي "القصبة التي ينفخ فيها الراعي" (ابن منظور، 1999، ج. 15، ص. 443)، و"الزمخر" هو "المزمار الكبير الأسود" (ابن منظور، 1999، ج. 6، ص. 78)، و"الشِّياع" هي "زمّارة الراعي" (ابن منظور، 1999، ج. 7، ص. 260)، أما "الصنج" فيختلف حسب نفس المصدر بين "الذي يكون في الدفوف ونحوه" أو "الصنج ذو الأوتار فدخيل معرّب تختص به العجم، وقد تكلّمت به العرب" (ابن منظور، 1999، ج. 7، ص. 418).

إن اعتماد منهج الرجوع إلى المعجم العربي القديم والاستفادة منه لتعيين آلات موسيقية من ثقافات خارجيّة، قد لا يسبّب إشكالا معرفيّا خلال نقل النصوص الأدبيّة مثلا، لكنه يتعارض تماما ومنهج العلوم الموسيقية، خصوصا في المبحث الأورغانولوجي الذي يهتمّ بأدقّ التفصيل بين آلة موسيقية وأخرى من نفس العائلة. وقد يسهم هذا المنهج في الجنوح بالبحوث العلميّة نحو التعميم والسطحيّة دون التعمّق في خصائص كل آلة واختلاف مكوّناتها عن شبيهتها في ثقافة مغايرة. وقد خلص إبراهيم بن مراد إلى القول: "وهذا كله مؤدّ إلى نشوء غموض يحيط بمفهومها بين الجماعات اللغوية ويجعل لها من السمات عند المجموعة (أ) ما لا تراه فيها المجموعة (ب)، ويجعل لها من السمات عند المجموعة (ب) م لا تراه فيها المجموعة (أ) والمجموعة (ج). " (بن مراد، 2006، ص. 37).

وفي جانب آخر اعتمد المعجم الموحّد منهج توليد مفردات مستحدثة عبر الاشتقاق اللفظي لأفعال أو موادّ من المعجم العربيّ، على غرار "ميلاف" و"ميقاع" و"نقاريّة" و"خشبيّة" وغيرها، والتي لا نجد لها موقعا في معاجم اللغة العربيّة القديمة. ولم يبرز المعجم الموحّد سبب تطبيق هذا المنهج على هذه الآلات دون غيرها. ونحن نعتقد أن سبب ذلك عائد إلى الاستفادة من محتوى المعجم الخاص بمصطلحات الموسيقى التي أقرّها مجمع اللغة العربية منذ سنة

ونشير في هذا السياق إلى أن الباحث إبراهيم بن مراد قد اقترح التقيّد باعتماد حرف الغين لكل المفردات الغربيّة المتضمّنة حرف "G"، قائلا: "هذا الحرف ذو أصل لاتيني، ويطابقه في اليونانية حرف "غمّا" (Γ = G)، (...) لذلك يُعرّب هذا الحرف بالغين مهما كان موضعه في الكلمة" (بن مراد، 1987، ص. 322).

ب. نقل مصطلحات الآلات الموسيقية

لعلّ أبرز ما يثير الانتباه ويدعو إلى الحيرة، هو الاعتماد على نقل جزئيّ لمصطلحات الآلات الموسيقية، بإسقاط مفردات من معجم اللغة العربيّة عليها دون مراعاة للاختلافات الجوهريّة في المستوى الأورغانولوجي، من شكل خارجي أو مادّة صنع أو مساحات صوتيّة أو غير ذلك، وفي الأبعاد الدلاليّة التي تتّخذها الآلة داخل سياقها الاجتماعي الثقافيّ. ويعرض الجدول التالي نماذج منها:

عربي	أجنبي		عربي	أجنبي
صناجات	Castagnette		جلاجل	Grelot
مقارع	Claquette		جلاجل	Cymbalettes
يراعة	Clarinette		سرناي	Piccolo
مزمار	Haut bois		صنوج	Cymbales
صفارة	Fifre		جلجل	Crécelle
ناي	Flûte		صلاصل	Sistre
دف	Tambourin		صفارة	Sirène
نقارات	Bongos		عود	Lute

ويكفي أن نعود إلى أصول بعض المفردات، لنتبيّن الاختلاف الجوهري بين دلالة الأصل وبين دلالة المنقول، ونقدّر حجم اللبس الذي قد يحصل للباحث

4. مواطن القصور والخلل

أ. تعدد الحرف المناسب للقاف المعقودة

يبرز التردّد جليّا في اعتماد حرف واحد لنقل الحرف "**G**" في عمليّة الاقتراض المعجمي ونقل المصطلحات من لغتها المصدر داخل المعجم، من خلال تعدّد الحروف المختارة بين الجيم والغين والكاف المفتوحة (فارسيّة الأصل). ويعود سبب ذلك إلى اختلاف البلدان العربيّة في الاعتماد على إحدى هذه الحروف –أو غيرها– في تراجمها، والذي يعكس في الجوهر تعنّتا إقليميا ونزعة إلى التفرّد. ويذهب ابراهيم بن بن مراد إلى تحديد إصبع الاتهام بوضوح في نقده لمحتوى المعجم الموحد لمصطلحات النبات حين قال: "ولا شك في أن نقل الحرف الواحد في المصطلح الواحد بطريقتين مختلفتين ناتج عن النزعة إلى إرضاء المشاركين المصريين في وضع هذا المعجم." (بن مراد، 1987، ص.317). ولنا في صلب معجم الموسيقى أمثلة على ذلك من قبيل «إنجليزي" و"إنكَليزي" أو "فوجة" و"فوكاتو". ويبرز الجدول التالي الاختلاف في نقل الحرف G :

عربي	أجنبي
كَايّارد	Gaillarde
كَلوكن شبيل	Glockenspiel
سوينغ	Swing
تانغو	Tango
ريجودون	rigaudon
فوجة	Fugue
فوكاتو (في أسلوب الفوجة)	Fugato

مزمار	Haut Bois
سرناي	Piccolo
صنوج	Cymbales
جلجل	Crécelle
صلاصل	Sistre
صفارة	Sirène
دف	Tambourin
عود	Lute

وإضافة إلى ذلك، اشتُقّت مقابلات بعض الآلات من أسماء آلات عُدّت رئيسيّة، فارتبطت بها لتحيل دلالاتها إلى انتمائها لنفس العائلة، بالرغم من أن تداولها في اللغة المصدر قد لا يفيد ذلك، على غرار عائلة الكمان:

عربي	**أجنبي**
كمان	Violon
كمان جهير	Cello
كمان أوسط	Alto
كمان أجهر	Contre basse
أرغن	Orgue
أرغن مائي	Hydraule

اقتراض دخيل	
عربي	أجنبي
بالالايكا	balalaïka
باصون	Basson
سلستا	Celesta
كَلوكن شبيل	Glockenspiel
بانجو	Banjo
هارب	Harpe
مركاس	Maracas
ماريمبا	Marimba
أوكارينا	Ocarina
سكسية	Saxophone

اشتقاق دلالي	
عربي	أجنبي
ميلاف	Accordéon
زمخر	Basson
رماثة	Bombardino
شياع	Cornet
نقارية	Timbale
مترددة	Trombone
ميقاع	Vibraphone
خشبية	Xylophone
قدمية	Harmonium

وفي مستوى آخر اعتمد المعجم منهج نقل مداخل لآلات أخرى نقلا جزئيا، فاتخذت بعض الآلات تسميات من معجم اللغة العربيّة، تداولها العرب في حِقب زمنيّة مختلفة، ودون أن يتطابق مفهومها مع ما تشير إليه في بيئتها الثقافيّة الأصليّة. ويبرز الجدول التالي جانبا منها:

عربي	أجنبي
مقارع	Claquette
يراعة	Clarinette
صور انكليزي	Cor anglais
صفارة	Fifre
ناي	Flûte

Loure	لوريه	Fandango	فندانغو
Mazurka	مازوركا	Farandole	فاراندول
Minuet	منويت	Flamenco	فلامنكو
Paso doble	باسودوبلي	Fox-trot	فوكس تروت
Passaca glia	باسكالية	Gaillard	كَايّارد
Saltarello	سالتاريلو	Tarantella	تارانتيلا

وتعكس الأمثلة الـمـُدرجة وغيرها التزام عمليّة النقل بالـمـُتلفّظ في لغة المصدر وبالسياق التلفّظي الذي نُقلت منه، على غرار "خوتا" (Jota) الإسبانية و"سالتاريلو" (Saltarello) الإيطالية، عدا بعض الاستثناءات (مثل بولونيّة / Polacca). لكنّ ما يلفت النظر في بعض المصطلحات المنقولة، اختلاف بعضها في تحديد نهاياتها بين اعتماد تاء التأنيث مثال "هابانيرة" (Habanera)، أو الاكتفاء بالحرف الممدود على مثل "تارانتيلا" (Tarantella)، دون تحديد واضح لسبب التأنيث من عدمه.

ت. اختلاف في منهجيّة تعريب الآلات الموسيقية

لئن بدا المنهج واضحا بين الترجمة التامّة لمصطلحات التدوين والتنفيذ الموسيقي ومجمل حركات التعبير، وبين الاقتراض المعجمي لمصطلحات الرقصات والقوالب الآلية، فقد اتّسم بالغموض في اتباع هذا التمشّي أو ذاك فيما يتعلّق بنقل مصطلحات الآلات الموسيقيّة، إذ خضعت بعضها لعملية اقتراض معجمي دون التقيّد بنظام اللغة العربيّة، واشتُقّت لبعضها الآخر مفردات من المعجم العام، دون توضيح مبرّرات هذا التمشّي، ودواعي تقسيم الآلات الموسيقية على هذا النحو. ويُبرز الجدول التالي نماذج من المصطلحات المنقولة:

(طنوس، 2008، ص. 12). وبالرغم من توافق عدد من المراجع الموسيقية في جانب من المصطلحات العربيّة الخاصّة بالكتابة على غرار السوداء والبيضاء، فقد اجتهدت مراجع أخرى في ابتداع مصطلحات موازية دون تقديم المبرّرات لتوليدها مثل "السكتة" و"الزفرة" و"النفس" مقابل (soupir)، أو "المشالة" و"ذات السنّ" و"المسنّنة" مقابل (croche)، تأكيدا لما ذهب إليه حسن حمزة حين قال: "فإنّ ما لا يفهم هو الإصرار على خوض المعارك الخاسرة، والعودة دائما إلى نقطة البدايات، والتوليد بعد أن يكون المولود السابق قد نما واشتدّ عوده، وربّما صار كهلا أو صار شيخا." (حمزة، 2013، ص. 13)

ب. تعريب المصطلح

في جانب آخر، تضمّن المعجم حوالي خمسة وثلاثين مصطلحا لأشهر القوالب الآلية (أو الرقصات) من بلدان القارة الأوروبيّة خاصّة، واعتمد المعجم منهج "الاقتراض المعجمي (Emprunt lexical)" (بن مراد، 1987، ص. 41). غير أن جلّ المصطلحات الغربيّة (أو الأعجميّة) قد نُقلت إلى العربيّة دون إدخال تعديلات هامّة على بنيتها الصرفيّة لتناسب نظام اللغة العربيّة، واقتصرت التعديلات على تغيير الحروف غير المنطوقة، مثل g /p / v، التزاما بالنظام الصوتي العربي. ويبرز الجدول التالي جانبا من المقترضات العربيّة:

عربي	أجنبي	عربي	أجنبي
بوليرو	Bolero	كافوت	Gavotte
بوريه	Bourrée	جيكا	Giga
شاكون	Chaconne	هابانيرة	Habanera
شارلستون	Charleston	خوتا	Jota
كورانت	Courante	لاندلر	Ländler

علامات الكتابة			
عربي	أجنبيّ	عربي	أجنبيّ
الخافض	Bémol	السوداء	Noire
الرافع	Dièse	البيضاء	Blanche
فاصل المقياس	Barre de mesure	ذات السن	Croche
علامة الامتداد	Point d'orgue	ثنائية السن	Double croche
دليل المقام	Armure	مستديرة	Ronde
تذييل	Coda	الراحة	Pause
إلى البداية	Da capo	سكتة	Soupir

كما شملت الترجمة مختلف المصطلحات الخاصة بالقوّة أو بالتعبير في الأداء أو بالحركة على غرار:

مصطلحات الحركة والتعبير			
عربي	أجنبيّ	عربي	أجنبيّ
عاجل	Allegretto	قوي	Forte
عجول	Allegro	أقوى	Fortissimo
نشيط	Allegro vivace	خافت	Piano
مسترسل	Andante	أخفت	Pianissimo
منسرح	Andantino	بعظمة	Maestoso
التدرج في البطء	Allargando	بألم	Addolorato

ويتماهى هذا التوجّه كليّا مع ما أقرّه مجمع اللغة العربيّة في المعجم الذي صدر منذ 1957، والذي اتبع منهج التوليد اللفظي أو الدلالي للمصطلحات

ث- القوالب الآليّة والرقصات.
ج-القوالب الغنائية.
ح-مصطلحات عامّة.

ونتوسّل من خلال إعادة التبويب هذه، البحث في المنهجيّة المتّبعة لنقل المصطلحات الوافدة، إن كان من خلال التعريب بحسب المفهوم الذي أورده الزمخشري، إذ يقول: "إنَّ مَعْنَى التَّعْريب أنْ يُجْعَل عَرَبِيًّا بالتَّصَرُّف فيه، وتغيّره عن مِنْهَاجِه وإجْرَائِه على وجْه الإِعْرَاب" (الزمخشري، 1968، ص.507)، أو الترجمة بما يقابلها في معجم اللغة العربيّة، أو الاقتراض مصطلح جديد عبر اشتقاق مناسب لها حسب المعنى، مثلما يشير إلى ذلك حسن حمزة قائلا: "استخدمت العربيّة كل وسائل التوليد الممكنة كالاقتراض والتوليد اللفظي والتوليد الدلالي، واعتمدت في هذا التوليد على ما يتيحه نظام التسمية فيها من اشتقاق ونحت وتركيب كما اعتمدت على ما يتيحه نظام الخطاب في تكوين وحدات معجمية مركّبة حين لم تجد ما يسعفها في نظام التسمية" (حمزة، 2013، ص. 10).

3. منهجيّة نقل المصطلحات في المعجم

أ. ترجمة المصطلح

اعتمد المعجم منهج الترجمة أو الاقتراض المعجمي الدلالي بشكل كامل في تناوله للمصطلحات الخاصة برموز الكتابة الموسيقية، ولم يتّبع تعريب أيّا منها، على غرار ما ورد في بعض المراجع الموسيقيّة المشرقيّة أو معجم الموسيقا الذي أعدّه مجمع اللغة العربيّة في مصر، والذي لم يلتزم بأحد المنهجين فقدّم لبعض المصطلحات مقترحين بين المترجم والمعرّب، أو اقتصر على واحد منهما، مثل "الروند" للمدخل (Ronde) أو نُوار لــ (Noire) (معجم الموسيقا، 2000، ص. 204). ويبرز الجدول التالي نماذج من مصطلحات التدوين الموسيقي:

2. تبويب حسب المحاور

يمكن للمتمعّن في مختلف المفردات والمصطلحات الوافدة من لغات أجنبيّة في متن المعجم أن يقسّمها إلى حالات ثلاث وفق ما أشار ابراهيم بن مراد:

أ. مصطلحات قابلة للتناقل باعتبار ما في اللغة العربيّة من قابليّة لأن تصفها دون مصاعب، على غرار: ((rythme "إيقاع" و(son) "صوت" و(chant) "غناء" و(archet) "قوس" و(percussion) "نقر".

ب. مصطلحات قابلة للتناقل جزئيّا باعتبار أنّ "الموجودات التي توصف، قائمةٌ فيها جميعا لكن التوافق ليس تاما، إمّا لاختلاف في شكلها أو لاختلاف في وظيفتها، وإما لاختلاف في تصوّر الجماعة اللغويّة الذهنيّ لها (بن مراد، 2006، ص. 37)، من ذلك: (tambour) "طبل" و(haut bois) "مزمار" و(tamdourin) "دفّ" و(mètre) "بحر".

ج. مصطلحات تكون فيها "قابلية التناقل المنعدمة، وهي حالة اللغات التي تصف بيئات ثقافية أو طبيعية ذات خصائص مختلفة أو هي بيئات يختص كل منها بموجودات لا توجد في البيئات الأخرى" (بن مراد، 2006، ص. 40) ومن ذلك أسماء مختلف القوالب أو الرقصات الغربية التي لم تنتم إلى البيئة العربيّة في مختلف حقبها التاريخية (بوليرو: Boléro، بوريه: Bourrée، شاكون: Chaconne)، وكذلك عدد من الآلات الموسيقية.

ومن أجل التعمّق في قراءة محتوى المعجم الموحّد، ارتأينا إعادة تبويبه بحسب موقع المصطلح في حقل الممارسة الموسيقية العام، وأنساقه المعجميّة والدلاليّة. وقد أفرزت إعادة التبويب مجموعة من المحاور، نوردها فيما يلي:

أ- رموز التدوين الموسيقي والتنفيذ.
ب- التحليل الموسيقي.
ت- الآلات الموسيقية.

الإشراف حتى يرى المعجم النور بالغة القيمة والفائدة، نعتقد أن ترهيف مضمون المعجم وتجويده بات ملحّا مع تنامي الجهد العلمي الموسيقي. لذلك تقترح ورقة البحث إنجاز قراءة نقدية في مضمون المعجم وتبيان مواطن القصور، مثلما بدت لنا، من أجل المساهمة في تجاوزها. وقد سبق أن قدّم محمد الأسعد قريعة ملاحظات حول ما اعتبرها أخطاء تضمّنها المعجم، لكنّه لم يبرز بوضوح التمشيات التي اعتمدتها لجنة الترجمة والتعريب، والتي كانت وراء الهنّات المشار إليها، وقد اقترح بدل ذلك تصويب ما اعتبره من أخطاء (قريعة، 1998).

1. تقديم المصنّف

صدر المعجم الموحّد لمصطلحات الموسيقى عن مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، سنة 1992، بعد أن أقرّه مؤتمر التعريب السادس سنة 1988، وقد ساهم في إعداده نخبة من الباحثين من أربعة أقطار عربيّة (تونس والمغرب ومصر والعراق)، واحتوى على 846 مدخلا في 96 صفحة، نُقلت من لغات مختلفة (إنجليزية وفرنسية وإيطالية وألمانية وغيرها) إلى اللغة العربيّة مع تحديد ما يقابل اعتمادها في الفرنسيّة (أصلا أو ترجمة)، دون أن يقدّم أيّ شرح لمفهومها ودلالاتها في اللغة الأم. ورُتّبت المداخل المعجميّة الأجنبيّة حسب تسلسل الحروف اللاتينيّة، وأُردف المعجم بفهرس عربيّ أعاد ترتيب المصطلحات العربيّة وفق تسلسل الحروف الأبجدية، وبفهرس خاص بما يقابلها في اللغة الفرنسية. وتشير مقدّمة المعجم إلى أن اختيار مختلف المصطلحات جاء بعد عمليّة جمع واستقاء شملت "جميع البلدان العربيّة ومؤسساتها العلميّة والتعليمية المتخصّصة في ميدان مشروع المعجم" (المعجم الموحّد، 1992، ص. 7)، إضافة إلى استخراج المستعمل من مصطلحات مشروع المعجم من مؤلفات التعليم العالي، تلتها عمليّة تنسيق وتحضير للمسودّة قبل المصادقة عليها.

الاصطلاحي أو "فوضى التوليد المصطلحيّ" (حمزة، 2013، ص. 10). ونتيجة لذلك، تعدّدت المفردات العربيّة للمصطلح الواحد واختلفت بين المُعرّبة أو المترجمة كليّا أو جزئيّا، إلى حدّ صار فيه البحث الواحد يحتاج إلى ملحق خاص للمفردات المعتمدة، قد يختلف محتواه مع ملحق آخر في نفس الدوريّة[1].

ولئن اهتمّت مؤسّسات الترجمة العربيّة عموما بالمجال الموسيقي وأولته جانبا من عملها في سياق نشاطها المستمرّ وسعت إلى تذليل صعاب النقل، وقدّمت عددا من المعاجم ذات العلاقة بالموضوع، فقد بقيت إشكالية انتشار مصنّفاتها بين مختلف الأقطار العربيّة، وتداول محتواها حتّى داخل القطر الناشر، دون تقدّم وتجاوز[2]، وبقي أغلب نشاط المؤسسات وإنتاجها "محصورا في فئة ضيّقة من المستفيدين، بل وبقي محصورا بعض الأحيان بين جدرانها (لبيب، 2006، ص. 5)، وبرزت القطيعة بيّنة والفجوة عميقة بين ما أقرّته الدوائر المختصّة باللغة العربيّة وبين ما اعتمده الباحثون والمنظّرون في كتبهم ودراساتهم كلّ على حدة، فتغلّبت سمة التشتّت والتفرّد على سلطة المقرّر.

ويُعدّ المعجم الموحّد لمصطلحات الموسيقى الذي أصدرته المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم سنة 1992 أحد المعاجم العلميّة الرسميّة التي صدرت في نهايات القرن العشرين، وقد أُريد من خلاله إنجاز ما عجزت عنه المحاولات السابقة في تحقيق حلم الوحدة المعجميّة، والمساهمة في تقليص حدّة الفوضى سابقة الذكر. ورد في التقديم الخاص بالمعجم: "من هنا دعت الحاجة إلى إعداد مقابلات عربية للمصطلحات العلمية والتقنية الأجنبية، لتصبح اللغة العربية قادرة على التعبير عن المعاني الجديدة، والدلالة على المستحدثات المبتكرة دون الحاجة إلى تعدّدية الألفاظ العربية الدالة على المدلول الواحد ورغبة في توحيد المصطلح العربي العلمي والتقاني" (المعجم الموحد، 1992، ص. 5). غير أن المتمعّن في متن المعجم وما تضمّنه من مقابلات وما تخيّره من تعريب وترجمة، يقف على جملة من الهنّات التي شملت الشكل كما المضمون، وأدّت في حالات عديدة إلى حالة من اللبس. ومع إيماننا العميق بأن الجهد الذي بذلته لجان

إشكالات التوليد المصطلحي في العلوم الموسيقية العربية: قراءة نقدية في المعجم الموحّد لمصطلحات الموسيقى

د. محمد المصمودي
جامعة صفاقس – تونس

ملخّص

يسعى هذا البحث لإنجاز قراءة نقدية في المعجم الموحّد لمصطلحات الموسيقى الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قبل أكثر من ربع قرن، نتيجة الحاجة الماسّة لتحيين مضمونه وإعادة النظر في عدد من المصطلحات المنقولة وتصويب ما بدا مثيرا للجدل والالتباس، نتيجة تنامي مجالات البحث العلمي الموسيقي في البلدان العربية وانفتاحه على مجريات البحث العلمي الأجنبي. ولتحقيق ذلك، أعادت القراءة النقدية تبويب مضمون المعجم إلى مجموعة محاور بحسب موقع المصطلح في حقل الممارسة الموسيقية العام، وأنساقه المعجميّة والدلاليّة، وأفرزت جملة من الملاحظات أدرجت في جداول لإبراز ما بدا لنا من نقاط قابلة لإعادة النظر والتعديل.

المقدّمة

يدرك المتابع لحركة العلوم الموسيقيّة في مختلف الأقطار العربيّة انحسار البحوث والدراسات المنقولة من لغات أجنبيّة إلى اللغة العربيّة، لمعاضدة الجهد البحثي المحلّي، والانفتاح على ما يدور في فلك المدارس البحثيّة في مجالات العلوم الموسيقيّة. ويلحظ القارئ المتخصّص لمختلف البحوث المترجَمة –على ندرتها– اختلافا كبيرا بينها في ترجمة المفردات العلمية من اللغات الأجنبيّة، وتضاربا في نقل المصطلحات الخاصّة بالمبحث الموسيقي، وصل إلى حدّ الانفلات

الثقافي والدال لهذه التطبيقات تتقدم إلى فهمنا عبر ترتيق يشرف على تنظيم الاستبدال..."[20].

فالترتيق يعد أكثر من مجرد تنظيم استبدالي لممارسة من الممارسات ...إنه شكل حياة عمل، لإنتاج للأشكال الثقافية السميائية أو الميتا-سميائية. من هذا المنظور، يعد الترتيق اسما آخر للإنتاج السيميائي، وديناميةتكوّن خطاطات تعبير، لربطها بخطاطات المحتوى، إنها نوع من ماكرو ممارسة سميائية، تعطي شكلا دالا للفضاء السيميائي، أي لما يكون دلالة الثقافات..."فالترتيق يعد طريقة إنتاج الدلالات، وهو ضامن الإنتاج الثقافي لفرصة إعادة الاعتبار إلى مفهوم الدلالة نفسها من منظور علمي"[21].

(20) Fontanille, cit p.299/293
(21) Fontanille, cit p.299/293

تفعيل "جمهورية الآداب" المشتغلة بالدراية لا بالهواية، دون تهويل معرفي ولا تهوين موضوعي.

فإذا كان مصطلح جزءا من قضاياه فإنه بدونها لن تتكون الدلالة المطلوبة لاعتبارها أساس النظرية، وتساؤل حول دلالتها، وهذا ما يطرح قضية الاستعمال المحلي لكل انتقال من ثقافة إلى أخرى، مما يتطلب تكييفا وتأصيلا، يعطي للاصطلاح ذاكرته وتاريخه ومردوديته التوثيقية. فالمقابل الاصطلاحي ليس بديلا للمعرفة ولكنه حفريات وتصورات تجريدية تتوخى ملموس فسيفساء النصوص.

يمكن القول، عموما، إن كل قيمة، كيفما كان مستواها التجريدي، تعود إلى محايثة ما.

يعتبر السياق الثقافي عاملا أساسيا في نقل المصطلح باعتباره فعلا حضاريا يسهم في إنتاج معرفة بخلفيات فلسفية وفقهية، خارج التمحّل والتطبيق السطحي، وهو ما يتطلب حدسا واستراتيجية في التعامل مع سيل النظريات التي لم تنجح في التحديث الفعلي، بفعل القطيعة مع سياقات فكرية، والاقتصار على سطحية وصف، بعيدا عن الغايات الجمالية والتقنية للفعل الحضاري للاصطلاحات والتفاعل مع النظريات لإقامة جسور تواصل دينامي.

فالممارسة وحدها كفيلة بترتيب البيت الأدبي: "إن دور الممارسات في تكوين الثقافات قد أضفت عليها صفة البداهة مع جان ماري فوش، بفضل مفهوم الترتيق الذي يتموضع داخل عمليات التطبيق اللفظي، حتى وإن التعريفات التي يقدمها عن الترتيق وكذا طرق استعمال، تظل ذات حمولة عامة، فالترتيق بالحق كما يراه مقترحه، يعد فعلا مطبوعا بكل الممارسات السميائية، بمجرد اعتبارها منتجة لأشكال الثقافة الدالة، وعلى عكس ذلك فإن الطابع

التقنية والجمالية وحدها ما يوحّد الجهود الموضوعية للذوات المرتهنة إلى الفكر واللغة.

تلك هي قناعتنا التي انطلقنا منها لاقتراح معالجة معاجم مصطلحات يراوح بين الألفة والغرابة، دون أدنى ادعاء بالشمولية، لأننا نشير ونلمح بعلامات على طريق قابل لكل أنواع التجاوز والحوارية والنقد.

- ماذا يَحْصُل لو تم حذف معجم مصطلحات الآداب المعاصرة؟
- هل كانت ممارسة الآداب متوقفة في انتظار ظهور المعاجم؟

إذا كانت المعاجم أدوات، فإن الغايات أفكار وأطروحات وأساليب.

- كيف نراوح بين المعاجم العامة والمتخصصة؟
- هل المشكلة في عدم توفرها أم في تداولها الظرفي والاعتباطي؟

لكن القضية منهجية لدرس أدبي اختزالي، لأن كل دواة تحتاج إلى أداة، وكل تداول معرفي مشروط بلزوم ما يلزم لتحقيقه وعلمه.

لم يعد مصطلح الآداب المعاصرة ترفا معرفيا، ولا مفخرة بالمقامرة، بل هو علم معرفة، يخضع إلى حوافز بلورة التصورات لإقرار سلطة جديدة للمفاهيم المستجدة. فالمصطلح وسيلة تواصل معرفة دقيقة لاستهداف بنية الموضوعات والأغراض، وأداء المعاني وتصور الأشكال بالوضوح التام، لأن تجلي دينامية مصطلح الآداب المعاصرة في مراهنته على اكتساب معارف دقيقة، تحيط بالتحولات الكبرى للتيارات والنظريات والمناهج في درس الأدب المعاصر، بعد أن لم يعد "عربيا –غربيا" محضا، ولا خاصا بقارة بعينها، لتحوله إلى "كليات إنسانية" عابرة للثقافات والحضارات والآداب. ولا غرابة أن تستحضر مصطلحات الآداب المعاصرة، كل الاختلافات والمماثلات والمقارنات والاستراتيجيات، النازعة إلى

ذلك أن المترجمين، على التوالي : محمد العمري، ثائر ديب، عز العرب الحكيم بناني، عز الدين إسماعيل، عبود كاسوحة، مصطفى بيومي عبد السلام يقدمون أعمالا نظرية غاية في التجريد لإنتاج أشكال ثقافية سيميائية، بغاية توفير دينامية خطاطات عملية، لمحتويات وأشكال فضاءات سيميائية، تبحث لها عن دلالات جديدة في الحقل العربي، وهي الدينامية التحويلية التي يعتبرها لوتمان، أهم الخصوصيات القصوى لفضاء سيميائي جديد، يظل حقل امتيازات تتطلب معاجم اصطلاحات، تحاكي وتترجم الانتقالات والانتشارات، بهدف خلق ألفة في الحقل الثقافي المغاير.

فما على مدونة الحداثة السلفية، ومدونة الحداثة شبه المضادة، إلا أن تتسلحا بالجرأة الكافية لمواجهة دينامية التحول التقني والجمالي. فاصطلاحات العلوم المحضة لا ترى غضاضة في تبني الاصطلاحات العالمية؛ وليس على العلوم الإنسانية إلا أن توجد آليات التكييف الدقيقة ودينامية الترتيق، لمواجهة مترجمات النظريات بآليات مواكبة، ما دام إسهام التطبيقات في تكوين تطور الثقافات، يتوخى إنتاج قيم أخلاقية وجمالية استبدالية للفضاء السيميائي، دون دونية أو استعلاء، فدرس التطبيق يقتضي اعتماد مخزون اصطلاحي، لاستخلاص حلول إبداع وإنتاج الأشكال الثقافية الأدبية، لأن الاستيعاب لا حدود له في الكفاءات.

إن ما يظهر تناقضا على مدونة الحداثة السلفية، ومدونة الحداثة شبه المضادة، لهو الأساس لبنية معجم اصطلاحات معاصرة، تقوم على استبداليات ترتيقية، كفيلة بمنحنا الأداة والدواة، الضروريتين لمواجهة العصر. فلا أصالة، ولا نصوص بلا ذاكرة، ولا ذاكرة دون فسيفساء نصوص. لأن الآفة تكمن في توهّم الامتلاك المطلق لمعرفة غير مستقرة، وهي دائما في رحيل لا ينتهي، لكن

فهل معنى هذا أن الأدب العربي حسم اختياره وقرر ما ستكون عليه بصيرته، موليا ظهره لكل جواذب الأدب وتشظياته، حتى إنها تظهر باعتبارها جزءا من حياتنا اليومية، لأنها تسكن أكثر الأنساق تنظيما، وأكثرها قوة في الأجهـــزة الحيـة والعضويـة؛ من ثم يفتـرض في القارئ التوجه إلى الكلمات المفاتيح: (أبولو/مدرسةأبولو/ديونيزوس/التوجه الديونيزوسي/ الغضب/ العنف/ المبالغة/ العماء/السلبية المفترضة).

فالسياق والترتيق يتطلبان استشارة الاصطلاح، واستحضار النظرية، ومهارة التأويل التكييفي لمدرسة عربية أطلقت على نفسها (مدرسة أبولو) تلبية لرغبة رومانسية.

ليست ديونيزوسية العماء إذن، مجرد ركوب موجة غير متوقعة، لنقلة تحظى باهتمام المعنى في الآداب العامة، التي وجدت نفسها تنخرط في مقاربات متفاوتة حول ظواهر اللاانتظام وسقط المتاع البلاغي، والتشظيات المقطعية في الأنواع الكبرى والصغرى، والنظريات الأدبية.

بهذا المعنى، يعتبر الترتيق هنا أكثر من مجرد تنظيم استبدالي لتشكيل حياة عمل ثقافي سيميائي، لأن ما ينطبق على "نظرية العماء" يمكن أن ينطبق على الأعمال المترجمة إلى العربية لأعلام الغرب في نماذج:

- الروادايش (و) د.و. فوكما في "نظرية الأدب" (1988)؛
- تيري ايغلتون "نظرية الأدب" (1955)؛
- فولفغانغ إيزر " نظرية الأدب من منظور تحليلي" (1997)؛
- ديان مكدونيل "مقدمة في نظرية الخطاب" (2001)؛
- تزفيتان تودوروف "مفهوم الأدب" (2002)؛
- جوناتان كولر "مدخل إلى النظرية الأدبية"(2003)؛

فرانسوا راستتي، بل سيميائية موضوع كاملة وماكرو-سيميائية مكونة من خطة تعبير وخطة محتوى، ومن شفرات وقواعد استبدال كما يرتنيها أعضاء مدرسة (طارطو-موسكو) وخاصة لوتمان، وكذا إبيينسكي وإيفانوف"[19].

ربما كان الترتيق مفهوما وحيدا يسعف لتجاوز تعقيد توجد عليه المصطلحات. فليست العملية في إيجاد مقابل، بل نحت واشتقاق معادل ترتيقي لتطبيق عضوي، إذ شتان بين ترداد النظريات وتطبيقاتها الخاضعة لأقصى مهارات الترتيق العضوي.

من ثم لا توجد وصفة جاهزة، كما لا يوجد تلقي دلالي للمصطلح، بل تشترط كل عملية ديناميتها "وهذه الدينامية يصفها لوتمان في شكل تحول كبير، يرى فيه أهم الخصوصيات القصوى للفضاء السيميائي...لأن:

-الأشكال الأجنبية تستقبل في الفضاء السيميائي، بكل حفاوة وامتياز الأجنبي. ذلك أن سياق التعدد والمحاكاة والترجمة أو الانتقال، هو ما يدعم الانتشار والاعتياد على هذه الأشكال في مجموع الحقل الثقافي.

-كما أن الاستبعاد بل وآلية الدفاع النفسي المندمج في اللاوعي الجمعي والمشتغل في الواقع كهوس، هو ما يعيد للأشياء ألفها، يغسل الذاكرة من الأصول الأجنبية أو الجديد لبلوغ ضمان الجماعة وثقافتها للأشكال المستوعبة، بل واشتغالها على انتشارها كقيم عالمية".

هكذا يعد التأشير على الأبعاد المعرفية والتشديد على الكلمات المفاتيح في نظرية العماء وعولمة الأدب إشادة بحلقة (مدرسة أبولو) في الأدب العربي حيث لا يخطر على بال مؤرخي الأدب أن الاختيار يرتهن إلى الكياسة والتوازن والمُكوّن العلائقي لأبولو.

(19) Fontanille, cit p 299/293

ويكشف هذا الجرد عن أهمية الموروث المعجمي العربي، لكنه لا يعفينا من نقد النقد والاحتكام إلى الإبستمولوجي في العلوم الإنسانية التي تقترح الترتيق:

"ربما كان "الترتيق" (Bricolage) هو المفهوم الوحيد الذي يسعف لتجاوز التعقيد الذي توجد عليه المصطلحات. فليست العملية في إيجاد مقابل أو نحت أو اشتقاق معادل بل في ترتيق ثقافي عضوي-تطبيقي.

المحك الأساسي للاصطلاح هو تطبيقه: فإسهام التطبيقات في تكوين الثقافات وتطورها يعود إلى نزوعها لإنتاج قيم أخلاقية وجمالية بواسطة طرق تكييفية تعتمد محور الاستبدال...فعلى مستوى عصر ثقافي وداخل فضاء سيميائي نجد تحولات ثقافية: حيث إن التكييف يعتمد على درس التطبيق اعتمادا على مخزون استعمال معتمد لاستخلاص حلول مبدعة، ليسهم بذلك في دينامية إنتاج أشكال ثقافية"[18].

نحن بصدد صناعة مصطلحات نقدية وصياغة نشاط معرفي يخضع للتقطيع والمَفْهَمة والتركيب، ضمن كيانات تظل محملة بتاريخها في تدبير صناعة مصطلحات لا تعد شأنا تقنيا يتكفل به مترجمون عن طريق الهواية، بل مختصون عن طريق الدراية.

وإذا كانت المرجعية السميائية تقتضي الاحتكام إلى الأعلام وآخر إصداراتهم، فإننا نحيل هنا على إصدارات جاك فونتاني "التطبيقات السميائية" (2008)، وعلى فصله الختامي التطبيقات والثقافات: التقليد والتجديد والترتيق" حيث: "يقوم الحجاج الأساسي لعمله على كون القيم التطبيقية تأخذ شكل تنظيم درس فعل، أي أن المحور الاستبدالي للتطبيقات يبدو الآن، حسب تعبير هذه المسافة، كحجة لصالح سميائية ثقافات. ذلك أن الأمر لا يتعلق بسميائيات ثقافية، تعتبر فقط عبارة عن فيدرالية هيرمينوتيكية متخصصة، كما يقترح ذلك

(18) Fontanille, J.Pratiques sémiotiques, Paris, PUF 2008, p 293.Fontanille, cit p 299/293.

تحصيل حاصل الحوارية

إن قبول اصطلاح أو رفضه، ما هو في الواقع سوى حالات ألفة وغرابة يذوبهما هوس بالواقع الجديد. فلا وصفة معجم تكفي صاحبها لاقتحام فسيفساء النصوص، ولا النظريات تقي صاحبها حرّ الدّربة.

وإذا كان لكل الأبنية مفاتيحها، فالمصطلحات مفاتيحنا التي لا تفتح بالضرورة، إذ قد تنكسر وتصدأ وتضيع؛ لا توجد مفاتيح أبدية بعد انفتاح السميائيات على (الأهواء / الألوان/ الأذواق/ الروائح/ الطقوس)؛ ومع كل ذلك تحتاج إلى مجرد ترتيق عضوي يشبه المبادرة.

يمكن لأكبر سيميائي عربي أن يمتلك ما يكفي من الوضوح النظري الغربي، لكنه سيظل عاجزا عن الإلمام بموروثه الخاص، وإذا تمكن من هذا الموروث فتطبيقاته السميائية تظل مستعصية.

من ثم حين يقدم مسفر سعيد الشبيتي ثبتا بـ: "المراجع المعجمية العربية" (1989)، مبرزا المراوحة بين "المعجم"، و"القاموس"، و"المابين"، فلكي يعترف لكتاب العين ولأبي المعجمية الخليل بن أحمد الفراهيدي أن (مدار كلام العرب وألفاظهم لا يخرج منها عنه شيء)، بعد إحصاء (1235)، مؤلفا جاءت بعده على امتداد القرون تقتطف منها إحصاء الأرقام التمثيلية لا الحصرية المحتفية بالكم الهائل للمنتج العربي:

			معجم	قاموس	ما لا يحمل أيا منهما
1	المعاجم والموسوعات أحادية اللغة	122	17	3	102
2	المعاجم والموسوعات ثنائية ومتعددة اللغة	147	18	73	56
3	المعاجم وقوائم المصطلحات المتخصصة	966	327	186	453
4	المجموع العام	1235	362	262	611

من المعلومات وكيفها في هذه وضحالتها واضطرابها واعتباطيتها في المعاجم العربية موضوع بحثنا"[15].

نخلص مما سبق، إلى أن معجم النقد الحديث أوجد نقاشات مهمة لدارسين جادين قضوا سنوات طويلة في تقليب الإشكاليات والمواد من خلال رسائل جامعية، انتهوا من خلالها إلى تحصيل حاصل لا يختلف فيه اثنين من العرب.

والظاهر أيضا، أن الإحالة هنا – باقتضاب – على حُكماء الحوار العلمي الذين استوعبوا تجربة ما بَيْنية تعترف بالمراحِليّة مهم لأكثر من سبب وغاية، ذلك أن هارولد بلوم، يرى:

"أصحاب النظريات الأدبية والنقاد والمعلمون إذن ليسوا مجهزي عقائد، بقدر ما هم أمناء على الحوار، واجبهم المحافظة على هذا الحوار، وتوسيعه وتوضيحه بما تقتضيه الضرورة. والدفاع عنه ضد أنواع أخرى من الحوار، وتلقينه للقادمين الجدد وتقرير ما إذا كانوا قد تعلموه بنجاح أم لا"[16].

كما أن تيري إيغلتون، يتبرأ من الاستبداد المتفرد في البحث المتعجل، أو استصدار أحكام مسبقة بدعوى مقارنة بغرب أو الاحتكام إلى قواعد وضعية، بدعوى منهجية سلطة معرفية تفككها نظريات النقد الأدبي المتعددة– الاختصاصات؛ لذلك: "يجب ألا يقلقنا هذا النقص في الوحدة المنهجية في دراسة الأدب أكثر مما يجب،... فمن الطيش أن يعرف المرء الجغرافية أو الفلسفة، ويميز بدقة بين علم الاجتماع وعلم الأجناس البشرية أو يقدم تعريضا موجزا للتاريخ... ربما علينا أن نمجد تعدد الطرق النقدية، ونتبنى موقفا شاملا ونبتهج بالتحرر من استبداد أية خطة متفردة"[17].

(15) محمد خطابي، سابق، ص 535.

(16) هارولد بلوم، قلق التأثر نظرية في الشعر، ت. عابد إسماعيل، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1998، ص 46.

(17) تيري إيغلتون، مقدمة في النظرية الأدبية، ت. إبراهيم جاسم العلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص 214.

من هذا المنظور، يخلص يوسف وغليسي إلى تعاطي الخطاب النقدي الجديد في كثير من الوحدات المصطلحية إلى عدم انتمائها إلى حقل منهجي بعينه، مما فسح المجال أمام تخليص الممارسة النقدية من آثار المنهج الواحد بإعلان:

تكريس تكاملية نعيم اليافي – أو تكريس تركيبية سامي سويدان – أو تكريس نقد مستوياتي مع عبد المالك مرتاض – أو تكريس منهج مقولاتي توفيقي مع محمد السرغيني – أو تكريس مزيج منهجي رباعي، ومع عبد الله الغذامي.

وإذا كان نفس ع. الغذامي من اعتبر "قصيدة النثر" "مزعجا ثقافيا" لعروض خليلية تعتبر عصب الفكر النقدي العربي مع ظهور حركة الشعر الحديث فإن "ذاكرة النص" لمحمد العباسي تعتبر رغبة التنميط آفة الآفات في صناعة مرجعيات تراثية لكل موجة جديدة مع (أدونيس/ باروث/ اللاذقائي)، الذين تحدوهم : "الرغبة الجامحة التي تسعى إلى تنميط كل شيء... قصيدة النثر، وما أثارته من زوبعة، ودون البحث في الشروط السوسيو– ثقافية التي أملتها، نجد العرب يحاولون تأصيلها وتنسيبها لما هو قديم، يشهد بذلك باحثون مثل أدونيس وجمال باروت ومحيي الدين اللاذقاني وغيرهم يدفعون بها إلى مرجعيات النص القرآني وشجع الكهان، ومواقف النفري ومخاطباته، وفيوضات المتصوفة المتكلمين. وإلى رهانات بيائية عربية موغلة في القدم، تصل عند طراد الكبيسي مثلا في الشعرية العربية إلى محطة تاريخية أعمق أي عند الأشوريين"[14].

لا غرابة إذن أن تتعالى صيحات "اضطراب المصطلح النقدي" (1988) مع عبد العلي حجيج "في النقد"؛ و"أزمة المصطلح" (1999) مع عبد النبي اصطيف؛ و"أزمة المصطلح النقدي" (1994) مع عبد الواحد لؤلؤة.

من هذا المنظور، يرى محمد خطابي "إن القصد من وراء تقديم أمثلة من تعريف النقد الأدبي في المعاجم الإنجليزية هو إثبات للفرق الهائل بين كل كم

(14) محمد العباس، ذاكرة شعرية النثر، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، ص33.

فهل يخطر على بال مقتني كتاب "الخطيئة والتكفير" (1985)، أنه كتاب بنيوية تشريحية؟ كما هل يخطر على بال ناقد اختار نفس الناقد ترجمة المصطلح اللغز لـــ (déconstruction بـ (النقض/الفك/التحليلية/التشريحية/تشريح النص/ تفكيك النص)؛ يقول الناقد المترجم:

"احترت في تعريب هذا المصطلح ولم أر أحدا من العرب تعرض له من قبل... وفكرت له بكلمات مثل (النقض والفك)، ولكن وجدتها يحملان دلالات سلبية تسيء إلى الفكرة ثم فكرت باستخدام كلمة (التحليلية)، من مصدر (حل)، أي نقض، ولكنني خشيت أن تلتبس مع (حلل)، أي درس بتفصيل، واستقر رأيي أخيرا على كلمة (التشريحية أو تشريح النص)، و(المقصود بهذا الاتجاه هو تفكيك النص من أجل إعادة بنائه. وهذه وسيلة تفتح المجال الإبداعي القرائي..."[12].

هذا نموذج من تواضع حائر أمام وضعية ثقافية لم تلج بعد النقد العربي، وتفرد بمفهومها ج. ديريدا بقراءة فلسفية نحوية–هي ما استبعدها مثقفو قاهرة 2000 وقربها من جامعة يال الأمريكية، وكان لا بد من انصرام عقد على قراءة التشريح لتظهر قراءة تفويض ينجزها أنجلوفونيان سعوديان–هما ميجان الرويلي وسعد البازغي – لفك لغز مصطلح، عبر:

"قراءة مزدوجة تسعى إلى دراسة النص (مهما كان)، دراسة تقليدية أولا بإثبات معانيه الصريحة ثم تسعى إلى تقويض ما تصل إليه من نتائج في قراءة معاكسة تعتمد على ما ينطوي عليه النص من معان تتناقض مع ما يصرح به. تهدف القراءة التقويضية من هذه القراءة إلى إيجاد شرح بين ما يصرح به النص وما يخفيه (بين ما يقوله النص صراحة وبين ما يقوله من غير تصريح."[13]

هذا ما يقع في البلد الواحد بين ثلاثة من نقادها ما بين (1985و1994)، فكيف إذا انخرطت الجامعة العربية بكل أعضائها؟

(12) يوسف وغليسي، سابق، ص 243، عن عبد الله الغدامي.

(13) يوسف وغليسي، سابق، ص 352، عن دليل الناقد الأدبي (1994).

هي أزمة ثوابت ومتغيرات، وتبعية لحقول مجاورة ومتقاطعة قابلة للتشظي، والالتحام بلا تناسق وانسجام، في سعيها الحثيث إلى منظومة نقدية واصطلاحية؛ وهو ما يظهر في المرايا المحدبة لعبد العزيز حمودة صورا معكوسة، ذلك أن : "... نقل ... المصطلح النقدي الجديد في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنه يفرغ من دلالته وفقد القدرة على أن يحدد معنى فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب، إذ إن القيم المعرفية القادمة من المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانا مع القيم المعرفية التي طورها الفكر العربي المختلف"[10].

ويعود ع. حمودة في (المرايا المقعرة) إلى رفع سيف الإدراك الفلسفي في وجه الحداثيين لإثارة معركة دانكيشوتية: "لنقل المصطلح النقدي الغربي، وهو مصطلح فلسفي... بكل عوالقه المعرفية إلى.../ الثقافة العربية دون إدراك للاختلاف"[11].

لقد كان ج.دريدا يعتبر كل كتابة بمثابة شهادة زور قابلة لكل احتمالات الجمالية والإيديولوجية النقدية التفاوضية حول مفاتيح علوم المصطلحات، ونقد نقد الأفكار الأدبية، لبلوغ وضعية بينية بين التراث والمنجز سعيا إلى استبدال سلطة النقد بسلطة المنهج، وسلطة النص بسلطة القارئ، كل ذلك بدون تهويل ولا تهوين.

لكن حينما تثار قضية ترجمة المصطلح، لا يتوقف الأمر عند ترجمته (فرنكوفونية/أنجلوفونية) بل يتعداها إلى توسعات (تفسير/شرح/ تأويل/تكييف) تتعدد معه الاصطلاحات، مع أن المفهوم واحد.

فقد وجد الإحصاء سبيله إلى مؤاخذة مترجمي المصطلحات التي تراوحت بين (60) ترجمة للانزياح و(36) لعلم العلامة و(30) للشعرية و(20) للبنيوية، وقس على ذلك باقي الاجتهادات والترتيقات.

(10) عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت (1998)، ص 63.

(11) عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت (2001)، ص 9.

إلى استبدال سلطة البلاغة بسلطات (النص/القارئ/العالم)، مع ما يحتمل ذلك من تكديس معلومات واستعراض معارف فضفاضة، لخطابات تابعة تفتقر إلى فلسفة وعقل نقدي مستقل، حيث:

"تتنازع القضية الاصطلاحية النقدية الجديدة جملة من الرؤى المختلفة التي تقبل الأخذ والرد والمتناقضة أحيانا، حيث يحتد الجدل بين مناد بإعمال المصطلح التراثي في مواجهة المفهوم الغربي وبين مناد بإهماله، بين متحمس للنحت والتعريب وبين معارض لهما مكثف بالآليات الأصلية التي تحافظ على نقاء اللغة ..."[8].

من ثم، يلخص يوسف وغليسي في كتابه "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد (2008)" إلى ما اعتبر لأول مرة **إشكالية الاختلاف والائتلاف** في المعجم النقدي الحديث، المغيب للجامع الإبستمولوجي الاصطلاحي لشجرة معرفة يفترض فيها أنها تُورق مع كل ربيع جيل، ما دام النقد ليس غاية تطهرية بل أداة لإيجاد توازن معرَّض دوما للاختلال، كما أنه ساحة تباينات ومفارقات تتوخى باستمرار بلوغ دينامية لا مجال فيها للتكتل الجامد لفقه لغة، حيث "وصف الخطاب النقدي مجمل الآليات الاصطلاحية التي يتيحها فقه اللغة العربية مع اعتصام أكبر بالاشتقاق ولجوء أقل إلى النحت إضافة إلى الاستعانة بالإحياء والمجاز في حدود مقتضى المفهوم النقدي. بينما كان التعريب الآلية الموقوتة...والثابت المصطلحي حين تتغاير المصطلحات والعزاء الاصطلاحي حين يعز الاصطلاح ويتفشى الاختلاف"[9].

لقد توفق الجزائري يوسف وغليسي فيما فشل نقاد النقد الاصطلاحي على خلاف عبد العزيز حمودة في ثلاثيته – بمراياها المحدبة والمقعرة–حيث يتم التركيز على الوظيفة بدل الطبيعة وينتصر لسلطة القديم على جاذبية الحديث.

(8) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، بيروت/ الجزائر، 2008، ص 52.

(9) يوسف وغليسي، السابق، ص 511.

الفرنكوفوني للخمسينيات. وفي نفس الفترة بالعراق قام عبد الواحد لؤلؤة، بترجمة "موسوعة المصطلح النقدي" "1990/1987/1977" عن الإنجليزية في ثلاثين جزءا، بترجمة دون تصرف.

وتتعدد المحطات والمرجعيات، لتسجيل شهادات ميلاد معاجم مخضرمة، وتعود الفرنكوفونية للظهور مع "المصطلح النقدي" (1994)، لعبد السلام المسدي من تونس، و"قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر" (2001) لسمير سعيد حجازي من مصر، وفي نفس الفترة يصدر عن الأنجلوفونية "دليل الناقد الأدبي" (1995) للثنائي ميجان الرويلي وسعد البازغي من السعودية؛ ليختم محمد جاد "نظرية المصطلح النقدي" (2002) من (514) صفحة.

وتندرج أغلب هذه المعاجم- بتفاوتات درجاتها – في معاجم النقد الحديث من منظور مثاقفات تستنطق فسيفساء النصوص وتضعها في متناول ثقافة تضفي عليها طابعا إبستمولوجيا في ممارستها للنقد. وهذا بالذات ما يقف وراء ظهور محطة أخرى لنقد نقد المصطلحات، اضطلعت به مؤتمرات نقد النقد وندوات قراءة المنجز المعجمي نمثل لها بندوة "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية (2000)"، كان أهم ما استرعى اهتمامها فيها (بناء المعجم النقدي) و(مشاكل ترجمة مصطلحاته)، و(توظيف المصطلح النقدي الغربي)، و(نقد المعجم النقدي الأدبي) الذي ينتهي صاحبه محمد خطابي إلى هذه الخلاصة: "إن المعجم المختص في مصطلحات النقد الأدبي الحديث لَمّا يُكتب له الوجود"[7].

صراع الحداثة السلفية والمضادة

هو، إذن، صراع بين وعيين حيث يتعذر فصل النقد عن الأدب والتاريخ. لهذا كانت مصادر هوية المعجم النقدي صدامية تراوح بين تنميطات قديمة لتأكيد الأصل وإقصاء الدخيل وتحديثات متهافتة ضحية هوس منهجي يسعى

(7) محمد خطابي، المصطلح والمفهوم والمعجم المختص: دراسة تحليلية في المعاجم الأدبية الغربية الحداثية (1996/1974)، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016، ص 544.

الحداثة المضادة

يُظهر تشبّع الأجيال الجديدة بالمثاقفة نزوعا نحو اكتشاف ما في جعبة محطاتها تستدعي تاريخا للأفكار والأساليب ومناهج نقد جديد مع رشاد رشدي (1912/ 1983) ومحمود الربيعي، ومصطفى ناصف، ومحمد عناني، وعبد العزيز حمودة، وجابر عصفور، وكمال أبو ديب – على سبيل المثال لا الحصر – لولعها بمستجدات النقد الغربي، وتداخل اختصاصه عبر (الترجمة/ اللسانيات/ فقه اللغة/ الفلسفة/ الحضارة)، وباقي لواحقها.

ومع ذلك تكتفي قراءتنا المصغرة بالإشارة إلى أطروحة "المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (1986)"، لمحمد رشاد الحمزاوي باعتبارها محطة تقترح وضع نموذج تطبيقي لمعجم الخمسينيات القادمة، وإخضاع الموروث إلى منهجية تسترشد بابن منظور في **اللّسان**: "ولقد رأيت علماءها بين رجلين أمّا من أحسن جمعه، فإنه لم يحسن وضعه، وأمّا من أجاد وضعه، فإنه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع".

ومن ثم تستنبط منهجية التنميط، مُدونة مرجعية كميا وكيفيا لتطوير التوحيد لذاكرة المعجم بكل معاييره (النحوية والفقهية والتداولية)، لرفد معاجم النقد الأدبي، الموزعة بين وعي نرجسي ووعي شقي.

لقد صدرت بمجلة أرابيكا، قراءة "لمعجم البلاغة" – أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بعنوان "مساهمة في دراسة الألفاظ العربية للنقد الأدبي" (1970)، مطعَّمة بترجمات عن الفرنسية والإنجليزية في محاولة لفهم مثاقفة استشراقية تعريبية، باعتبارها محطة وسيطة لمحطات تالية أكثر جرأة على الجديد النقدي.

وبعد قرابة العقد سيصدر بحوليات الجامعة التونسية "معجم مصطلحات النقد الحديث" (1977)، لحمّادي صمّود، مركزا على مقاربة التيار البنيوي

وإذا كان المشرق قد أصّل مدونة حداثة سلفية عبر نماذج عديدة فإن المغرب، لم يأل جهدا في بناء معجم قرين بمصطلحات نقد عربي توثيقي، يستهدف توحيد مسالك البحث وطرقه من خلال تقطيعات زمنية للتراث النّقدي السّلفي عبر "مؤلف فريد"، أو "حقبة معينة".

كانت البداية مع الشاهد البوشيخي في أطروحته "مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين (1993)"، وفي "مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين للجاحظ (1995)" ؛ وبحكم أستاذيته بالجامعة كان وراء إعداد العديد من الرسائل في نفس الاتجاه الجامعي ما بين (2000/1979).

الجدول الثاني المغربي	
بوزباغ فوزي	المصطلحات النقدية في طبقات فحول الشعراء
محمد أزهري	المصطلحات النقدية والبلاغة في تراث أبي بكر الصولي
أحمد مزوارة	المصطلح النقدي والبلاغي في تراث أبي علي الحاتمي
عبد الحي الورياغلي القرشي	المصطلح النقدي والبلاغي في تراث ابن معتز
عبد الحي الورياغلي القرشي	نصوص النقد الأدبي ومصطلحه عند أبي عمر بن العلاء
عبد المنعم الجوهري	نصوص النقد الأدبي ومصطلحه عند يونس بن حسن
محمد أمهاوش	المصطلح النقدي في كتاب العمدة
عبد الرزاق جعنيد	مصطلحات نقد الشعر لدى نقاد القرن الرابع الهجري

استئناسا بالالتفات إلى منهج موحد لمجامع اللغة العربية:

"إن الشكوى من (إشكالية المصطلح) ستظل، ما دام المعجم النقدي الحديث بعيدا عن التحقق، وسيظل الأدباء والنقاد والمؤلفون والمترجمون في نقاش، لا يوصل إلى السبيل القويم، ما داموا لا يفكرون في مثل هذا العمل الجاد، الذي يفتح الطريق أمامهم ويجعلهم يصدرون في دراستهم وبحوثهم وترجماتهم عن منهج موحد، في الدقة ووضوح الرؤية.

وقد تقف أمام المشروع مشكلات وعقبات، ولكن الإصرار على العمل يدلّل المصاعب، وما أظن أن ما قام به عالم في القديم، يعجز عنه العلماء والأدباء والنقاد في العصر الحديث"(6).

الحداثة السلفية

لم تكن صيحة أحمد مطلوب في واد عبقر لتمرَّ دون صدى (مشرق/ مغرب)، إذ يظهر أن الحوافز النهضوية وجدت في الجامعات ما يعزز الأبحاث في حفريات النقد العربي في شكل تحيينات (لأمهات أعمال وأعلام وقرون وأجيال) لا تنتهي مع الإحيائيين، لتتقاسمها الوطنيات العربية كمشترك تشابهي واشتباهي يقلّص المسافات الجغرافية، ويعزّز دور الجامعات العربية، كما يظهر من خلال الجدولين (المشرقي/ المغربي) التاليين:

الجدول الأول المشرقي	
حميد النيفر	مفردات البلاغة والنقد عند قدامة
محمد عزام	المصطلح النقدي في التراث العربي
أحمد أشنة	المصطلح النقدي عند العرب في القرن الثالث الهجري
محمد مهدي الشريف	مصطلح نقد الشعر عند الإحيائيين

(6) أحمد مطلوب، السابق، ص 6/ 7.

الأدباء والباحثين قادرون على أن يأخذوا مصطلحاتهم من القديم. إن النقد ليس مما يؤثر في اللغة واتجاهها كما تؤثر العلوم المستحدثة ومصطلحاتها، ولذلك لم تكن هناك خشية من المصطلح الأجنبي أو المعرّب ما داما قليلين.

شرع الأدباء والمؤلفون في وضع المصطلحات النقدية منذ عهد مبكر واتفقوا على كثير منها وشاع استعماله في الناس. إن النقد ليس مما يتصل بالتقدم العلمي الذي يشهده العالم... وقد أدت هذه النظرة إلى إهمال الدراسات الإنسانية وتعثرها في كثير من الأحيان"[4].

لقد غلبت التوجهات نحو العلوم المحضة على العلوم الإنسانية لاعتبارات تقديرية، غيّبت المعاجم الأدبية النقدية من مشاريع مؤسسات ومجامع اللغة التي لم تحل عوائق النهضات من إرهاصات برسم طريق لوضع مسودات معاجم نقدية بلاغية، لتتوالى طبعات "معجم النقد العربي القديم" بنكهة حداثة سلفية، لم تخف قناعة إنجازها في حثّ المحدثين الجدد، على وضع مُعجمهم النقدي الحَديث ما دام لمفهوم الجيل دلالتُه في التأليف:

"إن مبحث (المصطلح النقدي)، سبيل لوضع المعجم النقدي الحديث، وأنها لواضحة لمن يحرص على توحيد المصطلح، وإشاعة العربي منه، بعد أن تسربت الألفاظ الأجنبية، وأصبحت ترتق صفاء اللغة وأصالتها، وتحيل النقد طلاسم لا يتفق على حلها كثير من الدراسين، إن صدور المعجمين دعوة مخلصة إلى وضع المعجم النقدي الحديث"[5].

تأتي دعوة أحمد مطلوب إلى تجنب الأجنبي/ العامي، وإقصار الترجمة على المعنى الاصطلاحي، وعدم التعريب إلا في حالات ضرورة تراعي سهولة نطق معرّبها بتغيير نطقه، لتحصيل اتساقه مع تجنب السّوابق واللّواحق، في عربية اشتقاقية وغير إلصاقية حفاظا على أساليب وضع المصطلحات.

(4) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1989، ص 16.

(5) أحمد مطلوب، نفسه، ص 6.

وضعته، وإلا فليخترع لها كل من أبى، ما وضعته منها ما أحب، فليس ينازع في ذلك"[3].

إنها جرأة حداثة سلفية، لتقليص المسافة المابَيْنية، ووضعنا في مواجهة **نقد يسير وإبداع عسير**، عبر نقلات نوعية ستُلهم مجامع اللغة في دمشق (1919) والقاهرة (1982) وبغداد (1976) والسعودية (1983) والجزائر (1986).

فلا غرابة أن تظهر معاجم (المعجم الوسيط) (1960) و(المعجم الكبير) (1970) و(المعجم الوجيز) (1980)، عن مجمع القاهرة، و(المعجم العربي الأساسي) (1989) عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

لا شك أن هذه المبادرات ألهمت أحمد مطلوب على اقتحام عوالم المُعْجمية بجرد آلاف المصطلحات البلاغية كانت بدايتها مع رسالة ماجستير عن (مصطلحات السكاكي) (1960)، ودكتوراه عن (معجم المصطلحات البلاغية وتطورها) (1963)، ليفضي به العملان إلى معجم النقد العربي القديم، الذي تبنَّاهُ المجمع العراقي ليصدر في ثلاثة أجزاء سنوات (1987/86/83)، وكان بحقّ عبارة عن صيحة إشكالية، ولَبِنة في صرحِ عهدٍ اختلفت فيه الآراء، وأصبح الرجوع إلى معجم موحد ضرورة ملحة.

فلا مساحة في اجتهاد يستلهم الموروث، ويسهم في رصيد عربي يتجاوز ال: (200000) كلمة، مع أن توظيفها لا يتجاوز (20000) كلمة.

لأجل ذلك، تبدو الحاجة ماسة إلى معجم نقدي يواكب نهضات الآداب العربية، وهو ما دفع بأحمد مطلوب إلى الانخراط في مشروعه العلمي الفريد والاستثنائي:

"لم تكن العناية بالمصطلحات اللسانية والنقدية والبلاغية كبيرة في المجامع العربية، لأنها اتجهت منذ قيامها إلى متابعة التقدم العلمي في الغرب... وقد يرجع إهمالها للمصطلحات النقدية إلى: أن للنقد العربي مصطلحات كبيرة، وأن

(3) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، محمد عيسى منون، القاهرة، 1975/12/1، المقدمة.

يعفينا هذا الاستهلال من ولوج جداليات عديدة، لنتبنى جدلية الظاهرة الدينامية للاصطلاح النقدي، من خلال قراءة مصغرة تكتفي بالإشارة إلى القراءات المكبرة.

من هنا، نستحضرُ تعريفَ مناطقة العرب لنستأنس بمنطق:

كل علم إما تصور وإما تصديق

فالموصل إلى التصور يسمى تعريفا

والموصل إلى التصديق يسمى قضية.

يدفعنا هذا إلى إرجاع المصطلح إلى رحمه العربي المنطقي؛

فهو وليد: غريب القرآن والحديث، غريب اللغة والفقه؛ ونجد في الحالتين توجّها لما أزيلت عنه عجمة الحروف والألفاظ، ورفع الإبهام عما يقع في كلام العرب من إخفاء. وهو ما اقتضى صناعة إعراب ابن جني، ولسان عرب ابن منظور، لتتضح الرؤية مع تعريفات جرجانية ونقد شعر قدامة، حيث يرى الأول أن:

"الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من موضعه الأول وإخراج اللفظة من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[2].

ويذهب الثاني إلى أبعد من ذلك بإبداع الاصطلاح:

"فإني إما كنت آخذ في استنباط معنى، لم يسبق من يضع لمعانيه وفنونه المستبطنة، أسماء، تدل عليه، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذا كانت علامات، فإن قنع بما

(2) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات. ت. إبراهيم الأبياري ط 4، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998، ص 44.

معاجم المصطلح النقدي
بين حداثة سلفية وحداثة مضادة

د. سعيد علوش
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط– المغرب

جرتِ العادةُ أن تتكلم اللغة عن الناس والأشياء والعالم، أما حين تتحول اللغة إلى كلام عن اللّغة، فهذا ما قد يصيب بصدمة من لغة اصطلاح، تذكِّرُ بأعرابي مجلس الأخفش الذي انتقض مستنكرا بقوله: "أراكم تتكَّلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا"، وهو كلامُ تعجيم شعرية الشعر في البيتين:

فَالشِعرُ صَعبٌ وَطَويلٌ سُلَّمُه إذا اِرتَقى فيهِ الَّذى لا يَعلَمُه
زَلَّت بِهِ إِلى الحَضيضِ قَدَمُه وَالشِعرُ لا يَسطَيعُهُ مَن يَظلِمُه

ناهيك عمَّن يحتاج قوله إلى ترجمان، لا بالنسبة للسلف، بل النسبة للمحدثين كذلك؛ فقد استدعى "مجلس أعلى للثقافة" جاك دريدا لإلقاء محاضرة عن **التفكيكية والعلوم الإنسانية**، وما إن مضى دريدا، في محاضرته حتى أخذت العيون تلمع وعضلات الوجود تزداد صرامة، ليتساءل مثقف كبير... أهذا شعر أم فلسفة أم ماذا[1].

وبمقارنة نفس مداخلة دريدا عام 1966 بجامعة يال الأمريكية، نجدها تحولها إلى مركز دائرة نقدية بشهادة بول ديمان؛ فهل علينا ترديد قوله المستكين:

وما أنا إلا من غزية إن غوَتْ غوَيتُ وإن ترشدْ غزيّةُ أرشد

(1) مجدي يوسف دريدا في القاهرة، مجلة الوسط اللبنانية، بيروت ع 425/ 20 مارس 200، ص 56.

ساهمت في تنمية وتطوير المواقع الإلكترونية، الشيء الذي مهد الطريق لظهور مجال تحليل الآراء والمشاعر، الأمر الذي فرض توفير معاجم آلية تتولى تسهيل عملية تحليل الآراء ومعالجتها. ونظرا لأن المعاجم المتوفرة في هذا المجال معاجم إنجليزية والتي تم ترجمتها آليا، وتطبيقها في العديد من اللغات من بينها اللغة العربية دون مراعاة لخصوصية كل لغة على حدة.

كل هذا دفعنا إلى التفكير في بناء معجم عربي متخصص في تحليل الآراء والمشاعر انطلاقا من نظرية الأبريسال اللسانية في تصنيف كلمات المعجم مع العودة إلى الموروث المعجمي والصرفي للغة العربية من جهة، ومن جهة أخرى استغلال الأنظمة الحاسوبية في إغناء هذا المعجم بالمشتقات.

وتجدر الإشارة إلى أن الفريق الذي يأخذ على عاتقه مهمة المعالجة الآلية للغة العربية التابع لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط يشتغل حاليا على إنشاء برنامج معلوماتي لتحليل الآراء والمشاعر المكتوبة باللغة العربية، كما نشير كذلك إلى أننا بصدد إغناء معجمنا بالجذوع الرباعية واشتقاقاتها.

o حقل الحكم:

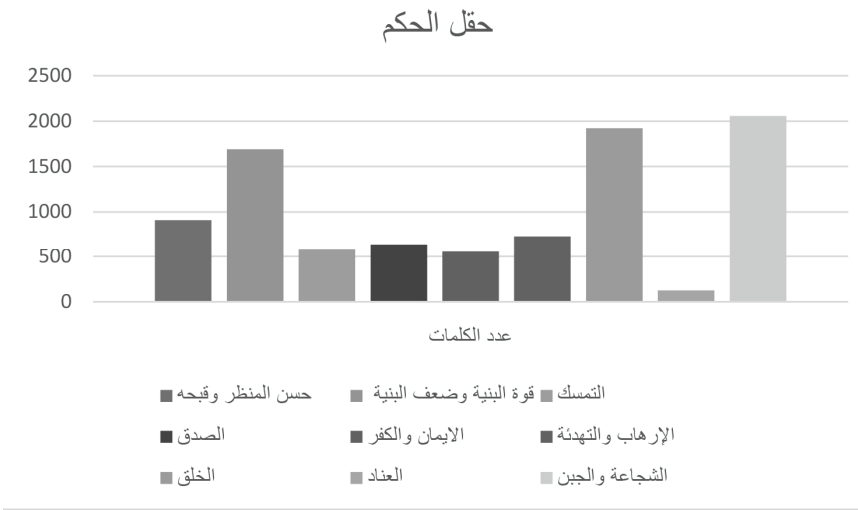

ب. **الأبحاث المستقبلية**

يقتضي البحث في مجال تحليل الآراء والمشاعر التوفر إلى جانب المعجم على مدونة تضم تعاليق يتم جمعها من مواقع مختلفة لهذا الغرض، ونحن نعمل على وسم المدونة التي يتوفر عليها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط وتضم تعاليق مكتوبة باللغة العربية تم تحميلها من مواقع مختلفة تضم أزيد من 100000 تعليق، كما نعمل بموازاة ذلك على تنمية المعجم الذي بيناه بالأفعال الرباعية المجردة منها والمزيدة باتباع نفس الخطوات.

9. خاتمة:

تعتبر الدراسات المعجمية من أهم الدراسات اللغوية التي حظيت باهتمام مجموعة من الباحثين الرواد من جوانب متعددة ساعدت على ظهور ما سمي "بالمعاجم المتخصصة"، التي تهدف إلى إفهام الباحث وتعريفه بكلمات مجال بحثه، كما أن اللسانيات الحاسوبية ساهمت بشكل كبير في تطوير هذا النوع من المعاجم، إضافة إلى أن التطورات المتعلقة بمجال المعلوماتية التقانية (والتكنولوجية) والويب

- **حقل الانفعال:**

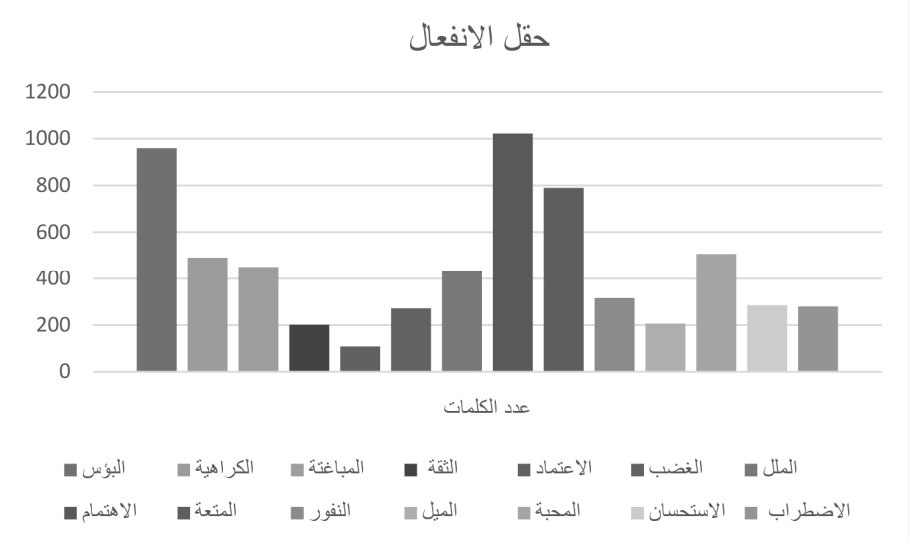

- **حقل التقدير:**

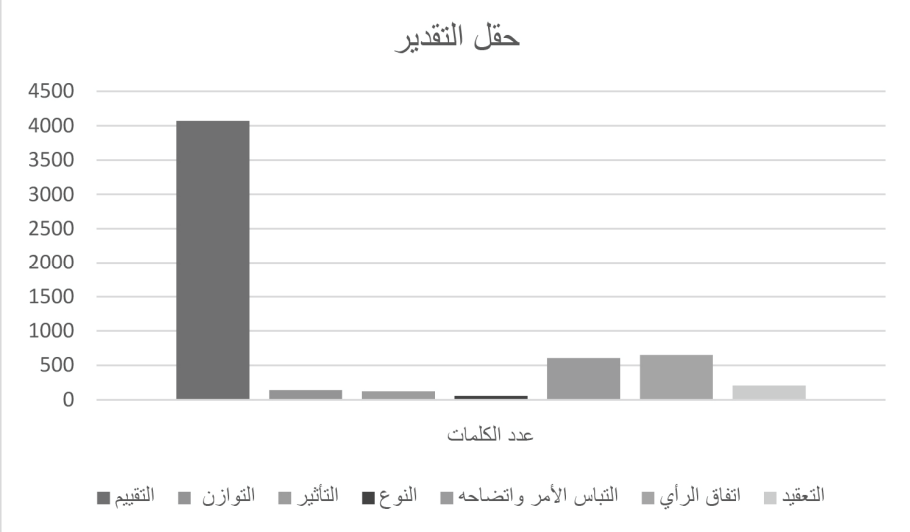

8. النتائج والأبحاث المستقبلية:

أ. النتائج:

عملنا في هذا البحث على تقديم الخطوات المتبعة في بناء ووسم معجم عربي اعتمادا على نظرية الأبريسال؛ إذ حاولنا من خلاله تدارك النقص الحاصل في المعاجم المتوفرة التي تُرجمت إلى اللغة العربية باعتماد الترجمة الآلية، كمقاربة لبناء معاجم موجهة لتحليل الآراء والمشاعر باللغة العربية مع إغفال خصوصية كل لغة، أضف إلى ذلك أن تلك المعاجم اقتصرت على الصفات فقط في حين أنها أغفلت باقي أقسام الكلام العربي، من هذا المنطلق ارتكزت فكرتنا في بناء معجم عربي موجه لتحليل الآراء والمشاعر على اعتمادنا ثلاث خطوات أساسية؛ تمثلت الأولى في الدراسة القبلية التي شملت الاطلاع على المباحث الصرفية وما لها من دور في بناء المعجم العربي، أما الثانية فتجلت في جرد 3141 من الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة التي يمكن استعمالها في التعبير عن الأحاسيس والآراء والمشاعر من قاعدة معطيات يتوفر عليها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط ضمت أكثر من 22000 فعل، وانتقلنا بعد ذلك لإغناء المعجم بالاعتماد على عملية الاشتقاق التي وظفنا فيها برنامجا اشتقاقيا مكننا من الحصول على 21453 كلمة، ثم انتقلنا إلى تصنيف هذه الكلمات وفق الحقول المعجمية التي جاءت بها نظرية الأبريسال، والاعتماد كذلك على الموروث العربي القديم منه والحديث لإضافة حقول معجمية أخرى، وسنورد رسوم بيانية توضح نسب الحقول المعجمية الثلاثة الرئيسة:

- **الانفعال: حقل الثقة**

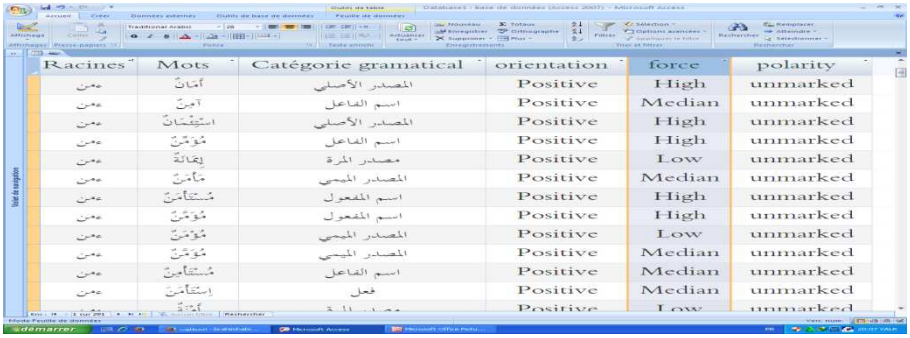

Racines	Mots	Catégorie gramatical	orientation	force	polarity
مءن	أَمَانٌ	المصدر الأصلي	Positive	High	unmarked
مءن	آمِنٌ	اسم الفاعل	Positive	Median	unmarked
مءن	اسْتِئْمَانٌ	المصدر الأصلي	Positive	High	unmarked
مءن	مُؤَمِّنٌ	اسم الفاعل	Positive	High	unmarked
مءن	مِئْمَانَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked
مءن	مَأْمَنٌ	المصدر الميمي	Positive	Median	unmarked
مءن	مُسْتَأْمَنٌ	اسم المفعول	Positive	High	unmarked
مءن	مُؤَمَّنٌ	اسم المفعول	Positive	High	unmarked
مءن	مُؤْمَنٌ	المصدر الميمي	Positive	Low	unmarked
مءن	مُؤَمَّنٌ	المصدر الميمي	Positive	Median	unmarked
مءن	مُسْتَأْمِنٌ	اسم الفاعل	Positive	Median	unmarked
مءن	اسْتَأْمَنَ	فعل	Positive	Median	unmarked
مءن	أَمَنَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked

- **الحكم: حقل الايمان والكفر**

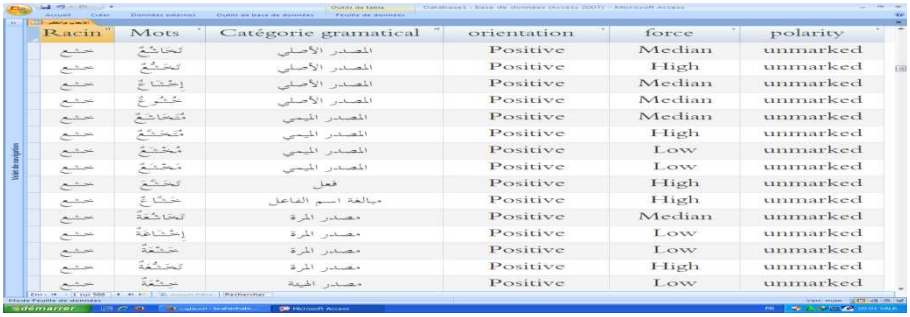

Racin	Mots	Catégorie gramatical	orientation	force	polarity
خشع	لَخَاشِعٌ	المصدر الأصلي	Positive	Median	unmarked
خشع	لَخَشْعٌ	المصدر الأصلي	Positive	High	unmarked
خشع	إِخْشَاعٌ	المصدر الأصلي	Positive	Median	unmarked
خشع	خُشُوعٌ	المصدر الأصلي	Positive	Median	unmarked
خشع	مُتَخَاشِعٌ	المصدر الميمي	Positive	Median	unmarked
خشع	مُتَخَشَّعٌ	المصدر الميمي	Positive	High	unmarked
خشع	مُخْشَعٌ	المصدر الميمي	Positive	Low	unmarked
خشع	مَخْشَعٌ	المصدر الميمي	Positive	Low	unmarked
خشع	لَخَشَّعَ	فعل	Positive	High	unmarked
خشع	خَشَّاعٌ	مبالغة اسم الفاعل	Positive	High	unmarked
خشع	لَخَاشَعَةٌ	مصدر المرة	Positive	Median	unmarked
خشع	إِخْشَاعَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked
خشع	خَشْعَةٌ	مصدر المرة	Positive	Low	unmarked
خشع	لَخَشَّعَةٌ	مصدر المرة	Positive	High	unmarked
خشع	خِشْعَةٌ	مصدر الهيئة	Positive	Low	unmarked

- **التقدير: حقل اتفاق الرأي**

Racines	Mots	Catégorie gramatical	orientation	force	polarity
عيد	تَأْيِيدَةٌ	مصدر المرة	Positive	low	unmarked
عيد	تَأْيِيدٌ	المصدر الأصلي	Positive	median	unmarked
عيد	تَأْيِيدٌ	المصدر الأصلي	Positive	median	unmarked
عيد	مُؤَيِّدٌ	المصدر الميمي	Positive	high	unmarked
عيد	مُتَأَيَّدٌ	اسم المفعول	Positive	median	unmarked
عيد	مُؤَيِّدٌ	اسم الفاعل	Positive	low	unmarked
عيد	مُتَأَيِّدٌ	المصدر الميمي	Positive	median	unmarked
عيد	أَيَّدَ	فعل	Positive	high	unmarked
عيد	مُؤَيَّدٌ	اسم المفعول	Positive	high	unmarked
عيد	تَأْيِيدَةٌ	مصدر المرة	Positive	low	unmarked
عيد	مُتَأَيِّدٌ	اسم الفاعل	Positive	median	unmarked
بخس	مُبَخَّسٌ	المصدر الميمي	Negative	median	unmarked
بخس	مُبَخَّسٌ	اسم المفعول	Negative	median	unmarked

وللمزيد من التوضيح نقترح ثلاثة أمثلة من معجمنا تضم تصنيفا لبعض الكلمات وفق التوسيمات السابقة الذكر.

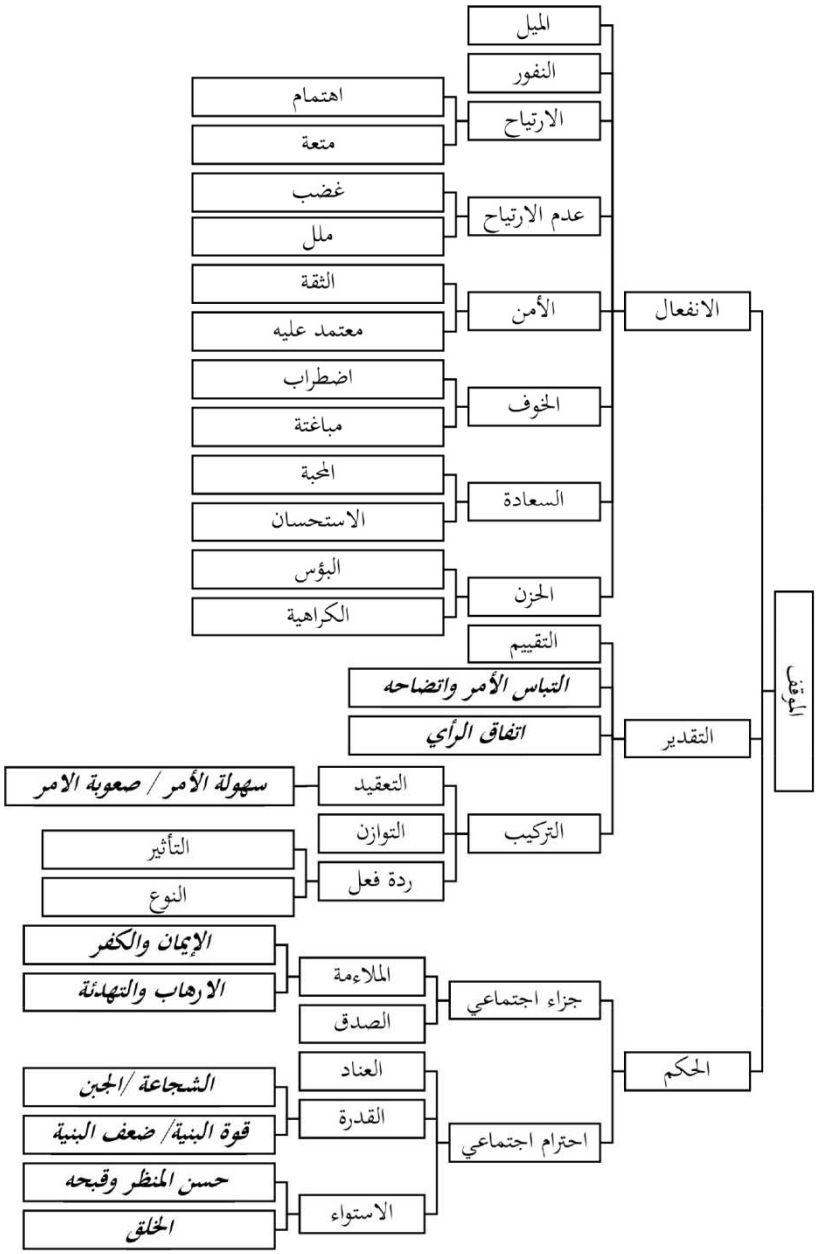

الخطاطة 4: الحقول المعجمية لنظام الموقف بعد إضافة بعض الحقول

ساعدت في توجيه الكاتب الوجهة السليمة في اختيار الكلمات الملائمة تبعا للسياق الذي عبر من خلاله عن آرائه أو مشاعره، ارتأينا الاعتماد على بعضها، خاصة معجم "نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد" لإبراهيم اليازجي اللبناني، (الخطاطة 4) الذي أخذنا منه سبعة حقول معجمية، وهي: "التباس الأمر/ اتضاحه، اتفاق الرأي، سهولة الأمر/ صعوبة الأمر، الشجاعة والجبن، قوة البنية/ ضعف البنية، حسن المنظر/ قبحه، والخلق"،[41] كما اعتمدنا معجم و"المكنز الكبير" لأحمد مختار عمر الذي اقتصرنا فيه فقط على حقلين اثنين هما: "الإيمان/ الكفر، والإرهاب/ التهدئة"[42].

وفيما يلي التصنيف النهائي لكلمات المعجم وفق الحقول المعجمية المذكورة سلفا، مع توسيم كل كلمة بالسمات الموالية:

- تحديد جذع الكلمة.
- تحديد الخاصية الصرفية لكل كلمة حسب المشتقات التي تم اختيارها، وهي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، مبالغة اسم الفاعل، المصدر الأصلي، المصدر الميمي، مصدر المرة، ومصدر الهيئة.
- تحديد توجيه الكلمة لمعرفة ما إذا كانت موجبة أو سالبة أو محايدة؛ ففي عملية التصنيف نجد في مشتقات الفعل الواحد منها الموجبة، والسالبة، والمحايدة.
- تحديد درجة قوة الكلمة؛ حيث نجد الكلمات قوية، ومتوسطة، وضعيفة، ويتم هذا التوسيم بالاعتماد على معاني الكلمات في المعاجم المعتمدة.
- تحديد قطبية الكلمة، ونشير هنا إلى أن كل كلمات المعجم لها نفس القطبية **"غير محددة"**(unmarked)، حيث يتم تغييرها أثناء عملية التحليل من **"غير محددة"** (unmarked) إلى "محددة" (marked) إذا كان التعبير يشتمل على أحد الأدوات التي تغير معنى الكلمة من الموجب إلى السالب أو العكس،

(41) إ. اليازجي اللبناني، نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، بيروت، مكتبة لبنان، 1985.

(42) أ. مختار عمر، المكنز الكبير معجم شامل للمجالات والمترادفات والمتضادات، الأولى، المملكة العربية السعودية، مؤسسة مارينا لخدمات الطباعة.

المعطيات التي يتوفر عليها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط والتي تضم 22856 فعل عربي، قمنا باختيار مجموعة من الأفعال التي يمكن اعتمادها في التعبير عن الآراء والمشاعر بالاعتماد على المعاجم التالية:

1. لسان العرب لابن منظور.
2. المعجم الوسيط من إخراج إبراهيم مصطفى وحامد عبد القادر وأحمد حسن الزيان ومحمد علي النجار.
3. معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي.

مكنتنا هذه العملية من الحصول على 3141 فعلا مجردا ومزيدا، أما مشتقات هذه الأفعال فقد تم الحصول عليها باعتماد برنامج اشتقاقي أنجز بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، والرسم البياني يوضح الأرقام المحصل عليها بعد عملية الاشتقاق بشكل مفصل:

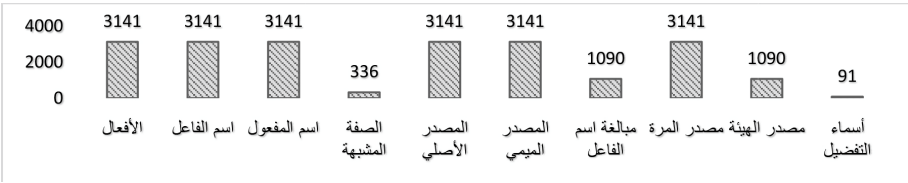

يوضح الرسم البياني مجموع الكلمات المشتقة حسب فئتها النحوية؛ نتج عن هذه العملية تساوي كل من: "اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر الأصلي، والمصدر الميمي، ومصدر المرة، وبلغ كل منها 3141، في حين تساوى كل من "مبالغة اسم الفاعل ومصدر الهيئة"، وبلغ عدد كل منهما 1090، وتبقى الصفة المشبهة أقل المشتقات لأسباب نحوية. أما فيما يخص أسماء التفضيل فقد اكتفينا بجمعها من كتاب "أفعل من كذا" أبو علي القالي وبلغ عددها 91[40].

الخطوة الثالثة: مرحلة التصنيف

بعد الوقوف في بداية البحث عند التطور الذي عرفته مختلف الدراسات المعجمية وما نتج عنها من إصدار لمجموعة من المعاجم المتخصصة التي

(40) إ. ب. ا. ب. ع. ا. ب. ع. القالي، أفعل من كذا، الأولى. دمشق، دار سعد الدين، 1431.

ومن جهة أخرى، وبعد الاطلاع على مدونة التعاليق التي تم إنشاؤها من طرف معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط والتي تضم أزيد من 100000 تعليق، تبين لنا أن الآراء والمشاعر يمكن التعبير عنها بالأسماء كما يمكن التعبير عنها كذلك بالأفعال؛ فالأسماء تتمثل في "المصادر، اسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفاعل، وصيغة التفضيل"، ويمكن الإشارة إلى أمثلة من هذه التعاليق في الصور1 و2 و3.

الصورة 1: تعليق مأخوذ من موقع goodreads

الصورة 2: تعليق مأخوذ من موقع d'Aljazira

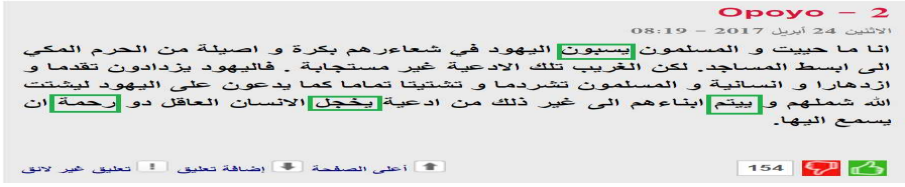

الصورة 3: تعليق مأخوذ من موقع Hespress

الخطوة الثانية: مرحلة الجمع:

قمنا بجمع مجموعة من الحروف التي من شأنها أن تغير قطبية الرأي شملت هذه الحروف: حروف النفي، وحروف النهي، وحروف الندبة... وضمن قاعدة

الخطوة الأولى: الدراسة القبلية:

تتمثل الخطوة الأولى في دراسة المستوى الصرفي باعتباره المستوى اللساني الذي يهتم بتكوين ودراسة الكلمة العربية، فوجدنا أن الصرفيين العرب القدماء قد عرجوا على المباحث الدلالية التي تساعد في توجيه تشكيل الكلام العربي، بما فيها الأبنية الثلاثية المجردة والمزيدة، ومن بين الكتب المعتمدة في الدراسة الدلالية للأفعال نذكر:

- "**الكتاب**" لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.
- "**دروس في التصريف**" لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
- "**أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها**" لأبي أوس إبراهيم الشمسان.

لقد بينت هذه الكتب وغيرها أن كل وزن من الأوزان الثلاثية له دلالات معينة، يمكن توضيحها على الشكل الآتي: فبنية فعُل "بضم العين ولا يكون إلا لازما، ولا يجيء إلا في أفعال الغرائز والطبائع، نحو: أدُب، وأرُب، وجنُب، ..."[37]، وكذلك ما أشار إليه أبو أوس إبراهيم الشمسان حيث قال "أما ما كان حسنا أو قبحا فإنه مما يبنى فعله على فعُل يفعُل وذلك قولك: قبُح يقبُح، وسُم يوسُم، جمُل يجْمُل"[38]، أما بنية فعِل "بكسر العين، يجيء لازما ومتعديا، إلا أن لزومه أكثر من تعديه، ولذا غلب مجيء الأفعال على النعوت الملازمة وكبر الأعضاء ... ذرِب لسانه ... عرِج، وعوِج ..."، وبنية فعَل «بفتح العين، من أخف الأبنية، ولذا وضعوه للنعوت اللازمة، والأعراض، والأمراض، والألوان، ... نحو: بكَى، ... ستَر»[39].

(37) م. ع. ع. ا. الصيمري، "أبنية المشتقات في نهج البلاغة دراسة دلالية"، ماستر، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، 2002.

(38) ع. ا. محيي الدين، دروس التصريف. بيروت: المكتبة العصرية، 1995.

(39) أ. أ. إ. الشمسان، أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها. المملكة العربية السعودية، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، 1987.

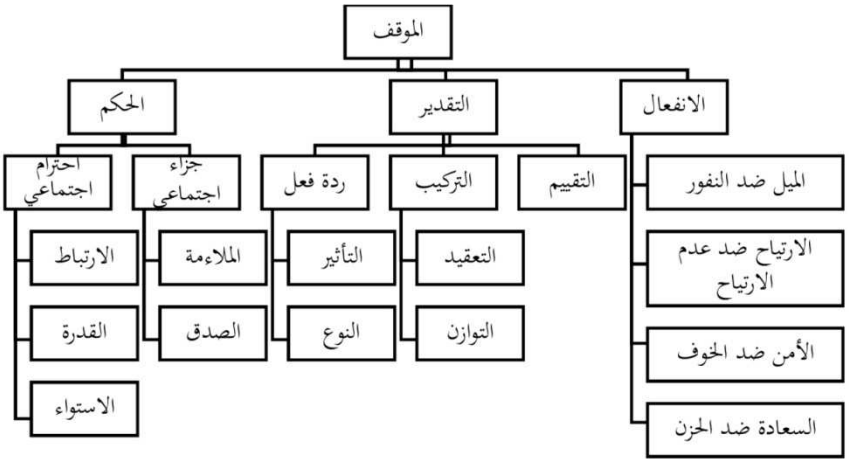

الخطاطة 2: الحقول المعجمية لنظام الموقف المعتمدة في الأبحاث الحالية

7. خطوات بناء المعجم:

لتدارك ما تضمنته المعاجم المتخصصة بتحليل الآراء والمشاعر السالفة الذكر المترجمة إلى اللغة العربية من نقص على مستوى أقسام الكلام العربي – الذي يمكن توظيفه في التعبير عن الآراء والمشاعر وعدم الاكتفاء بالصفة –، جاءت فكرتنا في العمل على وضع معجم عربي يضم أقسام الكلام العربي تمثل بالأساس في مجموعة المشتقات انطلاقا من تعاريفها التي تمت الإشارة إليها في الكتب النحوية والبلاغية[35]،[36] والتي يمكن استعمالها في التعبير عن الآراء والمشاعر، وفيما يلي سنورد أهم الخطوات التي تم اتباعها في عملية بناء معجمنا والمتمثلة في ثلاث خطوات:

(35) M. A. K. Halliday وC. M. I. M. Matthiessen, *An introduction to functional grammar*, 3rd ed. London : New York: Arnold ; Distributed in the United States of America by Oxford University Press, 2004.

(36) ل. النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، الأولى. الأردن، دار البشير، 1993.

- **الموقف**: هو نسق معجمي رئيسي تدرج ضمنه حقول معجمية دالة على المشاعر، والتعبير عن العواطف، والاحكام، والتقديرات، والسلوكات والتصرفات، وكذلك تقييم الأشياء وغيرها.

- **التدرج**: يضم هذا النظام فعل التثمينات التي تمثل خاصية عامة للتدرج، ويسمح بتفاوت شدة الخصائص المتعلقة بدرجة الإيجابية والسلبية المرتبطة بالحكم، هذه الخاصية تتوافق مع الفئات الثلاث للموقف المتمثلة في **"العاطفة والحكم والتقدير"**، كما يتوافق مع نظام الارتباط.

- **الارتباط**: وهو يحيل على دلالات المتحدثين الذين يعترفون أو ينكرون اختلاف وجهات النظر حسب مواقفهم الخاصة وانطلاقا من أماكن وجودهم. وقد اعتمد أحد الباحثين النظرية لتوضيح هذا الفرق على المفاهيم التي وضعها ميخايل بختين والمتمثلة في مونوكلوسيك (Monoglossic) وإيتيروكلوسيك (Heteroglossic)؛ إيتيروكلوسيك ويعمل على وصف وجود الخطاب بين ألسنة مختلفة ضمن سنن لساني واحد، وهذا الخطاب قد يشمل خطاب الشخصيات، خطاب الراوي، وخطاب الكاتب، في حين أن مونوكلوسيك يهتم بوجود الخطاب ضمن سنن واحد[34].

يضم نظام الموقف مجموعة من الحقول المعجمية، والمطلع على المبحث الذي خصصه الباحثان مارتن وويت لنظام الموقف في كتابهما مارتن وويت سيجد أنهما وضعا تصنيفا أوليا لهذه الحقول المعجمية (انظر الخطاطة 2)، وبعد قيامهما بتطبيقات على بعض النصوص تبين لهما أن بعض الحقول الفرعية يمكن تقسيمها إلى حقول فرعية أخرى (انظر الخطاطة 3)، إلا أن معظم الأبحاث الحالية تعتمد في تصنيف كلمات معجمها على التصنيفات الموجودة في الخطاطة 2، وتصنيف الكلمات لا يقف عند وضع الكلمة ضمن حقلها المعجمي فقط بل هناك معايير أخرى تتمثل في: تحديد قطبيتها ودرجة قوتها وتوجيهها.

(34) A. Amar و A. Lachkar, "Vers la Construction d'un Lexique d'Appraisal en Langue Arabe pour l'Analyse des Sentiments dans les Réseaux Sociaux", *Inst. D'Etudes Rech. Pour L'Arabisation Rabat,* نوفمبر 2015

في حين قام الباحث المغربي أحمد عمار بنفس العمل مع إغنائه بالاعتماد على (WordNet Arabic وBabelNet) ليصل عدد دخلات المعجم 1400 كلمة[32]، وهذا قليل بالمقارنة مع موروث اللغة العربية.

6. نظرية الأبريسال

تعد نظرية الأبريسال من نظريات علم النفس التي تهتم بالعواطف المستنتجة والتي يتم تقييمها أو تقديرها انطلاقا من ردود أفعال البشر المختلفة. وينتج هذا التقييم أساسا بسبب استجابة عاطفية أو وجدانية، فهي نظرية تهتم بتعبيرات المتكلم عن العواطف والآراء ومشاعره، وقد ارتبطت– بفضل جهود الباحثين "مارتن وويت" في إطار إحيائها- ارتباطا وثيقا في الأبحاث الأخيرة بنظام اللسانيات الوظيفية خاصة مع هاليداي[33]. وقدتمثل ذلك في الاهتمام بمستويين لسانيين، هما: المستوى المعجمي والمستوى التركيبي، لغرض دراسة النصوص الإنجليزية المشتملة على الآراء والمشاعر.

وجه الباحثان مرتن وويت مسار نظرية الأبريسال إلى تحليل الآراء والمشاعر في النصوص الإنجليزية بالاعتماد على ثلاثة أنظمة أساسية، تتمثل في: "الموقف – الارتباط – التدرج"، تتفرع عن هذه الأنظمة العديد من المكونات التي تساعد على فهم الآراء والمشاعر وتحليلها بطريقة دقيقة[2] (انظر الخطاطة 1)

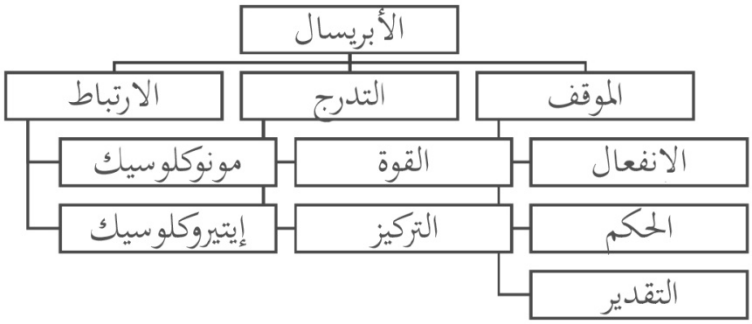

(32) S. Alhazmi, "Arabic SentiWordNet in Relation to SentiWordNet 3.0",.2013 ,11 ص

(33) G. Y. Tlili, "L'application de la théorie de l'Appraisal pour l'identification de l'opinion dans le texte arabe."

(Automatic Generation of Lexical Resources for Opinion Mining) أطروحته سنة 2008.

- **الإصدار الرابع**: SENTIWORDNET 3.0 قدم من طرف إيزيلي وآخرين سنة 2010[29].

ترجم هذا المورد المعجمي إلى العديد من اللغات من بينها اللغة العربية من طرف الباحث سماح الحازم وآخرين سنة 2013 سمي "ArabicSentiWordNet" وهو عبارة عن إصدار من بين الإصدارات الناتجة عن "EnglishSentiWordNet"، وذلك باتباع ثلاثة خطوات رئيسة:

1. **تحديث إصدار** arabeWordNet 2.0 **للحصول على الإصدار الثالث**: arabeWordNet 3.0، عمل الباحثون اعتمادا على مقارنة، على إغناء الإصدار الثاني للغة العربية بإضافة ما جد في الإصدار الثالث للغة الإنجليزية (EnglaisWordNet 3.0).

2. **البحث عن النسخة العربية** (ArabeSentiWordNet3.0) **في النسخة الإنجليزية** (EnglishSentiWordNet0.3).

3. **مراجعة النسخة العربية** (ArabeSentiWordNet3.0): همت هذه العملية بالأساس الاحتفاظ بالحقول المتعلقة بالمشاعر الموجودة في النسخة الإنجليزية وحذف الزائد من النسخة العربية[30].

ث. معجم مرتن وويت:

ترجم هذا المعجم إلى اللغة العربية من طرف بعض الباحثين العرب، منهم الباحثة الجزائرية غيتة يمينة تليلي التي قامت بترجمة 325 كلمة مأخوذة من كتاب الباحثين مرتن وويت، وتم تطبيقها في معالجة الآراء في مجال الاقتصاد[31].

(29) A. Bayoudhi, H. Koubaa, H. Ghorbel, و L. Hadrich Belguith, "Vers un lexique arabe pour l'analyse des opinions et des sentiments", في *Proc of the 5th International Conference on Arabic Language Processing CITALA*, 2014, م 14.

(30) A. Esuli و F. Sebastiani, "SENTIWORDNET: A high-coverage lexical resource for opinion mining", *Evaluation*, يناير 2007.

(31) A. Esuli, "Automatic Generation of Lexical Resources for Opinion Mining: Models, Algorithms and Applications", *ACM SIGIR Forum*, م 42, عدد 2, ص 2, 2008.

إنجليزي الأصل يضم 8214[26] كلمة موزعة بين الأسماء والصفات وبعض الأفعال صنفت وفق التصنيف الثلاثي [موجب، سالب، محايد]، وقد تُرجمت نسبة منه إلى اللغة العربية من طرف بعض الباحثين ثم قام فريق المعالجة الآلية للغات الطبيعية بجامعة صفاقس بتونس بترجمة الكلمات المتبقية، وإغنائه بألفاظ أخرى واعتمدوا في ترجمة هذا المعجم على ArabicWordNet و[27]Sentistrength، لكنهم أغفلوا توسيم الكلمات كما كانت محددة في النسخة الإنجليزية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تصنيف الكلمات حسب ما يلي: "موجب قوي – موجب ضعيف – سالب قوي – سالب ضعيف".

ت. معجم (SentiWordNet):

يعد هذا المعجم من بين أشهر المعاجم المستعملة في مجال تحليل الآراء والمشاعر، صنفت كلماته وفق التصنيف الثنائي [موجب–سالب]. ولهذا المعجم أربعة إصدارات، هي:

الإصدار الأول: SENTIWORDNET 1.0 قُدم من طرف الباحثين إيزيلي وسبستياني (Esuliet Sebastiani) كورقة بحث أولية قدمت في مؤتمر الموارد المعجمية لتحليل الآراء وجعله رهن إشارة الأبحاث المتعلقة بمجال تحليل الآراء والمشاعر سنة 2006.

- **الإصدار الثاني**: SENTIWORDNET 1.1 قدم من طرف الباحثين إيزيلي وسبستياني في إطار تقرير تقني في معهد علوم وتكنولوجيا المعلومات، التابع للمجلس الوطني للبحوث، بيزا سنة 2007[28] .

- **الإصدار الثالث**: SENTIWORDNET 2.0 عرضه الباحث إيزيلي في إطار أطروحته بعنوان: "توليد الآلي للموارد المعجمية الخاصة بتحليل الآراء"

(26) http://mpqa.cs.pitt.edu/

(27) A. Abdaoui, J. Azé, S. Bringay,و P. Poncelet, "FEEL: a French Expanded Emotion Lexicon", *Lang. Resour. Eval.*,.2017 سبتمبر ,855–833 ص ,3 عدد ,51 م

(28) T. Wilson, J. Wiebe,و P. Hoffmann, "Recognizing Contextual Polarity in Phrase-level Sentiment Analysis", في *Proceedings of the Conference on Human Language Technology and Empirical Methods in Natural Language Processing*, Stroudsburg, PA, USA, 2005,.354–347 ص

اليابانية، اللاتينية، الفارسية، البرتغالية، الرومانية، الروسية، الصومالية، السودانية، السويدية، التايلاندية، التركية، والأوكرانية".

أ. المعجم الفرنسي الموسع للمشاعر "A French Expanded Emotion Lexicon" (FEEL)

بني هذا المعجم أساسا بالاعتماد على ترجمة معجم المجلس الوطني للبحوث بكندا وذلك بتوظيف ستة مواقع للترجمة، وهي: " Google Translate, Bing Translate, Collins Translator, Reverso, Bab.la et Word Reference"، ثم قام الفريق بإغناء المعجم بالبحث عن مرادفات كل كلمات المعجم في ثماني مواقع هي: Reverso Dictionary, Bab.la, Atlas, Thesaurus, Ortolang, SensAgent , The Free Dictionary, and the Synonym website، فبعد حذف الكلمات المتماثلة، تم الوصول إلى 141428 دخلة معجمية، تمثلت في الصفات، ولجعل هذا المعجم ذا قيمة علمية تم التعاقد مع أحد الأشخاص المتخصصين في مجال الترجمة، وبعد مدة دامت شهرين من المراجعة تم تقليص المعجم إلى 81757 دخلة معجمية، لم يوسم منها إلا 14129[22] دخلة معجمية مقسمة بين 11979 كلمة مفردة و2148 كلمة مركبة[23] ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعجم متوفر للتحميل وهو على صيغة "Excel" ويمكن تحميله من الرابط الآتي[24].

ب. معجم منظور متعدد سؤال جواب " Multi-Perspective Question Answering" (MPQA):

تم إنشاء هذا المعجم من طرف كل من: تيريزا ويلسن، جنسي ويب وبوول هُوفْمن[25]، MPQA هي اختصار لمنظور متعدد سؤال جواب وهو معجم

(22) "NRC Emotion Lexicon". موجود في: [مباشر على الإنترنت]. https://saifmohammad.com/WebPages/NRC-Emotion-Lexicon.htm.
[تاريخ الوصول: 21-يونيو-2019].

(23) A. Abdaoui "وآخرون ADVANSE: Sentiment, Opinion and Emotion Analysis in French Tweets", في *DEFT: Défi Fouille de Texte*, Caen, France, 2015.

(24) http://www.lirmm.fr/~abdaoui/FEEL.csv

(25) A. Abdaoui, J. Azé, S. Bringay, و P. Poncelet, "FEEL: a French Expanded Emotion Lexicon", *Lang. Resour. Eval.*, سبتمبر 2017. م 51، عدد 3، ص 833–855.

5. أهم المعاجم المتوفرة:

يعتبر المعجم من أهم الموارد التي ينبغي توفيرها للخوض في مجال التحليل الآلي للآراء والمشاعر، وهذا ما نجده ضمن مجموعة من الدراسات التي تهتم ببناء المعاجم التي يتم توظيفها في عملية التحليل، والباحث في هذا المجال سيجد أن اللغات الأخرى قد حققت تقدما بارزا في توفير هذا النوع من المعاجم، بل تجاوزوا ذلك إلى إعداد البرامج المعتمدة في تحليل الآراء والمشاعر وفق مقاربات مختلفة، أما بالنسبة للغة العربية، فالمتتبع للدراسات المنجزة في هذا المجال، سيجد أن أغلب المعاجم المعتمدة مترجمة من اللغات الأجنبية خاصة اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال، كما نجد بعض الباحثين وضعوا معاجم تشتمل على كلمات اللغات المحلية، وسنحاول في هذا المحور الإشارة إلى أغلب المعاجم المتوفرة في هذا المجال والإشارة إلى المترجم منها إلى اللغة العربية، ونشير كذلك إلى المعاجم التي تشتمل على اللغة المحلية.

ج. معجم المجلس الوطني للأبحاث في كندا " Conseil national de recherches Canada**"** (NRC):

تم إنشاء هذا المعجم من طرف هيئة بالمجلس الوطني للبحوث بكندا وهو معجم يضم كلمات إنجليزية بلغ عددها 14182 دخلة معجمية ارتكزت على الصفات، تم تصنيفها يدويا وفق ثمانية حقول معجمية مرتبطة بالمشاعر، هي: **"الغضب والترقب، الاشمئزاز والخوف والفرح والحزن والدهشة والثقة"** مع تحديد الموجب منها والسالب.

إن ما يميز هذا المعجم كونه ترجم إلى العديد من اللغات ناهزت أربعين لغة بالاعتماد على المترجم الآلي (Google traduction)، من بينها اللغة العربية التي أشرف على ترجمتها الباحث محمد سيف ويمكن تحميله من هذا الرابط، ومن اللغات التي ترجم إليها هذا المعجم: "الكتالانية، الصينية، الدانماركية، الإسبانية، الفنلندية، الفرنسية، الألمانية، اليونانية، العبرية، الهندية، الإيرلندية، الإيطالية،

متجهات، فيتم اعتبار الكلمة موجبة إذا كانت قريبة من الكلمة الأصل، وتكون سالبة إذا كانت بعيدة عنها، وقد طبقت هذه المقاربة على مجموعة من المدونات الكبيرة الحجم.

ت. مقاربة تعتمد على القاموس (Dictionary-Based Approaches):

ث. يُعتمد في هذه المقاربة على قواميس أو موارد لسانية للمرادفات والاضداد مثل "WordNet" لتحديد التوجيه الدلالي لكلمات جديدة، فانطلاقا من كلمات منفصلة لها قطبيتها، يمكن الحصول على كلمات جديدة لها نفس قطبية الكلمات الأصلية باستعمال لوغاريتم بوتسترابين (bootstrapping) التي تمكن من ربط الاتصال بالمرادفات والاضداد للمورد اللساني.

أما فيما يخص تصنيف كلمات معجم تحليل الآراء والمشاعر فقد تعددت طرق تصنيفها، وسنوضحها مختصرة في النقاط الآتية:

- تصفيف المعجم وفق قطبية ثنائية: حيث يتم تصنيف كلمات المعجم إلى كلمات موجبة وكلمات سالبة.
- تصفيف المعجم وفق قطبية ثلاثية: حيث يتم تصنيف كلمات المعجم إلى كلمات موجبة وكلمات سالبة وكلمات محايدة.
- تصنيف المعجم وفق درجة القطبية: صنفت فيه الكلمات إلى موجب قوي، وموجب ضعيف وسالب قوي وسالب ضعيف.
- تصنيف وفق الحقول المعجمية: ويتم في هذا النوع من التصنيفات اعتماد مجموعة من الحقول المعجمية لها ارتباط بالآراء والمشاعر.

وقد اخترنا اعتماد التصنيف وفق الحقول المعجمية في سيرورة بناء معجمنا، وذلك راجع إلى الدقة التي يتميز بها عن التصنيفات الأخرى، ولأنه يساعد على تحديد وجهة نظر مستعمل المواقع تحديدا دقيقا.

– **المعاجم المتعددة المجالات**: جاءت فكرة وضع معجم متعدد المجالات انطلاقا من بناء مدونة متعددة المجالات، إذ تعتبر في كثير من الأحيان كلمة موجبة في مجال معين ولكنها سالبة في مجال آخر؛ فإذا أخذنا كلمة "طويلة" على سبيل المثال فتوجيهها يختلف من مجال إلى مجال، ففي جملة "مسافة السفر طويلة" يعتبر توجيه الكلمة سالبا، في حين إذا قلنا "تشتغل هذه البطارية مدة طويلة" فتوجيه هذه الكلمة يعتبر موجبا[21].

4. المقاربات المعتمدة في بناء معجم خاص بتحليل الآراء والمشاعر:

يعتبر بناء المعاجم المتخصصة في مجال تحليل الآراء والمشاعر من بين الاهتمامات البحثية في مجال المعالجة الآلية للغات الطبيعية، وقد تعددت المقاربات المعتمدة في بناء مثل هذه المعاجم وتصنيفها، ونقدم بإيجاز في هذا الصدد المقاربات المعتمدة في بناء هذا النوع من المعاجم على الشكل الآتي:

أ. المقاربة اليدوية (manual approach):

تعتبر من بين المقاربة البسيطة والناجعة لبناء المعاجم، حيث تنبني على المعرفة الإنسانية المتمثلة في جمع الكلمات التي لها دلالة على الآراء والمشاعر ثم تحديد قطبية كل كلمة، ورغم نجاعته، إلا أنه منهج مكلف، حيث يتطلب وقتا كبيرا لحصر كل الكلمات التي لها علاقة بتحليل الآراء والمشاعر، لهذا تم التفكير في استبداله بمناهج آلية وشبه آلية.

ب. مقاربة المدونة (corpus approach):

تنطلق هذه المقاربة من مجموعة من الكلمات المنفصلة (germs) التي لها قطبية معروفة، ويتم حساب مماثلة الكلمات باستعمال التحليل الإحصائي لسياقات ترابط الكلمات فيما بينها لسانيا أو دلاليا بالاعتماد على نماذج متجهات المسافات (Vector Spaces) التي تقدم المحتوى الدلالي للكلمات على شكل

(21) H. ElSaharو S. R. El-Beltagy, "Building Large Arabic Multi-domain Resources for Sentiment Analysis", في *Computational Linguistics and Intelligent Text Processing*, 2015,.34–23 ص

المجال باعتبار اللغة التي تشتمل عليها إلى أربعة أنواع كبرى من المعاجم، وهي: معجم أحادي اللغة، معجم ثنائي اللغة، معجم متعدد اللغات، ومعجم متعدد المجالات، وفيما يلي تفصيل لكل نوع من هذه المعاجم:

– **المعاجم الأحادية اللغة**: يرتكز المعجم الأحادي اللغة على ضم مجموعة من الكلمات أو العبارات الدالة على الآراء والمشاعر للغة معينة، وقد شهدت اللغات الهندوأوروبية تقدما كبيرا في هذا المجال، بل تعتبر السباقة لإنشاء معاجم لتحليل الآراء والمشاعر أحادية اللغة، خاصة اللغة الإنجليزية منها، والتي تندرج ضمنها المعاجم التي تضم كلمات خاصة بلهجة بعض المناطق، وهذا ما ارتكزت عليه بعض الدراسات العربية[18].

– **المعاجم الثنائية اللغة**: اهتمت المعاجم ثنائية اللغة التي لها علاقة بمجال تحليل الآراء والمشاعر على إنشاء معجم يضم كلمات أو تعابير تستعمل في التعبير عن المواقف والمشاعر والآراء، يبدو ذلك جليا في الأعمال العربية، إذ تجد كثيرا منها ركزت على بناء معاجم تشتمل على كلمات وتعابير اللغة العربية الفصحى وأخرى عامية تهم منطقة أو دولة معينة، كما توجد بعض الأعمال التي ارتكزت على بناء معجم ثنائي يضم اللغة العربية واللغة الإنجليزية[19].

– **المعاجم المتعددة اللغات**: نظرا لكون المعلقين في كثير من الأحيان يستعملون أكثر من لغة، كانت الحاجة ماسة لإنشاء معجم متعدد اللغات، يضم أكثر من لغتين، وذلك لتحليل كل ما اشتملت عليه الآراء والتعابير عن مشاعر بلغات مختلفة، وترتكز عملية توفير هذا النوع من المعاجم أساسا على الترجمة الآلية لمعجم من المعاجم[20].

---

(18) F. H. H. Mahyoub, M. A. Siddiqui, و M. Y. Dahab, "Building an Arabic Sentiment Lexicon Using Semi-supervised Learning", *J. King Saud Univ. - Comput. Inf. Sci.*, م 26, عدد 4, ص 417–424, ديسمبر 2014.

(19) S. R. El-Beltagy و A. Ali, "Open issues in the sentiment analysis of Arabic social media: A case study", *9 في 2013 th International Conference on Innovations in Information Technology (IIT)*, 2013, ص 215–220.

(20) S. L. Lo, E. Cambria, R. Chiong, و D. Cornforth, "Multilingual sentiment analysis: from formal to informal and scarce resource languages", *Artif. Intell. Rev.*, م 48، عدد 4، ص 499–527، ديسمبر 2017

المعجمية التي يتضمنها على تقديم أدق لما اشتمل عليه التعليق أو النص من آراء ومشاعر[2]. وقد اعتمد العديد من الباحثين هذه المقاربة في معالجتهم للآراء والمشاعر الواردة في تعاليق مأخوذة من مواقع تفاعلية متعددة المجالات، ومن بينهم "فيراري وأخرون (Ferrari and all)"[12] "وكرول وريد (Read et J. Carroll)"[13] "وكردين (P. Gardin)"[14] "وبلوم (K. Bloom)"[15]" "وويتلاو وآخرون (C. Whitelaw)"[16].

ت. المقاربة الهجينة (Hybrid Approach):

وهي المقاربة التي تجمع بين المقاربة اللسانية ومقاربة تعليم الآلة؛ حيث تعمل على الجمع؛ إما بين اللسانيات باعتبارها مكملة لتعليم الآلة، أو تعليم الآلة باعتباره مكملا للسانيات أو التوفيق بينهما؛ فالطريقة الأولى تتضمن استعمال الأدوات اللسانية لإعداد المدونة قبل تصنيف النصوص بمساعدة أدوات تعليم الآلة، إذ تمكن هذه المقاربة من الاحتفاظ بقوة التعليم الآلي، وتوجيه أساس التدريبات في الترتيب اليدوي المعتمد في المقاربة اللسانية في الوقت نفسه[17].

3. أنواع المعاجم:

من خلال الاطلاع على مجموعة من الأبحاث المهتمة ببناء المعاجم الموجهة لتحليل الآراء والمشاعر تبين أنه يمكن تصنيف المعاجم المتخصصة بهذا

(12) S. Ferrari, Y. Mathet, T. Charnois, و D. Legallois, "Analyse d'opinion : discours évaluatif et classification de documents", *Actes L'atelier FODOP*, م 8, ص 23–36.

(13) J. Read و J. Carroll, "Annotating expressions of Appraisal in English", *Lang. Resour. Eval.*, م 46, عدد 3, ص 421–447, سبتمبر 2012.

(14) P. Gardin, "Application de la théorie de l'Appraisal à l'analyse d'opinion", ص 4.

(15) K. Bloom, *Sentiment analysis based on appraisal theory and functional local grammars*. Illinois Institute of Technology Chicago, US, 2011.

(16) C. Whitelaw, N. Garg, و S. Argamon, "Using appraisal groups for sentiment analysis", في *Proceedings of the 14th ACM international conference on Information and knowledge management*, 2005, ص 625–631.

(17) S. Maurel, "Classification d'opinions par méthodes symbolique, statistique et hybride", 2007. , ص 7

أولا: المستوى المعجمي المتمثل في توفير دخلات معجمية مصنفة إلى موجبة وسالبة ومحايدة بطريقة يدوية أو نصف آلية، وسنوضح هذه المقاربات المعتمدة في بناء معجم خاص بالتعبير عن الآراء والمشاعر في الفقرة المتعلقة بالمقاربات المعتمدة في بناء وتصنيف المعاجم.

ثانيا: المستوى التركيبي المتمثل في الأنظمة التي تعمل على تقطيع النصوص إلى وحدات بعدها يتم الانتقال إلى المعجم المعتمد لتقديم نتيجة التحليل حسب الكلمات الموظفة في التعاليق.

كما أن بعض الأبحاث تعتمد كذلك إلى جانب المستويين السابقين على المستوى النحوي المتمثل في وضع مجموعة من القواعد النحوية مثل النفي والنهي وغيرها من القواعد التي يمكن اعتمادها من طرف المستعمل في التعبير عن الآراء والمشاعر، كما يلعب المستوى الصرفي دورا كبيرا في التعرف على السوابق واللواحق والأحشاء المرتبطة بالكلمات المكونة للنص أو التعليق. وفي هذا الصدد يمكن الإحالة إلى بعض الأعمال التي اعتمدت هذه المقاربة لتحليل الآراء والمشاعر مثل: "البحيري والحمود واللويد (Alhumoud, T. Albuhairi, et W. Alohaideb)"[11]

كما أن هناك من يشتغل وفق نظرية الأبريسال، وهي نظرية لسانية وظيفية اعتمدها كل من "مارتن وويت" لتقييم نصوص اللغة الإنجليزية بالاعتماد على ثلاثة أنظمة، وهي: **الموقف والارتباط والتدرج**، لكن الأبحاث الحاسوبية اهتمت فقط بالنظام الأول باعتباره النظام الذي يشكل المعجم المعتمد في مجال تحليل الآراء والمشاعر، حيث صنف الباحثان مارتن وويت نظام الموقف إلى ثلاثة حقول معجمية كبرى، وهي: **الانفعال، والحكم، والتقدير**، ويضم كل حقل رئيسي حقولا فرعية أخرى. ويساعد الاعتماد على هذا المعجم وفق الحقول

(11) S. Alhumoud, T. Albuhairi, و W. Alohaideb, "Hybrid sentiment analyser for Arabic tweets using R", في *7 2015 th International Joint Conference on Knowledge Discovery, Knowledge Engineering and Knowledge Management (IC3K)*, 2015, م 01, ص 417–424.

التعليم نصف الموجه: تعمل مقاربة تعليم نصف الموجه على الجمع بين التعليم الموجه وغير الموجه، أي الاعتماد على المعطيات الموسومة وغير الموسومة لتحسين نوعية التصنيف ويمكن الإحالة على بعض الأبحاث التي اعتمدت هذه المقاربة مثل "عبد المجيد وديـاب (M. Abdul-Mageed et M. T. Diab)[7] "وارتغوسا ومرتن وكرلوس (A. Ortigosa, J. M. Martín, et R. M. Carro)"[8].

التعليم غير الموجه: عكس المقاربتين السابقتين؛ فمقاربة التعليم غير الموجه لا تعتمد في تصنيفها على معطيات موجودة مسبقا، ومن بين اللوغاريتمات المعتمدة في هذا المقاربة نجد:

- Clustering Using Representatives Algorithm (CURE).
- Balanced Iterative Reducing and Clustering Using Hierarchies Algorithms (BIRCH).
- Robust Clustering Using Links Algorithm De (ROCK).
- Tree Structured Vector Quantization Algorithm (TSVQ).

ويمكن الإحالة على بعض الأعمال التي اعتمدت هذه المقاربة، مثل "بردي والحداد (Brody et N. Elhadad)"[9] ، "وفريمندس وآخرون (Fernández and all)"[10].

ب. المقاربة اللسانية (Linguistic Approach):

تعددت الأسماء في هذه المقاربة حسب ما يوظف من المستويات اللسانية، بل هناك من يسميها بالمقاربة الرمزية أو المقاربة المعجمية وكلها مفاهيم تحيل على الاعتماد على المستويات اللسانية في معالجة الآراء والمشاعر، لكن الأهم فيها هو:

(7) M. Abdul-Mageed و M. Diab, "AWATIF: A Multi-Genre Corpus for Modern Standard Arabic Subjectivity and Sentiment Analysis",.8 ص

(8) A. Ortigosa, J. M. Martín, و R. M. Carro, "Sentiment analysis in Facebook and its application to e-learning", *Comput. Hum. Behav.*,.2014 فبراير ,541–527 ص ,31 م

(9) S. Brody و N. Elhadad, "An Unsupervised Aspect-Sentiment Model for Online Reviews", ص 9.

(10) M. Fernández-Gavilanes, T. Álvarez-López, J. Juncal-Martínez, E. Costa-Montenegro, و F. Javier González-Castaño, "Unsupervised method for sentiment analysis in online texts", *Expert Syst. Appl.*,.2016 أكتوبر ,75–57 ص 58 م

تعليم الآلة والمقاربة الهجينة بشكل عام، وسنتحدث بشكل خاص عن المقاربة اللسانية.

أ. مقاربة تعليم الآلة (Machine Learning Approach):

هذه المقاربة هي أكثر المقاربات استعمالا في تصنيف الآراء والمشاعر، وتشتمل على:

- **التعليم الموجه** (Supervised Learning).
- **التعليم نصف الموجه** (semi-supervised learning).
- **التعليم غير الموجه** (Unsupervised Learning).

التعليم الموجه: تعتمد مقاربة التعليم الموجه على معطيات موسومة يدويا ليتم بعد ذلك وسم معطيات أخرى آليا، وكمثال على ذلك، إذا كان عندنا تصنيف مجالات في مكتبة معينة، فإنه يتم على إثر هذا التصنيف، تصنيف مستندات جديدة حسب التخصصات الموجودة في التصنيفات المسبقة، ومن بين اللوغاريتمات المعتمدة في هذا التعلم نجد:

- Trees of Decisions ;
- Naïve Bayes (or Simple Bayes) ;
- Neural Networks ;
- Vector Support Machines (or SVM) ;
- Genetic Programming.

وقد تم اعتماد هذه المقاربة من طرف العديد من الباحثين من بينهم "بينغ وفيتينغ (S. Vaithyanathan et Pang, L. Lee)[5]"ووإنسون وفليت (E. Eensoo et M. Valette)[6].

(5) B. Pang, L. Lee,و S. Vaithyanathan, "Thumbs up?: sentiment classification using machine learning techniques", 2002,.86–79 ص ,10 م.

(6) E. E. M. Valette, "Sur l'application de méthodes textométriques à la construction de critères de classi!cation en analyse des sentiments", 8 ص.

- **التحليل على مستوى الوثيقة** (Document Level): يهتم هذا المستوى بتصنيف الوثيقة حسب ما تضمنته من آراء إلى وثيقة موجبة أو سالبة أو محايدة، إذ يعتبر هذا المستوى الوثيقة أنها تمثل رأيا واحدا، مما يصعب تطبيقه عن الوثائق التي تتحدث عن مقارنة شيء بشيء آخر.

- **التحليل على مستوى الجملة**: (Sentence Level) يعمل هذا المستوى على تصنيف الجمل - حسب الرأي الذي عبرت عنه - إلى إيجابي، سلبي، أو محايد، ويهتم هذا المستوى بالتصنيف الذاتي الذي تعبر فيه الجملة عن وجهات نظر وآراء ذاتية، كما يهتم بالتصنيف الموضوعي الذي تعبر فيه الجملة عن معلومات واقعية، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الجمل الذاتية لا تعادل الجمل المعبرة عن المشاعر، كما أن الجمل الموضوعية من شأنها أن تحيل على رأي ولو بشكل ضمني مثل: "اشترينا السيارة الشهر الماضي وقد سقطت لها ممسحة الزجاج الأمامي؛ فهذا المثال يحيل على رأي يقضي الحكم برداءة نوع السيارة وإن كان ضمنيا، ويعد هذا المستوى من التحليل بمثابة المحدد الأساسي لتوجيه الكلمة باعتماد السياق اعتمادا أساسيا، ويشمل التصنيف حسب هذا المستوى جمل المقارنة وأسلوب المدح والذم إلى غيرها من الأساليب. ورغم ذلك فقد أشار الباحثون أن مستوى الجملة ما زال يحتاج إلى المزيد من الدراسات.

- **التحليل على مستوى الكلمة** (Entity and Aspect level): يعتبر هذا المستوى أكثر تدقيقا في عملية التحليل؛ إذ إن الغرض منه هو الكشف عن العناصر الخمسة السابقة الذكر أو البعض منها، وذلك عبر مهمتين أساسيتين هما: استخراج الكلمة أو العبارة الدالة على الآراء والمشاعر ثم تصنيفها حسب توجيهها، ما إذا كانت إيجابية أو سلبية أو محايدة[4].

2. المقاربات المعتمدة في معالجة الآراء والمشاعر:

تتمثل المقاربات المعتمدة في مجال معالجة الآراء والمشاعر في المقاربة اللسانية ومقاربة تعليم الآلة والمقاربة الهجينة، وفيما يلي سنقدم ملخصا لمقاربة

(4) B. Liu, "Sentiment Analysis and Opinion Mining",.168 ص

الآراء والمشاعر خاصة المترجم منها إلى اللغة العربية، ثم نقدم تعريفا بنظرية الأبريسال مع الإشارة إلى أهم النظم التي تنبني عليها والكشف عن المقاربة المعتمدة من طرف "مارتن وويت" في تصنيف المعجم، لنفصل الحديث بعد ذلك في الخطوات المتبعة في بناء معجم عربي موجه لتحليل الآراء والمشاعر الخاص باللغة العربية، لنختم عملنا المتواضع باستنتاج خلاصات وكذا رهانات البحث المستقبلية.

1. التعريف بمجال تحليل الآراء والمشاعر:

يعتبر تحليل المشاعر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مجال بحث يعمل على معالجة الآراء، المشاعر، التقييمات، التثمينات، مواقف وعواطف الإنسان حول بعض الأشياء سواء كانت اتجاهات أو منتوجات، أو خدمات، أو تنظيمات، أو أحداث، أو مواضيع معينة...، ومن خلال هذا التعريف فإن عملية معالجة الآراء والمشاعر تهم خمسة عناصر على الشكل الآتي:

– الموضوع (Object): هو الشيء الذي أُعطي فيه الرأي سواء كان منتوجا أو خدمة أو قضية أو موضوعا أو شخصية أو تنظيما أو غيرها.

– الهيئة (Aspect): هي المسؤولة عن الموضوع الذي أُعطي فيه الرأي المعني بالرأي، المقصود هنا الجهة المعنية بالتعاليق التي نشرت حولها.

– موجهات المشاعر (Sentiment Orientation): المؤشر الذي يحيل على أن الرأي إما موجبا، سالبا، أو محايدا.

– صاحب الرأي (Opinion Holder): يهم ما قدم الرأي حول الموضوع سواء تعلق الأمر بشخص أو هيئة.

– الوقت (Time): الوقت الذي نُشر فيه التعليق حول الموضوع[3].

ويمكن تحليل الآراء والمشاعر وفق ثلاثة مستويات تتمثل في:

(3) N. Boudad, R. Faizi, R. Oulad Haj Thami, و R. Chiheb, "Sentiment analysis in Arabic: A review of the literature", *Ain Shams Eng. J.*,.2018 م 9، عدد 4، ص 2479–2490، ديسمبر

المرتكزة على ترجمة المعاجم الغربية، فقد بُني عملنا على مجموعة من الدوافع الوجيهة حيث تُرد إجمالا إلى:

- ✓ **قلة المعاجم الخاصة بمعالجة الآراء والمشاعر باللغة العربية ومحدوديتها بالمقارنة مع الموروث المعجمي العربي.**
- ✓ **أغلب المعاجم المتوفرة المتعلقة بتصنيف الآراء والمشاعر المكتوبة باللغة العربية تم بناؤها اعتمادا على الترجمة.**
- ✓ **لا تشتمل المعاجم المترجمة إلى اللغة العربية على أقسام الكلام العربي والتي توظف في التعبير عن الآراء والمشاعر.**
- ✓ **أغلب المعاجم المتوفرة حاليا تعتمد على تصنيفات ضيقة: تصنيف ثنائي (موجب – سالب) أو ثلاثي (موجب – سالب – محايد) على الأكثر.**

نهدف من خلال هذا العمل إذن إلى تقديم الخطوات المتبعة في بناء معجم عربي متخصص، يضم عددا كبيرا من أقسام الكلام العربي (الأسماء والأفعال والحروف) التي يمكن أن توظف في عملية معالجة الآراء والمشاعر معالجة آلية وتصنيفها وفق الحقول المعجمية المتبناة من طرف الباحثين "مارتن وويت" (Martin and White) على ضوء نظرية الأبريسال[2] من جهة وما تمت إضافته من حقول معجمة جديدة من جهة أخرى.

لتحقيق هذا الهدف سنقوم بتقديم تعريف لمجال تحليل الآراء والمشاعر مع الإشارة إلى أهم العناصر المشكلة لعملية المعالجة الآلية للآراء والمشاعر والإشارة إلى مختلف المستويات التي تشملها هذه العملية، ثم سنقف بشكل مقتضب على أهم المقاربات المعتمدة في تحليل الآراء والمشاعر، لنعرج على الحديث عن أنواع معاجم تحليل الآراء والمشاعر باعتبار اللغات التي تشتمل عليها، ثم الإشارة إلى أهم المقاربات المتبعة في بناء وتصنيف هذا النوع من المعاجم، بعد ذلك سنسلط الضوء على أشهر المعاجم المتخصصة في مجال تحليل

(2) J. R. Martin و P. R. R. White, *The language of evaluation: appraisal in English*. New York: Palgrave Macmillan, 2005

تقديم:

تعتبر اللسانيات الحاسوبية أحد فروع علم اللسانيات التطبيقية، إذ تعد علما تطبيقيا حديثا يقوم على استغلال التقانة (التكنولوجيا) المتطورة التي لها صلة ببرمجة الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالمعالجة الآلية لمختلف اللغات الطبيعية، الشيء الذي ساهم في نمذجة مختلف المستويات اللسانية ومحاولة برمجتها، وقد تعددت مجالات تطبيقات اللسانيات الحاسوبية، وتم تتويج ذلك بمرحلة صياغة تقانية (تكنولوجية) خاصة تمثلت في تكنولوجية اللغة، وقد اتخذت مجالات تطبيق اللسانيات والتقنيات الحاسوبية العديد من البرامج والأنظمة على سبيل المثال لا الحصر: النظم الآلية للتدقيق الهجائي والنحوي، الاستخلاص الآلي، الفهرسة الآلية، برامج تعلم اللغات وتعليمها، الترجمة الآلية، نظم استرجاع المعلومات والمعاجم والقواميس الإلكترونية[1].

لقد أدى تطور أدوات الويب (Web 2.0)، إلى المساهمة في إحداث مواقع الشبكة العنكبوتية لغرض تحقيق العملية التفاعلية بين المستخدم والمعلومات المنشورة في المواقع، الشيء الذي ساهم في تطوير المواقع الاجتماعية، والمنتديات ومواقع البيع والشراء، وغيرها، فأصبح المستخدم بإمكانه قراءة المعلومات المنشورة وإبداء آرائه والتعبير عن مشاعره تُجاهها، الأمر الذي سيطرح إشكال تحليل هذه الآراء وتقييمها بهدف معرفة رغبات المستخدم، فلوحظ أن تحليلها يدويا سيستغرق وقتا طويلا، لهذا الغرض تدخل الباحثون في مجال المعالجة الآلية للغات الطبيعية، قصد توفير أهم الوسائل اللازمة في عملية تحليل هذه الآراء وتقييمها بشكل آلي لاستخلاص وجهات نظر المستخدم حول مختلف المواضيع المعروضة في هذه المواقع انطلاقا من الكلمات الموظفة في آرائه، لهذا الغرض تطلب توفير معجم متخصص يتم الاستعانة به في تقييم آراء ومشاعر المستخدم، من هنا برزت أهمية بناء ووسم معجم عربي إذ يعتبر موردا وأداة أساسية في عملية تحليل الآراء والمشاعر وذلك لتجاوز قصور الأبحاث العربية السابقة

(1) س. باية، "اللسانيات الحاسوبية والمعجمية العربية"، *لغة – كلام*، ص 228–241، 2017م-1438هـ.

وسم ثلاثي (موجب – سالب – محايد)، كما أن هناك ما يوسم وفق بعض الحقول المعجمية، ومنها ما يوسم وفق ما جاءت به نظرية الأبريسال (Appraisal Theory)،حيث يُعتمد في هذه النظرية وسم الكلمات وفق حقول معجمية كبرى تنتج عنها حقول فرعية، من هذا المنطلق، سنعمل على توسيم معجم عربي تبلغ عدد دخلاته المعجمية 21453 موسومة وموزعة بين الأفعال والأسماء، ومن جهة أخرى سنضيف بعض الحقول المعجمية الفرعية إلى الحقول الرئيسة المعتمدة في نظرية الأبريسال بالاعتماد على ما جاء في الموروث العربي المعجمي المصنف وفق الحقول المعجمية قديما وحديثا، فمن القديم نجد على سبيل المثال مُؤلف: "نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد" لإبراهيم اليازجي اللبناني، أما الحديث منها نجد على سبيل المثل معجم "المكنز الكبير" لأحمد مختار عمر، ثم نسم هذه الكلمات حسب حقولها المعجمية مع تحديد الموجب والسالب والمحايد من هذه الكلمات كما سنحدد درجة قوتها ما إذا كانت مرتفعة، متوسطة، أو منخفضة بالاعتماد على بعض المعاجم العربية، ليتم وضعه مفتوح المصدر فيوظف في البرامج التي تعمل على تحليل الآراء والمشاعر باللغة العربية.

وسم معجم عربي لتحليل الآراء والمشاعر

د.ابراهيم حبيبي ود.عبد الحميد الجيهاد
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب
جامعة محمد الخامس-المغرب

الملخص:

تزامن التطور التقاني (التكنولوجي) الكبير وكذا استخدام الحواسيب على نطاق واسع في مختلف مجالات الحياة مع تطور أدوات الويب (Web 2.0)، وقد انعكست هذه الدينامية على صفحات المواقع الاجتماعية، والمنتديات وكذا مواقع البيع والشراء وغيرها من فضاءات الشبكة الإلكترونية، الشيء الذي مكن المستخدم من إبداء آرائه والتعبير عن مشاعره تُجاه قضية من القضايا المعروضة في أحد المواقع، فكانت الحاجة ماسة لتحليل هذه الآراء والمشاعر، فتبين أن تحليلها يدويا سيستغرق وقتا كبيرا، لهذا الغرض تدخل الباحثون في مجال المعالجة الآلية للغات الطبيعية للتفكير في توفير أهم الوسائل اللازمة في عملية تحليل هذه الآراء وتقييمها بشكل آلي لاستخلاص وجهات نظر المستخدم حول مختلف المواضيع المعروضة في هذه المواقع انطلاقا من الكلمات الموظفة في آرائه، لهذا الغرض تطلب توفير معجم متخصص يتم الاستعانة به في تقييم آراء ومشاعر المستخدم. من هنا برزت أهمية بناء ووسم معجم عربي باعتباره موردا وأداة أساسية في عملية تحليل الآراء والمشاعر وذلك لتجاوز قصور الأبحاث السابقة التي ركزت في عملية تحليل وجهات نظر المستعمل لهذه المواقع على ترجمة المعاجم الغربية خاصة اللغة الإنجليزية.

تعددت المقاربات المتبعة في وسم كلمات المعجم الخاص بتحليل الآراء والمشاعر، فمنها ما يتم وسمها وفق وسم ثنائي (موجب – سالب)، وآخر وفق

61 - 1977 [b] " truth and power".

62 - 1977 [c] "power and strategies"

63 -1977 [d] " the eye of the power"

64 -1977 [e] " the confession of the Flesh".

65 - Foucault ،Michel (1980b) " the History of sexuality : interview" [1977], trans Geoff Bennington. Oxford Literary Review, 4, 2, 14 – 3.

66 – Foucault, Michel (1967) Madness and civilization: A History of Insanity in the age of Reason [1961], trans Richard Howard. London: tavistock.

67 - Foucault ،Michel (1969) L'aroheologie du savior, paris Gallimard.

68 - Foucault, Michel (1970) the order of things: an Archaeology of the Human sciences [1966]. London: Tavistock.

45 - Foucault, michel (1972) the Archaeology of knowledge [1969], trans ،A.M. Sheridan Smith London: tavistock.

46 - Foucault, Michel (1973) the Birth of the Clinic: an Archaeology of Medical Perception [1963], trans. A.M.Sheridan. London: tavistock.

47 - Foucault ،Michel (1977a) Language, counter- memory, Practice, trans. Donald Bouchard and Sherry Simon. Oxford: Blackwell. Contains:

48 - "[1969] what is an Author?"

49 - 1971 [a] "History of Systems of thought".

50 - 1971[b] "Revolutionary Action: "Until now".

51 - " [1972] -Intellectuals and power: A conversation between Michel Foucault and Gilles Deleuze".

52 – Foucault, Michel (1977b) discipline and punish: the birth of the prison [1975], trans, Alan sherdan. Harmondswoth: Allen Lane, Penguin Books.

53 - Foucault ،Michel (ed.) (1978) 1. Pierre Riviere, having slaughtered my mother ،my sister and my borther ..[1973]. Harmondsworth: Penguim Books.

54 - Foucault, Michel (1979) the History of sexulity ،volume 1: An introduction [1976], trans. Robert Hurley. Harmondsworth: Allen lLane, Penguin Books.

55 - Fou8cault ،Michel (1980a) power L knowledge: selected interviews and other writings 1972 – 1977, trans, colin Gordon. Brighton: Harvester. Contains:

56 - "[1972] on Popular Justice: A Discussion with Mosits"

57 - 1975 [a] "preison Talk".

58 - [1975n] "Body/Power".

59 - " [1976] -59Questions on Geography".

60 - 1977[a] " two Lectures".

25 - van dijk : (1985 a).

26 - van dijk : (1988).

27 - van dijk : (1991).

28 - van dijk : (1993).

29 - van dijk : (1995).

30 - van dijk : (1996).

31 - van dijk : (1998 a).

32 - van dijk : (1998b).

33 - EZEWUDO: (1998).

34 - kress : (2000).

35 - fairclough : (1999).

36 – (بويد باريت 1994).

36 - Chomsky N. American power and the new Mandarins, New York, 1970 .

37 - Chomsky N. For reasons of state, New York, 1973 .

38 - Chomsky N. The Backroom Boys, New York,1973 .

39 - Chomsky N. At war with Asia ،New York, 1970

40 - Chomsky N. Peace in the Middle East, New York, 1974

41 – Foucault, Michel (1981):the order of discourse" [1971], trans Ian McL eod. In Untyping the text: A post – structuralist Reader, ed. Robert Young. London : Routledge and Kegan Paul.

42 - Foucualt Michel (1982) " Aferword : the subject the Power". In Hubert L. Dreyfus and paul Rabinow, Michel Foucault: Beyond structuralism and Hermeneutics, Brighton: Harvester.

43 - Foucault ،Michel (1984a) Histoire de la sexualite: 2. l' usage dex plarsirs ،paris: Gallimard.

44 - Foucault, Michel (1984b) Histoire de la sexualite: 3 le souci de soi. Paris: ballimard.

2 - A.j. Greimas et J. courtes, semiotique Dictionnaire raisonné, op, cit.

3 - J.b. belot, Dictionnaire Français- Arabe, imprimerie catholique, Beyrouth, Libraire.

4 - Le Grand Robert de la langue Français, Toure IX, Paris,1985 .

5 - George Mounin, Dictionnaire de linguistique, ol, cit.

6 - Dictionnaire Encyclopédique, op, cit.

7 - Voir le Robert, Dictionnaire encycloédique philosophique universele, les notions philosophiques, dictionnaire,1990 .

8 - shouliaraki and fairclough: 1999.

9 - fairclough : (1989).

10 - fairclough (1992).

11 - fairclough : (1993).

12 - fairclough : (1995 b).

13 - fairclough : (1995 a).

14 - hodge and kress (1979).

15 - fowler : (1991).

16 - fowler and other : (1979).

17 - wodak : (1996)

18 - Fairclough and kress : (1991).

19 - wodak & ludwing: (1990)

20 - wodak & ludwing: (1999)

21 - wodak & other: (1990).

22 - wodak: (1995).

23 - wodak: (1996).

24 - van dijk : (1985 a).

يقطين (سعيد):

تحليل الخطاب الروائي وأبعاده النصية، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العددان (48 و49)، شباط، 1989م.

عبد الرحمن (طه):

- **البحث اللساني والسيميائي، (ندوة)، الدلاليات والتداوليات (أشكال وحدود)**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب، الطبعة الأولى 1405هـ- 1984م.

عبد الله (خالد):

- **اللغة الأمريكية الجديدة**، جريدة الموقف.

الحسن (حمزة) :

- الإبادة

http://www.hamza.ws/ibada.htm.

- نقد العقل الجنسي

http://www.hamza.ws/jens.htm.

فؤاد (وسام) :

- التأله الأمريكي في العالم

http://www.islamonine.net/Arabic/contemporary/2003/04/articlea.shtuml

الموسى (نهاد):

- **الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية**، 1985 م.

الكتب الأجنبية

1-Jean du bois et autres ،Dictionnaire de Linguistique (Discours).

السيد (أحمد محمود) :

- المحظورات اللغوية في الخطاب الإسلامي دراسة دلالية تطبيقية في كتابات الجاحظ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2001م.

علي (محمد بخيت بن حاج):

- **تحليل الأخطاء اللغوية لدى طلاب جامعة ملايا بماليزيا**، رسالة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

المطيري (منصور بن زويد):

- **مصطلحات الخطاب الغربي هل هي تعبير عن واقع أم تبرير السياسة ؟**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي" الشباب والانفتاح العالمي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ-2002م.

النجار (نادية رمضان):

- **القرائن بين اللغويين والأصوليين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1998م.

الهرفي (محمد بن علي):

- **ملامح الخطاب السياسي للملك عبد العزيز**، مجلة أحوال المعرفة، العدد الثاني عشر، محرم 1420هـ -أبريل 199م.

هويدي (فهمي) :

مصطلحات الخطاب السياسي حيث تتحول إلى فخاخ وكمائن، مجلة المجلة، العدد 1067، يوليو 2000م، ربيع الثاني 1421هـ.

الماشطة (مجيد):

- **علم الدلالة السلوكي، دراسة وترجمة للفصل الخامس من كتاب لاينز Semantics**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1406هـ- 1986م.

مكدونيل (ديان):

- **مقدمة في نظريات الخطاب**، ترجمة وتقديم عزالدين اسماعيل، القاهرة، المكتبة الأكاديمية،2001م .

هويدي، (هويدي شعبان):

- **علم الدلالة بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة العربية، القاهرة 1993م.

وجيه (حسن محمد) :

- **أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي**، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992م.

- **مباريات التفاوض في مواجهة آليات التسلط والتطرف**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م.

يقطين (سعيد):

تحليل الخطاب الروائي، الزمن، العربي، التبئير، المركزالثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1989م.

الدوريات والمقالات والرسائل

الأزدي (عبد الجليل):

- **التواصل والتواصل السياسي**، مجلة فكر ونقد، المغرب، السنة الرابعة، العدد 36، فبراير 2001م.

فضل (صلاح):

- **بلاغة الخطاب وعلم النص**، لونجمان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.

الفقي (صبحي إبراهيم):

- **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.

فوكو (ميشال):

- **نظام الخطاب**، ترجمة محمد محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر ط1، 1984م.

- **حفريات المعرفة**، ترجمة سالم يفوت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1987م.

القرطبي (ابن مضاء):

- **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، القاهرة، 1983م.

ابن القيم :

- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1986م.

- **بدائع الفوائد**، طبعة دار المطابع المنيرية، د.ت.

ليونز (جون):

- **اللغة وعلم اللغة**، ترجمة وتعليق مصطفى التوني، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م.

عبد الحميد (محمد) :

- **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، عالم الكتب، 2000م.

ابن عبد ربه (أبو عمر) :

- **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.

عبد الرحمن (طه):

- **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000م.

عكاشة (محمود):

- **لغة الخطاب السياسي دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**، الناشر دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426هـ–2005م.

- **خطاب السلطة الإعلامي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2004م.

عياد (علية عزت):

- **معجم المصطلحات اللغوية والأدبية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1404هـ– 1984م.

الغزالي (الإمام أبو حامد):

- **المستصفى من علم الأصول، ومعه كتاب فواتح الرحموت للعلامة محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم، للإمام محب الله بن عبد الشكور**، المطابع الأميرية، القاهرة، 1322هـ.

فارع (شحده وزملائه) :

- **مقدمة في اللغويات المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

السعران (محمود) :

- **اللغة والمجتمع (رأي ومنهج)**، المطبعة الأهلية ببنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، يونيو 1958م.

سيبويه :

- **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م.

سيف (طارق) :

- **إحياء المقال السياسي الحقائق الغائبة**، طبعة خاصة، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2003م.

السيوطي (الإمام جلال الدين):

- **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1997م.

الشاطبي :

- **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق عبد الله دراز، عني بطبعه محمد عبد الله دراز، طبعة المطابع التجارية الكبرى، 1356هـ.

الشهري (عبد الهادي بن ظافر):

إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، الطبعة الأولى، 2004م.

الصلاحات (سامي محمد):

- **معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1427هـ–2006م.

حسام الدين (كريم زكي):

- **الإشارات الجسمية دراسة لغوية لظاهرة استعمال أعضاء الجسم في التواصل**، دار غريب، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001م.

حسان (تمام):

- **مناهج البحث في اللغة**، طبعة الدار البيضاء، 1991م.

حسب الله (الشيخ علي):

- **أصول الفقه**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1959م.

حمام (بلقاسم محمد):

– **مفاهيم تحليل الخطاب في التراث العربي : ابن وهب رائدا**، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، المجلد 13 العدد 2، تاريخ النشر: 16–07– 2018م.

خليل (حلمي):

دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1420هـ– 2000م.

داود (محمد محمد) :

– **اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.

الزمخشري (جار الله):

- **الكشاف**، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م.

سبيلا (محمد محمد):

للسياسة، بالسياسة في التشريح السياسي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000م.

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):

- **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، 1985م.

- **الحيوان**، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1996م.

الجرجاني (عبد القاهر):

- **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد رشيد رضا، طبعة محمد على صبيح، القاهرة، 1960م.

- **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1992م .

- **أسرار البلاغة**، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، طبعة المدني، القاهرة، 1996م.

ابن جني (أبو الفتح عثمان):

- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1371هـ/ 1952م.

حبلص (محمد):

- **البحث االدلالي عند الأصوليين**، طبعة عالم الكتب، القاهرة، 1991م.

الحربي (فرحان بدري):

- **الأسلوبية في النقد العربي الحديث (دراسة في تحليل الخطاب)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ-2003م.

المصادر والمراجع

الآمدي:

- **الإحكام في أصول الأحكام**، طبعة دار الحديث، القاهرة، د. ت.

براون، ويول (ج.ب، و.ج)

- **تحليل الخطاب**، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، 1418هـ/ 1997م.

ابن برد (بشار):

- **ديوان بشار بن برد**، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور – وزارة الثقافة – الجزائر 2007م.

ابن وهب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب):

- **البرهان في وجوه البيان**: تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة الشباب (القاهرة)، مطبعة الرسالة، 1389هـ– 1969 م.

بشر (كمال):

- **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1993م.

بوقرة (نعمان):

- **المدارس اللسانية المعاصرة**، مكتبة الآداب، القاهرة إيداع 2004م.

التبريزي (أبو زكريا) :

- **شرح ديوان الحماسة**، دار القلم، بيروت، لبنان.

تشومسكي (نعوم):

- **اللغة والمسؤولية**، ترجمة وتعليق حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

وحديثا وذلك لرصد الملامح اللغوية على الجانبين والتوصل إلى معرفة الدور الذي تلعبه اللغة في توجيه السياسة وخطابها.

التاسع عشر: لا يحتاج هذا العبء اللغوي الثقيل إلى تكامل الجهود الفردية للباحثين وحسب، وإنما يحتاج إلى تكاتف مؤسسات مختلفة سياسية ولغوية لمتابعة التطورات والمتغيرات المتلاحقة التي تلحق الخطاب السياسي.

المعنى للألوهية الذي يقوم على القيم الإنسانية، وتضع مكانها الرؤية المادية المتمثلة في المصالح المادية في تأسيس العلاقات الإنسانية.

الخامس عشر: لوحظ أيضا تنوع في اتجاهات الدراسات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي العربي، فهناك اتجاه يستعين بنظرية الاتصال التي ترتبط بالخطاب السياسي ارتباطاً شديداً، وترتبط كذلك بالمجتمع في تحليله للخطاب السياسي العربي، واتجاه ثان يحاول رصد بعض الملاحظات اللغوية على الخطاب السياسي العربي، وثمة اتجاه ثالث يعمد إلى الجانب النظري في تحليل لغة الخطاب السياسي، من خلال التعرف على دور الاستعارة في اللغة، وكذلك من خلال دراسته لإستراتيجيات الخطاب في ظل المنهج التداولي، أما الاتجاه الأخير فيحاول إرساء بعض الأصول المنهجية العامة لتحليل لغة الخطاب والحوار الاجتماعي السياسي العربي حول أزمة الخليج، بهدف تحليل مضمون الفكر العربي خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

السادس عشر: تبين من بعض الدراسات التي عرضناها أن لغة السياسة تعتمد كثيرا على الاستعارات المستقاة من مجالات مختلفة كالفن والتعمير والبناء إلا أن أكثر أصناف الاستعارة تداولا هي استعارات الرياضة والحرب، بل إن الاستعارة المهيمنة في هذه اللغة هي الاستعارة الحربية.

السابع عشر: يمكن القول إن الخطاب السياسي العربي قديمه وحديثه كان ولا يزال في الأعم الأغلب خطابا غير مباشر وغير صريح، مما يعني أنه قائم في أغلبه على التلميح لا التصريح، وكان من أبرز القضايا التي شغلت الخطاب السياسي العربي في القرن الماضي قضية العلاقة بين الدين والدولة، مما قد يعني أن الخطاب السياسي العربي كان يبحث وقتها عن صيغة ديمقراطية جديدة تسعى للتوفيق بين القضايا.

الثامن عشر: يحتاج مسار الدرس اللساني المعاصر في حقل تحليل الخطاب السياسي إلى كثير من الجهود التي تتآزر لدراسة الخطاب العربي والغربي قديما

الحادي عشر: وعى اللغويون العرب المعاصرون أهمية اللغة باعتبارها عاملا فاعلا في الخطاب السياسي المعاصر، ليس باعتبار الخطاب ملفوظا لغويا فقط، وإنما باعتباره خطابا ذا عناصر متعددة، منها اللفظي وغير اللفظي، وهو ما أدركته على نحو خاص الدراسات التي نزعت إلى تحليل الخطابات السياسية الشفهية.

الثاني عشر: ثمة طغيان لدى الدارسين العرب المعاصرين في دراساتهم التطبيقية على الخطابين العربي والغربي، وذلك في مواجهة الدراسات التنظيرية التي رأوا أنها قتلت بحثا في الجانب الغربي.

الثالث عشر: لوحظ تنوع في الاتجاهات التنظيرية للسانيين العرب في دراساتهم التنظيرية التي تحاول التأسيس لتحليل الخطاب السياسي، بين اتجاه يرصد علاقة اللغة بالسياسة، واتجاه آخر يحاول أن يضع منهجية لتحليل الخطاب السياسي عن طريق ربطه بالتداولية الحديثة في تحليل الخطاب، واتجاه ثالث يحاول أن يرصد مفهوم الخطاب ويضع حدودًا وأسسًا لتحليله، واتجاه رابع يحاول البحث في التراث النحوي العربي عن أصول لنظرية تحليلية للخطاب، ومحاولة سبر غور الدراسات النحوية عند القدماء ومناهجها في معالجة القضايا النحوية للخروج بنظرية في التحليل متكئة على أساس لغوي.

الرابع عشر: لوحظ أيضا تنوع في اتجاهات الدراسات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي الغربي، فهناك اتجاه يحاول الربط بين السياسة والرموز اللغوية بوصفها الأداة التي من خلالها يستطيع أن يرسم سياسة الدولة تجاه الآخرين، واتجاه آخر يحاول الربط بين المصطلح والمفهوم على أساس أن الأول قالب للثاني يصب فيه، ويتعرض لمناقشة بعض المصطلحات الخاصة بالخطاب السياسي الغربي حول الحركة الإسلامية، واتجاه ثالث ينطلق من فكرة التأليه لتحليل الخطاب السياسي الأمريكي، مبينا الرؤية الأمريكية التي تحاول أن تنزع هذا

سابعا: درس اللسانيون العرب عناصر السياق اللغوي، والتفتوا إلى أهميتها عند دراسة الخطاب، كما التفتوا إلى عناصره غير اللغوية وأثرها في دلالة الخطاب، فنجد سيبويه يكثر من ذكر مواضيع مختلفة في كتابه تعتمد على غيرها من العناصر أو حذفها، ويلمح إلى دور المخاطب، والسياق الخارجي الذي يجري فيه هذا الكلام؛ كما نرى ابن جني يلتفت إلى أهمية عناصر السياق غير اللغوي من خلال حديثه عن قرينة المشاهدة.

ثامنا: حرص القدماء من لغويين وبلاغيين وأصوليين ومفسرين على فهم المعنى الدلالي، ولاسيما في النصوص الشرعية؛ لاستنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية؛ ومن ثم اهتموا بعناصر المقال والمقام، وما يحيط بالنص من ظروف وملابسات وعادات وأعراف وأسباب نزول ..إلخ، ويعد ابن جني من أهم اللغويين الذين أدركوا أهمية السياق اللفظي وغير اللفظي والعلاقة بين الألفاظ والمعاني.

تاسعا: لم يكتف علماء العربية في تحليلهم للخطاب على الملفوظ اللغوي فقط، بل نظروا أيضًا إلى العناصر غير اللغوية، كالعادات والتقاليد والأعراف والمحيط الاجتماعي والنواحي العقلية والنفسية والمأثورات التاريخية والثقافية وغير ذلك من الظروف والملابسات المحيطة بالنص الكلامي، وكذلك أدركوا أهمية السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي في فهم دلالة النصوص.

عاشرا: اعتنى علماء الأصول بقرائن السياق المقامي، ويعني عندهم الإشارات والإيماءات والحركات ... إلخ؛ التي يعلم بها مراد المتكلم، وكذلك ما يتصل بالكلام من الظروف المحيطة من البيئة، كما اهتم الأصوليون بالسامع والحاضر أيضاً – مع اهتمامهم بالمتكلم – بوصفهم عنصرًا من عناصر المسرح اللغوي، ونظروا إلى الظروف والملابسات المحيطة بالنص الشرعي باعتبارها من عناصر السياق المقامي التي تفيد في تحليل الخطاب،كما التفتوا إلى البيئة ورأوا أنها تؤثر أيضاً في السياق المقامي.

رجال الإعلام في النجومية، وتطورت هذه الدراسات في الغرب عبر عدة مراحل تم رصدها بإيجاز خلال صفحات البحث.

ثانيا: يستهدف تحليل الخطاب جمع الأفكار الواردة واحتسابها وتسلسلها حسب أهميتها وتكراراتها، على أساس أن التكرار يؤدي إما إلى ترسيخ فكرة جديدة، أو إحلال فكرة مكان أخرى، أو امحاء فكرة محددة.

ثالثا: احتوت اللسانيات العربية القديمة على إشارات جاءت في مظان مختلفة لعلوم شتى لديهم بين اللغة والنحو، وأصول الفقه والتفسير.

رابعا: كان للخلط والتداخل اللذين أصابا مصطلح الخطاب في اللسانيات الغربية أثر بارز في تنوع مناهج تحليله، وفي حدوث التداخل بين منهج تحليل الخطاب والمناهج التي تنزع إلى تحليل الأسلوب والنص، ونحو ذلك من المصطلحات التي تتداخل مع الخطاب.

خامسا: كان لتقدم اللسانيات الغربية وانتقالها إلى مجال تحليل الخطاب السياسي أثر بارز في دراسات اللغويين العرب المعاصرين، إذ استند كثير من اللغويين العرب المعاصرين إلى ما قدمه الغربيون في دراساتهم، سواء كانت النظرية أو التطبيقية.

سادسا: أدرك علماء العربية القدماء ضرورة دراسة الملفوظ اللغوي في إطار السياق الذي قيل فيه هذا الملفوظ أو ذاك، وقد شمل السياق لديهم تركيب الألفاظ وتنسيقها، كما شمل حديثهم لغة البدن، كـ "الإشارة بالعين أو بالحاجب أو المنكب أو بالعصا أو بالسيف"، وكذلك دلالة الحال والمقام، كما أدركوا أن للسياق أيضا التأثير الجمالي للكلمة في داخل التركيب، وتعرضوا كثيرًا إلى طريقة إخراج الصوت من تفخيم اللفظ وتمطيطه، والتنغيم والنبر، وكذلك التوافق الدلالي بين دلالة الألفاظ وما في التركيب من ألفاظ أخرى ذات معان معينة، ويضاف إلى ذلك الارتباط النفسي بين حال المتكلم وانفعالاته عند إلقاء حديثه.

والتعاون بينهم، والسعي نحو امتلاك القوة العسكرية الاقتصادية التي تدعم الموقف السياسي.

وثمة اتجاه ثالث يعمد إلى الجانب النظري في تحليل لغة الخطاب السياسي، ويمثله كل من محمد سبيلا، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، أما الأول فإنه حاول التعرف على دور الاستعارة في اللغة، وذلك باعتبارها آلية تعبيرية ضرورية ليستخلص ماهية السياسة من خلال رصد بعض المظاهر الاستعارية في لغتها، وأما الثاني فإنه من خلال دراسته لإستراتيجيات الخطاب في ظل المنهج التداولي توصل إلى أن المنهج التداولي في دراسة اللغة يمثل مصدرا ثريا يمكن أن يغني البحث اللغوي في مناح متعددة، كما توصل إلى اكتشاف مقاربات ثرية في التراث العربي في علم الفقه وأصوله واللغة والبلاغة والنقد، كما دعا إلى رصد إستراتيجيات الخطاب، وإبراز أهمية استثمارها في مجالات متعددة في مجتمعنا، كما رجح انتماء إستراتيجيات الخطاب إلى ما يسمى بالكليات الإنسانية، كما أكد على دور الكفاءة التداولية في صنع الخطاب وتشكيله لغويا، وأشار كذلك إلى إغفال الدراسات العربية لبعض الأبعاد التداولية ذات الأهمية في التفاعل اللغوي، مثل ظاهرة التأدب والسلطة.

خاتمة :

بعد التطواف بين جنبات الدراسات المختلفة التي درست الخطاب قديما وحديثا وتناول دراسات اللغويين العرب لتحليل الخطاب السياسي فإن ثمة نتائج مهمة واستنباطات جديدة يمكن أن نخرج بها من خلال ذلك لعل من أبرزها ما يلي:

أولا: باتت دراسة تحليل الخطاب السياسي حقلا لسانيا مهما لحقه العديد من التطورات خلال محاولات اللسانيين الدائمة عن فتح مجالات عديدة للدرس اللساني المعاصر، حتى يمكن القول إن رجال السياسة أصبحوا ينافسون

1- إستراتيجية التقديم الإيجابي للذات، أو كما يسميها الباحث جوزيف غابل "إضفاء الصبغة المثالية على الذات"، ويرتبط بهذه الآلية الاستدلالية في شكلها المزدوج نوع من نزع المسؤولية عن الذات وإلصاقها بالآخر.

2- إستراتيجية القلب: أي قلب العلاقة بين المقدمات والنتائج.

3- إستراتيجية صوت الشعب وذلك للتعبير عن المعتقد العنصري مع نفيه في الظاهرة بإرجاعه إلى الشعب لا إلى النخبة السياسية.

نخلص من هذا القسم من الدراسات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي العربي إلى تنوع اتجاهاتها أيضًا، فهناك اتجاه يمثله محمود عكاشة، حيث استعان بنظرية الاتصال التي ترتبط بالخطاب السياسي ارتباطاً شديداً، وترتبط كذلك بالمجتمع في تحليله للخطاب السياسي العربي، وتوصل إلى أن الخطاب السياسي من أكثر الخطابات المعاصرة تأثيراً وإقناعاً، فهو خطاب اجتماعي يحمل مضامين المجتمع، وقيمه، كما أنه وحدة تواصلية تامة، يتمتع بالتماسك والتسلسل المنطقي، ويتميز بالحضور المستمر للمتلقي من خلال مجموعة من الآليات اللغوية، ومن أهم ما يميز الخطاب السياسي العربي أنه خطاب آحادي، يقوم بتغيب واستبعاد أمام الرأي العام، وأن السلطة تقوم بصنع كوادر بشرية تعمل على تدعيم خطابها وترويجه، والدعوة إليه، ومن ثم تسيطر على الساحة الجماهيرية، كما أنه يتخذ شكلاً رسمياً ليعطي لنفسه قداسة الهدف والتنفيذ، وليقطع أي طريق للجدل أو الرفض أو المناقشة والحوار.

وهناك اتجاه ثان يتمثل في دراسات كل من طارق سيف، ومحمد الهرفي؛ حيث حاولا رصد بعض الملاحظات اللغوية على الخطاب السياسي العربي، والتي كان من أهمها أنه يتخذ عادة منحنى لا عقلانيا، وأنه يفسر الأحداث والوقائع انطلاقا من نظريات المؤامرة والتطرف والعداء المميت للآخر، واستهداف العرب والمسلمين بشكل خاص، ويظهر عند بعضهم كالملك عبد العزيز وضوح الفكر، والعقيدة الصحيحة، والإيمان بضرورة وحدة المسلمين،

ويرى سبيلا أن لغة السياسة تعتمد كثيرا على الاستعارات المستقاة من مجالات مختلفة كالفن والتعمير والبناء إلا أن أكثر أصناف الاستعارة تداولا هي استعارات الرياضة والحرب، بل إن الاستعارة المهيمنة في هذه اللغة هي الاستعارة الحربية كقول بعض الساسة "وضع خطوط حُمر أمام المتطرفين"، و"هذا مجرد لغم سياسي".

ويعلل سبيلا لهذا الانتشار الاستعاري المستمد من لغة الحرب في لغة السياسة بأن المعجم الحربي طال كل المجالات الأخرى، وأن ماهية السياسة نفسها هي ما يسمح بانتشار هذا المعجم الاستعاري في لغة السياسة دون غيرها من لغة الخطاب في مجالات مختلفة. (راجع: ص15 وما بعدها) .

ومن المقالات التي تعرض فيها للخطاب السياسي مقالته "البعد اليوتوبي للخطاب السياسي (ص 33 وما بعدها)، وفيها يؤكد سبيلا أن الخطاب السياسي سواء كان خطاب سلطة أو خطاب معارضة يتضمن ويتعين أن يتضمن بعدا يوتوبيا، أي وعدا بالجنة السياسية، وأن اليوتوبيا اليوم هي أكثر الخطابات السياسية قابلية للتصديق والتعبئة والحشد، فهي اليوم الترياق والبلسم القادران على الاستجابة لانتظارات ومتطلبات وحاجات الملايين في عصر يسيطر عليه النموذج الغربي الاستهلاكي .

وثمة مقالة أخرى في نفس الكتاب عنوانها "الخطاب السياسي العنصري في الغرب وآلياته الاستدلالية"، وفيها يرى سبيلا أن الخطاب العنصري الجديد في الغرب يختلف عن الخطاب الكلاسيكي لا من حيث آلياته الاستدلالية فحسب بل من حيث مضمونه نفسه.

وتوصل سبيلا إلى أن فحص وتحليل عينات مختلفة من الخطاب السياسي في الغرب حول الأقليات العرقية الموجودة في بلدانهم تقود إلى تصنيف هذا الخطاب من حيث مقصديته وآليات استدلاله إلى أصناف يمكن تسميتها بالإستراتيجيات (في مدلولها اللساني التداولي)، وهي:

5- السعي نحو امتلاك القوة العسكرية الاقتصادية التي تدعم الموقف السياسي وتحقق للدولة استقلال قرارها، فلا حرية كاملة، ولا استقلال كامل لمن لا يمتلك عناصر القوة العسكرية والاقتصادية.

6- دراسة الموقف دراسة متأنية غير متعجلة، واتخاذ القرار المناسب الذي يتجاوز كل ما من شأنه أن يسيء إلى الغير أو يلحق إضراراً بالمملكة.

كما رأى الهرفي أن الوضوح والصراحة سمتان قد لازمتا خطاب الملك عبد العزيز، وأن صراحته ووضوح خطابه السياسي لم يكن مع فئة دون أخرى، أو مع بلد دون آخر إذا كان هذا شأنه مع الجميع، واستشهد على ذلك بصراحته التي اتضحت من خلال رده على الرئيس الأمريكي ترومان بخصوص موقفه من قضية فلسطين، إذ عبر خلال رده عن دهشته من تناقض حديث هذا الرئيس مع تصريحات وزيره المفوض في هذا الخصوص.

وفي كتابه "للسياسة بالسياسة في التشريح السياسي" يتطرق محمد سبيلا إلى تحليل الخطاب السياسي عبر عدة مباحث، وأهمها مقالة "الاستعارة في اللغة السياسية من الحب إلى الحرب"، وفيها يذهب إلى أن لغة السياسة لم تكن في يوم من الأيام لغة وصفية خالصة، وإلا لأمكن اليوم مع تقدم الإعلاميات الاستعاضة عنها برموز، وترجمتها آليا في الحاسوب، لكن لغة السياسة كانت دوما لغة متعددة المستويات والمراجع، فهي لغة يختلط فيها الوصف بالتقييم، والتدوين بالأمر، والرصد بالتوصية، كما أنها لغة تقتبس من العلم والدين، كما تقتبس من التقانة (التكنولوجيا) والشعر مثلما تقتبس من القصة والأسطورة.

ويحاول سبيلا في هذه المقالة التعرف على دور الاستعارة في اللغة، وذلك باعتبارها آلية تعبيرية ضرورية ليستخلص ماهية السياسة من خلال رصد بعض المظاهر الاستعارية في لغتها.

وفي كتاب "إحياء المقال السياسي الحقائق الغائبة" يرصد طارق سيف بعض الملاحظات اللغوية على الخطاب السياسي العربي وأهم هذه الملاحظات:

1) أن الرأي العام العربي ينزع إلى تقبل نوع من أنواع الخطاب السياسي دون سواه، ولسوء الحظ فإن الخطاب الرائع يتخذ عادة منحنى لا عقلانيا.

2) أن هذا الخطاب يفسر الأحداث والوقائع انطلاقا من نظريات المؤامرة والتطرف والعداء المميت للآخر، واستهداف العرب والمسلمين بشكل خاص، ويحظى هذا النمط من الخطاب بإعجاب الرأي ويكتسب مسحة بطولية، ويرجع ذلك في رأي سيف إلى عجزنا عن الفعل والتأثير وأخطائنا الكثيرة وسقوط مشروعات النهضة واحدا تلو الآخر ونظرية المؤامرة مما يقدم لنا تفسيرا سهلا وجاهزا نعلق عليه الأخطاء.

ودرس محمد الهرفي "ملامح الخطاب السياسي للملك عبد العزيز"، وقصر دراسته على خطاب السياسة الخارجية، وذلك من خلال تأمل المواقف التي تتصل بعلاقات المملكة العربية السعودية الخارجية ودراسة الرسائل التي تبادلها جلالة الملك عبد العزيز مع ساسة العالم في عهده وقراءة الخطب والمقالات والأحاديث الصحفية للملك عبد العزيز، وذلك عبر عدة نقاط بحثها في هذا المقال، وهي: "الملك المؤسس وقضايا أمته، الملك عبد العزيز والنظام العالمي، خطاب عربي وإسلامي وعالمي"، وتوصل إلى أن هذا الخطاب السياسي للملك عبد العزيز قد استند لمجموعة من الأسس النظرية هي على النحو التالي:

1- وضوح الفكر، واكتمال العناصر التي يستند إليها الموقف السياسي وينطلق منها الخطاب السياسي.

2- العقيدة الصحيحة التي لا تقبل غير ما يتفق والشرع القويم من أمور.

3- الحرص على صالح المملكة، وصالح الدول العربية والإسلامية.

4- الإيمان بضرورة وحدة المسلمين، والتعاون بينهم.

4- الخطاب السياسي وحدة تواصلية تامة، يتمتع بالتماسك والتسلسل المنطقي، والتفاعل المباشر مع الواقع الخارجي.

5- الحضور المستمر للمتلقي من خلال توجه " أنا" و"نحن " إلى "أنت" و"أنتم"، والأساليب الإنشائية التي تتطلب رد فعل مباشر وسريع من المتلقي، مما يحقق التفاعل والحيوية.

6- الخطاب السياسي العربي وبقية خطابات منظومة العالم الثالث خطاب آحادي، يقوم بتغيب واستبعاد أمام الرأي العام، ومن ثم فهو خطاب أحادي التوجه والضغط والممارسة، وغير قابل للثنائيات أو التعدد، ويرجع ذلك إلى سيطرة الدولة على معظم وسائل الإعلام، وانفرادها بتوجيه الجمهور، ولهذا فخطاب الطرف الآخر ضعيف لا يحظى بشمولية خطاب السلطة ورواجه، ومساحته صغيرة في الاتصال، ونفوذه ضعيف، وانتشاره ضيق ويمشي وئيداً، ومغيب عن الساحة، ومن ثم لا يعرف الجمهور العادي خطاباً سياسياً أكثر انتشارًا ورواجًا سوى خطاب السلطة.

7- تقوم السلطة بصنع كوادر بشرية تعمل على تدعيم خطابها وترويجه، والدعوة إليه، ومن ثم سيطر على الساحة الجماهيرية، وعلى الدراسات السياسية والمهتمين بتحليل الخطاب السياسي وهذا لا يتوافر لغيره.

8- يأخذ الخطاب السياسي شكلاً رسمياً ليعطي لنفسه قداسة الهدف والتنفيذ، وليقطع أي طريق للجدل أو الرفض أو المناقشة والحوار.

9- يتجه الخطاب السياسي إلى هدف شمولي، وهو توجيه حياة الجمهور (الشعب) إليه وسلوكه الاجتماعي، ووضعه تحت تأثير رجال السلطة وسلطتها، ومن ثم يعتني بالفكرة والمضمون والشكل البسيط المباشر، ولا يكلف بالصنعة الجمالية في بنية الخطاب، لأنه موجه إلى متلق متنوع الثقافات، ويخاطب طبقة الشعب، ويهدف إلى إقناعها والتأثير فيها بأسلوبه المباشر.

والخطاب السياسي المنطوق يستخدم التراكيب النحوية البسيطة، والأشكال الملموسة المفككة النابعة من السياق المباشر، فالجملة وحدة المعنى، ويستخدم الزمن الحاضر والتراكيب التي أفعالها حركية ومبنية للمعلوم.

والخطاب المنطوق أكثر انتشاراً وتأثيرا وتفاعلاً، لما يتمتع به من شكل مباشر، وسمات أدائية تحقق الإثارة، ووفرة ما به من مفردات غنية بالدلالة والمضامين، فالكلمة فيه أكثر نفاذاً وإقناعاً، ودلالة.

ويعتمد الخطاب على كثرة التفاصيل والفرعيات، والجمل التصويرية، والتراكيب ممتدة امتداداً داخلياً يعكس تزاحم الأفكار وتدفق المشاعر، والرغبة الملحة في إقناع المتلقي والضغط عليه، ويعتمد على مفردات واقعية متداولة في الخطاب اليومي، وتعايش الواقع.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة التي تخص الخطاب السياسي عموما، نجملها فيما يأتي:

1- يعد الخطاب السياسي من أكثر الخطابات المعاصرة تأثيراً وإقناعاً وانتشاراً لما يتوافر فيه من أدوات إقناع وإثارة، وما يتمتع به من بساطة في التراكيب، وما يستخدمه من مفردات غنية بالدلالة، كما ترتبط مفرداته وتراكيبه بالواقع الخارجي، وترتبط به وتعايشه، وقد انعكس ذلك على المفردات التي جاءت واقعية تحمل انطباعات الجماهير، وموروثها، وتعبر عنها، وتعايش ظروفها، وقد أدى ذلك إلى سرعة الفهم والتأثير والإقناع ووجود عامل مشترك بين المرسل والمتلقي، وشعور بالانتماء الروحي والتراثي والاجتماعي.

2- الخطاب السياسي خطاب اجتماعي يحمل مضامين المجتمع، وقيمه ويرتبط بظروفه ومتطلباته، ويصور ما فيه من موروثات وتفاعلات.

3- مقصد الخطاب السياسي إقناعي تأثيري وتوجيهي، ومن ثم يهتم بالفكرة والمضمون في المقام الأول، وليس مقصده بناء نص جمالي يتمتع بالإبداع البلاغي واللغوي.

الخطاب الداخلية والعوامل الخارجية المشاركة في إنتاجه، وهي بذلك تستوعب اتجاهات التحليل المختلفة، وتساعد على معرفة الخطاب، وفهمه فهماً يتناسب والسياقات الاجتماعية، والنفسية، والتاريخية، واللغوية، وما فوق اللغوية.

وقد استعانت الدراسة بنظرية الاتصال التي ترتبط بالخطاب السياسي ارتباطاً شديداً، وترتبط كذلك بالمجتمع، كما أنها تعنى بأطراف التواصل الاجتماعي، وتملك أدوات تأثير وإقناع واسعة، ومن ثم وظفها السياسيون في خطابهم للتأثير في الجماهير، وإقناعهم، وتوجيههم نحو مقاصدهم، ومد نفوذهم السياسي داخلياً وخارجياً، وقد ساعد على ذلك وسائل الإعلام التي تساعد على التواصل السريع مع الجماهير.

وأبانت الدراسة أن الخطاب المكتوب قد تميز بمميزات، وتميز الخطاب المنطوق كذلك بمميزات، وتنازعا في بعض المميزات، فالخطاب السياسي المكتوب يميل نحو البساطة وعدم التعقيد، ويتميز بطول جملة لاحتوائها على أفكار طويلة، ويستخدم الأشكال اللغوية المألوفة والمتماسكة والمترابطة والمضغوطة (Compact)، وأسلوب الخطاب علمي، ومنطقي، وبرهاني يتصف بالدقة والانسجام، والتسلسل في الأفكار والتطور من المقدمة إلى الخاتمة، ويطرح القضايا في إطار من الموضوعية بالمنطق المتسلسل المتتابع والبراهين والحقائق، مع وضوح الفكرة، ورصانة الحجج، وترابط الشكل اللغوي، كما أنه يأخذ شكلاً رسمياً يعطيه شرعية أمام الجماهير.

ويعتمد الخطاب المكتوب على بنية لغوية مباشرة ومفردات مألوفة تحقق تواصلاً مستمراً مع الجمهور، ولا تشكل المفردات صعوبة على المتلقي لكثرة دورانها في الواقع، ولما تقوم به وسائل الإعلام من تكرار لها وشرح وتعليق، كما أنه يستخدم مفردات دخيلة، لكنها مألوفة لكثرة استخدامها، كما يقترب الشكل المكتوب من الخطاب اليومي، ويتأثر بالخطاب المنطوق؛ ليكون أقرب على مستوى الجمهور، وليحقق فهماً سريعاً وتأثيراً مباشراً.

الاتجاه رصد أهم ملامح الخطاب السياسي: المستوى الصوتي، والصرفي، ومستوى التركيب، وكذلك رصد سمات شعارات الخطاب السياسي المعاصر التي من أهمها التكثيف والتركيز الشديد لدلالات مقصودة، اعتمادا على جمل قصيرة، أو كلمات مختصرة، أو كلمة مختصرة، أو كلمة واحدة.

ثالثًا: دراسات اتجهت نحو تحليل الخطاب السياسي العربي

كان من الطبيعي بعد أن عمدت اللسانيات الغربية إلى تحليل الخطابات السياسية التي يلقيها السياسيون الغربيون، وما شهده الدرس اللساني العربي المعاصر من اتجاه نحو محاولة رصد ملامح الخطاب الغربي – أن ينهض بعض الباحثين العرب بدراسات تحليل الخطاب السياسي العربي، وترصد ملامحه، ومن الدراسات المهمة في هذا المجال والتي اعتمدت المنهج التداولي، بالإضافة إلى معطيات نظرية الاتصال دراسة محمود عكاشة (2005م)" لغة الخطاب السياسي دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال".

وفي هذه الدراسة قدَّم الباحث بين يدي دراسته بمدخل نظري تناول فيه نظرية الاتصال والاتصال السياسي وعناصره وأشكاله ومقصوده، ونظرية تحليل الخطاب، ثم تحليل الخطاب السياسي، وتناول بعد ذلك تحليل الخطاب السياسي المكتوب وذلك عبر تحليل مجموعة من الخطب السياسية للرئيسين المصريين الراحلين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات، ثم تلا ذلك بتحليل مجموعة من الخطابات الشفاهية لهذين الرئيسين، ثم أخيراً مقارنة بين نوعي الخطاب المكتوب والمنطوق، وخلص إلى أهم ما يميز نوعي الخطاب من سمات، وتناول خلال ذلك العناصر الصوتية الواردة في الخطاب المنطوق ودلالتها في التواصل، وبحث أبنية الكلمات والجمل وبحث دلالة المفردات والتراكيب، والمصطلحات، والحقول الدلالية وعالج قضايا الدلالة والمضامين، وعلاقة الخطاب بالواقع وأثره في المجتمع وعوامل تطوره.

وأظهرت الدراسة أن نظرية تحليل الخطاب تتعامل مع الخطاب على نحو كلي تواصلي– اثنوجرافي عميق، فالهدف الذي تسعى إليه هو الكشف عن بنية

سهولة الحركة، وربما أدى في لحظة من اللحظات إلى التوقف لكثرة الأعطال، وللتمثيل: فإن الظلال والصور السلبية التي يحملها مصطلح الأصولية والتي لازمته في بيئته الأصلية المنقول منها ثم لازمته في بيئته المنقول إليها – بفعل كثير ممن ينتسبون إلى حقل الفكر والصحافة – لتصطدم رأساً لرأس مع المزاج العام في ثقافتنا، فقد استقر في وعينا تعظيم الأصول ومنها الكتاب والسنة بحيث إذا تمسكنا بها فلن نضل أبداً، على حين يعود مفهوم الأصولية الحديث بالتعبير والقدح للعائدين إلى هذا الأصول.

كما يصطدم نفس المصطلح بما استقر في علمنا ووعينا من روعة الاجتهاد ومكانته في الإسلام، حين يحمل هذا المصطلح وصف التحجر والانغلاق، ويقاس على مصطلح الأصولية كل المصطلحات التي لم نختر مفاهيمها بأنفسنا.

ثالثاً: إن إطلاق مصطلحات ومفاهيم مثل الأصولية والإسلام السياسي أو الراديكالي والإرهاب- كما يجري العمل عليه في كثير من صحافتنا في عالمنا الإسلامي- لا ينحصر في تلويث الجو الفكري والثقافي كما يرى المطيري، وإنما يتعدى ذلك إلى طريقة التعامل معها.

نخلص من هذه الدراسات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي الغربي إلى تنوع اتجاهاتها، فهناك اتجاه يحاول الربط بين السياسة والرموز اللغوية بوصفها الأداة التي من خلالها يستطيع أن يرسم سياسة الدولة تجاه الآخرين، وتبين من هذ الاتجاه – ويمثله محمد داود – أن اللغة مرآة تفضح النيات، وتعكس خبايا نفوس أصحابها، وظهر هذا من الازدواجية التي مارسها الأمريكيون تجاه بعض دول العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في استخدام بعض المصطلحات، وأبرزها مصطلح الإرهاب، كما أكد على أن هناك عدة وسائل للخطاب السياسي المعاصر وفي مقدمتها الخطاب الأمريكي، ومن أهمها : الإقناع وخطط المستقبل، والتبرير وجرائم الماضي، والتهديد وسياسة الإكراه، والإثارة، والتلويح بالمنافع والأهداف المرتقبة لدى الآخر، كورقة ضغط، والمداهنة والمهادنة، والتضليل للآخر ...إلخ"، وكذلك حاول هذ

ترويج سياسة معينة تجاه الإسلام والحركات الإسلامية، وكما يقول أحد الكتاب الغربيين: "إن الخطاب الغربي حول الإسلام كثير ما يشدد على أن الإسلام غريب عن أوروبا، والتشديد على هذه الغربة يتكرر مرة بعد مرة في الإعلام الغربي، فإذا ربطنا مفاهيم مثل العدوان، الحرب المقدسة، الرغبة في الاحتلال، خطر، وغيرها بالإسلام فإن إحساساً بالتهديد يظهر على ثلاثة محاور: النفسية، والثقافية، والدينية، وفي نفس الوقت فلا ذكر لأي شيء يمكن أن يسهل من التواصل مع الثقافة الإسلامية ... والخبراء يستعبدون من البداية عملية التواصل والفهم ويشددون على الاختلافات التي لا يمكن إصلاحها".

ويخلص الباحث بعد ذلك إلى مجموعة من النتائج هي:

أولاً: أن الثقافة الإسلامية لها تصوراتها الخاصة حول الوجود والحياة ووظيفة الإنسان ومصيره، كما أن لها خطة ومنهجاً تدعو إليه، وعلى ضوء هذا المنهج يقع الحكم على الناس والأفكار ويقع التصنيف للبشر والعقائد، ومن هنا تأتي أهمية المفردات والمصطلحات التي تستخدمها هذه الثقافة؛ لأنها تعبر عما تريد وتفصح بلسانها عن حكمها، فإذا أرادت الحكم مثلاً على المبالغة والإفراط في فهم أو تطبيق هذه التشريعات فإنها لا تطلق عليه راديكالية أو يسارية، وهذه الحالة الموصوفة بالراديكالية وغيرها من المفردات تنتقل حينئذ تبعاً لهذه المفردات إلى بيئة تبدو غريبة منبتة عن بيئة الثقافة الإسلامية، مع أنها لا تتصف بالوصف الكامل المطابق للشريعة بجميع ظلاله، وهذا يؤدي إلى خلق الوقائع والأوصاف وإعطائها أحكاماً جائزة لا تستحقها أو إعطائها أحكاماً إيجابية قد لا تستحقها، وهذا واضح أشد الوضوح في مصطلح الإرهاب الغربي الذي يسمي جهاد الأعداء إرهابا قبيحاً.

ثانياً: أن المصطلحات التي نستخدمها يجب أن تعمل بطريقة متناغمة وسهلة مع البيئة الثقافية التي نتبناها ونعيش فيها فيجب أن ندعم أصول هذه البيئة، هي: العقيدة واللغة والفكر، وأن أي مصطلحات أو أفكار تأتي من خارج بيئتنا الثقافية لا تناسب هذه البيئة فإنها تحدث ما يشبه القلق والتخثر الذي يعيق

وقدم الدكتور منصور المطيري بحثًا عنوانه: "مصطلحات الخطاب الغربي" هل هي تعبير عن واقع أم تبرير لسياسة؟ (2002 م)، وانطلق في بحثه هذا من أن المصطلحات قوالب فيها نصب المفاهيم والمعاني التي نريد، وأنها تخلق صورة محددة في الذهن للأشياء والأفكار التي نتحدث عنها، وبما أن الخطاب الغربي لا يدانيه أي خطاب آخر معاصر من ناحية بعد صيته وقوة انتشاره، فإنه ينطلق لتحليل بعض مصطلحاته تجاه الإسلام.

وفي هذا البحث يقدم الباحث لدراسته ببعض المفاهيم النظرية الخاصة بالخطاب، ومنها: مفهوم الخطاب نفسه، قديماً وحديثاً، ثم يقف عند ماهية الخطاب السياسي وعلاقة الخطاب الإعلامي بالمؤسسات السياسية، ويقف أمام تعريف المصطلح مشيراً إلى أنه الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد، ثم العلاقة التي تنشأ بين المصطلح وحقول المعرفة الأخرى.

ثم ينطلق الباحث (2002 م : 355) إلى تحليل بعض مصطلحات الخطاب الغربي السياسي والإعلامي حول الحركة الإسلامية، ويرى أن الخطاب الغربي حول الصحوة الإسلامية قام بسك مجموعة من المصطلحات التي تحمل مفاهيمه وتلخص تقريباً أفكاره وكيفية تعامله معها، فهناك مصطلح الأصولية وهو المصطلح الذي يحظى بتداول كبير يكاد لا يشاركه فيه غيره من المصطلحات، ثم هناك مصطلح الإسلام السياسي وهو مصطلح يكاد يتوازى مع مصطلح الأصولية، ثم هناك مصطلح الإسلام الراديكالي والإرهاب الإسلامي، وهذا المصطلح يكاد يحل الآن محل مصطلح التهديد أو الخطر الإسلامي.

ويخلص الباحث بعد ذلك إلى أن الخطاب السياسي الغربي الذي يتناول الصحوة الإسلامية لا يهدف من خلال المصطلحات التي يستخدمها إلى التعرف عليها، ولا يريد الوصول إلى معرفة الحقيقة، إذ إن مصطلحاته لا تنتمي إلى الحقل المعرفي بقدر ما هي مصطلحات تنتمي إلى المجال السياسي الهادف إلى

تبدأ بالأسماء والمصادر، مع توظيف لأدوات النفي في تقابل بين النفي والإثبات؛ لإظهار الدلالة المقصودة.

رابعها: "التكرار" و"التضاد":

وذلك بوصفه إحدى الوسائل اللغوية الفعالة في التأثير على وعي الجماهير، مثل تعبيرات: "في عالم ما بعد 11 سبتمبر اضطربت الموازين"، "في عالم ما بعد 11 سبتمبر نجد".. إلخ، فلقد أصبح تكرار الجملة الأولى في هذين الشاهدين مهمًا عند السامع، وهي ربط المعاني المتباينة التي ترمز إليها هذه الجملة.

كما تلجأ لغة الخطاب السياسي إلى «التضاد» لإظهار المعنى، وإبرازه من خلال المقارنة التي يحدثها التضاد في ذهن المستمع، ومن التعبيرات التي استخدمت التضاد "في الماضي كانت الجماهير".. " في الحاضر فإن الجماهير" وهو تضاد يبرز المعنى ويوضحه.

أما شعارات الخطاب السياسي المعاصر فتتسم بالتكثيف والتركيز الشديد لدلالات مقصودة، اعتمادا على جمل قصيرة، أو كلمات مختصرة، أو كلمة مختصرة، أو كلمة واحدة مثل: الحرية أو الديمقراطية أو العلم.

وأخيرًا: أضاف داود إلى دراسته ترجمة لنص من كتاب (War Of Words) أو «حرب الكلمات» للكاتبة الأمريكية ساندرا سيلبرستين (Sandra Silberstein) والذي تؤكد فيه أن العصر الإعلامي الراهن قد غير وظيفة الرئيس الأمريكي وجعل قوته مركزة –أساسا– على قدرته على الحديث وإقناع الجماهير، أي بوصفه المتحدث (الإعلامي) الأول، وهو ما جعل من الحيل البلاغية المختلفة ضرورة لإضفاء القوة والمصداقية على كلام الرئيس الأمريكي السابق «بوش»، مقارنة بين أسلوب كل من: روزفلت، الذي قاد أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية، و«جورج بوش» الأب، الذي واجه أحداث «الثلاثاء الأسود».

التاسعة: "التحريض":

وهي لغة استفزازية تعتمد على الشائعات والمبالغة والتهويل وإثارة الرموز المهمة، وذلك على نحو ما تصنع إسرائيل في تحريضها الدائم لأمريكا والمجتمع الدولي ضد المسلمين، بدمغهم بتهم التطرف، الفساد، كراهية اليهود.. إلخ.

وفيما يخص الملامح اللغوية للخطاب السياسي يرصد داود أربعة ملامح لغوية يتميز بها الخطاب السياسي، هي على النحو التالي:

أولها: على المستوى الصوتي:

حيث تنأى لغة الخطاب السياسي عن الأصوات المتنافرة، أو الثقيلة، أو الصعبة، وتميل إلى انتقاء الأصوات السهلة، المتآلفة؛ لأن السهولة والوضوح من أهم ملامح لغة هذا الخطاب، وذلك بجانب الاستعانة بالمؤثرات الصوتية كالنبر والتنغيم، لإبراز الرموز الصوتية المعبرة عنها.

ثانيها: على المستوى الصرفي:

حيث يصطفي الخطاب السياسي الكلمات القصيرة، الواضحة، السهلة، التي تخلو من التنافر، بجانب الحرص على استعمال الكلمات الشائعة، المعروفة لدى الجماهير، كي يتحقق بها التواصل، مع تجنب الكلمات الغريبة، غير المألوفة، أو التي بها ثقل في النطق، مثل: الحرية.. الأمن.. العدالة، في الجانب الإيجابي، ومثل: الإرهاب.. التطرف.. إلخ، في الجانب السلبي.

ثالثها: على مستوى التركيب:

حيث يميل الخطاب السياسي إلى استخدام الجمل القصيرة، المعبرة بوضوح، وذلك لأن الجمل القصيرة تأخذ جهداً أقل من المستمع، دون إفراط في استخدام هذه الجمل، كي لا تأتي بنتيجة عكسية، بينما تكثر الجمل الاسمية، التي

تهدد به دائمًا لفرض الأمن، وكذلك الحصار الاقتصادي الذي كانت تفرضه أمريكا من قبل على العراق، وتواصله إلى حد ما – حتى اليوم – على ليبيا، وكذلك استمراره على إيران.

الرابعة: "الإثارة":

إذ يستغل الخطاب السياسي الغربي المشاعر الملتهبة تجاه قضية ما ويثيرها، وقد يوظف هذه القضية في خدمة طرف معين، مثل ما قامت به أمريكا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من توظيف تلك الأحداث في استثارة الأمريكيين تجاه الآخر المهدد للقيم الديمقراطية، بغية شن عمل عسكري، أو ما يسمى «العمليات الحربية منخفضة الشدة».

الخامسة: "التلويح بالمنافع والأهداف المرتقبة لدى الآخر، كورقة ضغط":

ومن ذلك إعلان الرئيس الأمريكي السابق بوش دعم قيام الدولة الفلسطينية، عند بداية حربه ضد أفغانستان والمسلمين.

السادسة: "المداهنة والمهادنة":

وهو سلوك يتم اللجوء إليه في حالة الضعف والعجز عن المواجهة، مثل مواقف بعض الدول تجاه أمريكا وإسرائيل، والتي تلجأ إلى استخدام تعبيرات مثل «الاستنكار»، «الشجب»..إلخ.

السابعة: "التضليل للآخر":

وذلك بوضع أسماء براقة للأعمال المفزعة، مثل دول محور الشر: «العراق، إيران، كوريا».

الثامنة: "تزييف الحقائق":

وذلك من خلال ادعاءات وافتراءات، مثل إعلان إسرائيل أن «حائط البراق» هو «حائط المبكى»، وأن اللغة العبرية هي أصل اللغات السامية، وأصل العربية ذاتها.

ومن هذا المنطلق من وجهة نظر داود نال "علم اللغة السياسي" – كأحد فروع علم اللغة الاجتماعي – اهتماماً ملحوظاً في العصر الحديث، وهو العلم الذي يهتم بدراسة الخطاب السياسي، والتعرف على خصائصه اللغوية؛ وذلك للوقوف أمام الخطاب السياسي والوصول إلى دوافعه وأهدافه، كما يدرس وسائل التأثير اللغوية على المستمع، والسمات، والملامح الأسلوبية الخاصة بكل مجتمع.

وفي هذه الدراسة يحدد داود تسع وسائل للخطاب السياسي المعاصر، وفي مقدمتها الخطاب الأمريكي:

أولها: "الإقناع وخطط المستقبل":

حيث تقوم لغة السياسة على الإقناع، من خلال إبراز الحجة بوضوح ودقة، والتدرج في الحوار تفادياً للصدام مع الآخر عبر قراءة جيدة لهذا الآخر، وتاريخه السياسي، ونمطه التفكيري، وربما ظروفه النفسية، وواقعه ومشكلاته.... إلخ.

الثانية: "التبرير وجرائم الماضي":

وهي لغة تختص – في الأعم الأغلب – بما تم إنجازه من أحداث ومواقف فيها إساءة، أو ضرر بالآخر، وقد لجأت إسرائيل إلى هذه اللغة، حين بررت منعها الإعلام الدولي من دخول مدينة «جنين» الفلسطينية بحجة الحرص على سلامتهم، على الرغم من الإدانة العالمية لهذا المنع بوصفه اعتداء على حرية الصحافة.

الثالثة: "التهديد وسياسة الإكراه":

وهو أحد معايير السياسة التي تقوم على المصالح، فيكون معيار القوة هو مرتكزها، دون معيار القيم والأخلاق، ومن ثم تلجأ لغة السياسة إلى التهديد والتحذير لإرغام الآخر على الانصياع، وعدم التمرد أو الصمود، وذلك كأن تلوح إسرائيل مثلا في خطابها السياسي بأسلحة الدمار، والخيار النووي الذي

المدنيين العزل بالطائرات، والاعتقالات الجماعية والدبابات، واحتلال الأرض، وهدم البيوت.

ورصد داود مجموعة من التشبيهات والاستعارات التي تلجأ إليها كل من أمريكا – ومعها إسرائيل – تلك التشبيهات التي تقلِّل من شأن الفلسطينيين، وتسلبهم كل حق إنساني، فالفلسطينيون – من وجهة نظر أمريكا وإسرائيل – جراد، بالقياس إلى الإسرائيليين، وهي استعارة تشير إلى معنى الإبادة، وهكذا يظهر أن اللغة، كما يقول داود، مرآة فاضحة للنيات والأفعال.

وتوصل داود في هذه الدراسة القيمة إلى أن اللغة في القديم كانت لها السيادة المطلقة لا سيما الكلمة المجردة منها، تلك التي تعتمد على عناصر التعبير اللغوية أما في الوقت المعاصر فقد تغير الموقف وشارك اللغة في التعبير وسائل أخرى عديدة مثل: الحركة، والصورة والإشارات الضوئية .. إلخ. وكان على اللغة أن تطوع من نفسها كي تتسيد الموقف، فظهر "علم اللغة السياسي" وزاد من أثر السياسة في اللغة تطور أدوات التعبير عن وسائل الاتصال الجماهيري من خلال الصحافة والإذاعة والتلفاز تطوراً يحقق الهيمنة على الجماهير، وأصبح النفوذ السياسي يتخذ من النفوذ اللغوي الإعلامي سلاحاً حاسماً في الإقناع بالأفكار السياسية المختلفة، والترويج لها، وتحفيز الجماهير للمشاريع السياسية المختلفة.

وكذلك توصل داود إلى أن الملمح المميز للخطاب السياسي المعاصر عن الخطاب اللغوي المتصل بالعلوم الأخرى (علم النفس، الاجتماع، التاريخ... إلخ) أن الخطاب السياسي المعاصر لا يقوم على التعبير عن الحقائق في كل أحواله، بل يتخلى هذا الخطاب عن قيمة الصدق، ويتسم بالزيف والتضليل في أغلب أحواله، ولذلك تأخذ السياسة من اللغة ستاراً للتعبير عن أبشع الجرائم بألفاظ طيبة، حسنة، وعلى العكس يتم التعبير عن الحق الذي يخالف المصلحة بأسوأ الألفاظ، التي قد تؤدي إلى أن يعاقب فاعلها.

تهم مجال علم اللغة السياسي، وأهمها السياسة والرموز اللغوية، ورأى أن الخطاب السياسي يقوم على استثارة مجموعة من الرموز اللغوية في عقول ونفوس المخاطبين من أفراد الشعب كي يتمكن من تحقيق هدفه (ص 25)، وتطرق إلى اللغة في عقول السياسيين، ورأى أن مهمة اللغة في السياسة المعاصرة هي الدفاع عن أقبح الجرائم، (ص 35 وما بعدها)، وأنها مرآة فاضحة للنيات والأفعال، فحين تسوء النيات، وتنتكس الأفعال تنحدر اللغة وتسقط الكلمات (ص 37)، وحاول أن يضع أمام القارئ العربي خطوطًا عريضة لعلم اللغة السياسي؛ حيث تحدث عن العربية وعلم اللغة السياسي، والشعر السياسي ودوره في التعاطي مع الأحداث السياسية، وكذا طريقة صناعة الشعارات، ثم دور اللغة في إدارة دفة الحياة السياسية، حيث تناول وسائل اللغة في الخروج من سجن الاستبداد السياسي كالنكتة والكاريكاتير والقصص، ثم تحدث عن الملامح اللغوية للخطاب السياسي كالتضاد والتكرار (راجع ص 57 وما بعدها) وقدم تحليلاً لغوياً لمصطلح السامية، وذلك بين الحقيقة العلمية وادعاءات اليهود (انظر ص 81 وما بعدها).

وبحسب تحليل داوود فإن ازدواجية الخطاب السياسي الأمريكي تظهر في عدة تعبيرات راجت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مثل: "الحرب ضد الإرهاب"، وهو رمز لغوي يثير في النفس الكراهية والعداء لكل ماهو إرهابي، حيث إن الإرهاب – في نظر أمريكا – هو كل ما يخالف مصلحتها، ولا يكون تابعاً ومسلما لها، كما أن "الدفاع عن الحرية" رمز لغوي آخر يشد الشعب الأمريكي، وقد تم توظيفه في الإعلام الأمريكي، رغم أنه تعبير فضفاض، وأحد الحجج الباطلة التي تم تقييدها في بيان وقعه – مؤخراً – كتاب وفنانون وأكاديميون أمريكيون ! .

وذهب داود إلى أن اللغة بعد أحداث الصراع التي برزت على الساحة السياسية العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر، أصبحت تمر بمنعطف خطير، إذ أصبحت مهمتها في السياسة المعاصرة الدفاع عن أقبح الجرائم، مثل: قتل

الخطاب السياسي عن طريق ربطه بالتداولية الحديثة في تحليل الخطاب، وهو اتجاه يمثله عبد الجليل الأزدي ونعمان بوقرة، واتجاه ثالث يحاول أن يرصد مفهوم الخطاب ويضع حدودًا وأسسًا لتحليله، وهو اتجاه يمثله أحمد السيد، وثم اتجاه رابع يحاول البحث في التراث النحوي العربي عن أصول لنظرية تحليلية للخطاب، ومحاولة سبر غور الدراسات النحوية عند القدماء ومناهجها في معالجة القضايا النحوية للخروج بنظرية في التحليل متكئة على أساس لغوي، وهو اتجاه يمثله نهاد الموسى. ويبقى اتجاه ينحو نحوا معجميا فقهيا في دراسة الخطاب السياسي، وشرح المصطلحات السياسية عند الفقهاء، والشوائب التي علقت بهذه المصطلحات وأسبابها، وهو اتجاه يمثله سامي محمد.

ولسنا نريد الإفاضة في هذه الدراسات فهي على تنوع مشاربها لم تتجاوز لفت الانتباه إلى ربط اللغة بالسياسة، أو محاولة البحث عن منهج لغوي ملائم لتحليل الخطاب، ويبدو أن كثيرًا من الباحثين نزع إلى تطبيق مناهج تمت بلورتها في الدرس اللساني الغربي.

ثانيًا: الدراسات التي اتجهت نحو تحليل الخطاب السياسي الغربي:

كان للأحداث العالمية الأخيرة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أثر بالغ في تغير مجرى التاريخ العالمي، وكذلك في تغير مسار التفكير اللغوي لدى اللسانين العرب المعاصرين، أضف لذلك أن التوترات السياسية التي شهدتها الأجواء العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ومحاولة توظيف الخطاب السياسي الأمريكي لخدمة المصالح الأمريكية كانت دافعًا عجل بقيام مجموعة من الباحثين العرب بمحاولات لدراسة الخطاب السياسي الغربي، ورصد أبعاده، وتصوراته عن العرب، وما يقوم عليه من أيديولوجيات وأفكار، لا سيما أن اللغة أصبحت من المحاور الرئيسة التي يستغلها السياسيون ويحرصون على توظيفها التوظيف الأمثل من أجل خدمة سياستهم.

ومن بواكير الدراسات في هذا الحقل دراسة محمد داود "اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر"، وهي دراسة تضمنت الحديث عن عدة موضوعات

وتوصل الموسى إلى أن النحاة العرب قد صدروا في وصف الظاهرة النحوية ورسم حدود العربية عن ظواهرها الذاتية المنكشفة بقريب من الاطراد، وأنهم ضبطوا هذه الصفة، وقرروا قواعدها، وفسروها بملاحظة الشكل النحوي، وعلاقات العناصر اللغوية باعتبار هيئاتها الشكلية ومواقعها واقترانها ... وما نظرية العامل – على ماقد يكتنفها من الشطط وما يغشاها من دواعي الاعتراض – إلا مثل من أمثلة هذا المنحى.

وكذلك توصل إلى أن النحاة العرب قد اعتدوا "المعنى" ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل، كما أنهم لحظوا في ضبط النحو مستوى البنية الصرفية، ورسموا قواعد الجملة والإعراب، ورصدوا علاقات التركيب بملاحظة ثابتة لطبيعة الصيغة في أبنية الكلم، وذلك أمر مذكور لهم لدى مؤرخي اللسانيات.

وثمة جهد معجمي لسامي محمد الصلاحات بعنوان "معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء " (2006م)، وقد جمع فيه الباحث ما يزيد على المائتين من مصطلحات الخطاب السياسي لدى فقهاء المسلمين، ورتبها وفقاً لحروف المعجم، وأورد تعريفاتها كما وردت عند الفقهاء والساسة الشرعيين، لاسيما وأن معظم هذه المصطلحات تستخدم في أدبيات التنظير السياسي المعاصر في غير المراد التام من وضعها، وذلك بتغيير الوجه الصحيح للمعنى المتداول للمصطلح في وقته، بالإضافة إلى أن هناك كثيرا من المصطلحات السياسية التى علقت بها كثير من الشوائب والنظرات الخاطئة، إذ تم التلاعب بها من أجل جني المكاسب الشخصية أو الفئوية (انظر: ص12، 13).

ونخلص من هذا إلى أنه لوحظ تنوع في الاتجاهات التنظيرية للسانيين العرب في دراساتهم التنظيرية التي تحاول التأسيس لتحليل الخطاب السياسي، بين اتجاه يرصد علاقة اللغة بالسياسة، ويشير إلى بعض الكلمات ذات المدلول السياسي، وأثر السياسة في انتقاء الكلمات والتعبيرات الملائمة للأحداث السياسية، وأثرها في خلق ألفاظ قتل أخرى تماشيًا مع مقتضيات السياسة السائدة، وهذ الاتجاه يمثله السعران، واتجاه آخر حاول أن يضع منهجية لتحليل

الاجتماعية، ثم المكونات اللسانية للخطاب، ثم المكونات السيميائية له (راجع ص 83 وما بعدها).

وفي الفصل الثامن من كتاب "مقدمة في اللغويات المعاصرة" لشحدة فارع وزملائه تم تناول موضوع تحليل الخطاب والوقوف على الجوانب اللغوية التي يتناولها دارسو هذا الميدان، وتم حصر هذه الجوانب في (2013م:197):

1- التماسك اللغوي ويشمل: الإحالة، الربط، الإبدال، الحذف، الترادف والتكرار، التراكيب المتوازية.

2- الوحدة الموضوعية.

3- الفعل الكلامي ويشمل: الفعل الصوتي، أثر الفعل الصوتي في السامع، الفعل المقصود من التفوه أو القول.

4- مبدأ التعاون في الحديث، ويشمل: مبدأ النوعية، مبدأ الكمية، مناسبة الحديث للموضوع العام للحوار، الوضوح أو كيفية نقل الرسالة الشفهية.

5- مبدأ الأدب في الخطاب.

ونزع نهاد الموسى منزعًا يختلف عن نهج الدراسات السابقة، إذ حاول البحث عن أصول نظرية لتحليل الخطاب في التراث عند النحاة العرب، وعنون دراسته بـ "الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية" (1985م)، وفيها عمد الموسى إلى تحليل مجموعة من أقوال النحاة العرب واستنباط مجموعة من الأحكام التي تفيده في استجلاء (أصل) إضافي في نظرية النحاة العرب يمكنه من خلاله صياغة سؤاله: "هل تجاوز النحاة العرب في وصف العربية ورسم معايير النظام النحوي حدود (النص) الذاتي ومادة العبارة (الكلامية) الخالصة؟ وإلى أي مدى جعلوا (محيط) الحدث الكلامي و(سياقه) و(المتغيرات الخارجية) التي تكتشف مادة الكلام (أصلاً) في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها؟

وفي نهاية الفصل يدرس المؤلف لفظ "السيد" ومؤنثه "السيدة"، والذي أصبح منذ بداية الثورة يطلق على المواطنين المصريين كافة، ودرسهما دراسة تاريخية منذ العصر الجاهلي حتى عهد الثورة، ويبين من خلال هذا العرض كيف تطور مدلوله عبر هذا الزمن الطويل.

وينحو عبد الجليل الأزدي نحو تخصيص التداوليات بتحليل الخطاب السياسي في دراسته " التواصل والتواصل السياسي (2001 م)"، إذ يرى الأزدي (2001م:117) أن المنهج التداولي هو الذي استطاع أن يكشف مناورات الخطاب السياسي، وأن غيره من المناهج لا يجدي التحليل، ومعرفة ما يقف وراءه؛ لأنه خطاب يناور ويساوم، ويضلل عبر استثمار آليات ووسائل وأدوات تعثر على تجريدها النظري".

وقدم نعمان بوقرة (2004م : 165) دراسة عن المنهج التداولي في تحليل الخطاب اللغوي، وعنوانها "التداولية في التفكير اللساني المعاصر" وهي فصل ضمن كتابه "المدارس اللسانية المعاصرة" (2004م) ورغم مدرسية التناول في هذه الدراسة، فإنها اشتملت على نقاط مهمة لدارس الخطاب من وجهة نظر اللسانيات الغربية، منها مفهومه، ونشأة اللسانيات التداولية، وأهم أعلامها، وعلاقاتها بالبلاغة.

وضمن هذا الإطار أيضًا دراسة أحمد السيد "المحظورات اللغوية في الخطاب الإسلامي دراسة دلالية تطبيقية في كتابات الجاحظ"، فهي من الدراسات التي تناولت الخطاب ومفهومه، وحاولت أن تضع حدوداً له ولتحليله، ففي الفصل الثاني من الدراسة – على سبيل المثال – تناول الباحث دلالة مصطلح الخطاب في اللغات الأوروبية واللغة العربية، ودلالته على نحو خاص في الشريعة الإسلامية وذلك من خلال القرآن الكريم، ومظان علماء أصول الفقه، ثم تناول دلالته في الفلسفة الغربية واللسانيات المعاصرة، ووقف عند علم تحليل الخطاب، فعرفه، وذكر موضوعه، وأهدافه، ثم ذكر أسس تحليل الخطاب وحصرها في المكونات المنطوقة والمكتوبة للخطاب، ثم المكونات

في هذا الإطار كتاب محمود السعران "اللغة والمجتمع (رأي ومنهج)" الذي تدور فكرته الأساسية حول أن للغة وظيفة اجتماعية، غير أن البحث في هذه الوظيفة متجدد، وليس المرجع في تجدده وقفاً على اختلاف النظر إلى طبيعة اللغة وإلى الباحث وطريقته فحسب، بل راجع أيضاً إلى استعمال اللغة في كل جماعة لغوية استعمالاً متطورًا ومتجددًا.

ويتعرض السعران في الفصل السادس من المرجع نفسه للحديث عن العلاقة بين اللغة والحياة السياسية، ويرى أن ثمة خصوصية للغة السياسية التي يكون من عناصرها الألفاظ والتعبيرات التي يصطنعها النظام السياسي دعاية لنفسه، كما أن اللغة السياسية تعكس طبيعة النظام وفلسفته في الحكم، ومن عناصرها اللغة التي تستعمل الحملات الانتخابية تحريضاً على انتخاب مرشح، أو تقصيراً من انتخاب منافسين، ومن عناصرها كذلك المفردات والتعبيرات المستعملة في الحروب تمهيدًا لها وفي أثنائها وفي أعقابها، وكيف تختار الكلمات ذات الشحنات العاطفية العالية للتأثير في المواطنين، والسيطرة على القوات، وزعزعة الروح المعنوية للعدو.

ويشير السعران إلى أهمية تحليل التغيرات الدلالية للكلمات التي تم استخدامها في عهود الثورات والانقلابات، لأن مثل هذه الأحداث الكبرى تميت كثيراً من الكلمات التي تشير إلى التقاليد والعادات أو الأفكار التي تثور عليها، وفي الوقت نفسه تحيي أو تخلق كثيرا من الكلمات التي تدعو إلى النظام الجديد وتشيد بقيمه وفلسفته السياسية.

وبهذا الخصوص يشير السعران إلى الثورة الشعبية التي حدثت في مصر عقب الحرب العالمية الأولى نتيجة لتذمر الشعب المصري من الاحتلال الإنجليزي، ويقف طويلاً عند ثورة الضباط الأحرار في الجيش المصري 1952م، ويحاول أن يأتي بأدلة على ذلك من خلال عشرات من الكلمات التي ماتت على الألسنة والأقلام (حضرة – أفندي – بك – باشا – صاحب العزة – سمو الأمير – الذات الملكية ... إلخ).

المحيطة بالنص الكلامي، بالإضافة إلى ما اعتمدوا عليه من تحليل الألفاظ والمفردات والتراكيب، أو ما يمكن أن يطلق عليه السياق اللغوي، وكذلك أدركوا أهمية السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي في فهم دلالة النصوص، إذ إن اجتماع الشقين يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى (الدخان 49): ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير(ابن القيم: د.ت: 4/ 10).

دراسات تحليل الخطاب السياسي لدى اللغويين العرب المعاصرين

لم يقف الدرس اللساني العربي أمام مجال تحليل الخطاب السياسي لينظر ما توصل إليه الدرس اللغوي في هذا المجال في اللسانيات الغربية، بل هناك الكثير من الباحثين العرب الذين نهضوا لدراسة الخطاب، وبحثوا في العلاقة بين اللغة والسياسة، وحاولوا تحليل بعض الخطابات السياسية باعتبارها بناءً لغويا متكاملا يكشف عن بنية التفكير الأيديولوجي لما قالوه، ويمكن حصر جهودهم في هذا المجال في ثلاثة روافد من الدرس اللغوي، تكاد تتآزر وتتوازى زمانيًا بعضها مع بعض لصياغة هذا المجال الجديد في حقل اللسانيات العربية المعاصرة، وهي:

1. **الدراسات ذات الطابع التنظيري.**
2. **الدراسات العربية التي اتجهت لتحليل الخطاب السياسي الغربي.**
3. **الدراسات التي اتجهت لتحليل الخطاب السياسي العربي.**

أولا: الدراسات والأبحاث التنظيرية:

وفي هذا الإطار نهضت عدة دراسات وأبحاث توافرت على دراسة الخطاب السياسي، وهدفت إلى تحديد مفهومه، ووضع إطار عام لتحليله باعتباره مبحثًا مهما بات يشغل التفكير اللساني المعاصر، ومن الدراسات المبكرة

ووضعوا في اعتبارهم عادات العرب، إذ إن هناك أعرافًا وعاداتٍ اتسم بها العرب في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم لا بد من الإحاطة بها قبل الإقدام على فهم أي نص شرعي، وإذا فقد ذلك وقع في الشبهة والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة 196)، فإنما الأمر بالإتمام دون الأمر بأصل الحج؛ لأنهم كانوا قبَل الإسلام آخذين به، لكن على تغيير بعض الشعائر، ونقص جملة منها، كالوقوف بعرفة، وأشباه ذلك لما غيروا فجاء الأمر بالإتمام لذلك (انظر: الشاطبي: 1356هـ: 3/ 349– 351)، وإنما جاء إيجاب الحج نصاً في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: 97)، وإذا عرف هذا تبين أن المراد من الآيةَ وجوب الحج أو إتمامه.

وكذلك وضعوا في اعتبارهم المستوى الثقافي والاجتماعي باعتبارهما من عناصر السياق المقامي، إذ نجد لكل مستوى اجتماعي ألفاظًا وعباراتٍ تختلف عن غيره، فحديث الأغنياء يختلف عن حديث الفقراء، فنجد مثلا لفظة "عقيلة" أي زوجة تخص بالطبقة الاجتماعية المميزة، على حين نجد لفظة "امرأته" تخص بالطبقة الدنيا. أما "حرمه" فتخص بالطبقة المتوسطة. كما يؤثر الجنس أيضاً فنجد المرأة تعبر عن دهشتها بضرب صدرها، على حين يعبر الرجل بضرب الكف بالكف، ونجد أناساً يعبرون عن النفي بتحريك الرأس والسبابة يميناً ويساراً أو إحداث طقطقة باللسان، أو اختيار شكل المصافحة والتحية باليد فقط أو المعانقة أو بالقبلة وموضعها على الخد أو اليد أو الرأس (حسام الدين: 2001م: 105).

إن ما تقدم يعني أن علماء العربية من لغويين وبلاغيين وأصوليين لم يكتفوا في تحليلهم للخطاب على الملفوظ اللغوي فقط، بل نظروا أيضًا إلى العناصر غير اللغوية، كالعادات والتقاليد والأعراف والمحيط الاجتماعي والنواحي العقلية والنفسية والمأثورات التاريخية والثقافية وغير ذلك من الظروف والملابسات

كان يصبح جنباً وهو صائم، على ما رواه (أبو هريرة) منه قوله – صلى الله عليه وسلم – : "من أصبح جنباً فلا صوم له"؛ لكونها أعرف بحال النبي – صلى الله عليه وسلم – (انظر: النجار: 1998م: 329).

وأدركوا أن طبيعة النص مما يؤثر في دلالته، فإذا كان اللفظ وارداً في نص شرعي انصرف المعنى إلى الدلالة الشرعية، ومن ذلك قوله –ﷺ–: "من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه". فالصوم هنا ذو معنيين: "لغوي وشرعي"، والمراد هنا المعنى الشرعي الذي يعني إمساك عن شيء معلوم في وقت معلوم، وهذا هو المعنى المراد من الحديث، ولذلك فمن أكل أو شرب وهو صائم ناسياً فليتم صومه، وليس عليه إعادة (حسب الله: 1959: 250، وحبلص: 1991م: 64).

ونظر الأصوليون إلى الظروف والملابسات المحيطة بالنص الشرعي باعتبارها من عناصر السياق المقامي التي تفيد في تحليل الخطاب، ومن ذلك أسباب النزول فهي مفسرة للنصوص الشرعية؛ ومن ثم عمد الأوائل إلى الإحاطة بها، لما لها من أثر في فهم المراد، يقول السيوطي (1997: 38/1): "ولمعرفة أسباب النزول فوائد، منها معرفة وجه الحكمة الباعثة في تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها أن اللفظ قد يكون عاماً ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ماعدا صورته، فإن دخول صورة السبب قطعي وإخراجها بالاجتهاد ممنوع ... ومنها الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال، وقال ابن دقيق العيد: "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن"، وقال ابن تيمية: "معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب".

وكذلك التفتوا إلى البيئة ورأوا أنها تؤثر أيضاً في السياق المقامي، ومن ذلك أن فقه أهل المدينة يختلف عن غيرهم؛ لأنهم أعلم بالتنزيل وأقرب بأحوال النبي، كما وجدنا للإمام الشافعي أحكامًا فقهية في العراق تختلف عن أحكامه عندما جاء مصر؛ وذلك لاختلاف البيئتين عرفاً (النجار: 1998م: 331).

ومعنى ذلك فإن للسياق عناصر عدة لا بد أن تراعى عند تحليل الخطاب اللغوي مهما كان غرضه، ومن هذه العناصر ما يتصل بالمرسل، وما يتصل بالمرسل إليه، ومنها ما يتصل بطبيعة الخطاب أو النص، والظروف والملابسات المحيطة به، وبيئته، وعادات المجتمع الذي يقال فيه هذا الخطاب، والمستوى الثقافي والاجتماعي الذي يقال فيه، فمما يتصل بالمتكلم إشاراته أو إيماءاته أثناء النطق بملفوظه، فقد تحل هذ الإشارات محل النطق اللفظي، كما في قول النبي – ﷺ– (البخاري، 1/ 20: 52– ومسلم3/ 1219:1599): "التقوى هاهنا وأشار إلى قلبه"، فكأنه قال التقوى محلها القلب، ومنه أيضاً قوله – ﷺ–: "أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذين وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى مضمومتين"، فإشارته تعادل لفظة متلازمين ومتجاورين، انظر (الغزالي: 1322هـ: 340، وكذلك حبلص: 1991م: 61)، ومثل ذلك حركة المتكلم، وأخلاقه، وعاداته، وأفعاله، وتغيير لونه، وتقطيب جبينه، وحركة رأسه، وتقليب عينه تابع للفظ، ويضرب (النجار: 1998م: 328، 329) على ذلك أمثلة كثيرة لمن يريد الاستزادة.

واهتم الأصوليون بالسامع والحاضر أيضاً – مع اهتمامهم بالمتكلم – بوصفهم عنصرًا من عناصر المسرح اللغوي، ومنهم ابن القيم الذي يعد صاحب نظرية سياق الحال؛ إذ تحدث عن المتكلم والسامع، من خلال حديثه عن أقسام الدلالة، فهي إما حقيقة وإما إضافية؛ فالحقيقة تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهي لا تختلف، أما الإضافية فهي تابعة لفهم السامع وإدراكه لوجوده وفكره وقريحته وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك (ابن القيم: 1986م: 1/ 350– 351).

ويتضح ذلك أكثر من خلال منهج الأصوليين في عملية الترجيح بين الروايات المتعددة، فكلما كان المستمع قد سمع مباشرة من الرسول – صلى الله عليه وسلم –، أو له صلة بالحادثة المتصلة بالرواية أو شخص أعقل أو أعلم أو أعدل من سواه، كان ذلك من العوامل المرجحة للرواية، ومؤكد لمعنى من المعاني أو حكم من الأحكام، ومن ذلك أن الرواة قد رجحوا رواية السيدة عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من أنه

"أنا عبد الله منطلقاً"، إذ يحكم عليها "سيبويه" بأنها من الكلام المحال إذا كان الناطق بها رجل من إخوانك أو معارفك وأراد أن يخبرك عن نفسه بأمر، فقال هذه الجملة؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل "أنا" حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن "أنا" علامة للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك عرفت من يعني، وهذه الجملة نفسها تكون حسنة إذا كان الناطق بها رجلاً خلف حائط مثلاً، وفي موضع تجهله فيه فقلت: "من أنت" فقال: "أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك"، فالذي فصل بين الجملتين هو السياق الملابس للكلام.

وهذا ابن جني (1952م: 1/ 284، 285) يلتفت إلى أهمية عناصر السياق غير اللغوي من خلال حديثه عن قرينة المشاهدة، فيقول: "ومن ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً، فتقول: "القرطاس والله" أي (أصاب القرطاس) فـ(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده (زيداً) أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به".

واعتنى الأصوليون – بدورهم – بقرائن السياق المقامي، ويعني عندهم الإشارات والإيماءات والحركات ... إلخ؛ يعلم بها مراد المتكلم، وكذلك ما يتصل بالكلام من الظروف المحيطة من البيئة، وقد أوضح الإمام الغزالي كل عناصر السياق المقامي فيقول (الغزالي، 1322هـ: 339/1): "يعلم بعلم ضروري يحصل عن قرائن أحوال ورموز وإشارات وحركات من المتكلم، وتغيرات في وجهه، وأمور معلومة عن عاداته ومقاصده، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف، بل هذه القرائن التي يعلم بها حال المتكلم وقصده إذا قال: "السلام عليكم" يريد التحية أو الاستهزاء أو اللهو، من جملة القرائن "فعل المتكلم"، فإنه إذا قال على المائدة: "هات الماء" فهم أنه يريد الماء العذب دون الحار المغلي"، كما أشار أيضاً على حال المخاطب أي (السامع) وحالته النفسية وتفهمه لسياق الكلام، هذا بالإضافة إلى خصوصية النص الشرعي وفقًا لما يلحظ (حبلص: 1991م: 61) وما يتعلق به من أسباب النزول، والبيئة التي نزل بها النص، مع ما لها من أعراف لغوية اتفق عليها بين المتكلمين بها.

التراكيب لاستقامة النظم وصحته، إذ يقول: "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بعلم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"، وألحّ الجرجاني كذلك (السابق: 329) على ضرورة تفاعل اللفظ مع غيره من الألفاظ، مما يعني أن النص اللغوي يعد نسيجا متداخل الخيوط، لا يدرى من أين يبتدئ ولا أين ينتهي وهو متلاحم مع الأنسجة، ولا يكون ذلك إلا بائتلاف الألفاظ مع معانيها فيكون اللفظ دالاً على حق معناه ومن ذلك قول بشار(2007م: 1/ 335):

كأَنَّ مثارَ النَّقْع فَوْقَ رؤوسِنا وأسيافنَا ليلٌ تهاوَى كَواكبهُ

فالبيت يمثل وحدة لغوية مترابطة الكلمات، متآلفة الأركان؛ ومن ثم لا يجوز كما نفهم من حديث الجرجاني المذكور – آنفًا – على وجه الحصر الفصل بين هذه الألفاظ ومعانيها وترتيبها لإفادة الصور الجمالية المرادة.

وأكد اللغويون على ضرورة اختيار الصيغ الصرفية المناسبة للكلام، ورأوا أنها لا تقتصر على كونها مشتقة من مادة أخرى، ولكنها تحمل معانيَ متنوعة منها: "الطلب والمبالغة والتعظيم ....إلخ"، وأنها تكسب الكلمة معنى زائداً عن معناها المعجمي، ويضاف إليها السوابق واللواحق التي تضيف دلالات جديدة، ومن هنا يربط (النجار: 1998م: 323) بين ذلك وبين هذا المثال: "يستفتونك" فـ"الياء" دالة على المضارعة، و"السين" أفادت الطلب، و"الواو" دالة على الجمع، و"النون" دالة على الرفع، و"الكاف" دالة على الخطاب.

وكما درس اللسانيون العرب عناصر السياق اللغوي، والتفتوا إلى أهميتها عند دراسة الخطاب التفتوا إلى عناصره غير اللغوية وأثرها في دلالة الخطاب، فهذا سيبويه (1977م: 2/ 81) يكثر من ذكر مواضيع مختلفة في كتابه تعتمد على غيرها من العناصر أو حذفها، ويلمح إلى دور المخاطب، والسياق الخارجي الذي يجري فيه هذا الكلام؛ ولذلك نجده يعبر عن قول: إنه محال تارة وحسن تارة أخرى، وما هذا إلا استحضار للموقف الكلامي الذي يرد فيه النص مثل:

و"التابع والمتبوع" و"الفعل والفاعل"، فنقول "محمد قائم" لا قائمان ولا قائمون، و"قائم محمد الفاضل" لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء، و"قام هو نفسه" لا أنفسهما ولا أنفسهم (السابق: 240).

وهذا ابن مضاء القرطبي (1983م: 147) يلح كثيرًا على التأثير السياقي في فهم فحوى الخطاب، ويدرك تأثير اللفظ في الإعراب والدلالة، فإذا قلنا "لا تأكل السمك وتشرب اللبن") أي لا تجمع بينهما – فالمحلل لهذا الملفوظ يدرك أن المتكلم – لو جزم لنهى عن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهى عن أكل السمك ووجب له شرب اللبن"، ومعنى ذلك أن ابن مضاء هنا يجعل الاختلاف في الحركات اختلافاً في المعاني الدلالية.

وكذلك ألحّ علماء العربية على ضرورة مراعاة معايير السياق اللغوي عند دراسة التحليل، ووضعوا شروطًا يجب ألا يحيد عنها المتكلم عند صدور خطابه، كاختيار اللفظ المناسب للمعنى، وضرورة ترتيب الألفاظ وتتابعها، ونظمها، واختيار الصيغ الصرفية المناسبة، وتفاعل اللفظ مع غيره من الألفاظ، وغير ذلك من معايير، فهذا ابن جني (1952م: 3/ 265) يؤكد على ضرورة اختيار اللفظ المناسب؛ لأنه اللفظ الأوفق في مكانه، ويضرب لذلك مثلا بتفسيره لقوله تعالى: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ (القمر:24)، فيرى أن "مقتدر" هنا أوفق من "قادر" من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ.

وأحاط عبد القاهر (1960م: 51) بمعياري ترتيب الألفاظ وتتابعها، ونظمها علماً وفهماً فأشار إلى أن الكلم يترتب في النطق بسبب ترتيب معانيه في النفس، وهذا ما عرف بترتيب المعاني مع الألفاظ، فكفوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، وقالو: "هذا لفظ متمكن، وذلك لفظ نابٍ"، ومعنى ذلك أن ترتيب الألفاظ يجب أن يكون طبقاً لترتيب الفكرة التي يؤديها السياق في التركيب، وللوظيفة النحوية التي يقوم بها كل لفظ في سياق باقي الألفاظ، وشدد الجرجاني (السابق: الصفحة نفسها) على ضرورة مراعاة ارتباط الكلمة في النص بما قبلها وما بعدها، ومراعاة النظام النحوي في نظم الألفاظ وصياغة

واللواحق"، وهي لا تدخل تحت الحصر (راجع: الغزالي: 1322هـ: 1/ 339، 340، وكذلك الآمدي: د.ت: 3/ 12).

وقصارى القول إن علماء العربية القدماء قد أدركوا ضرورة دراسة الملفوظ اللغوي في إطار السياق الذي قيل فيه هذا الملفوظ أو ذاك، وقد شمل السياق لديهم، كما يتضح لنا بعد إمعان النظر فيما دونوه في كتبهم تركيب الألفاظ وتنسيقها، بحيث تتأثر الكلمة اللاحقة على ما قبلها من كلمات، وترتبط كل كلمة في التركيب بكل كلمة سابقة عليها، كما شمل حديثهم لغة البدن، كـ "الإشارة بالعين أو بالحاجب أو المنكب أو بالعصا أو بالسيف"، وكذلك دلالة الحال والمقام، وأن للسياق أيضا التأثير الجمالي للكلمة في داخل التركيب، كما تعرضوا كثيرًا إلى طريقة إخراج الصوت من تفخيم اللفظ وتمطيطه، والتنغيم والنبر، وكذلك التوافق االدلالي بين دلالة الألفاظ وما في التركيب من ألفاظ أخرى ذات معان معينة، ويضاف إلى ذلك الارتباط النفسي بين حال المتكلم وانفعالاته عند إلقاء حديثه، وهذا أمر – في ظني – في غاية الأهمية وخطوة تعد متقدمة في ذلك الوقت.

ومما يجدر ذكره في هذا الإطار أن علماء العربية القدامى التفتوا – أيضًا – إلى دراسة وسائل الترابط السياقي، وألحوا على ضرورة تماسكه، وتوافقه، وتأثيره، فهذا عبد القاهر الجرجاني (1960م: 51) يرى من خلال نظرية النظم ومضمونها "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"، وهذا الترتيب الذي يقول به عبد القاهر بين الكلمات في السياق هو أساس التماسك بينها حتى إنه جعله شرط البلاغة، وهو يعتمد كما يرى (حسان: 1991م: 238) على المعنى الوظيفي للعنصر من حيث الدور الذي يؤديه في التركيب، فإذا قلنا: "ضرب محمد علياً" فجاءت ضرب بصفة الغائب لزم كون "محمد" فاعلاً، و"علي" مفعولا، فدل على معنى التعدية الذي وصل من الفعل إليها، وفي الوقت نفسه لا بد من التوافق السياقي، وهو ما يعرف بـ "المطابقة في النوع والعدد والإعراب والتعريف والتنكير" من حيث التكلم والحضور والغيبة، وأكثر ما يكون هذا التوافق بين "المبتدأ والخبر"

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كرُّ الغداةِ ومَرُّ العشى

فيذكر أن الحكم على قائل هذا البيت من حيث المجاز أو الحقيقة يرجع إلى العلم باعتقاد التوحد، وذلك إما بمعرفة أحوالهم السابقة، فلو ثبت من معتقداته نسبة هذه الأفعال للزمن، فـ (التعبير حقيقي)، في حين أنه إذا ثبت اعتقاده للإسلام، فإن نسبة هذا الفعل إلى الدهر مجاز للتعبير عنه.

5- علماء التفسير:

ألحّ علماء العربية القدماء – لا سيما المفسرين – على ضرورة معرفة أسباب النزول في معرفة المراد من الآية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (البقرة: 143)، فقد نص المفسرون على أن المقصود بـ "الإيمان" في الآية هو "الصلاة"، مع وجود الفرق المعجمي بين الإيمان والصلاة؛ والذي دعاهم إلى ذلك كما نعتقد معرفة سبب نزول الآية، إذ يروى عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه لما وُجِّه رسول الله –ﷺ– إلى الكعبة، قالوا: كيف بمن مات قبل التحويل من إخواننا فنزلت (الزمخشري: 1987م: 1/ 27)، وبذلك يكون سؤال الناس عن شأن الذين ماتوا قبل تحويل القبلة للبيت الحرام سياقاً يستوجب أن يكون المراد من الإيمان هو الصلاة، اتفاقاً مع إرادة المستفهم.

6- علماء الأصول:

وكان لإصرار الأصوليين على أثر قرائن السياق في فهم النصوص الشرعية؛ لاستنباط الأحكام الفقهية دور في لفت الانتباه إلى مدلول الخطاب ككل، وقد ذهبوا إلى أن هذه القرائن قد تكون لفظية؛ وذلك يتطلب إحاطة المتكلم والسامع بدقائق اللغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141)، وقد يكون إحالة على دليل العقل، كما في قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف: 25)؛ فالعقل يخرج من هذه الأشياء ذات الله وصفاته، وقد تكون قرائن حالية كـ "الإشارة والرمز والحركات والسوابق

بعد الخطاب، ثم يأتي ربط ابن وهب الخطاب بالأثر المترتب عليه، حتى إن هذا الأثر أصبح جزءا لا يتجزأ من مفهوم الخطاب ذاته، وهو ما نجد له مثيلا في الدراسات الحديثة، كما يفاجئنا ابن وهب أيضا في باب مفهومه للخطاب بالعمق الكبير الذي نظر من خلاله إليه، إذ يرى أن الخطاب يتشكل في أكثر من مظهر، بعيدا عن أطرافه، لأن الخطاب عنده يقوم على "البيان"، الذي يعني نقل رسالة من جهة باثَّة إلى جهة مستقبِلة، سواء أكانت الجهتان على نية التخاطب أم لا، ولذلك عد بيان الأشياء بذواتها، وإن لم تبن بلغاتها، خطابا كامل المواصفات. ثم إن الخطاب عنده يتجاوز اللغة، ومن ثَم كان ما يحصل في القلب عند إعمال الفكر خطابا.

4- عبد القاهر الجرجاني(400–471هـ):

كان لعبد القاهر الجرجاني وإنجازه الكبير في حقل اللسانيات، الذي تمثل في نظرية النظم، دور بارز في الخروج بدراسة اللغة من إطار المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي إلى دراستها في إطار السياق التي قيلت فيه، وقد أوضح (الجرجاني: 1960م: 234) أن السياق هو ترتيب الألفاظ في الجملة، وتأليفها بحيث تأتلف مع ترتيب هذه الألفاظ ومعانيها في النفس والذهن والعقل، وعبر عن مدى الارتباط بين الكلمات بعضها ببعض، ومناسبتها للسياق والمقام الذي تذكر فيه بقوله (الجرجاني: 1992م: 362): "النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم، وذاك أن من شأن الإضافة الاختصاص فهي تتناول الشيء من الجهة التي تختص منها بالمضاف إليه، فإذا قلت: "غلام زيد" تناولت الإضافة (الغلام) من الجهة التي يختص منها (زيد) وهو كونه مملوكاً".

كما بين عبد القاهر (1996م: 351) أثر السياق الثقافي في التفريق بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، وذلك من خلال الوقوف على معتقدات المتكلم، وقد أظهر ذلك من خلال تعليقه على قول الصلتان العبدي (ابن عبدربه 1404هـ:3/ 138 – التبريزي د ت : 2/ 565):

يجمع عليها القدماء والمحدثون على السواء، فليس للخطاب وظيفة غير نقل معلومة من طرف إلى طرف بغية التأثير فيه، مع الإشارة إلى أنه استعمل مصطلح الكلام، ومصطلح الخطاب كذلك في باب الخطبة، قال ابن وهب (1969: 163): "لأن الكلام إنما وضع ليعرف به السامع مراد القائل"، وقال: (1969: 152): "والخطابة والخطاب اشتقا من الخطب والمخاطبة لأنهما مسموعان" وقد استعمل ابن وهب في العنوان لفظ "وجوه"، بينما استعمل في مقدمة كتابه لفظ "أقسام" (1969: 49)، ولم يكتف ببيان أقسام الخطاب، وإنما تجاوز ذلك إلى بيان أصوله التي يقوم عليها، ووظائفه التي يؤديها، وبذلك يكون قد أتى على معظم مسائل هذا العلم.

وفي دراسة لـ بلقاسم محمد حمام، بعنوان: "مفاهيم تحليل الخطاب في التراث العربي: ابن وهب رائدًا " قام ببيان جهود ابن وهب في تحليل الخطاب، وقد أوضح بلقاسم (2008: 14 وما بعدها) أن ابن وهب "رمى إلى تبيين الأسس والقواعد التي يقوم عليها الخطاب اللغوي في جميع مستوياته، والخطاب الأدبي الرفيع واحد منها، كما أنه مما يختلف فيه عن الجاحظ، هو أن هذا الأخير كان همه الدفاع عن الخطاب العربي، في مقابل الخطاب الأجنبي، بينما كان همّ ابن وهب التركيز على القواسم المشتركة، التي يقوم عليها الخطاب عند جميع الأمم، ولذلك جاء عرضه مقنِّنا ومبوبا للبيان وأسسه وأنواعه وأساليبه، وهو في رأيي أنضج مما قدمه دارسو الخطاب قبله من أمثال الشافعي، الذي– حسب الجابري– هو أول من وضع قوانين تفسير الخطاب، أوالبيان القرآني، على وجه الخصوص، لأن مجهود الشافعي على نفاسته وريادته لم يركز إلا على الخطاب الديني، بينما حرص ابن وهب أن تكون دراسته عامة، تشمل كل خطاب".

ويقرر بلقاسم (2008: 17 وما بعدها) أن ابن وهب يفاجئ القارئ بالمفهوم العميق الذي يعطيه للخطاب، إذ يربط ظاهرة الخطاب بالعقل من جهة، كما يربطه بالسلوك من جهة أخرى، بمعنى أنه يعطي للخطاب بُعده الذهني، كما يعطيه بُعده الإجرائي، وهذا ما يمثل الاتجاهين المعاصرين في تحديد

الكلام من أوله، أو آخره، أو بدلالة الحال، فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها".

وقد التفت ابن جني (1952م: 3/ 251) إلى السياق، وفسره بأنه توافق معنى الكلمة مع معاني الكلمات الأخرى في التركيب الذي وردت فيه هذه الكلمة، وبرهن على ذلك بكلمة "الساق" في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ﴾ (القلم:42)، فلفظه "الساق" هنا تعني شدة الأمر والخطب، كقولهم: "قد قامت الحرب على ساق". وليس المراد بها العضو المعروف من بدن الإنسان، ونقل عن حاتم الطائي قوله:

أخو الحرب إن عضت به الحرب عضها وإن شمر عن ساقها الحرب شمرا

ومن حيث الجانب التطبيقي فإننا نجد حضورا كبيرا لسياق الحال في توجيه المعنى النحوي عنده، فنجده مثلا يقول (1952م: 265/3): "ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادمًا: خير مقدم أي قدمت خير مقدم فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب. وكذلك قولك للرجل يهوي بالسيف ليضرب به: عمرًا وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتًا القرطاس والله: أي اضرب عمرًا، وأصاب القرطاس، فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته".

3- ابن وهب (ت :392هـ):

يعد ابن وهب واحدا ممن تفوق على أهم دراسة سبقته في هذا اتجاه تحليل الخطاب، وهي محاولة الجاحظ في القرن الثالث الهجري، فهذه الأخيرة رغم نفاستها وريادتها في مجال تحليل الخطاب، فإنه غلب عليها التمثيل والنمذجة، على حساب التنظير والتأسيس المفاهيمي.

وقد أطلق ابن وهب على الخطاب مصطلح (البيان) في عنوان كتابه: "البرهان في وجوه البيان" باعتبار أن التوضيح هو الوظيفة الأساسية له، التي

(1985 : 75) "ما يميز الإنسان عن سائر الحيوان"، أو هو (1996م: 54/1) "للسامع من بني الإنسان".

2 – الإشارة، وهي عنده تعادل لغة البدن (Body Language) المصاحبة للكلام، مثل: "رفع الحاجب وكسر الأجفان، أو الشفاه، وتحريك الأعناق، وقبض جلد الوجه" (السابق: 48) أو تكون "باليد، وبالرأس، والحاجب، والمنكب" (1985م: 76/1).

3 – الخط: ويعادله مصطلح اللغة المكتوبة (Written Language) عند علماء اللغة، وهو كما يقول (1996: 1/ 45– 46) "الدليل على ما غاب من حوائج الإنسان، وسببًا موصولا بينه وبين أعوانه جعله خازنًا لما لم يأمن نسيانه مما قد أحصاه وحفظه وأتقنه وجمعه وتكلف الإحاطة به".

وأوضح الجاحظ (1985م: 79) في موضع آخر أن الصوت من عناصر السياق وأن له دلالة يجب أن تراعى عند النظر إلى هذا الخطاب الذي يحوي هذا الصوت، ونحسب أنه يقصد بذلك النبر والتنغيم ذلك أن الصوت – كما يرى الجاحظ – "هو آلة اللفظ والجوهرُ الذي يقوم به التقطيع وبه يُوجَد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلا بظهور الصوت".

وخلاصة القول إن الجاحظ أحاط علماً بالسياق، وجعل السياق معتمداً على اللفظ، والإشارة، والصوت، والحال، وهو ما يُعرف بالسياق اللغوي وغير اللغوي.

2- ابن جني (322–392هـ):

لقد احتل سياق الحال أهمية كبيرة في دراسة القدماء النحوية خصوصا ودراساتهم في العربية عموما، فقد تنبهوا إلى أهميته في الاستعمال اللغوي، يقول ابن جني (1954م: 3/ 255): "وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب

الخطاب وعناصره، وإذا لم تأت مباحثهم في درسه تحت هذا العنوان فإنها تجلَّت في التفاتهم إلى السياق اللغوي وغير اللغوي، وذلك لأهميتهما في الوصول إلى المعنى المراد من التراكيب، وهو أمر لا يتوقف على العناصر اللغوية فقط، بل يعتمد أيضًا على المقام المحيط للجملة وحال المتكلم والمخاطب، طبيعة الموضوع ... إلخ، والمراد بالسياق عندهم – كما يفهم من كتاباتهم – هو المعنى المراد من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة، أو في الجملة.

ويتجلَّى ذلك الاهتمام بدراسة الخطاب في العديد من الملحوظات الخاصة بالسياق اللغوي والتي وردت في مظان مختلفة لدى علمائنا، وسنتناول جهود بعضهم فيما يلي:

1- أبو عمرو الجاحظ (159– 255هـ):

تنبه الجاحظ (1985م: 76/1) إلى أهمية السياق وعناصره ومقوماته، حيث أوصلها إلى خمسة عناصر هي: "اللفظ، والإشارة، والحركة التي تدل على العدد، والخط، والنِّصبة – أي الحال–"، وفي ذلك يقول (خليل 2000م: 160) وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نِصْبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقتصر على تلك الدلالات".

وإذا أعدنا صياغة هذا النص عن أصناف الدلالات، كما أسماها الجاحظ وفقًا للنظرية اللغوية الحديثة (Modern Linguistic Theory) ولاسيما فيما يتعلق بارتباطها بمفهوم الاتصال (Communication) وطرقه ووسائله، لوجدنا ثلاثة من وسائل الاتصال الخمس التي ذكرها الجاحظ يهتم بها علماء اللغة في نظرهم إلى الخطاب، وهي:

1 – اللفظ: وهو مصطلح عند الجاحظ يعادل – في ظننا – مصطلح اللغة المنطوقة (Spoken Language) في اصطلاح علماء اللغة الآن، فاللفظ عنده

1- تظهر أهمية تحليل الأسلوب من التعرُّف على شخصية الكاتب، ذلك أنه مع وحدة الموضوع واختلاف الكتاب نجد اختلافاً في الأسلوب وفي الفن الواحد، حيث نجد لكل منهم طابعاً خاصاً في تفكيره وتعبيره وتصويره، حتى قبل مقولة: "الأسلوب هو الأديب أو الكاتب أو الرجل".

2- التعرف على الأسلوب كخاصية جماعية في وقت ومكان معين، فهذه السمات لا تكون فردية، لكنها تكون اجتماعية أيضا، فنجد العصور الأدبية ذات خصائص شائعة بين أفرادها تخالف العصور الأخرى، ونجد للشعب الواحد خصائص تميزه عن غيره، تميزه بلغته واستخداماته لها، بوصفها طريقاً للتعبير تختلف من جماعات إلى أخرى.

وكما يختلف تحليل الخطاب عن تحليل الأسلوب ويتجاوزه – يتجاوز أيضًا تحليل النص، إذ إن تحليل النص كما يفهمه (عكاشة: 2004: 30) عبارة عن تحليل داخلي لا يتجاوز إطار النص، أما تحليل الخطاب فيتطلب استرجاع الظروف التي أنتجته (السياق اللغوي والسياق الخارجي)، كما أنه في الوقت نفسه يتجه إلى توظيف الرؤية الاجتماعية الشاملة، بينما يقتصر تحليل النص على مجال اللسانيات، أي مادة الكلام أو شكله وبنيته بعيدًا عن مضمونه ووظيفته الاجتماعية، وهذا ما يعنى به تحليل الخطاب.

معنى ذلك كما يؤكد عليه (عبد الحميد: 2000م : 302) أن إطار تحليل الخطاب يتجاوز تحليل الأسلوب والنص، كما أنه لا يكتفي بالمناهج والأساليب الخاصة بالتحليل والتفكيك ومعرفة الجذور والعلاقات اللغوية للاستدلال على المعنى، ولكن يتطلب تحليل الاستشهادات والأدلة والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث أو المحاور في الإثبات في إطار النص والمتحدث ومدى التمسك بها.

دراسة تحليل الخطاب في التراث العربي

من الواضح لمن يقرأ عن دراسة الخطاب في التراث العربي القديم أن مصنفات بعض علماء العرب القدماء في الدرس اللساني لم تغفل عن دراسة

حدوث التداخل بين منهج تحليل الخطاب والمناهج التي تنزع إلى تحليل الأسلوب والنص، ونحو ذلك من المصطلحات التي تتداخل مع الخطاب.

وإجمالا يمكن القول مع (عبد الحميد:2000م: 303) إن الفاصل الجوهري الذي يفرق بين تحليل الخطاب وتحليل الأسلوب يكمن في أن تحليل الخطاب يهدف إلى التعرُّف على الخصائص الدلالية في "الرسالة"، ويجيب عن السؤال (لماذا ؟) حيث يستدل عن نيات القائم بالاتصال وتأثيرات الاتصال، بينما يهدف تحليل الأسلوب إلى التعرف على مظاهر النحو والصرف وبناء الجملة، ويجيب عن السؤال "كيف؟" في بناء الرسالة الاتصالية.

وفي أي نص من النصوص، تكون الروابط التي تربط بين عبارات جملة ما على درجة من الأهمية تعادل أهمية نظيراتها التي تربط بين سلسلة من الجمل، وبهذا يمكن اعتبار الترابط (ربط الجمل) كمتغير أساس في تحليل كهذا، إلى جانب أن الجمل في نص ما تعتمد بعضها على بعض بطرق لغوية مصنفة.

بهذا نجد أن تحليل الخطاب يختلف عن تحليل الأسلوب في أن تحليل الأول يقصد به محاولة استشفاف الدلالات الرمزية (الأفكار) الواردة في النصوص التي تعد بمثابة الصور الرمزية التي تقدمها متجسدة في الأفكار، بينما يهتم تحليل الأسلوب بتقسيم النص إلى وحدات رمزية صغيرة كالكلمات والجمل والعبارات واستخداماتها، بمعنى آخر: إن تحليل الخطاب يستهدف جمع الأفكار الواردة واحتسابها وتسلسلها حسب أهميتها وتكراراتها، على أساس أن التكرار يؤدي إما إلى ترسيخ فكرة جديدة، أو إحلال فكرة مكان أخرى، أو امحاء فكرة محددة.

وعلى كلٍّ، فقد كانت الدراسات التي تهدف إلى تحليل الأسلوب ذات أهمية خاصة في الوصول إلى تحليل الخطاب، وذلك لعدة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي: (السابق: 256).

اللسانيات الغربية ودراسة تحليل الخطاب:

يعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي – في رأي هذه الدراسة – نقطة تحول في الدرس اللساني الغربي، ففي بدايته يذكر (يقطين: 1989م، 17) أن نظر اللسانيين قد تحول نحو تحليل الخطاب، وإزاء ذلك يقرر (عكاشة: 2005م، 7 – 8) أنه ظهر اتجاهان في التفكير اللساني لتحليل الخطاب يتجاوزان حدود الجملة في التحليل اللغوي، ويذهبان إلى أبعاد أخرى أكثر عمقًا وتوسعًا، وهذان الاتجاهان هما كالتالي:

الاتجاه الأول: ويمكن تسميته بالاتجاه اللغوي الاجتماعي، ويتمثل في الأعمال التي قام بها كينيث بايك وزملاؤه، حيث وجدوا أن تحليل الخطاب أساسي في تطور حقل الأنثربولوجيا، واعتمدوا في تحليلهم اللغوي على استنتاج طبيعة ومعاني الكلمات والجمل من سياق استخدامها الاجتماعي، ويجمع هذا الاتجاه بين العوامل اللغوية، والعوامل غير اللغوية.

الاتجاه الثاني: ويمكن تسميته بالاتجاه البنيوي، ويمثله هاريس (Harris)، وقد قدم منهجًا لتحليل الخطاب المترابط (منطوقًا ومكتوبًا) واستخدم فيه إجراءات اللسانيات الوصفية، ليكشف بها بنية النص، وقد تجاوز في ذلك الآتي:

1- قصر الدراسة على الجمل والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة.

2- الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي.

وقد اهتم هاريس بالعلاقات التوزيعية بين الجمل، وتخطّى الدراسات التي جعلت الجملة وحدة تحليل النص، إذ لم تتجاوزها إلى العلاقات التي تربط بين جميع الجمل، ولم تهتم كذلك بالموقف الخارجي أو ظروف إنتاج النص.

وكان من الطبيعي أن تظل اللسانيات في إطار البحث عن منهج لغوي يناسب تحليل الخطاب ردحًا من الزمن، إذ كان للخلط والتداخل اللذين أصابا مصطلح الخطاب في اللسانيات الغربية أثر بارز في تنوع مناهج تحليله، وفي

المقدمة:

بين الفينة والأخرى يحتاج البحث العلمي الوقوف على ما تم إنجازه في المجال الذي يختص به؛ ليتأمل ويفحص ما أنجز في حقل أو ميدان ما من هنا أو هناك، وانطلاقاً من هذا المبدأ، وفي فلك هذا الإطار تأتي هذه الدراسة، ذلك أن قضية تحليل الخطاب السياسي من القضايا التي أفرزتها التطورات المتلاحقة في مجال اللسانيات المعاصرة، حيث إنه ومنذ تخطت اللسانيات مرحلة دراسة الكلمة المفردة، وتجاوزتها إلى دراسة الكلمة في علاقتها بالسياق وأنظار الباحثين تتجه إلى دراسة الخطاب بوصفه جزءًا لا تنفصل عناصره المكونة له بعضها عن بعض، كما كان لعلاقة اللغة بالسياسة – باعتبار اللغة ذات دور فعال في التأثير على المتلقي – أثر بارز في توجيه نظر اللسانيين إلى دراسة الخطاب السياسي، واستخلاص أهم سماته، وذلك باعتباره خطابًا لغويًا ذا ملامح مميزة في المقام الأول.

وقد راحت الدراسات اللغوية الغربية منذ زمن ليس ببعيد تقيم أبحاثها، وتضع مناهجها لتخلص إلى منهج لغوي علمي يقوم على دراسة تحليل الخطاب السياسي، وقطعت في ذلك شوطًا طويلا، ولكن السؤال المهم الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه هو: أين موقع الدرس اللساني العربي من هذا التطور اللساني الذي لحق بالدراسات اللغوية الغربية؟ وماذا قدّم الباحثون المعاصرون من العرب في بحث القضية؟ وهما سؤالان يتشعب منهما العديد من الأسئلة الأخـرى؛ حيث إن سيلاً من الأسئلة يعتور الرأس كلما اقتربت من دراسات المعاصرين التي تتناول بشكل أو بآخر تحليل الخطاب السياسي، ولعل الإجابة عن مجمل تلك الأسئلة أو بعضها يبلور نتاج المعاصرين من العرب في هذا الحقل اللساني الذي بات منحى لسانيًا تهدف إليه العديد من الأبحاث والدراسات، ولعل هذه المحاولة تطلع القارئ العربي، سواء كان متخصصاً أو عادياً، على نتاج مجموعة من الباحثين أخذوا على عاتقهم بحث المسألة وتناولها، لتكون إطارًا تقويميًا من قبيل تقييم الذات ومحاولة الوقوف على نقائصها، ولمح عيوبها قبل الوقوف أمام ميزاتها – ولا يعني ذلك إغفالها بطبيعة الحال.

والتفتوا إلى أهميتها عند دراسة الخطاب وإلى عناصره غير اللغوية وأثرها في دلالة الخطاب، وتبين كذلك حرصهم على فهم المعنى الدلالي، ولاسيما في النصوص الشرعية؛ لاستنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية؛ ومن ثم اهتموا بعناصر المقال والمقام، وما يحيط بالنص من ظروف وملابسات.

وقد لاحظنا من خلال البحث وعي اللغويين العرب المعاصرين بأهمية اللغة باعتبارها عاملا فاعلا في الخطاب السياسي المعاصر، كذلك لاحظنا طغيان الدراسات التطبيقية على مستوى الخطابين العربي والغربي، وذلك في مواجهة الدراسات التنظيرية التي رأوا أنها قتلت بحثا في الجانب الغربي.

ويمكن القول في النهاية إن الخطاب السياسي العربي قديمه وحديثه كان ولا يزال في الأعم الأغلب خطابا غير مباشر وغير صريح، مما يعني أنه قائم في أغلبه على التلميح لا التصريح، وكذلك يحتاج مسار الدرس اللساني المعاصر في حقل تحليل الخطاب السياسي إلى كثير من الجهود التي تتآزر لدراسة الخطاب العربي والغربي قديما وحديثا وذلك لرصد الملامح اللغوية على الجانبين والتوصل إلى معرفة الدور الذي تلعبه اللغة في توجيه السياسة وخطابها.

دراسات تحليل الخطاب السياسي
لدى اللغويين العرب المعاصرين
- دراسة وصفية -

د. صالح بن حمد السحيباني
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
السعودية

ملخص البحث:

أصبحت دراسة تحليل الخطاب السياسي حقلا لسانيا مهما لحقه العديد من التطورات خلال محاولات اللسانيين الدائمة عن فتح مجالات عديدة للدرس اللساني المعاصر، حتى يمكن القول إن رجال السياسة أصبحوا ينافسون رجال الإعلام في النجومية.

وتحاول هذه الدراسة أن تجلي جهود اللغويين العرب في القديم والحديث في هذا المجال؛ حيث كانت لهم أيادٍ لا تنكر في تحليل الخطاب عموما، وتحليل الخطاب السياسي بصفة خاصة عند المحدثين، وسوف نرى أثر جهود القدماء من لغويين ومفسرين وأصوليين وفلاسفة في قضية تحليل الخطاب بصفة عامة، وجهود المحدثين كذلك ، وكيف استفادوا من القدماء العرب، ومن اللغويين الغربيين في هذا المجال.

وقد تبين من حال الدراسة تنوع مناهج تحليل الخطاب السياسي وتعدد مشاربه، وكان لتقدم اللسانيات الغربية أثر بارز في استناد كثير من اللغويين العرب المعاصرين إلى ما قدمه الغربيون في دراساتهم، سواء كانت النظرية أو التطبيقية، كذلك تبين أن اللسانيين العرب قد درسوا عناصر السياق اللغوي،

الخاتمة:

إن المنهجية التي يتبناها صُنّاع المعجم التاريخي تعتمد على أغراض المعجم، والجمهور المستهدف، والفلسفة الفكرية والتاريخية التي يقوم عليها، والمدرسة المعجمية التي ينتمي إليها، والمدة الزمنية المخصصة لصناعته، والمبالغ المرصودة للإنفاق عليه.

وكانت المعاجم التاريخية الأولى، كالألمانية والبريطانية والفرنسية، تبتغي الشمولية والكمال وترمي إلى خدمة الباحثين العلماء، ولهذا استغرقت صناعة كل واحد منها القرن من الزمن تقريباً لإصداره في طبعة ورقية. وكانت هناك مشكلة التحديث والتحيين. فكما هو معلوم فإن المعجم ينبغي تحيينه وتحديثه كل 25 سنة على الأكثر لإدخال الألفاظ المستجدة التي أخذت تتكاثر في الآونة الأخيرة بفضل ازدياد المفاهيم وتطوُّر تقانة (تكنولوجيا) وسائل الاتصال.

بيدَ أن تطوُّر هذه التقانة (التكنولوجيا) أدى إلى تغيُّرٍ في تصوُّر المعجمّيين لماهية المعجم التاريخي ووظيفته. فقد تبين لهم أن مستعمليه في الأغلب هم من المثقَّفين الذين يبتغون الوقوف على تأثيل بعض الألفاظ أو على تطور دلالاتها؛ ولا يشكّل الباحثون المتخصِّصون إلا نسبة ضئيلة من مستعمليه. ولهذا فليس من الضروري إصدار طبعة ورقية من حوالي 30 مجلدا، بل يمكن الاكتفاء بتلبية احتياجات المثقَّف العام فقط بحوالي 6 مجلدات ؛ أما الباحثون فتيسّر لهم منصة المعجم الإلكترونية البحث في المدونة الحاسوبية مباشرة للحصول على المعلومات اللازمة لبحوثهم، كما أن مشكلة التحيين والتحديث قد انحلت بالنسبة للمعاجم الإلكترونية، إذ يمكن تحديثها يومياً. وهذه هي المنهجية التي يعتمدها مشروع **"معجم الدوحة التاريخي للغة العربية"**.

وأحسب أنه إذا استطاع هذا المشروع استكمال بناء مدونته الشاملة، فإنه سيقدم خدمة جليلة للغة العربية وثقافتها العريقة، لأن اللغة العربية هي الوحيدة التي تفتقر حتى الآن إلى مدونة محوسبة، خلافاً للغات العالمية الكبرى الأخرى.

لقاعدة، كالإدغام أو حركات الإعراب، فإن متن المعجم لا يتعامل معها بل يحيل على كتب القواعد أو على مقدمة المعجم التي تلخِّص تلك القواعد، كما فعلنا في **" المعجم العربي الأساسي"**[16].

ج ـ الإحصاءات اللغوية:

نظراً لأن المعاجم التاريخية المعاصرة تقوم على مدوّنات حاسوبية، فمن اليسير بمكان تزويد مستعمِل المعجم بإحصاءات مختلفة عن الألفاظ، فمثلاً إذا كان للفعل أكثر من مصدر، يستطيع المعجم أن يزودنا بإحصاءات الشيوع لكل مصدر، في كل عصر من عصور اللغة، وفي كل صقع من الأصقاع التي تُستعمَل فيها.

وهكذا يستطيع واضعو مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بها أو لغيرهم، استثمارَ هذه المعلومات الإحصائية في تجويد مناهجهم والبدء بتعليم المصدر الأكثر شيوعاً، ثم بقية المصادر في مراحل لاحقة. كما تُستعمل هذه الإحصاءات اللغوية لأغراض أخرى.

(16) علي القاسمي (المنسِّق) وآخرون، **المعجم العربي الأساسي**، الألكسو/ لاروس، 1989.

فحسب، بل يعمل كذلك على استنباط الفكرة الجامعة بين تلك المعاني، وتوضيح العلاقات والارتباطات بينها في ضوء قوانين الفكر واللغة"[15].

وهكذا، إذا أردنا أن تكون تاريخية المعجم التاريخي علمية، علينا أن لا نكتفي بذكر تاريخ التطور اللغوي الذي يطرأ على الألفاظ، بل ينبغي أن نذكر القوانين الكونية واللسانية التي تحكمت فيه وأدت إليه. ولكن ذكر تلك القوانين وتفسير كل تطور يصيب اللفظ مبنى أو معنى، سيؤدي إلى تضخم هائل في المعجم؛ ولهذا نلجأ إلى ذكر جميع قوانين التغير الصوتي والدلالي وغيرهما الذي يصيب الألفاظ، في مقدمة المعجم، ونحيل عليها في مواده.

5 ـ المعلومات اللغوية:

تختلف المعاجم التاريخية في منهجياتها المتعلقة بالمعلومات اللغوية. ومن هذه القضايا:

أ ـ أسماء الأعلام:

ثمة من يرى أن المعجم لا يتناول أسماء الأعلام التي ينبغي أن يكون مكانها في دوائر المعارف والموسوعات والمَعلمات، في حين يرى بعضهم أن المعجم التاريخي ينبغي أن يضم جميع الألفاظ التي ترد في المدوّنة بما فيها أسماء الأعلام.

ب ـ المعلومات النحوية:

عادة ما تقدِّم المعاجم، تاريخية كانت أم غير تاريخية، معلومات نحوية عن الألفاظ في المداخل الرئيسة أو الفرعية. وتتمثل هذه المعلومات في وضع رمز بعد اللفظ يشير إلى قسم الكلام الذي ينتمي إليه. والسلوك النحوي لهذا اللفظ، تقرره قواعد اللغة المسطَّرة في كتب النحو أو في مقدمة المعجم؛ فمتن المعجم يتناول كل ما يشذّ عن القواعد، كمعاني الألفاظ التي لا قاعدة لها. أما ما يخضع

(15) **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية**، مرجع سابق، ص 46.

ويعود الفضل في تطوير علم التاريخ إلى الأخباريين العرب المسلمين الذين استفادوا من مناهج الجرح والتعديل المستخدمة في علم الحديث للتأكد من صحة الأحاديث، كما طوروا منهجيات التدوين التاريخي، وأخيراً توصل العبقري ابن خلدون (ت 808هـ) إلى القوانين الكونية والاجتماعية التي تتحكم في سيرورة التاريخ وتطور المجتمعات البشرية، وذكرها في مقدمة تاريخه **"العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر "**.

وتتبنى المدرسة المعجمية الفرنسية هذه المنهجية التاريخية العلمية، فقد أكد أدولف هاتسفيلد وزميله آرسين دارمستيتر في مقدِّمة معجمهما **"المعجم العام للغة الفرنسية منذ القرن السابع عشر حتى يومنا هذا"** على :

"أن المنهج التاريخي لا يعني فقط أن نذكر المعاني المختلفة للكلمة، منطلقين من المعنى الأول الذي تفرّعت منه بقية المعاني ... ينبغي بعد ذلك معرفة القوانين الصوتية التي أدت إلى التغيُّرات والتحوُّلات في عدد من الكلمات... ومعرفة القوانين النحوية التركيبية التي فعلت فعلها في تغيير التراكيب الفرنسية وصيغها الصرفية"[(14)].

وهذا الرأي هو ما أتبناهُ فقد ذكرتُ في كتابي **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"** ما يأتي:

"واعتماد المنهج التاريخي العلمي في المعجم، لا يعني ترتيب معاني اللفظ ترتيباً زمنياً فقط. فكما أن المنهج التاريخي العلمي في التاريخ لا يقتصر على سرد الأحداث والوقائع في ترتيب زمني من الأقدم إلى الأحدث فحسب، بل يسعى كذلك إلى تبيان العلاقة بين تلك الأحداث، ومعرفة الأسباب التي أدت إليها، وعلاقتها بالنتائج التي تمخضت عنها، في ضوء قوانين الفكر والمنطق؛ فإن المعجم التاريخي أيضاً لا يقتصر على ترتيب معاني اللفظ المختلفة ترتيباً زمنياً

(14) Adolph Hatzfeld et Arsèn Darmesteter. **Dictionnaire général de la langue française**. Librairie delagrave, 1915.

أخذت عن الأخرى. ولهذا يميل معظم المعجميين العرب اليوم إلى إيراد نظائر اللفظ أو نظائر جذره ومعناه في اللغات الجزيرية الأخرى دون الحكم على اللغة المقترضة، وهذا ما نجده في "**المعجم الكبير**" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. وهذا ما تفعله كثير من المعاجم التأثيلية الأوربية. فالمعاجم الفرنسية مثلاً تورد نظائر اللفظ في اللغات اللاتينية الأخرى مثل الإيطالية والإسبانية والبرتغالية والرومانية.

وتختلف المعاجم التاريخية في موضع المعلومات التأثيلية. فمعظم المعاجم التاريخية الأوروبية تضعها بعد كلمة المدخل والكتابة الصوتية، أي قبل التعريف (كما في الصورة أعلاه لمادة من معجم مريام ـ وبستر)؛ لأن هذه المعلومات التأثيلية قد تساعد على إدراك المعنى بصورة أفضل. بيد أن هنالك من المعاجم التاريخية ما يضع تلك المعلومات في آخر مادة كلمة المدخل، لئلا تؤثر في فهم القارئ للمعنى. وهذا ما فعله "**معجم الدوحة التاريخي للغة العربية**".

4 ـ المعلومات التاريخية:

يفرّق المفكّر المؤرِّخ الدكتور عبد الله العروي بين "أرّاخ" و"مؤرّخ"[13]. فالأرّاخ (وهي كلمة ولّدها العروي على وزن "فعّال" الذي يُستخدم لصياغة اسماء أصحاب المهن اليدوية عليه مثل : نزّاح، زبّال، حمّال) هو الذي يذكر الوقائع مع تاريخ حدوثها فقط. أما المؤرِّخ (وهي على وزن "مُفعِّل" الذي يُستعمل لصياغة أسماء أصحاب المهن الفكرية عليه مثل: مُفكِّر، مُحلِّل، مُدبِّر) فهو الذي لا يكتفي بذكر الأحداث وتاريخ وقوعها، بل يتناولها بالتحليل والتعليل والتفسير، فيذكر العوامل التي أدت إليها، والقوانين الاجتماعية التي تحكّمت فيها، بحيث إذا توافرت في المستقبل الأسباب التي أدت إلى تلك الوقائع، فإن أحداثاً مماثلة ستقع. وهكذا يكون التاريخ علماً، وتكون له فائدة وعبرة.

(13) عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، المركز الثقافي العربي، ط5، (2012) ، ص 44.

وقد واجهتني هذه المشكلة في ترجمتي لقصة " الفتاة المكسيكية" من رواية "**على الطريق**" للشاعر الأديب الأمريكي، جاك كيرواك (1922 ـ 1969) الملقَّب بملك المتعبين[12]؛ إذ إنني لم أعثر على معاني بعض تعبيراته المجازية في المعاجم الأمريكية العديدة المتوافرة في مكتبتي. وعندما طلبتُ مساعدة بعض أصدقائي الأدباء والشعراء الأمريكيين، توصلوا إلى معاني بعض تلك التعبيرات المجازية ولم يعرفوا بعضها الآخر، معتذرين بأنها كانت مستعملة في الأربعينيات من القرن الماضي ولم تعُد مستعمَلة اليوم.

ولهذا فأنا أميل إلى تسجيل المجاز في المعجم التاريخي طبقاً لقاعدة "**معجم أكسفورد للغةالإنجليزية**".

3 ـ المعلومات التأثيلية:

كلُّ معجم تاريخي هو معجم تأثيلي، ولكن ليس كل معجم تأثيلي معجماً تاريخياً. فالمعاجم التأثيلية الغربية تعنى برد اللفظ إلى أصله الاشتقاقي (ويمكن تسمية العملية بالتأصيل)، أو رد اللفظ إلى اللغة التي اقتُرض منها وتاريخ الاقتراض، مع تبيان نطق اللفظ في تلك اللغة ومعناه في اللغة المُقرِضة، دون إيراد الشواهد الموثَّقة التي تعدّ ميزة المعاجم التاريخية ودون التطرق إلى القوانين الكونية التي تحكّمت في تغيّر نطق اللفظ أو تبدّل معناه أثناء الاقتراض (ويمكن تسمية العملية بالتأثيل، ويطلق بعضهم مصطلح التأثيل على العمليتيْن). وينبني علم التأثيل على ساريتين: قوانين الصوتيات التاريخية، والتطور الدلالي للألفاظ.

في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان الباحثون الغربيون ومَن حذا حذوهم من الباحثين العرب يميلون إلى رد كثير من الألفاظ العربية إلى إحدى اللغات السامية الحامية (أو ما يسميها اللغويون العرب حالياً باللغات الجزيرية أو العروبية). ثم تبيّن أن هذه اللغات نشأت وترعرعت في بيئة واحدة، وفي فترة زمنية واحدة، وأنها تنحدر من أم واحدة، ولهذا يصعب القول أية لغة

(12) يُنظر القصة في كتاب: علي القاسمي، **مشاعل على الطريق: أبدع وأروع القصص الأمريكية المعاصرة**، المركز الثقافي العربي، 2018.

شواهد على الألفاظ أم شواهد على الثقافة؟

وتنبغي الإشارة إلى أن المعجمي الفرنسي ألن رَي (Alain Rey) رئيس تحرير معجم **"روبير الكبير للغة الفرنسية "** (Le Grand Robert de la Langue française)، انتقل بالشواهد في هذا المعجم التاريخي من شواهد على تاريخ الألفاظ إلى شواهد على تاريخ الأفكار. فهذا المعجم يشتمل على 1350 إطاراً ثقافياً. فالمعجم يشتمل على قسمين مدمجين: لغوي وثقافي. فمادة كلمة " كرز" تشتمل على إطار ثقافي يشرح لنا كيفية انتقال زراعة شجرة الكرز من آسيا إلى إيطاليا ومنها إلى فرنسا.

تسجيل المجاز في المعاجم التاريخية:

إحدى القضايا الدلالية التي تختلف عليها منهجيات المعاجم التاريخية، هي تضمين التعابير المجازية والتعابير الاصطلاحية والتعابير السياقية في المعجم التاريخي، وتعريفها، وإيراد الشواهد عليها. فبعض المعاجم التاريخية لا تضمّن هذه التعابير في موادها، لأن هذه التعابير تختلف من عصر إلى عصر، وقد تموت بعد ذلك العصر، وقد ينفرد كاتب واحد دون غيره في استعمال مجاز معيّن، وما على المعجم إلا تسجيل المعاني الحقيقية فقط ؛ فالمجاز كثير في اللغة فالكلام معظمه مجاز، أو كما يقول أبو العلاء المعري (363 ـ 449هـ):

لا تقيّد لفظي عليَّ، فإني مثل غيري، تكلّمي بالمجازِ

على حين أن معجمات تاريخية أخرى تصرّ على تسجيل تلك التعابير، لأن الباحث المتخصص قد يواجه بعضها في وثيقة من الوثائق القديمة ولا يعرف معناه، والمعجم التاريخي هو ملاذه الأخير. وقد اتبع **"معجم أكسفورد للغة الإنجليزية"** قاعدة ثابتة في تسجيل الاستعمالات المجازية هي:

يُسجّل المجاز إذا استخدمه 5 كتّاب مختلفين، في 5 مصادر مختلفة، خلال 5 سنوات متباينة في عصر من عصور اللغة[11].

(11) Preface to the Third Edition of the OED | Oxford English Dictionary.

لنفرض أننا قسمنا عصور اللغة العربية إلى خمسة عصور: الجاهلي، الإسلامي ـ الأموي، العباسي، الوسيط، الحديث؛ وأن أحد معاني اللفظ "كتاب" هو: "رسالة"، قد استمر في هذه العصور الخمسة كما هو، فكم شاهداً نحتاج لهذا اللفظ بهذا المعنى؟

يعتمد الجواب على حجم المعجم المراد تصنيفه. ففي إمكان المعجمي أن يكتفي باختيار شاهد واحد لهذا المعنى هو عادة أقدم شاهد ورد في المدونة.. أما إذا كان المعجم من الحجم الكبير، فيستطيع المعجمي أن يختار أقدم شاهد للعصر الأول ثم أفضل شاهد لكل من العصور الثاني والثالث والرابع، ثم آخر شاهد للعصر الأخير. فلتعدد الشواهد للمعنى الواحد فوائد كثيرة منها البرهنة على استمراره عبر العصور المختلفة، وتبيان استعمالات مختلفة للفظ، وتوضيح بعض الظواهر الثقافية، فكما أن للمعنى الواحد ظلالاً متعددة، فإنها قد تمثل ظواهر ثقافية متقاربة.

في مدخل "Marque" في معجم أميل لتره التاريخي، نجد أن المعجمي أورد سبعة عشر تعريفاً مختلفاً، وجميعها تعريفات وافية شافية، وبعضها القليل بدون شواهد، ولكنه أورد ثمانية عشر شاهداً من كبار أدباء اللغة الفرنسية.

نعدُّ الشواهد جزءاً من المعلومات الدلالية، فإذا أُحسِن اختيارها فإنها تكمل التعريف وتلقي ضوءاً كاشفاً على المعنى المقصود؛ فتوضيح المعنى هو من وظائف الشاهد الجيد، التي تشتمل كذلك على تبيان سلوك الكلمة النحوي، وتجلية جانبٍ من جوانب ثقافة الناطقين بتلك اللغة.

وبالمثل فإننا نعدُّ الشواهد الصورية، أي الرسوم والصور والتشجيرات، إذا أحسن اختيارها أو إبداعها، جزءا من المعلومات الدلالية، بل قد تحلّ محل التعريف، وتُعدُّ نوعاً من أنواعه.

ب ـ بعد كلمة المدخل الفرعي، نضع تعريف المصطلح كما هو متعارف عليه في عصرنا الحاضر، وهذا ما يفعله " **المعجم الكبير**" لمجمع اللغة العربية، إذ تقوم اللجان العلمية بصياغة تعريف لمفهوم المصطلح كما هو في العصر الحاضر.

ج ـ بعد كلمة المدخل الفرعي، نضع تعريفاً لمفهوم المصطلح وتاريخ ظهوره أول مرة، أما إذا استمر المصطلح في العصور اللاحقة وطرأ تطور على المفهوم، فينبغي إعادة التعريف في كل عصر، في ضوء التطور الذي طرأ على المفهوم، مشفوعاً بالشاهد أو الشواهد.

واختيار إحدى المنهجيات الثلاث المذكورة أعلاه يعتمد على أهداف المعجم، والجمهور المستهدف، والمدة المقررة لصناعة ذلك المعجم، والمبالغ المرصودة.

وفي فهمنا لخصائص المعجم التاريخي الرئيسة، لا نعد معجم مريام ـ وبستر الذي استنسخنا مدخلاً منه أعلاه، معجماً تاريخياً، على الرغم من أنه أتى بتأثيل كلمة المدخل "Harlequin" وحدّد تاريخ السنة التي ظهر فيها هذا اللفظ مسجلاً باللغة الإنجليزية، لسبب بسيط هو أنه لم يورد الشاهد الموثق. **فالشواهد هي الخصيصة الرئيسة للمعجم التاريخي**، التي تميزه عن بقية أنواع المعاجم التي تزودنا بتاريخ الكلمات وتأثيلها، كالمعاجم التأثيلية، أو المعاجم العامة التي تعنى بتاريخ اللفظ وتأثيله ولكن لا تورد الشواهد على تغيّر دلالاته.

منهجيات استعمال الشواهد:

ولاستعمال الشواهد منهجيات مختلفة يختار منها المعجمي المنهجية الملائمة لحجم المعجم ومستواه وفلسفته ومدرسته المعجمية. وبشكل عام، يورد المعجمي أقدم شاهد للمعنى عند ظهوره أول مرة، وكذلك أقدم شاهد بعد صحوته من سباته، إن كان قد سبت. ولهذا فإن عدد الشواهد قد يتزايد في بعض المعاجم التاريخية مما ينتج عنه تضخم في حجم المعجم. وفي ذلك فائدة للباحث الذي يستعمله، وصعوبات للمعجمي والناشر والموزع؛ فمعجم لتره التاريخي في صيغته الأخيرة يضم ربع مليون شاهد تقريباً (بالضبط 240.555 شاهداً)[10].

(10) يُنظر فصل التعريف في كتابنا: "**صناعة المعجم التاريخي للغة العربية**"، مرجع سابق.

هو الحال في المشرق العربي، بل نكتبها "هاذا"، "الرحمان"، كما تُكتب في المغرب العربي.

الثالث: أن تكون قواعد تلفظ الكلمات المكتوبة، مثل قاعدة الحروف الشمسية والقمرية، معروفة لدى القارئ، كأن يضعها المعجم في مقدِّمته، فيستطيع القارئ أن يلفظ كلمة "الشمس" على صورة / أَشَّمْس/ وليس / أَلشَمْس/ . .

2 ـ المعلومات الدلالية:

تساعد المعلوماتُ الدلالية القارئ على فهم معنى اللفظ. وتلجأ المعاجم عادة إلى تعريف اللفظ. وللتعريف أنواع عديدة، كالتعريف بالمقابل، أو المضاد، أو النقيض، أو الشرح، أو الحد، أو المثال، أو الرسم، أو غير ذلك مما يساعد القارئ على إدراك معنى اللفظ(9).

ويمتاز المعجم التاريخي بإيراد تعريفات الألفاظ متبوعة **بشواهد موثَّقة**. أي أن كل معنى من معاني اللفظ متبوع بشاهد يُنسَب إلى قائله، والمصدر الذي ورد فيه، وتاريخه الدقيق أو التقريبي.

وتطرح على المعجمي مشكلة تعريف كلمات المداخل الفرعية إذا كانت هذه الكلمات تمثل مصطلحات علمية. وثمة ثلاث منهجيات في هذا الشأن، كما نستشف من مناقشات المجلس العلمي لمشروع "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية":

أ ـ بعد كلمة المدخل الفرعي، نضع رمزاً يشير إلى العلم الذي تنتمي إليه الكلمة، مثل [ط] التي تدل على أن الكلمة مصطلح طبي. ومن يرد استكمال المعلومات عليه أن يعود إلى المراجع الطبية.

(9) Littré. Dictionnaire de la langue française.

ثانٍ يعد مقبولاً، كما فعل "**معجم أكسفورد للغة الإنجليزية**" في طبعاته الأخيرة، فإضاف النطق الأمريكي بين قوسين بعد النطق البريطاني، بوصفه نطقاً بديلاً.

وكانت المعاجم الأمريكية في بداية القرن العشرين تعتمد نطق منطقة "نيو أنجلند" الواقعة في الشمال الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية. ولكنها في أواسط القرن العشرين، أخذت تضيف نوعيات من نطق الكلمة ذاتها متداولة في الولايات الأخرى. ففي معجم وبستر الثالث الدولي *(Webster's Third New International)* نجد 132 نطقاً مختلفاً لكلمة a fortiori.

أحسب أن على المعاجم العربية أن تقدِّم معلومات عن الإملاء، لأنه غير موحد في البلدان العربية، بسبب تسرب بعض التهجيات القديمة إلى كتابتنا الراهنة في كثير من البلدان خاصة في المشرق العربي. ومعظم الاختلافات في الإملاء يتعلق بكتابة الألف والهمزة، إذ يكتب المشارقة كلمة "الرحمن" ناقصة، في حين يكتبها المغاربيون كاملة "الرحمان". وقد قدّم زميلنا الدكتور عبد الحميد هرامة بحثاً وافياً عن مشكلة كتابة الهمزة في اللغة العربية المعاصرة في المصحف وفي الكتب العادية[8].

وفي رأينا أن المعلومات المتعلقة بكيفية نطق الكلمة، غير ضرورية باللغة العربية إلا نادراً، إذا كانت كلمة المدخل مكتوبة بالعربية، لأن الكتابة العربية الكاملة كتابة فونيمية، كل علامة مكتوبة فيها تمثّل صوتاً رئيساً من أصوات اللغة (فونيماً). بيد أن ذلك لا يتحقق إلا بثلاثة شروط:

الأول، أن تكون العربية مشكولة بالشكل التام .

الثاني، أن تكون العربية مكتوبة بالإملاء العربي الحديث الكامل، فلا نكتب بالإملاء القرآني ولا نكتب الكلمات ناقصة مثل: "هذا"، "الرحمن"، كما

(8) عبد الحميد عبد الله الهرامة "المدقق الإملائي ومشكلة الهمزة" بحث مقدم لمشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.

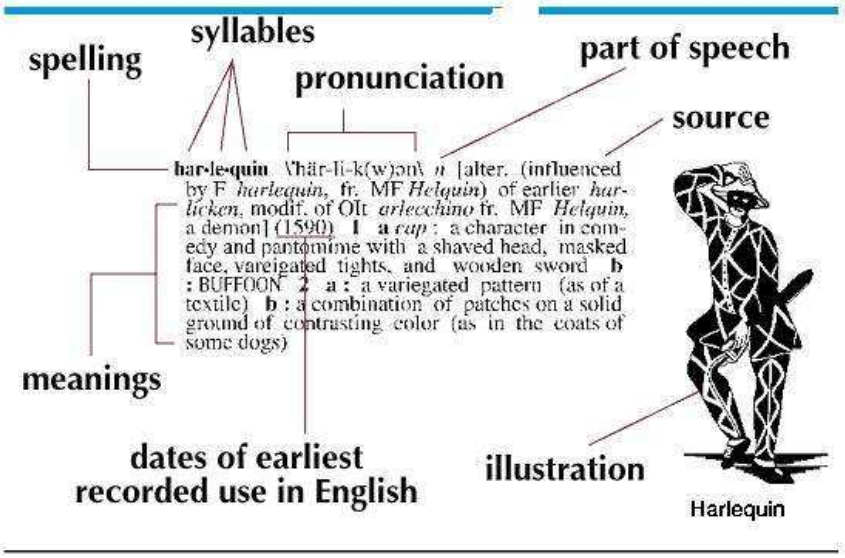

The entry for the word *harlequin* from the ninth edition of *Merriam-Webster's Collegiate Dictionary,*

(في هذا المدخل من معجم مريام ـ وبستر الإمريكي المدرسي في طبعته التاسعة، نجد أن المعلومات التي يقدِّمها هذا المعجم للقارئ هي: تهجئة الكلمة، ومقاطعها، وتلفُّظها، وقسم الكلام الذي تنتمي إليه، وتأثيلها، وتاريخ أول ظهور مسجل لها، وتعريفها، ورسم يساعد على فهم التعريف).

وسنتناول هذه الأنواع من المعلومات بشيء من التفصيل:

1ـ معلومات عن الإملاء والنطق:

تقدم معظم المعاجم التاريخية الغربية بعد كلمة المدخل معلومات تتعلّق بتهجئة الكلمة وكيفية نطقها، وتكون المعلومات عنها بالكتابة الصوتية العالمية

(International Phonetic Alphabet)

وعادة ما تقدم هذه المعاجم نطقاً واحدا يُعتبر فصيحاً أو مقبولا. ونظراً لاختلافات النطق الجغرافية في اللغة الواحدة، أخذت بعض المعاجم إضافة نطق

الثاني، أن اللغة الأدبية في عصر الاحتجاج تضم كثيراً من المصطلحات التاريخية والجغرافية والدينية والطبية وغيرها.

وكان محمود فهمي حجازي قد انتبه إلى هذه الحقيقة عندما كان أستاذا للغة العربية في كلية الآداب في جامعة القاهرة قبل أكثر من أربعين عاماً، إذ شجع طلاب الدراسات العليا، على كتابة رسائلهم وأطروحاتهم حول الألفاظ الخاصة في الشعر الجاهلي، بقصد إعداد مادة مرجعية للمعجم التاريخي العربي عندما يبدأ الاشتغال عليه.

وخلاصة القول إن اتساع نطاق مدوَّنة مصادر المعجم، تاريخياً وجغرافياً وموضوعياً، يؤدّي إلى نتيجتين هما:

ـ **دقة المعجم اللغوية**، بفضل اشتمال مدونته على شواهد كثيرة تحيط بالمعاني المختلفة للفظ واستعمالاته المتعددة.

ـ **ازدياد حجم المعجم**، لكثرة مواده. ولكن حجم المعجم لا يتوقف على اتساع نطاقاته الجغرافية والتاريخية والموضوعية فحسب، وإنما يتوقف كذلك على عمق معالجة مواد المعجم . وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة التالية.

ب ـ مضمون المعجم:

نقصد بمضمون المعجم المعلومات التي يقدّمها المعجم لمستعمليه. وأهم هذه المعلومات ما يأتي:

1 – معلومات عن الإملاء والنطق،

2 – المعلومات الدلالية،

3 – المعلومات التأثيلية،

4 – المعلومات التاريخية،

5 – المعلومات اللغوية.

الكاملين بين أبناء الشعوب العربية، وبينهم وبين أبناء المسلمين والمؤسسات الدولية التي تستخذم العربية الفصيحة لغة عالمية."[7]

فاللهجة العامية هي وسيلة للتواصل اليومي الاعتيادي السريع، وهذا يتطلب التبسيط في التركيب، والاختزال في التعبير. والتغيّر الذي يطرأ عليها أسرع نسبياً من ذاك الذي يصيب الفصحى. ولهذا فإن كثيراً من علماء اللغة مثل شوقي ضيف وتمام حسان، يعدّون اللهجات العربية تحريفاً للغة العربية الفصيحة. وهذا ما تأخذ به حتى المعاجم الغربية والأمريكية، التي تُصنّف على نوعين : معاجم للغة القياسية ومعاجم للهجات الدارجة، مثل المعجم الشهير:

Historical Dictionary of American Slang (Random House, 1994, 1997)

تتفق المعاجم التاريخية الغربية على أن تضم في مداخلها الرئيسة أو الفرعية مختلف أنواع الألفاظ العامة والخاصة، فتشتمل على مصطلحاتٍ من الآداب والعلوم والفنون. ف **"معجم أكسفورد للغة الإنجليزية "** المعاصر، يلتزم في مدوَّنته الحديثة، بنسبٍ معينة لكل نوع من أنواع المعرفة، لتكون المدونة متوازنة وممثِّلة تمثيلاً صادقاً للغة الإنجليزية الحديثة التي يريد أن يؤرِّخ لألفاظها ومصطلحاتها وتطوُّرها.

وهذا ما ذهب إليه مشروع **"المعجم التاريخي للغة العربية"** ومشروع **"معجم الدوحة التاريخي للغة العربية"**.

وإذا كان مشروع معجم فيتشر قد اقتصر في مصادره على الأعمال الأدبية في عصر الاحتجاج، من شعر وقرآن وحديث ونثر، فذلك لا يعني عدم نيّة مؤلِّفه إدخال المصطلحات الفنية والعلمية فيه، بل يعود ذلك إلى سببين:

الأول، أن اللغة العربية في عصر الاحتجاج وقبل القرن الثاني الهجري، لم تكن تتوفر على كثير من الكتب العلمية المتخصِّصة.

(7) علي القاسمي، **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2014، ص 177-178.

ـ **مستويات اللغة**: عامي، دارج، لهجي.

ـ **أنواع مفردات اللغة**: أدبي، علمي، تقني، مقترض (أجنبي).

فيما يتعلَّق بمستويات اللغة، فإن كثيراً من المعاجم التاريخية التي اتخذت من "**معجم أكسفورد للغة الإنجليزية**"، نموذجاً تحتذيه، تختلف مع جيمس موري في تلك القضية، لأنها تختلف عن معجمه من حيث دوافعها وأهدافها. فالمعجم الألماني الذي بدأه الأخَوان غريم [يعقوب غريم (1785 ـ 1863) وويلهلم غريم (1786 ـ 1859)]، كان دافعه توحيد اللهجات الألمانية في لغة فصيحة واحدة، لكي تكون أساساً لوحدة الولايات الألمانية في دولة قومية واحدة، والتي تحققت سنة 1871 بعد وفاتهما على يد رئيس حكومة ولاية بروسيا الداهية بسمارك (1815 ـ 1898). ولهذا فإن مصادرهما اقتصرت على الأدب الألماني المدوَّن باللغة الألمانية الموحَّدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر الميلادي، أي من لوثر إلى غوته، وتتبُّع مفرداتها من العصور القديمة حتى تاريخ تدوينها. ولهذا فهما لم يُدخِلا فيه الكلمات المستعملة في اللهجات الألمانية المختلفة، بل الفصيح المشترك فقط.

وهذا ما يرمي إليه "**المعجم التاريخي للغة العربية**" و"**معجم الدوحة التاريخي للغة العربية**".

يقول القاسمي في تبريره اقتصار الأول على اللغة العربية الفصيحة مصدراً للمعجم التاريخي، وهو تبرير ينطبق على المعجم الثاني كذلك:

"**واقتصار المعجم التاريخي للغة العربية على العربية الفصيحة المشتركة واستبعاده اللهجات العامية، تقتضيه أسباب عملية، وليست لسانية، أهمّها أن العربية الفصيحة المشتركة هي التي اضطلعت قديماً، وتضطلع في الحال والاستقبال، بحفظ التراث الثقافي للأمة، وبدور وسيلة التفكير العلمي. فبساطة تراكيب اللهجات العامية لا تساعد على التفكير المنطقي الذي يتطلب بنيات لغوية متطورة ومعقدة أحياناً. والعربية الفصيحة هي كذلك وسيلة التواصل والتفاهم**

ـ النطاق التاريخي:

من البديهي أن تغطي مصادر المعجم جميع عصور اللغة لكي يتتبع المعجم تطور الألفاظ عبر العصور منذ نشأتها حتى اليوم الحاضر. وهذا هو الفرق الأساس بين المعجم التاريخي والمعجم العادي. فإذا اقتصر المعجم في مصادره على عصر من العصور القديمة فهو معجم تاريخي محدود بمرحلة تاريخية معينة، أو معجم مرحلي. أما إذا تناول المعجم اللغة في عصرها الحاضر فهو معجم وصفي عادي، وليس تاريخياً؛ فمعجم فيشر للغة العربية، هو معجم تاريخي بمعنى أنه اقتصر في مصادره على ما أنتجه عصر محدد من نصوص لغوية، هو عصر الاحتجاج الذي ينتهي بحوالي القرن الثالث الهجري.

ـ النطاق الموضوعي:

وضع هذا المخططَ اللسانيُّ المعجميُّ الإسكتلنديُّ جيمس موري (1837ـ1915) رئيس تحرير معجم أكسفورد للغة الإنجليزية من سنة 1879 حتى وفاته. ويبين فيه لمحرريه ولنا الأنواع المختلفة للغة الإنجليزية التي يتناولها معجمه. وبمصطلحات اليوم نجد في هذا المخطط:

(Dictionario de Autoridades) أي معجم المراجع أصحاب السلطة اللغوية. الذي ظل يخضع للمراجعات والتعديلات والإضافات قرابة 250 سنة حتى صدرت طبعته الثانية والعشرون سنة 2001 بعنوان **"معجم اللغة الإسبانية"**. وفي جميع تلك الطبعات كانت مصادره مقتصرة على آداب "اللغة القشتالية"، أي لغة القصور في إسبانيا، ولم يعتمد آداب البلدان الناطقة باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية، على الرغم من أن عددا من أدبائها نالوا جائزة نوبل للآداب بجدارة عن أعمالهم المكتوبة باللغة الإسبانية.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، راحت بلدان أمريكا اللاتينية تؤسس أكاديميات اللغة الإسبانية واحداً تلو الآخر، مثل كولومبيا (1871)، الإكوادور (1874)، المكسيك (1875)، السلفادور (1876)، فنزويلا (1883)، ...، بورتريكو (1955)، والولايات المتحدة الأمريكية (1973)؛ وأخذت هذه الأكاديميات الإسبانية تعقد مؤتمرات دورية لها.

وفي سنة 2005 ،خضع هذا المعجم الإسباني إلى مراجعة سمحت بإدخال الكلمات من اللغة الإسبانية في بلدان أمريكا اللاتينية.

ومع أن جميع المعاجم التاريخية الغربية أقتصرت في طبعاتها الأولى على لغة بلد واحد، فإن الخطة العلمية التي كلّفني اتحاد المجامع العربية بوضعها لـ **"المعجم التاريخي للغة العربية"**، ونشرتُها في كتابي **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"**[6]، تنص على ضرورة أن تشتمل مصادر المعجم على النصوص العربية التي أُنتِجت في جميع البلدان التي استُعمِلت فيها اللغة العربية حتى تلك التي استُخدمت فيها بوصفها لغة رسمية أو لغة ثقافة، مثل الأندلس، وإيران، والبلدان الإفريقية، والهند. بل أكثر من ذلك ينبغي أن تضمّ كذلك ما أنتجه الشعراء والأدباء العرب من نصوصٍ في بلاد المهجر؛ فهذه النصوص قد ترد فيها استعمالات خاصة باللغة العربية في بلاد المهجر في الأمريكتيْن وغيرهما.

(6) Simone Delesalle. Le traitement des exemples dans les grands dictionnaires de la seconde partie du XIXe siècle (Littré, Dictionnaire Universel de P. Larousse, Dictionnaire général)

يسمعونه من الأعراب، ثم يعودون إلى مدنهم، ويدرسون ويحللون ما دوَّنوه، ليصنعوا معاجمهم أو يضعوا قواعدهم للغة العربية.

في صناعة المعجم الألماني ومعجم أكسفورد للغة الإنجليزية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان المعجمي يستمد شواهده من آداب اللغة المعنية خاصة الكتب المطبوعة أو المخطوطة. وهذا ما تعتمده معظم المعاجم التاريخية.

بيدَ أن هذه المصادر تختلف من حيث نطاقها. وهنالك أنواع متعددة للنطاق أهمها ثلاثة: النطاق الجغرافي، والنطاق التاريخي، والنطاق الموضوعي:

ـ النطاق الجغرافي:

من المفروض أن تُستقى مصادر المعجم التاريخي من جميع البلدان التي تستعمل فيها اللغة التي يُعنى بها المعجم، ولا تقتصر على البلد الأصلي لتلك اللغة، ولا تقتصر على بلد دون آخر. بيدَ أن المعاجم التاريخية المختلفة تتبع منهجيات متباينة. فمصادر معجم أكسفورد للغة الإنجليزية، في طبعته الأولى، اقتصرت على الكتب الإنجليزية الصادرة في المملكة المتحدة (بريطانيا) دون سواها. وهكذا فمادة المعجم في طبعته الأولى تعكس اللغة البريطانية في إملائها، ونطقها، ودلالاتها، واستعمالاتها، ونحوها بشكل عام؛ لأن المعجم لا يستطيع أن يتعامل في الوقت نفسه مع جميع نوعيات اللغة الإنجليزية المستعملة في أمريكا، وكندا، وأستراليا، ونيوزلندا، وجنوب إفريقيا، والهند، إلخ. في طبعاته الإلكترونية التي بدأت في الصدور خلال الثمانينات من القرن الماضي، أخذ معجم أكسفورد يضيف الصيغة الأمريكية بوصفها بديلاً. ومن الناحية النظرية، يمكن للمعجم الإلكتروني أن يمكِّن القارئ من اختيار نوعية اللغة التي يريد الحصول على المعلومات عنها.

وبعد أن تأسست الأكاديمية الملكية للغة الإسبانية في مدريد سنة 1713، عكفت على إعداد معجمها المكوَّن من ستة مجلدات الذي صدر سنة 1726 بعنوان "**معجم اللغة القشتالية**" الذي وصف بأنه "معجم المراجع"،

وهكذا فالمعاجم التاريخية اللغوية المتخصصة، لا تتناول التغيّر الذي يطرأ على مفردات العلم موضوع المعجم عبر العصور فحسب، بل تتطرق كذلك إلى التطور الذي يصيب المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المفردات، أو التغييرات التي تحصل للألفاظ والمفاهيم معاً. وهذا التطور دائم مستمر بفضل تقدّم المعرفة الإنسانية.

ج ـ معاجم تاريخية للناطقين باللغات الأخرى:

يمكننا أن نتصور إعداد معاجم تاريخية للناطقين باللغات الأخرى، وينبغي أن يخضع إعدادها إلى ضوابط وقواعد تطرقنا إليها في كتابنا **"المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق"**(5)

ثانياً: نطاق المعجم:

المقصود بـ "نطاق المعجم" مساحة المادة التي يغطيها المعجم. وهذه المادة على نوعين:

أ ـ **مصادر المعجم**: أي المدونة والدراسات المتنوعة التي يعتمدها المعجمي أساساً لكتابة مواد معجمه.

ب ـ **مضمون المعجم**: أي مواد المعجم التي تكون مرتَّبة طبقاً لترتيب معيّن.

وسنتناول هذين النوعين باختصار فيما يلي:

أ ـ مصادر المعجم:

يجمع اللغوي أو المعجمي مادة المعجم من المصادر المنطوقة أو المكتوبة أو منهما معاً، حسب أهداف المعجم. فعلماء اللغة العرب في القرن الأول الهجري، كانوا يتركون مدنهم، كالبصرة والكوفة، ويرحلون إلى البوادي العربية حيث تعيش قبائل معينة معروفة بفصاحة لغتها، ويمضون مدداً متفاوتة في تسجيل ما

(5) علي القاسمي، **المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2005.

والحضارات، والمنظمات، والحروب، والمدن، إلخ[2]، **وكذلك معاجم روبير الفرنسية للتلاميذ التي تزودهم بأصول تَشَكُّل الكلمات وتأثيلها**[3].

وهذه المعاجم التاريخية للأطفال، إما أن تكون مقتبسة من المعاجم التاريخية للكبار مع التحوير والتحرير المطلوبين، وإما أن يكون إعدادها ملتزماً بضوابط التأليف للصغار من البداية.

ب ـ معاجم تاريخية عامة ومعاجم تاريخية متخصصة:

المعاجم التاريخية اللغوية إما أن تكون عامة ترمي إلى التعامل مع جميع ألفاظ اللغة، مثل "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية"، وإما أن تكون معاجم تاريخية متخصصة في مفردات علم من العلوم، مثل "**المعجم التاريخي والتأثيلي لمفردات الرياضيات**"[4] الذي يتناول مصطلحات الرياضيات وما طرأ عليها من تغيّر وتطور عبر العصور.

والتطور في المعاجم التاريخية المتخصِّصة، قد يصيب لفظ المصطلح مع بقاء المفهوم ثابتاً (مثل "علم الحيل" أصبح اليوم "االهندسة الميكانيكية") ؛ أو أن التطور يصيب خصائص المفهوم مع بقاء لفظ المصطلح ثابتاً (مثل مصطلح "الطائرة" الذي استمر في اللغة العربية منذ اختراعها حتى اليوم على حين تغيّرت خصائصها الجوهرية والعرضية)؛ أو أن التطور التاريخي يصيب كلا المصطلح والمفهوم (مثل مصطلح "الحريات المدنية" في القرن التاسع عشر الميلادي الذي كان يدلّ على حقوق الإنسان الطبيعية والمدنية والسياسية، فهذا المصطلح تغيّر في القرن العشرين فأصبح "حقوق الإنسان" وتوسّعَ مفهومه ليضم كذلك الحقوق الاقتصادية وأنواعاً متعددة من الحقوق مثل: حقوق الطفل، وحقوق المرأة، وحقوق المعاقين، إلخ).

(2) Emer O'Sullivan, **Historical Dictionary of Children's Literature**, Scarecrow Press, 2010.

(3) **Le Robert Collège**, 2018.
L'origine et la formations des mots avec l'étymologie.

(4) Bertrand Hauchecorne. **Dictionnaire historique et étymologique du vocabulaire mathématique**. Ellipacs. 2014.

وسنتناول فيما يلي أهم القضايا المنهجية التي تختلف فيها المعاجم التاريخية اللغوية:

أولاً، الجمهور المستفيد:

أ ـ معاجم تاريخية للكبار وأخرى للصغار:

بشكل عام، يرمي معجم اللغة التاريخي إلى خدمة الباحثين من الكبار، شأنه شأن دوائر المعارف، والموسوعات، والمَعلمات. وكما توجد دوائر معارف وموسوعات ومَعلمات مخصصة للأطفال، فمن الممكن وجود معاجم تاريخية للصغار الذين تعلموا القراءة، وتتراوح سنهم عادة من 12 إلى 18 سنة. وهذا الاختيار الأخير يحتم على المعجمي مراعاة جمهوره، من حيث حجم المواد، ومستوى أسلوبها اللغوي، والوسائط المعينة السمعية والبصرية المستعملة في المعجم لتيسير الفهم.

وفي سنة 2015 أضافت شركة نشر جامعة أكسفورد إلى النسخة الرقمية من **"معجم أكسفور للغة الإنجليزية"** خاصية النطق الصوتي لمداخل المعجم خاصة، والألفاظ عامة. إذ حالما يضع المستعمل المؤشر على اللفظ يسمع نطق الكلمة باللهجة الأمريكية أو اللهجة البريطانية، حسب رغبته. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظ المعجمُ الرقمي بالكتابة الفونيمية للمداخل. وقد برر دليل أكسفورد للصناعة المعجمية ضرورة الاحتفاظ بالكتابة الفونيمية بإمكان وجود اشخاص صم، أو وجود مستعمل المعجم في مكان هادئ[1].

والمعاجم التاريخية للأطفال (من سن 12 ـ 18) من الوسائل التعليمية الأساسية في ترقية معارف الأطفال وتعميق ثقافتهم. وفي الغرب توجد دور نشر متخصصة في إعدادها وإنتاجها مثل دار نشر سكَيركرو باللغة الإنجليزية التي تصدر سلسلة من المعاجم التاريخية للأطفال المتخصصة بالبلدان، والأديان،

(1) Philip Durken (ed.) **Oxford Handbook of Lexicography.**

مركّب من اسمين، فتكون دلالته أما معجم على الطريقة التاريخية، أو تاريخ على الطريقة المعجمية. وتحضرنا ثلاثة مفاهيم لهذا المصطلح:

1ـ **معجم تاريخي لغوي:**

أ ـ المعجم التاريخي: وهو نوع من المعاجم اللغوية الذي لا يتناول الألفاظ في معناها ومبناها في العصر الحاضر، بل يتتبع تطوّرها أو تغيرّها عبر عصور اللغة المختلفة ومناطق استخدامها الجغرافية المتنوعة حتى العصر الحاضر. وهذا المعجم يهمّ الباحثين بصورة أساسية وبعض الراغبين في الاطلاع على تطوّر لفظ من الألفاظ. ومن أشهر أمثلته "**معجم أكسفورد للغة الإنجليزية**".

ب ـ **المعجم التاريخي**: وهو معجم يتناول ألفاظ اللغة في عصر معين من عصورها. ويطلق بعضهم اسم معاجم المراحل على هذا النوع من المعاجم. وقد يتحول المعجم المعاصر إلى معجم تاريخي بعد مرور عصر أو أكثر على تصنيفه. فمعجم " **العين**" للخليل بن أحمد (100ـ170هـ)، كان في وقته معجماً حديثاً أو عصرياً، ولكنه اليوم معجم تاريخي في المفهوم الثاني ب، لأنه ـ بطبيعة الحال ـ لا يتناول الألفاظ التي استُحدثت بعد عصره، ولا معانيها المعاصرة لنا، بل يقتصر على ألفاظ عصر قديم أو أكثر من عصور اللغة العربية. وهذا المعجم يخدم الدارسين لنصوص تعود إلى تلك المرحلة التاريخية.

2 ـ **معجم تاريخي غير لغوي:**

المعجم التاريخي: وهو لا علاقة له باللغة وألفاظها، بل هو متخصص في التاريخ ويرتّبه في مداخل طبقاً لنظام محدد، كما نفعل في صناعة المعجم اللغوي، مثل " **المعجم التاريخي لسويسرة**" (Dictionnaire historique de la Suisse) الذي **يضمُّ** جميع الموضوعات المهمة في تاريخ سويسرة من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر. وهذا المعجم يهم المهتمين بالتاريخ وليس اللغة. ومن أمثلة هذه المعاجم التاريخية "**المعجم التاريخي لكرة المضرب**" John Grasso. Historical Dictionary of Tennis

المنهجيات المختلفة
في صناعة المعجم التاريخي

د. علي القاسمي
خبير معجمي – المغرب

المعجم هو كتاب يحتوي على ألفاظ منتقاة، ترتَّب وفق نظام معين، مع معلومات عنها. وللمعجم أنواع متعددة تختلف من حيث الأسس المنهجية التي اعتمدها مؤلّفوه وفي مقدمتها: الجمهور المستهدف، ونطاق المعجم، وحجمه، وشموله، ومصادره، وفلسفته اللغوية، ومدرسته المعجمية.

والمعجم التاريخي هو نوع من المعاجم يعنى بتاريخ الألفاظ، مبنى ومعنى، ويتتبع تطوّرها وتغيُّرها وسباتها وموتها، منذ أقدم ظهورٍ مسجَّل حتى يومنا هذا. فكل مدخل في المعجم التاريخي يعرض للقارئ سيرة لفظ من الألفاظ منذ ولادته حتى الوقت الحاضر .

وإذا كانت فكرة المعجم التاريخي قد ترعرعت في أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، فإن صناعة المعجم التاريخي لم تنشأ إلا في النصف الثاني من ذلك القرن، عندما صدرت الأجزاء الأولى من معجم الأخوين غريم "Deutsche Worterbuck" (1852 ـ 1961)، ومعجم لتره " Dictionnaire de la langue française" (1863ـ1873)، ومعجم أكسفورد " Oxford Dictionary of the English Language on Historical Principles" (1884 ـ 1933) الذي صُنع على أسس علمية رصينة، بحيث أصبح نموذجاً يُحتذى من قبل المعاجم التاريخية التي صنعت بعده.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح " **المعجم التاريخي**" مشترك لفظي في اللغة العربية وفي عدد من اللغات العالمية. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا المصطلح

- النَّصراوي، الحبيب، التعريف القاموسيّ: بنيته الشكلية وعلاقته الدَّلالية مركز النشر الجامعي، منوبة، تونس، ط1، 2009.

- هادي، نهر، علم الدَّلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم عبد العلي حميد، مطبعة دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.

- ولد أخيارهم، عبد الرحمن، إشكالات المعجم العربي المعاصر (أطروحة دكتوراه)، إشراف عبد العزيز المطاد، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المملكة المغربية، السنة الجامعية (2016–2017).

ب. المراجع الأجنبية:

- Lehmann (A) et (F) (1998) Martin- Berthet, Introduction à la lexicologie sémantique.

- Lehrer (A) (1974) Semantic Fields and Lexical Structure, Amsterdam, London.

- Nida Eugene (A) (1975) Componential analysis of maiming, Paris Mouton.

- Rey Debove (J) (1971) Etude Linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains Ed, mouton the hogue, paris.

المصادر والمراجع

أ. المراجع العربية:

- أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984.

- باديس، الهويمل، نظرية الحقول الدلالية بين التُّراث العربي والفكر اللِّساني المعاصر.

- بالمر، فرانك روبرت، علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

- جاكندوف، راي، علم الدَّلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرَّزاق بنور، المركز الوطني للترجمة بتونس، دار النشر سيناترا، ط1، 2010.

- عمَّار شلواي نظرية الحقول الدَّلالية.

- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، بالقاهرة، ط5، 1998.

- عمر، أحمد مختار، بمساعدة فريق عمل معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.

- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 231.

- الْكَراعين، أحمد نَعيم، علم الدلالة بين النَّظَر والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 1993.

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، (2004).

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب، طبعة لاروس، ط1، 1989.

حيث تُساهم هذه النظريَّة في تحليل معاني المشترك اللفظي. ومع ذلك فقدْ لاحظْنا أنَّ التَّجْربَةَ القاموسيَّة العربية راكمت أعمالًا كثيرة ومُتشعبةً بُغية حصر دلالات هذا النَّوْع من الألفاظ، غير أنّها فشلت في ذلك، إذ نجد أنّ القواميس الموجودة حاليًا لا تتضمّن دائمًا كلّ الاستعمالات الفعلية لها. رابعًا نظرية السَّمات الدَّلاليَّة، يرى أصحاب هذه النظريَّة أنَّ تحديد معنى لفظٍ ما يتَحددُ من خلال تعْدَاد السِّمات الذَّريَّة الدلاليَّة له، وقد وجدْنا صعوبة تطبيقها حَرفيًّا في الصناعة القاموسيَّة، لكنَّها استفادت من أطْروحاتها خاصةً في وضع الفروق الدقيقة بين الألفاظ التي يُتوَهَّم أنَّها مترادفات لفظية، وهي ليْستْ كذلك، مثل نظر ورمق ولمح ورأى، إلخ.

وكما أنَّ هناك نظريات أخرى دلالية اعتمد عليها القاموسيُّون في تحليل المعنى (التعريف القاموسي) لكنَّها كانت بشكل أقلَّ من نظيراتِها السابقة، وذلك لِكوْن أطْرُوحَات النَّظريات الأخيرة خرجت في مُجملها عن دراسةِ اللغة لأجْلهَا وَلذاتِها، ونقصد –هنا– الإشاريَّة والسلوكيَّة والتصوريَّة.

(Jackendoff) في قوله: "لا بُدَّ من مستويات من التمثيل الذَّهني تكون فيها المعلومة التي تؤدِّيها اللغة منسجمة والمعلومة الآتية من الأنظمة المحيطة مثل الرُّؤية والسَّماع غير اللغوي والشم والشّعور بالحركة، وهكذا إذَا لم تُوجد مثل هذه المستويات يكون من المستحيل استعمال اللغة في الإخبار عن المدخلات الْحسيَّة، ولا نستطيع الحديث عمَّا نرى ونسْمع... إلخ"[31].

وعليه أصبحت الدلالة التصورية، تركِّز على الأفكار والتصورات الموجودة في ذهن المتكلم والسَّامع قصد تحديد المعنى.

6. الخاتـمـة:

لم نطلع من خلال دراستنا المعجمية على وجود خلاف بين المعجميين في جعل وظيفة التعريف القاموسي، تتمثل في تَسْهيل التواصل الثقافي والفكري بين مستعملي اللغة، لكون القاموسي –هنا– يقوم بتفسير معاني الوحدات المعجمية التي يشتمل عليها قاموسه، ومن ثَمَّ تَعْترِضُه مشاكل جمَّة من أهمِّها، مشكل تشعب النظريات الدلالية واختلاف تصورات أصحابها لمفْهوم المعنى، كما تَعترضُه صعوبة الجمع بين التنظير والتطبيق.

وبالتالي حاولنا في هذا المقال تِبيان أهم الأسس النظرية التي يعتمدها القاموسيُّون في التحليل الدلالي، واستنتجنا أنَّهم يعتمدون على أربع نظريات أساسية، وهي: أولا نظريَّة الاحتواء التي رأينا أنَّها تُساهِمُ في تَحْليل المَعْنَى وتحديده انطلاقًا من ذِكْر الْجِنس الذي يَنتمِي إليه اللَّفظ مَتْبُوعًا بخصائِصه أو فَصْله. وثانيا نظريَّة الْحقول الدَّلاليَّة، حيث اسْتفادَ القاموسيُّون من أُطْروحاتِ وافْتراضاتِ هذه النَّظريَّة أسَاسًا في تحليل معاني الألفاظ التي تشترك في معنى عامّ يجمعها، فيستدعي هذا المعنى العام ذكر ما يشتمل عليه من معنى فرعي، كاللون، فإنَّه يستدعي ذكر الأحمر والأسود والأزرق...إلخ. ثالثا نظرية السّياق،

(31) جاكندوف، علم الدَّلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرَّزاق بنور، ص 15.

"شرابٌ مُسكرٌ يُتخذ من عصير العنب أو التمر ويُقال له خمرٌ ويُترك حتى يتخمر"[27].

ويُعرِّف المعجم العربي الأساسي "الخمر" بأنَّه: "ما أسكر من عصير العنب وغيره"[28]، ويعرِّف "النَّبيذ" بأنَّه: "شراب مُسكرٌ يُتَّخذ من عصير العنب أو التمر ويُقال له خَمْرٌ"[29].

ونُلاحظ أنَّ السمة المميِّزة بين "الخمر" و"النبيذ" في "المعجم الوسيط" هي سمة (+، – ذهاب العقل) في حين أغْفَلَ "المعجم العربي الأساسي" هذه السِّمة (ذهاب العقل) واعتبر أنَّ النَّبيذَ والخمر كلمتان مُترادفتان.

5. نظريّات مختلفة أقلّ تأْثِيرًا في التعريف القاموسي:

قبل الختام، نودُّ أن نُشير إلى نَظريَّات دلاليَّة أُخْرَى، كَالإشارِيّة والسُّلوكيّة والتصوُّريّة، ساهمتْ في التَّنظير المُعجمِي بشكلٍ عام؛ لكن يُعدُّ تأثيرها محدودًا في الجَانب التطبيقِيِّ (التعريف القاموسي) وذلك لِكوْن أُطْروحات هذه النَّظريات خرجتْ في مُجملها عن اللغة، حيث ذهبت النَّظريَّة الإشاريَّة إلى أنَّ الوصول إلى تَحديد معنى الكلمات، لا يُمكن بدون معْرفةٍ شاملةٍ بعالمِ المتكلِّم، أي: أنَّ تحديد المعنى مُرتبطٌ بما تُشير إليه إيحاءات المتكلمين. وابتعدت النَّظرية السلوكية عن اللغة من خلال اهْتمامها بِتحدِيدِ المُعْنَى بالاعتماد على سلوك المتكلمين[30]. وركَّزت النَّظريَّة التصوريَّة (العرفانيَّة) على التصورات الذهنيَّة، حيث لم يعد النِّظام اللُّغوي أُنموذجًا تَفْسيريًّا –كما كان سائدًا في النَّظريات الدلاليَّة السَّابقة التي ذكرنا آنفًا– فالأبنيَّةُ الذهنيَّةُ نفسُها التي تَحْكمُ الإدراك الْبَصرِي والسَّمْعِي، إلخ. هيَ ذاتُها التي تُؤسِّس للنِّظام اللُّغوي، كما عبَّر عن ذلك جاكندوف

(27) المرجع نفسه، ص 1168.

(28) المعجم العربي الأساسي، ص 423.

(29) المرجع نفسه، ص 1228.

(30) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 56– 64.

لكن مهما وجه لهذه النَّظريَّة من انتقادات، فإنَّ إسهامها النّظري والمنهجي يبقى مُهما في الصناعة القاموسيَّة، ويَحْتاجُ القَامُوسيُّ إلى الكثير من أُطْروحاتِها في تَحديد بعض المداخل الْمعجميَّة، خاصةً حين يَضَعُ الخطوط الفاصلة بين الوحدات التي لها روابط دلالَيّة مُشتركة مَتينة وخَفيَّة، كما هو واضح في الأمثلة الواردة في الجداول السابقة (1 و2 و3).

وقد أشارت آنَّى ورزبيكا (Anna Wierzbicka 1985) إلى ضرورة الاستفادة من أُطْروحات نظرية تحليل السمات في تحديد معاني بعض المداخل المعجمية، حيث تقول: "لا نعرف مُعجمًا في القديم ولا في الحديث، لأيِّ لُغة من لغات العالم قام على أساس من نظريَّة المكونات الدَّلاليَّة، لكن علماء الدَّلالة هم الذين ناقشوا هذه النَّظريَّة، ووضعوا أمام صانعي المعاجم نماذج تحليليَّة يَنبغي الاستفادة منها في صياغة تعاريفهم للوحدة المعجميَّة"[25].

إذن يمكن الاستفادة من نظرية تحليل السّمات في تعريف الكثير من المداخل المعجمية؛ لكن لا يمكن تطبيقها بشكل حرفي، فالقاموسيّ، في تحديد المعاني في القاموس، لا يمكنه تقديم جميع المميِّزات والسِّمات الدَّقيقة والخفيَّة، لكونه لا يُحدِّد المفردة دائمًا في شكلٍ مستقلٍ، فمثلًا إذا أردنا تَحليل سِمات "خمر" و"نبيذ" فإنَّهما سيكونان على النحو الآتي:

- ✓ خمر: شراب + عصير العنب + مسْكر + يُغطي العقل +، – معلب في قوارير...إلخ.
- ✓ نبيذ: شراب + عصير العنب + مسكر – يغطي العقل +، – معلَّب في قوارير...إلخ.

ولكن إذا رجعنا إلى القواميس، سنجد أنَّها تُثبتُ بعض السّمات، ويُهملون بعضها الآخر، فمن ذلك مثلًا، نجد "المعجم الوسيط" يعرف "الخمر" بأنَّه: "ما أسْكَر من عَصِير الْعنب وغيره، لأنَّها تُغطي العقل"[26]. ويعرِّف "النبيذ" بأنَّه:

(25) نقلا عن أحمد مختار عمر، المعجم والدلالة في شرح المعنى، ص 147.

(26) المعجم الوسيط، ص 255.

الجدول رقم (3)

مالٌ	موروثٌ	مُكتسَبٌ	ذهَبٌ	فضَّة	إبلٌ/ غنم	ضَيْعة
تِلادٌ	+	+	−	+	+	+
طارفٌ	+	−	+	+	+	+
صامتٌ	+	+	+	+	−	−
ناطقٌ	+	+	−	−	+	−
عقَار	+	+	−	−	−	+

نجد في الجداول: (1 و2 و3) وجود سِمة دلاليَّة مشتركة، حيث تميّزت بِسِمَةِ (+ امرأة) في الجدول (1)، وتميَّزت بسِمَةِ (+ نَظر) في الجدول رقم (2)، وتميَّزتْ بِسِمَةِ (+ مال) في الجدول (3)، ونلاحظ أن كلّ سمة تتقاسمها جميع الكلمات المنتمية إلى نفس الجدول، وكل لفظ تميز عن غيره بسمة واحدة على الأقل.

وانطلاقا من هذه الملحوظة، يمكن أن نستنتج أنَّ الاعتماد على نظريَّة التحليل الدَّلاليّ يَحلّ مشكل الصِّلات الْخَفيَّة بين الكلمات التي تَشْترك في كثير من السِّمات والخصائص الدلاليَّة.

وقد وجهت لنظرية السمات الدلاليَّة انتقادات عدَّة، أهمّها:

- مصاعب تعيين السمات، فهي بأعداد غير منتهية وليس متفق عليها علميا؛

- استحالة تطبيقها بشكل حرفي في مجال الصناعة القاموسيّة (التعريف القاموسي)؛

- عدم وجود جهاز لغوي ثابت ذي مفاهيم اصطلاحيَّة مُتّفق عليها؛

- عدم القدرة على التَّفريق بين المشترك اللفظي والمشترك الدَّلالي[24].

(24) الحبيب النَّصراوي، التعريف القاموسي بنيته الشكلية وعلاقته الدلالية، ص 46.

الجدول رقم (1)

المرأة	جميلةٌ	حُسَانَةٌ	غَانِيةٌ/ مِعْطَالٌ	وسِيمَةٌ	بَاهِرَةٌ
بها مسْحَة من الجمال	+	−	−	−	−
عمَّ الحُسْنُ كل جسَدها	+	+	−	−	−
اسْتَغْنَتْ بِجَمالِها عن الزِّينَة	+	+	+	−	−
وُسِم حُسْنها ثَابِتا	+	+	+	+	−
غَلَبت النِّساء بحُسنِها.	+	+	+	+	+

الجدول رقم (2).

نَظرَ	بعينين	بعين واحدة	مُواجهةً	مُجانَبةً	بِعجلةٍ	بِحدَّةٍ	بتَأَمُّل
رَمَقَ	+	+	−	+	−	−	+
لَحَظَ	+	−	+	−	+	−	−
لَمَحَ	+	+	−	−	+	−	−
حَدَجَ	+	+	−	−	+	+	−
حَدَّق	+	+	−	+	−	+	+

واكتفى في بداية المدخل قبل الدخول في السيّاقات بمعلومات شكليَّة عن صورة المدخل.

4. نظريَّة السِّمات الدَّلاليَّة:

ظهرت نظرية السِّمات الدلاليَّة بعد ما ظهر عجز نَموذَج تشُومسكي (1957) الذي اقْترحَه في "البنيات التركيبية" عن تَفْسير الكثير من الإشكالات نظرًا لخلوِّه من المكون الدَّلاليّ. ومن ثمَّ اقترح كاتز وفودر (katz et fodr 1963) وكاتز وبوسطال (katz et bostal 1964) نموذجا اعتبر الدَّلالة جزءًا نسقيّا في تحليل اللغة وبالتالي يُعدُّ مكونًا خاصًا بإسنادِ المعاني إلى المتواليات اللغوية[22].

ويرى أصحاب هذه النَّظريَّة أنَّ كلّ كلمة تَحْمِل صفاتٍ تركيبيَّةً تميِّزها عن غيرها من الكلمات، وطبقا لهذا التصور فإنَّ كل كلمة تحمل سمات دلاليَّة تحدِّد المعنى الدَّقيق لكل كلمة.

وكان ما حققّه علم الأصوات، من نجاح في إقامة نظام بنيوي للمقابلات الصوتية، من خلال تحديد المكونات التشكليَّة، لكلّ معنى من المعاني ثم وضع هذه المكونات في رسم شجري أو في شكل جدول أو في شكل تقابلات ثُنائيَّة. كتحديد معنى "كرسي" مثلا بأنَّه: جامد + مصنوع من الخشب + ذو أرجل + مخصص للجلوس...إلخ. وتحديد معنى: "كبش" مثلا: حيوان + ذكر + بالغ + ويُقابِلُه (خروف) فهو: حيوان + ذكر ـــــ بالغ، فسمة (+، ـــــ بالغ) هي السمة المميِّزة بين الكبش والخروف.

ويُمكن أنْ تُساعد هذه النَّظرية، في معالجة الألفاظ التي تشترك في كثير من الخصائص، فَتُعين على كشف الفوارق الدقيقة بين هذا النوع من الكلمات، ولتأكيد ذلك يُنظَرُ الأمثلة الواردة في الجداول الثلاثة الآتية[23]:

---

(22) للتفصيل أكثر ينظر: عبد الرحمن ولد أخيارهم، إشكالا المعجم العربي المعاصر "أطروحة الدكتوراه"، ص 12.

(23) ينظر: مضمون الجداول الثلاثة في كتاب "فقه اللغة وسر العربية" للثعالبي، فصل "حسن المرأة"، ج1/ ص 90، وفصل "تفصيل الأموال" ج1/ ص 94، وفصل "في تفصيل النظر وهيئاته في اختلاف أحواله"، ج1/ ص 161.

- الموقف (situational context)[19].

ويَقْتصر هَمُّ القاموسي عادةً على السِّيَاقات اللغوية دون غيرها، ولنأخذ على سبيل المثالِ مدخل "تَأَثَّر" الذي يُعرِّفه "معجم اللغة العربية المعاصرة" في السياقات الآتية:

- **"تأثَّر/ تأثَّرَ بـ / تأثَّرَ لـ / تأثَّرَ** من يتأثَّر، تأثُّرًا، فهو مُتأثِّر، والمفعول مُتأثَّر (للمتعدِّي).
- **تأثَّر** الشَّيءَ: تتبّع أثره.
- **تأثَّر** الشَّاعرُ بمن سبقه: سار على نهجه أو تطبَّع به، جعل منه أثرًا فيه.
- **تأثَّر** الكاتبُ بأساليب الأدب الغربيّ: تبعها.
- **تأثَّر** بمصابنا / **تأثَّر** لمصابنا: حزن حزنًا شديدًا "ظهرت عليه علامات التأثُّر".
- **تأثَّرَ** من تحامل رئيسه عليه: غضب، انفعل معنويًّا"[20].

وعرَّف "المعجم الوسيط" المدخل نفسه في السياقات الآتية:

- **تأثَّر** الشيءُ: ظهر فيه الأَثَرُ.
- **تأثَّر** بالشيء: تطَبَّعَ به.
- **تأثَّر** الشيءَ: تتبَّع أَثَرَهُ[21].

ونُلاحظ –هنا– اعتماد "المعجم الوسيط" و"معجم اللغة العربية المعاصرة" في تعريف هذا المدخل، على نظرية السِّياق، لكن تتجلى في هذا الأخير نظرية السياق بشكل كبير، فهو لم يُقدم أيّ معنًى للمدخل خارج السيَاق،

(19) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 70.

(20) معجم اللغة العربية المعاصرة، ص 60.

(21) المعجم الوسيط، ص 5.

الكلمة توجد في كلِّ مرة تستعمل فيها في جوٍّ يحدِّد معناها تحديدًا مؤقتًا، والسِّياق هو الذي يفرض قيمة دلاليَّة واحدة بعينها على الكلمة، على الرّغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدلَّ عليها، والسِّياق أيضًا هو الذي يخلِّص الكلمة من الدَّلالات الماضيَة التي تدعها الذّاكرة، وهو يخلق لها قيمة حضورية، فالكلمات ليست لها معان وإنما لها استعمالات"[17].

ومفاد هذا الكلام، أنَّ معنى أي كلمة، مرتبط بوضعها في سياق لُغَوي وتأخُذ مَعْناها، حسب ورودها في السيَاق، وتبقى الكلمة بدون معنى ما لم تُوضع في سياق معيَّن. فالكلمة إذن، في رأي أصحاب نظرية السياق، لا تملك دلالة لغوية أصليَّة، عكس ما رأينا عند أصحاب نظريَّة الحُقول الدَّلاليَّة الذين قسَّموا معاني في الكلمة إلى معنًى أصْليّ متجذر فيها قبل وضعها في سياق، ومعنى ثانوي يأتي من خلال الاستعمالات.

ويذهب أصحاب نظرية السِّيَاق في شرح فكرتهم إلى "أنَّ مُعظم الوحدات الدَّلالية تبقى مُجاورة وحدات أخرى. وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلَّا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها"[18].

وبالتالي تتطلب دراسة الكلمات، تحليل السيَاقات والمواقف التي ترد فيها، سواء كانت تلك السياقات لغوية أو غير لغوية. وقد حصرها أَمَارْ (K. 1975 Ammar) في أربعة سياقات:

- السياق اللغوي (linguistic context)
- السياق الثقافي (cultural context)
- السياق العاطفي (emotional context)

(17) فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص 231.

(18) Componential analysis of maiming, p 197.

1. علاقة اشتمال، بحيث يكون هناك معنى عامٌّ يشمل معنى مجموعة من الكلمات تَندَرجُ تَحْته، فاللَّون مثلًا يشمل الأبيض والأسود والأحمر...إلخ، ومن ذلك تعريف "المعجم العربي الأساسيّ" مدخل (لَوْن) بأنَّه: "صفة الشيء من بياض وسواد وغيرهما "لوْنٌ أحْمَرٌ" ألوانٌ قاتِمةٌ"[15]، ونُلاحظ في هذا التعريف الاستناد الظاهر على نَظريَّة الحقول الدلاليَّة، باسْتحْضارِ بعض ما يشتمل عليه هذا الحْقل الدَّلاليّ العام؛

2. علاقة التضاد، تكون فيها الكلمة تحمل معنى مغايرًا لمعنى الكلمة الأخرى، مثل البياض والسواد؛

3. علاقة الجُزء بالكل، مثل علاقة اليد بالجسم، فاليد جزءٌ من الجسم، وليست نوعًا منه؛

4. علاقة تنافر، إذا كان (أ) لا يشتمل على (ب) و(ب) لا يشتمل على (أ)، وبعبارة أخرى عدم التَّضمن من الطرفين.

ومن أبرز النَّتائِج التي حقَّقَتْها نَظريَّة الحْقول الدَّلاليـة، في مجـال الصـناعة القاموسـيَّة، هـو أنَّهـا حلَّـت مشـكلة صـعوبة التمييـز بـين المشـترك اللفظـي (polysémie) والمشترك الدَّلالي (homonymie) بوضع المشترك اللَّفظي في مداخل متعددة حسب تعدد الكلمات المتجانسة، فمثلا كلمة orange (برتقالي) توضـعُ في حقل الألـوان وكلمـة orange (برتقـال) توضـع في حقـل الفاكهـة، ويُخصـص للمشترك الدَّلالي، مدخل واحد باعتباره كلمةً واحدةً متعددة الدَّلالة[16].

3. نظريَّة السّيَاق:

يرى أصحاب نظريَّة السياق، أنَّ معاني الكلمات لا يمكن أن تنكشِف؛ إلَّا بعد وضعها في سياق معيَّن، لأنّ المُفردات لا تحمل معاني قبل ورودها في سياقات تحدِّد معانيها، فالسيَاق يعيِّن قيمة الكلمة، كما يقول فندريس (Vendryes): "إنَّ

(15) المعجم العربي الأساسي، ص 1109.

(16) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 102– 105.

ويرى أصحاب هذه النَّظريَّة، أنَّه كي يُفهم معنى كلمة ما، لا بدَّ من فَهْم معنى مجموعة الكلمات المتَّصلة بها دَلاليّا؛ لأنَّ اللُّغة في نظرهم لا تتكوَّن من كلمات مُبعثرة لا تربطها علاقات؛ بل هي بناء لنظام منسجم ومتجانس توجد فيه الكلمات على شكل مجموعات، تقوم كل مجموعة بتغطية مجال مفهومي محدَّد، يُسمَّى الْحَقل الدَّلالي (Semantic field) أو الحقل المعجمي (Lexical field) الذي هو مجموعةٌ من الكلمات تَرْتبط دلالتها تَحت لفظ عامٍ يَجمعها، مثال كلمة الألوان في اللغة الْعربيَّة، فهي تقع تحت الحقل الدلاليِّ العام "لون" وتضم ألفاظًا، مثل أحمر وأبيض وأصفر وأسود وأزرق، إلخ. ومثاله حقل القرابة الذي يندرج تحته: الأب والابن والعم والأخ والخال والجد...إلخ، وقد أورد أَحْمد مُختار عُمر تعريف ألمان (Ullmann 1962) للحقل الدلالي في قوله: "هو قطاع متكامل من المادة اللغوية عن مجال معيَّن من الْخِبرة"[13].

وبالرَّغم من وجود اتجاهات عدَّةٍ في طريقة تَصْنيف الْكَلمات داخل الْحُقول الدَّلاليَّة، فإنَّهم يَتَّفقون على أربعة مبادئ أساسيَّة، وهي:

- انتماء كلّ وحْدةٍ مُعجمِيَّة إلى حَقْلٍ دلاليٍّ مُعيَّن؛
- لا يَصح انْتِماء وحدة معجمية واحدة إلى أكْثرَ من حقلٍ دلاليٍّ واحد؛
- لا يُمكن إِغْفال السِّيَّاق الذي ترد فيه الكلمة؛
- لا يُمكن دراسة المفردات مستقلة عن تَركيبها النَّحويّ[14].

ويَبدو أنَّ الْمبدأَين الأخِيرَيْن (الثالث والرابع) يَتطابقان مع مَبادِئ نَظريَّة السِّياق الدَّلاليَّة، كما سنرى فيما بعْد.

ويَرَى أصحاب نظريَّة الحقول الدَّلاليَّة كذلك أنَّ الْعلاقات داخل الْحَقل الدّلاليّ، تتوزع في أربع علاقات أساسية:

(13) المرجع نفسه، ص 79.

(14) محمد أسعد محمد، في علم الدلالة، ص 47.

هذا التعريف ذكر بعض لوازم ماهية المُعرَّف دون التطرق لكل الأجزاء، حيث ذكر الجنس (نباتي) والخاصية (تستعمل سوقه للأكل).

2. نظرية الحقول الدَّلالية:

بدأت نظرية الحقول الدَّلالية بإشارات وتلميحات من اللغويين العرب منذ القرن الثالث الهجري (التَّاسع الميلادي) حيث صنَّفوا كُتب غريب القرآن والحديث النَّبوِي وكُتب الرَّسائل اللُّغويَّة تَماشيًا مع أطروحات هذه النظرية، ثم تطورت تدريجيا مع أبحاث همبولدت (Humboldt 1767) وهوْردر (Herder 1855) ومايِر (Mayer 1910) لكن ظلَّت أطروحات هؤلاء غير واضحة إلى أن جاء فرناند دي سوسير (F. de Saussure 1857-1913) فقدَّم أفكارًا واضحةً في نظرية الحقول الدَّلالية؛ ممَّا جعل جلّ الباحثين يعدّونه صاحب فكرة هذه النظرية، وإليه يرجع الفضل في جعلها لغوية واضحة، خاصة عندما بيّن في محاضراته أنَّ المفردات يمكن أن تدرج في نوعين من العلاقات؛ علاقاتٍ مَبْنِيَّةٍ على التشابه في الصور وعلاقات مبنيَّة على التَّشابه في المفهوم، أمَّا الأولى فهيَ تربط مثلًا تعلَّم بتَعليم، وأمَّا العلاقة الثانية، فهيَ تربط عدَّة مُفردات مُخْتلفةٍ تَدلُّ على مَعانٍ مُتقاربة، مثل تَعليم، تَكوين، تَربية، إلخ[10].

وقدْ ظَهرتْ فِكرةُ الْحقولِ الدَّلالية، عند دِي سُوسير فيما يُسمِّيه بـ: "الروابط التشاركيَّة" الموجودة بين الوحدات المعجمية، مثل: خشي وتوجس وخاف...إلخ، فهذه الكلمات تشترك في دلالة عامة، وهي دلالة الخوف[11].

ولكن يبقى اتْرِيرْ (Trier 1934) من النَّاحيَة التطبيقيَّة، يُمثِّل أبرز مثال لنظريَّة الحقول الدلاليَّة، من خلال مقارنته لحقل الجانب الفكري لمفردات اللغة الألمانية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي[12].

(10) باديس الهويمل، نظرية الحقول الدلالية بين التُّراث العربي والفكر اللِّساني المعاصر، ص 149.

(11) عمَّار شلواي، نظرية الحقول الدَّلالية، ص 41.

(12) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 81.

ومن أمثلة التعريف بالحد كذلك تعريف مدخل "آنسُون" في معجم اللغة العربية المعاصرة، كذلك بأنَّه "نباتٌ حولي من فصلية الخيميَّات، وزهرُه صغير أبيض وثَمره حبٌّ جاف طيِّب الرائحة، يحتوي على زيت عطري طيَّار، يُستعمل في أغراض طبيَّة ويتَّخذُ منه شرابٌ ساخنٌ"[6].

تألف هذا التعريف من ثلاثة مكونات:

- المكون الأول: الجنس (نبات –شجر).
- المكون الثاني: الفصيلة (الخيْميَّات).
- المكون الثالث: الخصائص (زهره صغير أبيض...إلخ).

ثانيا: تعريفات منطقية اقتصر فيها على بعض مُقوِّمات ماهية الشَّيء المُعرَّف، كالجنس البعيد وحده أو الفصل والخاصية فقط دون ذكر الجنس، ويستجيب هذا النوع من التعريفات المنطقية لمبادئ "التعريف بالرَّسم" الذي عرَّفه ابن حزم بأنَّه: "لفظ وجيز يميز المُعرَّفَ عمَّا سواه فقط دون أن ينبئ عن طبيعته"[7]، وينقسم بدوره إلى رسم تام ورسم ناقص، يمكن أن نصوغ الفرق بين القسمين على النحو الآتي:

الرسم التام = أجزاء الماهية + خصائص (لوازم) مثل تعريف مدخل "**آذان العَنزِ**" في المعجم الوسيط بأنَّه "نبات مائي من فصيلة المزماريات..."[8].

الرسم الناقص = جنس قريب + خاصية، مثل الإنسان: حيوان ضاحك، ومن أمثلة التعريف بالرسم في القواميس العربية، تعريف مدخل "**آذانُ الْفِيلِ**" في "المعجم العربي الأساسي" بأنَّه "نبات يستعمل سوقه للأكل"[9]؛ نلاحظ في

(6) المرجع نفسه، مادة (أنس) ص 51.

(7) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص36.

(8) المعجم الوسيط، مادة (أذن) ص 12.

(9) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، مادة (أذن) ص 80.

– محتوى (داء) الذي يعيِّن المقولة العامة التي يَنتمِي إليها المرْجع؛

– خصائص تمييزيَّة (لإبل تعرج منه) تميزه عن أنواع من الأمراض الأخرى، ك (الْكُزَّاز) الذي يعرِّفه بأنَّه: "مرض قاتل يصيب المجروح إذا تلوَّثَتْ جراحه بتراب الأرض المحتوي على باسيل التِّيتانوس (مج)"[3]

وقد اكتشفنا من خلال استقرائنا للتعريفات المنطقية التي وردت في في القواميس العربية، أنَّها تتفاوت من ناحية شُمولية الخصائص المكونة لجوهر الشيء المُعرَّف (المدخل) ويمكن أن نقسِّمها إلى قسمين:

أولا: تعريفات منطقية اشْتملت على الجنس القريب والفصل النوعي وبعض الخصائص الإضافية، فهي تتماشى مع مُتطلبات أو خصائص "التعريف بالحد الذي عرَّفه ابن سينا بأنَّه "القول الدَّال على ماهية الشيء، وما يتحصل له من جنسه وفصله"[4]، وبعبارة أخرى، هو تعريف الشيء بأجزائه أو لوازمه أو بما يركب منه تعريفا جامعا مانعا، ومن أمثلته ما ورد في "معجم اللغة العربية المعاصرة" للمدخل (آبَنوسٌ) بأنَّه "شجرٌ مثمرٌ من الفصيلة الآبنوسية، أوراقه كأوراق الصَّنوبر، وثمره كالعنب وخشبه أسود، صلب ينبت في البلدان الحارَّة، كالخشبة الهندية ويصنع منه بعض الأدوات والأثاث"[5]، ونلاحظ أنَّ التعريف اشتمل على ثلاثة مكونات للوصول إلى ماهيَّة الشيء المُعرَّف (الآبنوس) وذلك على النحو الآتي:

– المكون الأول الجنس القريب (الجنس شجر).

– المكون الثاني الفصيلة (الآبنوسية).

– المكون الثالث الخصائص الإضافية المميزة لآبنوس عن غيره (أوراقه كأوراق الصَّنوبر...إلخ).

---

(3) المرجع نفسه والصفحة.

(4) ابن سينا، رسالة الحدود، ضمن كتاب "الحدود في ثلاث رسائل" لعبد اللطيف محمد العبد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ص 50.

(5) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة (أبس) ص 49.

المُعرَّف، وبالتالي يَطْرَح إيجاد المُقابل إشْكالاتٍ عِدَّةٍ، مَنهجيَّة ونَظريَّة تَفْرزُهَا تَعقيدات تَحْديد المَعْنى الذي قد يكون في بعض الأحيان غامضًا، نظرًا لاعْتبارات لُغويَّة وأخرى غير لغويَّة؛ وذلك لأنَّ الدَّلاليين اخْتلفوا على نطاقٍ واسعٍ في تَحديد طبيعة معاني بعض المفرداتِ.

ولَعلَّ أبرز ثغرة تُؤخذُ على حقل علم الدِّلالة بشكل عام، هو اختلاف المنشغلين فيه وكثرة جدلهم في تحديد مفهوم "المعنى" الذي هو مدار هذا العلم كلِّه، منذ أرسطو إلى الآن، وازْداد الاختلاف حدَّةً بظهور نظريات دلالية حديثة في إطار اللسانيات البُنيويّة، واللسانيات التوْليدية، واللسانيات الوظيفية.

وإذا كانت النَّظرية هي مجموع الأفْكار والآراء والقوانين الخاصة بمجال معيّن، فإنَّ المنهج، هو انتقال تلك الأفكار والقوانين من مجالها النّظري المجرّد إلى التَّطبيق والاختبار والإجراء، فالقاموسيّ إذن في عملية تعريفه للوحدات المعجمية في القاموس، يُمنهجُ مجموعة من النظريات الدلاليَّة، أهمّها:

1. نظرية الاحتواء:

تُعَدُّ نظرية الاحتواء من أقدم النَّظريات الدلالية التي اهتمت بالتَّعريف، فهيَ تَعودُ إلى تَصنيف أرسطو للعالم الخارجي إلى مقولات مَنطقيَّة (الجنس/ النَّوع) كما تُعَدُّ أقرب النَّظريات إلى المعالجة القاموسيَّة؛ وذلك لكَونهَا تَعْتمِدُ على ما للّغةِ من قيمة تداولية عامة (générique) فتعمل من خلال مفهوم الاحتواء على تعريف الشيْء وفق تصنيفٍ هَرمِي متدرِّجٍ لتصل بذلك إلى ماهيَّة الشيء المعرَّف من خلال تعيين جنسه القريب ثم تخصيص الاختلافات التي تَفصله عن بقيَّة الأَشْياء المنتمية إلى ذلك الجنس[1].

فعلى سبيل المثال يعرِّف "المعجم الوسيط" **الْكُساح** بأنَّه "داءٌ للإبل تعرج منه"[2]، ونجد أن هذا التعريف يتكون من قسمين:

(1) الحبيب النَّصراوي، التعريف القاموسيّ، بنيته الشكلية وعلاقته الدَّلالية، ص 41.

(2) المعجم الوسيط، مادة (كسح) ص 786.

الأسُسُ النَّظريَّة للتَّعريفات القامُوسِيَّة

(دراسة تطبيقية في القواميس العربية)

الدكتور عبد الرحمن ولد أخيارهم
جامعة العلوم الإسلامية بالعيون
موريتانيا

المقدمة:

تَنقسم علوم اللسانيات في مباحثها إلى قسمين: قسمٌ نظري، وقسمٌ تطبيقي، وتنتمي الصِّناعة القاموسيَّة إلى هذا الأخير، لكنها تستفيد من جميع الأطروحات والافتراضات والحلول التي تقدمها مباحث اللسانيات النَّظرية، سواء كان ذلك في مجال التركيب أو الصواتة أو الدلالة، إلخ.

ولكن مع ذلك يبقى مجال الدّلالة (Semantics/ Sémantique) هو الأقرب دون منازع إلى الصناعة القاموسية عامةً، وفي الشق المتعلق بالتعريف خاصةً، الذي يُمثِّل الركن الثالث والأخير من أركان القاموس (1. المدونة 2. الترتيب 3. التعريف) إذْ يُحاول القاموسيُّ في ركن التعريف إبراز دلالات الكلمات، وما تُحيل إليه معانيها في الاسْتخْدام التواصلي، من خلال إعطاء معادلات لغوية لها، سواء أكان ذلك بتعريف كلمة بكلمة واحدة أم بمجموعة من الكلمات تحدِّدُ مميِّزاتها وخصائصها بما يجعلها واضحةً وجليَّةً لمستخدم القاموس.

ويتمثَّل تعريف الكلمة المدخل في تحديد مكوّناتها الأصليَّة وضبط مميِّزاتها التي تَختلف بها عن غيرها من الكلمات الأخرى؛ لأنَّ هدف القَامُوسيّ، هو التوصُّل إلى مقابلٍ للوحدة المعجمية المُعرَّفة في السياقات المختلفة التي ترد فيها أساسًا، ويُفْترضُ أن يكون هذا المُقابل قادرًا على الإحالةِ إلى جوهر مَعْنى اللّفظ

- المتوكل، أحمد، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، 1986.

- نحلة، محمود أحمد، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2006م.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2005م.

- روبول، آن وَموشلار، جاك، **التداولية اليوم**، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003م.

- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد، **مفتاح العلوم**، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.

- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، **أدب الكتاب**، نسخه وعني بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد بهجة الأثري وراجعه محمود شكري الآلوسي، المكتبة السلفية، مصر، المكتبة العربية، بعداد، د.ط، 1341هـ.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، **الصناعتين**، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت.

- فرانسواز، أرمنيكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للطباعة والنشر، سوريا، ط1، 1997م.

- القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، د.ت.

- الكنج، عثمان جميل، **تحليل معايير القصدية والمقبولية في نماذج نصية من البيان والتبيين للجاحظ**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2014م.

- ليش، جيفري وتوماس، جيني، **اللغة والمعنى والسياق: البراغماتية** (المعنى في السياق)، (الموسوعة اللغوية، تحرير ن. ي. كولنج، ترجمة محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000م.

المصادر والمراجع

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **الملاحن**، تحقيق عبد الإله نبهان، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.

- ابن طباطبا، أبو الحسن محمد بن أحمد، **عيار الشعر**، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.

- ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **عيون الأخبار**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ.

- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

- إفتيش، ميلكا، **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد (مصر المجلس الأعلى للثقافة المشروع العربي للترجمة)، ط2، 2000م.

- بلانشيه، فيليب، **التداولية من أوستن إلى غوفمان**، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا، ط1، 2007م.

- الجاحظ، أبو بحر عمرو بن عثمان، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1965م.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **أسرار البلاغة**، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، وجدة، د.ط، د.ت.

الخاتمة

تأسيسا على ما سبق يستنخل الباحث النتائج الآتية:

1. نشأت فكرة الاستلزام عند غرايس نتيجة لتفرقته بين المعنى الظاهر الصريح، وبين المعنى الخفي المتضمن؛ فالمتكلم يريد أن يبلغ السامع مقصده على نحو غير مباشر، معتمدا على ما يتوفر لدى السامع من مقدرة على أن يصل إلى مراد المتكلم وذلك بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال.

2. أرسى غرايس لفكرة الاستلزام الحواري أربع قواعد، وهي: قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة العلاقة أو المناسبة، وقاعدة الطريقة؛ إذ ينشأ الاستلزام إذا ما حدث خرق لقاعدة أو أكثر من هذه القواعد.

3. أشار العرب القدامى إلى القواعد التي يجب أن يرسى على أساسها الكلام حتى يتصف بالبلاغة من قاعدة الطريقة في حديثهم عن المحافظة على وضوح الكلام فلا يعتوره الغموض، وإشارتهم إلى قاعدة العلاقة أو المناسبة؛ فلا يجوز أن يخرج الخطاب عما بني عليه؛ إذ يجب أن يكون الكلام بين المتخاطبين في صلب الموضوع والخروج عن ذلك إسهاب مذموم، علاوة على قاعدة الكم التي تمثلت في حديثهم عن الإيجاز.

4. تناول العرب القدامى المعنى الظاهر الصريح، والمعنى الخفي المتضمن عبر مفاهيم من مثل الكناية والإفصاح، والمعنى ومعنى المعنى، والحقيقة والمجاز، والملاحن.

5. يقابل السياق الذي تحدث عنه قدامى اللغويين ما تحدث عنه غرايس في قاعدة المناسبة أو العلاقة، فلكل مقام مقال؛ فإذا خرج المتكلم عن صلب الموضوع، ولم يوافق مناسبة الخطاب أخلَّ بمبدأ التعاون بينه وبين المتلقي.

قاعدة الكم:

إذا تناولنا خطاب عمرو بن العاص مع الرومي نجده خطابا بين اثنين عبّر به كلٌّ منهما عن مقاصده بألفاظ تؤدي الغرض المطلوب، وأما خطاب الرجل الغساني لعمرو بن العاص، فإنه في ظاهره لم يحقق قاعدة الكم؛ إذ لم تكن الألفاظ كافية فقد اعتورها النقص، وذلك لغموض أراده المتكلم.

قاعدة الكيف:

لم يحقق ظاهر الخطاب بين الغساني وعمرو بن العاص قاعدة الكيف؛ إذ لا حجة للغساني على قوله: "يا عمرو قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج". فالدخول والخروج لا يحتاج أن يُوصى به، ومن هنا جاء المعنى الخفي الذي تلقفه عمرو، وفهم قصد الغساني من كلامه، وبذلك تكون قاعدة الكيف تحققت في خطاب الغساني لعمرو بن العاص بما تولد عنها من استلزام حواري فهم المتلقي كنهه.

قاعدة المناسبة:

في حديث عمرو بن العاص مع الرومي جاء الخطاب محققا لقاعدة المناسبة، فقد جاء الكلام في سياقه الصحيح، ولم يخرج عن صلب الموضوع ومداره الذي جرى فيه. أما فيما يتعلق بحديث الغساني مع عمرو، فلم يكن خطابه يتسق مع المقام الذي جاء فيه، بل لم يكن المقام يقتضيه أصلا.

قاعدة الطريقة:

اكتنف كلام الغساني مع عمر بن العاص الغموض، ومما لا شك فيه أن الغموض قصد إليه المتكلم؛ ليحقق بذلك استلزاما حواريا عند متلق مقصود، فيفهم من خطابه ما أراد إلغازه وتوريته، وهو تحذيره من غدر الرومي به عند الخروج؛ لذلك جاء قوله: "يا عمرو قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج"؛ أي كما احتلت لنفسك ودخلت على الرومي فأحسن الخروج بأن تحتال لنفسك مرة أخرى، وهذا ما أدركه عمرو؛ إذ عاد واحتال لنفسه حتى استطاع أن يفلت من غدر الرومي.

بموضوع الكلام، فنقول كان يجب أن يكون سؤال الرجل على النحو الآتي: ما تقول في رجل في الصلاة أدخل أصبعه في أنفه فخرج عليها دم، أترى له أن يكمل صلاته؟

قاعدة الطريقة:

كانت الألفاظ في النص السابق واضحة لا لَبْس فيها، ولا يشوبها غموض يحول دون فهم المتلقي لها؛ لذا فقد تحققت قاعدة الطريقة في الخطاب.

النص الرابع

روى ابن الكلبي قصة عن عمرو بن العاص عندما فتح قيسارية، فقال:"**لما فتح عمرو بن العاص قيساريّة سار حتى نزل غزّة، فبعث إليه علجها: أن ابعث إليّ رجلا من أصحابك أكلّمه. ففكّر عمرو وقال: ما لهذا أحد غيري. قال: فخرج حتى دخل على العلج فكلمه فسمع كلاما لم يسمع قطّ مثله.**

فقال العلج: حدّثني: هل في أصحابك أحد مثلك؟ قال لا تسأل عن هذا، إني هيّن عليهم إذ بعثوا بي إليك وعرّضوني لما عرّضوني له، ولا يدرون ما تصنع بي. قال: فأمر له بجائزة وكسوة، وبعث إلى البواب: إذا مر بك فاضرب عنقه وخذ ما معه. فخرج من عنده فمرّ برجل من نصارى غسّان فعرفه؛ فقال: يا عمرو قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج. ففطن عمرو لما أراده، فرجع. فقال له الملك: ما ردّك إلينا؟ قال: نظرت فيما أعطيتني فلم أجد ذلك يسع بني عمي، فأردت أن آتيك بعشرة منهم تعطيهم هذه العطية، فيكون معروفك عند عشرة خيرا من أن يكون عند واحد. فقال: صدقت. أعجل بهم. وبعث إلى البواب أن خلّ سبيله. فخرج عمرو وهو يلتفت، حتى إذا أمن قال: لا عدت لمثلها أبدا. فلما صالحه عمرو ودخل عليه العلج قال له: أنت هو؟ قال: نعم، على ما كان من غدرك"[46].

(46) المصدر نفسه، ج1، ص112.

على إيراد الحجج والبراهين على ذلك، وأما فيما يتعلق بالقواعد الأخرى فإن لم يتولد من جرائها استلزام حواري.

النص الثالث

في مجلس فقه للشعبي توجه إليه رجل بسؤال"**فقال: ما تقول في رجل في الصلاة أدخل أصبعه في أنفه فخرج عليها دم، أترى له أن يحتجم؟ فقال الشعبي: الحمد لله الذي نقلنا من الفقه إلى الحجامة**"(45).

قاعدة الكم:

جاءت الألفاظ في النص السابق على قدر المعاني دون زيادة أو نقص؛ إذ لم يترتب على سؤال الرجل للشعبي إسهاب ممل، أو نقص مخل أدى إلى استتار المقاصد، وتعذر فهم المتلقي؛ لذا حقق النص قاعدة الكم بوصفها جزءا من مبدأ التعاون بين المتكلم والمتلقي.

قاعدة الكيف:

لا نستطيع أن نقول إن الرجل الذي سأل الشعبي تحقق في خطابه قاعدة الكيف؛ لأننا لا نستطيع أن نصف كلامه بالصحة، وهو بالمقابل لا يقدر أن يورد الحجج والبراهين على صحة قوله؛ إذ توجه إلى الشعبي بسؤال لم يكن في موضعه؛ فسؤاله في المقام الذي قيل فيه ليس بصحيح، ولا حجة له عليه.

قاعدة المناسبة:

خالف المتكلم قاعدة المناسبة عندما سأل الشعبي عن الحجامة؛ فالشعبي فقيه يجلس ليجيب عن استفسارات الناس وأسئلتهم فيما يتعلق بأمور دينهم؛ لذا عندما سأله الرجل عن الحجامة، قال: "الحمد لله الذي نقلنا من الفقه إلى الحجامة"؛ لأن الرجل خالف المناسبة، وخرج عن السياق الذي يجب أن يندرج تحته السؤال. وإذا أردنا أن نردَّ الخطاب إلى سياقه ونجعل له صلة ونسبا

(45) المصدر نفسه، ج7، ص168.

الشعبي عن عطائه بقوله: "كم عطاءك؟"، فيجيب الشعبي: "ألفين". وكما نلاحظ فإن الكلام ينطوي على خطأ نحو بيّن لا يحتاج إلى إطالة نظر أو تدقيق. ومن هنا يأتي تعجب الحجاج من إجابة الشعبي؛ إذ يقول: "ويحك! كم عطاؤك؟"، فيصحح الشعبي إجابته، فيقول"ألفان". ويسأل الحجاج الشعبي عن السبب الذي دفعه إلى اللحن بقوله: "فلم لحنت فيما لا يلحن فيه مثلك؟". فالشعبي على جلالة قدره وعظيم علمه لا يمكن أن يقع في مثل هذا الخطأ، فكان ما وقع فيه من خطأ عن قصد منه، والسبب الذي دفعه إلى ذلك هو أن الحجاج هو الآخر لحن فنصب (عطاءك) وحقها الرفع (عطاؤك)؛ فكان خطأ الشعبي تنبيها للحجاج على لحنه، لكن بطريقة لا تخلو من التأدب في حديثه مع الوالي. وتولد من جرّاء ذلك استلزام حواري نتج عن خروج المتكلم عن قاعدة الكيف في الخطاب؛ إذ قال ما ليس بصحيح.

قاعدة المناسبة:

كان موضوع الخطاب الذي دار بين الحجاج والشعبي هو قدر المال الذي يتقاضاه الشعبي، غير أن محور الكلام شهد تحولا إلى مناسبة أخرى دار حولها خطاب جديد، وهو اللحن الذي وقع فيه الشعبي عمدا منه؛ لينبه الحجاج على لحنه. وعلى الرغم من التحول الذي شهدته قاعدة المناسبة إلا أن الاستلزام الحواري الذي نتج عن النص لم يكن من جرّاء المناسبة.

قاعدة الطريقة:

كانت الألفاظ واضحة جلية لا غموض فيها ولا التباس، وما أثار استهجان الحجاج حين قال للشعبي: "ويحك!". عندما أجابه الشعبي بـ: "ألفين". ليس لغموض في قوله، أو لأنه استغلق عليه فهم كلامه، بل بسبب الخطأ النحوي المتعلق بصحة القول، ومقدرة المتكلم على إيراد الحجج عليه.

وتأسيسا على ما سبق فإن الاستلزام الحواري في الخطاب بين الحجاج والشعبي نشأ نتيجة لخلل في قاعدة الكيف، وهو صحة ما يقوله المتكلم، وقدرته

قاعدة الطريقة:

تُعنى قاعدة الطريقة بوضوح الكلام وبعده عن الغموض، وفي ضوء القصة السابقة فقد كان المتكلم واضحا في أقواله لا يشوبها الغموض وكيف لا يكون كذلك ومحور الكلام وجوهرة يدور حول معنى البلاغة التي يجب أن تتصف بالبيان والوضوح.

النص الثاني

في قصة بين الحجاج والشعبي يروى أنه"**دخل الشعبي على الحجاج، فقال له: كم عطاءك؟ قال: ألفين. قال: ويحك! كم عطاؤك؟ قال: ألفان. قال: فلم لحنت فيما لا يلحن فيه مثلك؟ قال: لحن الأمير فلحنت، وأعرب الأمير فأعربت؛ ولم أكن ليلحن الأمير فأعرب أنا عليه، فأكون كالمقرّع له بلحنه، والمستطيل عليه بفضل القول قبله! فأعجبه ذلك منه ووهبه مالا**"(44).

قاعدة الكم:

لم يخالف النص السابق قاعدة الكم، فقد جاءت الألفاظ وفقا للمقاصد فكانت عبارة عن سؤال وجواب، وما نراه في سؤال الحجاج للشعبي عن عطائه، بقوله: "كم عطاءك؟"، ومرة أخرى، بقوله: "كم عطاؤك؟"، ورد الشعبي عليه مرة بـ" ألفين"، ومرة أخرى بـ" ألفان". ليس هذا من باب التكرار الذي تطلّبه الخطاب بسبب عجر المتخاطبين عن فهم المقصود لنقص في قاعدة الكم، ولكن هذا مرده إلى الصحة اللفظية للسؤال والجواب، وهذا متعلق بقاعدة الكيف.

قاعدة الكيف:

تعنى هذه القاعدة بصدق المتكلم فلا يجوز أن يقول ما هو غير صحيح، ويجب عليه أن يدعم ما يقول بالأدلة والحجج التي تثبت صحة ما يقول. وبالنظر إلى الموقف السابق الذي جمع بين الشعبي والحجاج، يسأل الحجاج

(44) ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، ج2، ص6.

وامتناعه على الفهم، ولا يُردّد ما يمكن الاستغناء عنه، فما فضل عن المقدار فهو الخَطل[42].

قاعدة الكيف:

كانت إجابة صحار العبدي في الموقف الذي جمع بينه وبين أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان تتصف بقاعدة الكيف في شقها الثاني دون الأول؛ فصحار العبدي كانت له إجابتان ففي الأولى، قال: "أن تجيب فلا تبطئ، وتصيب فلا تخطئ". غير أنه أدرك بأن إجابته هذه خالفت قاعدة الكيف فهي تخلو من البلاغة التي يجب أن تتصف بالإيجاز فقد قال ما ليس بصحيح، لذا سارع صحار إلى الاعتذار إلى أمير المؤمنين، فقال: "أقلني يا أمير المؤمنين". أما في إجابته الثانية فقد قال: "ألّا تبطئ ولا تخطئ". فهذه إجابة تتصف بالإيجاز؛ إذ حققت شرط الصحة.

قاعدة المناسبة:

تدور مجريات القصة كما جاء في عيون الأخبار لابن قتيبة بين أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان وصحار العبدي عن معنى البلاغة، إذ قال له: "ما هذه البلاغة التي فيكم؟ فقال: شيء تجيش به صدورنا ثم تقذفه على ألسنتنا؛ فقال رجل من القوم: هؤلاء بالبسر أبصر، فقال صحار: أجل، والله إنّا لنعلم أنّ الرّيح تلقحه، وأنّ البرد يعقده، وأنّ القمر يصبغه، وأنّ الحرّ ينضجه؛ فقال معاوية: ما تعدّون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز؛ قال: وما الإيجاز؟ قال: أن تجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تخطئ ثم قال: يا أمير المؤمنين، حسن الإيجاز ألّا تبطئ ولا تخطئ"[43]. وهذه القصة تشير أن الخطاب كان خاضعا لقاعدة المناسبة، فلم يخرج المتخاطبان عن صلب الموضوع؛ إذ دار الحديث حول معنى البلاغة التي هي الإيجاز.

---

(42) المصدر نفسه، ج1، ص62.

(43) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **عيون الأخبار**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ، ج2، ص187-188.

النص الأول

"سأل معاوية صحار العبديّ عن معنى البلاغة؛ إذ قال له:"ما البلاغة؟ قال: أن تجيب فلا تبطئ، وتصيب فلا تخطئ. ثم قال: أقلني يا أمير المؤمنين. قال: قد أقلتك. قال: ألّا تبطئ ولا تخطئ"[39].

قاعدة الكم:

كانت إجابة صحّار عن سؤال معاوية تخلو من الإيجاز التي يجب أن تتصف بها البلاغة، فقوله: "أن تجيب فلا تبطئ" خالف قاعدة الكم؛ إذ إن الإبطاء متعلق بالإجابة، ومثله قوله: "وتصيب فلا تخطئ" فالخطأ متعلق بإصابة القول؛ لذا ليس من الإيجاز أن يقرن الإجابة بالإبطاء، والخطأ بالقول[40]، وقد أورد الجاحظ تعليل اعتراض معاوية بن أبي سفيان على جواب صحار عن معنى الإيجاز فقال: "فلو أنّ سائلا سألك عن الإيجاز، فقلت: لا تخطئ ولا تبطئ، وبحضرتك خالد بن صفوان، لما عرف بالبديهة وعند أوّل وهلة، أنّ قولك: "لا تخطئ" متضمّن بالقول، وقولك: "لا تبطئ" متضمّن بالجواب. وهذا حديث كما ترى آثروه ورضوه، ولو أن قائلا قال لبعضنا: ما الإيجاز؟ لظننت أنّه يقول: الاختصار"[41].

فقد كان يجزي للإجابة عن معنى الإيجاز أن يقول: ألا تبطئ ولا تخطئ، ويكون بذلك قد تمثل الإيجاز في جوابه عن معنى الإيجاز، وهو ما سارع صحّار إلى استدراكه وتصحيح الخطأ الذي وقع فيه، فقال: "أقلني يا أمير المؤمنين... ألا تبطئ ولا تخطئ". فالإيجاز أن يُحذف من الكلام بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه

(39) ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، ج2، ص122.

(40) انظر: الكنج، عثمان جميل، **تحليل معايير القصدية والمقبولية في نماذج نصية من البيان والتبيين للجاحظ**، رسالة دكتوراه عير منشورة، ماليزيا، الجامعة الإسلامية العالمية، 2014م، ص183–184.

(41) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام محمد هارون (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1965م)، ج1، ص62.

ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام"[37].

وفي مراعاة السياق ليتحقق مبدأ التعاون بين المتخاطبين يرى ابن طباطبا أنه قد يأتي في الأشعار "من وصف أشياء تعرض في حالات غامضة؛ إذا لم تكن المعرفة بها متقدمة عَسُرَ استنباط معانيها، واسْتُبْرِدَ المسموع منها كقول أبي تَمام:

تِسْعُون ألفا كأسادِ الشَّرى نَضِجَتْ أعْمَارُهُمْ قَبْلَ نُضْجِ التِّين والعِنَبِ

وكان القوم الذين وصفهم يتواعدون الجيش الذي كان بإزائِهم بالقتال، وأن ميعاد فنائهم وقت نُضْجِ التِّين والعنب – وكانت مدةُ ذلك قريبة فِي ذلك الوقت – فلما ظُفِرَ بهم حكى الطَّائيُّ قولهم على جهة التَّقريع والشَّماتة. ولولا ما ذهب إليه في هذا المعنى لكان ما أوردَه من أبْرَدِ الكلام وأَغَثِّهِ. على أنَّ قوله: **نَضِجَتْ أعْمَارُهُمْ** ليس بمُسْتَحْسَنٍ ولا مقبولٍ"[38].

ويقابل السياق الذي تحدث عنه قدامى اللغويين ما تحدث عنه غرايس في قاعدة المناسبة أو العلاقة، فلكل مقام مقال؛ فإذا خرج المتكلم عن صلب الموضوع، ولم يوافق مناسبة الخطاب أخلَّ بمبدأ التعاون بينه وبين المتلقي.

التحليل

يتناول الباحث أربعة نصوص من كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه بالتحليل في ضوء منهجية مقترحة تشتمل على قواعد الاستلزام الحواري، وهي: قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة العلاقة أو المناسبة، وقاعدة الطريقة، وهي على النحو الآتي:

(37) القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي (بيروت، دار الجيل، ط3، د.ت)، ص20.

(38) ابن طباطبا، أبو الحسن محمد بن أحمد، **عيار الشعر**، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت)، ص66.

ومن أمثلة ما أورده ابن دريد في الملاحن قوله: "والله ما سألت فلانا في حاجةٍ قط، فالحاجة: ضربٌ من الشَّجر له شوك، والجمع حاج... وتقول: والله ما رَأيتُ فلانا قط، ولا كلّمتُه؛ فمعنى رأيت فلانا: ضربت رئته، ومعنى كلّمته: جرحته،... وتقول: والله ما بطنت فلانا أي ما ضربت بطنه،... وتقول: والله ما أعلمت فلانا، ولا أعلمني؛ أي ما جعلْتُه أعلم أي ما شققت شَفته العليا"(35).

فتكون الملاحن بذلك توفر للمتكلم بأن يقصد غير ما تظهره الألفاظ؛ فهو يريد أن يبلغ السامع مقصده على نحو غير مباشر، معتمدا على ما يتوفر لدى السامع من مقدرة على أن يصل إلى مراده؛ وذلك بما يتاح له من أعراف خاصة لمعاني الألفاظ وهو ما يولد الاستلزام الحواري.

السِّياق

أدرك البلاغيون دور السياق في إصابة المعنى؛ فاشترطوا لذلك مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهو من ضمن حد البلاغة، وقد عبر الجاحظ عن السياق بمفهوم المقام عندما تحدّث عن شروط اللفظ والمعنى، وتلازمهما في تحقيق الدلالة، فقال: "إذا أعطيت كلّ مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو"(36).

ويعرض الخطيب القزويني للحديث عن سياق الموقف، فيقول: "أمّا بلاغة المتكلم فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف، فإنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام لتنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل،

(35) المصدر نفسه، ص58-60.

(36) المصدر نفسه، ج1، ص116.

وجاء في البيان والتبيين عن الجاحظ أنه يستحسن في الجارية اللحن، ويكره لها الفصاحة، واستشهد على ذلك ببيت مالك بن أسماء الفزاري:

منطق رائع وتلحن أحيا ... ناً وأحلى الحديث ما كان لحنا[30]

وأُخِذ على الجاحظ هذا الفهم؛ وهو أن المقصود باللحن ضد الفصاحة، لكن مالك أراد القول بفطنتها بأنها تميل ظاهر الكلام عن باطنه[31].

وقد صنّف ابن دريد في هذا الموضوع كتاب "الملاحن"، وقصد بالملاحن الانزياح الاستعمالي للألفاظ؛ معتمدا على المشترك اللفظي؛ إذ يحتمل اللفظ أكثر من معنى، وليس المقصود المعنى الظاهر الذي يعرفه الناس والمتداول بينهم، لكن المقصود معنى آخر بعيد يحتمله اللفظ معجميا وهو المقصود[32].

وقد أشار ابن دريد إلى معاني كلمة "اللحن" المختلفة تبعا للسياق الذي ترد فيه، فقد يراد بها الغلط والخروج عن القواعد لذلك سُمي الخطأ في اللغة لحنا، وقد يُراد بها في سياق آخر الفحوى والمقصد، وقد يُراد بها الفطنة[33].

وفي سبب تأليف هذا الفن الكلامي قال ابن دريد في كتابه الملاحن: "هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه المجبَرُ المُضْطَهد على اليمين المكره عليها؛ فيعارض بما رسمناه، ويضمر خلافَ ما يظهر ليَسْلَم من عادية الظالم، ويتخلَّص من جَنف الغاشم"[34]. فالغاية من التأليف بيان كيفية تحويل الكلام عن وجهته التي تعارف الناس عليها، وإبطان معنى غير الظاهر.

---

(30) انظر: الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، ج1، ص147.

(31) انظر: الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، **أدب الكتاب**،نسخه وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه، محمد بهجة الأثري وراجعهالسيد محمود شكري الآلوسي (مصر، المكتبة السلفية، وبغداد، المكتبة العربية، د.ط، 1341ه)، ص130-131.

(32) انظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **الملاحن**، تحقيق عبد الإله نبهان (لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م)، ص18.

(33) انظر: المصدر نفسه، ص58.

(34) المصدر نفسه، ص55.

الأصل الذي وضعت له ابتداءً في اللغة، وجاز بها إلى معنى آخر، لعلاقة مشابهة أو لصلة ما بين المنقول إليه والمنقول عنه، والمجاز اللغوي يكون بين الألفاظ فقط.

وأما القسم الثاني من المجاز؛ فهو المجاز العقلي، وهو ما توصف به الجملة من الكلام، فهي دون اللغة؛ لأنه لا يصح ردُّ الجمل إلى اللغة، ولا سبيل لنسبتها إلى واضعها، فالعلاقة التي تحكم الجمل علاقة إسنادية إسنادُ فعلٍ إلى اسم، واسمٍ إلى اسم، وذلك شيءٌ يحصُلُ بقصد المتكلم، ومثال المجاز العَقلي قولنا: خَطٌّ أَحسنُ مما وشَّاه الربيع أو صَنَعه الربيع، فظاهر اللفظ أن للربيع فعلاً أو صُنْعاً، إذ شارَك الحيَّ القادر في الفعل، وذلك تجوُّزٌ من حيث المعقول لا من حيث اللغة[28]. وهنا في الحديث عن الحقيقة والمجاز إشارة إلى خاصية من خواص الاستلزام؛ إذ إن الاستلزام يمكن تقديره، والمقصود بتقدير الاستلزام أن المتلقي يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة للوصول إلى ما يستلزمه الكلام من معنى معتمدا على مبدأ التعاون الذي يحكم الخطاب، وعليه فإن المتلقي سيسعى إلى تأويل المعنى وتقديره في ضوء المعطيات التي يتحصل عليها من المتكلم.

الملاحن

اللحن في اللغة هو إمالة الصواب عن جهته والغاية من ورائه إخفاء الإرادة. ولَحَنَ له يَلْحَنُ لَحْناً: قال له كلاما يعرفه ويخفى على غيره؛ لأَنه مال به إلى التَّوْرية عن الواضح المفهوم. ويصدق هذا المعنى قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من صاحبه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار ". وقال القتال الكلابي:

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا ... ووحيت وحياً ليس بالمرتاب[29]

(28) انظر: الجرجاني، عبد القاهر: **أسرار البلاغة**، ص408–409.

(29) انظر: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب** (بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ)، مادة (لحن).

الحقيقة والمجاز

يقصد بالحقيقة: "كلُّ كلمة أريد بها ما وقعتْ له في وَضع واضع، وإن شئت قلت: في مُواضعة، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة"[24].

وأما المجاز فهو من جازَ الشيءَ يَجُوزه، إذا تعدَّاه، وكلُّ لفظ عُدل به عمّا وضع له أصل اللغة، فهو مجاز، على معنى أنهم جازوا باللفظ من موضعه الذي كان له في الوضع اللغوي إلى معنى آخر[25].

ولوصف اللفظ بأنه مجاز يجب أن تكون هناك علاقة بين المجاز والحقيقة؛ لذا لم يجز القول بالمجاز في الألفاظ التي بينها اشتراك من غير سبب على نحو ما هو موجود في الملاحن كقولنا: أن الثَّوْرَ يكون اسما للقطعة الكبيرة من الأَقِطِ، والنهار اسمٌ لفرخ الحُبَارَى، والليل، لولد الكَرَوان[26].

والمجاز أبلغ من الحقيقة كما يذهب السكاكي، والسبب في ذلك يوضحه بقوله: "إن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم على اللازم فأنت في قولك رعينا الغيث ذاكرا الملزوم النبت مريدا به لازمه بمنزلة مدعي الشيء ببينة فإن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم لأداء انفكاكه عنه على كون الشيء ملزوما غير ملزوم باعتبار واحد، وفي قولك رعينا النبت مدعى للشيء لا ببينه وكم بين ادعاء الشيء ببينه وبين ادعائه لا بها"[27].

ويقسم المجاز إلى قسمين:

القسم الأول: المجاز اللغوي؛ على نحو قولنا: اليد مجاز في النعمة، والأسد مجازٌ في الإنسان وهذا الحكم جرى عن طريق اللغة؛ إذ جاز المتكلم باللفظة

(24) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **أسرار البلاغة**، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة، مطبعة المدني، وجدة، دار المدني، د.ط، د.ت)،ص350.

(25) انظر: المصدر نفسه،ص395.

(26) انظر: المصدر نفسه، ص396.

(27) السكاكي، يوسف بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، ص412-413.

قصد ما قاله، وليس لألفاظه معانٍ أخرى غير التي تظهرها. وهذا ما تحدث عنه غرايس من أن بعض المتكلمين يقصدون ما يقولون.

والثاني: "معنى المعنى": وهو "أن تَعْقِل من اللفظ معنًى، ثم يُفضي بك ذلك المعنى إِلى معنى آخرَ"[21]. فمصطلح "معنى المعنى" أراد به الجرجاني المقاصد الخفية من الكلام فلا يدل اللفظ على ظاهر المعنى، بل يكون للفظ ظلال لمعنى آخر هو المقصود. وهو ما عبر عنه غرايس من أن بعض المتكلمين يقصدون أكثر مما يقولون، أو يقولون عكس ما يقصدون.

ويشترط الجرجاني لإرادة "معنى المعنى" أن يحتمل اللفظ الاتساع والمجاز، إذ يقول: "وجملةُ الأمر أنَّ صور المعاني لا تتغيَّر بِنَقْلها من لفظٍ إلى لفظٍ، حتى يكونَ هناك اتساعٌ ومجازٌ، وحتى لا يُرادَ منَ الألفاظ ظواهرُ ما وُضِعَتْ له في اللغة، ولكنْ يُشارُ بمعانيها إِلى معانٍ أُخَرَ"[22].

وهذا الضابط الذي وضعه الجرجاني من احتمال اللفظ لمعنى آخر، هو ما يحقق مبدأ التعاون بين المتكلم والمتلقي؛ إذ لا يعقل أن يريد المتكلم معنى آخر غير الظاهر من كلامه دون أن يحتمل اللفظ ذلك المعنى الآخر.

ومن الأمثلة على ما يحمله الكلام من مقاصد ظاهرة ومتخفية ما جاء من خبر صالح بن سعيد؛ إذ "قيل: صَالحَ سعيد بن العاص حصنا من حصون فارس على ألّا يقتل منهم رجلا واحدا، فقتلهم كلهم إلا رجلا واحدا"[23]. فما فهمه القوم من الكلام أن سعيدا لن يقتلهم، لكنه احتال عليهم وبطش بهم معتمدا على ما يحتمله الكلام من مقاصد باطنة؛ وذلك بالتلاعب بألفاظ الكلام حتى يتحقق له ما أراد.

(21) المصدر نفسه، ص263.

(22) المصدر نفسه، ص265.

(23) ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، ج1،ص112.

كان الإفصاح أوعر طريقة، وربما كان الإضراب عنها صفحا أبلغ في الدرك، وأحق بالظفر"[18].

هنا نلاحظ أن الجاحظ يشير إلى قاعدة الكم التي تحدث عنها غرايس في مبدأ التعاون، وخرق قاعدة الكم هنا يولد استلزاما حواريا يفضي هذا الاستلزام إلى معنى يكون ترك اللفظ فيه أبلغ في إيضاح المعاني التي يسعى المتكلم إليها.

وفي مواضع أخرى يكون الكشف عن المقاصد وإظهارها أبلغ من الكناية عنها. فقد جاء من خبر قيس بن خارجة بن سنان أنه "خطب يوما إلى الليل فما أعاد فيها كلمة ولا معنى فقيل لأبي يعقوب: هلا اكتفى بالأمر بالتواصل عن النهي عن التقاطع؟ أو ليس الأمر بالصه هو النهي عن القطيعة؟ قال: أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف"[19].

فأراد من استمع لخطبة قيس بن خارجة أن يكتفي بالأمر بالتواصل فهو تعريض وكناية في النهي عن القطيعة بالضرورة، لكن الإفصاح عن المعاني في مثل هذا المقام أبلغ من الكناية عنها لإعطاء كلِّ موضوع حقَّه من المعنى، لذا قيل: "فما أعاد فيها كلمة ولا معنى" للدلالة على أن لكل شق من الكلام معانيه الخاصة التي يكون الإفصاح عنها أحسن وقعا من الإشارة إليها.

المعنى ومعنى المعنى

جعل الجرجاني مقاصد الكلام ظاهرة ومتخفية؛ فهي عنده على ضربين:

الأول: "المعنى": ويقصد به "المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصلُ إليه بغير واسطة"[20]. فالمعنى يصل إليه المتلقي من ظاهر اللفظ، وبهذا يكون المتكلم

(18) الجاحظ، أبو بحر عمرو بن عثمان، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط7، 1998م)، ج1، ص88.

(19) المصدر نفسه، ج1، ص117.

(20) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **دلائل الإعجاز**، تحقيق، محمود محمد شاكر (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط5، 2005م)، ص263.

كانت الكناية في موضع الإكثار كان الإيجاز تقصيرا"[16]. فالإيجاز هو التعبير عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، مع تحقيق الغرض المقصود من تلك الألفاظ، ورعاية الإبانة والإفصاح فيها؛ والإطناب هو زيادة في اللفظ لفائدة لا تتأتى إلا بها؛ إذ يجب أن يتحقق في الخطاب الكم اللفظي الذي تتسق فيه الألفاظ والمعاني محققة مبدأ التعاون بين المتكلم والمتلقي شريطة الوضوح وتجنب الغموض الذي قد يوقع متلقي الخطاب في لَبْس.

وفي معرض الحديث عن الإيجاز والإطناب وأثرهما في بلاغة الكلام، قال السكاكي: "فإن جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو ولا تشترى بثمنها ولا تجرى في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيرا بشأنها والراغب فيها خبيرا بمكانها وثمن الكلام أن يوفى من أبلغ الإصغاء وأحسن الاستماع حقه، وأن يتلقى من القبول له والاهتزاز بأكمل ما استحقه، ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام معتقدا بأن المتكلم تعمدها"[17]. وفي ضوء ما سبق يبدو الحديث عن مبدأ التعاون بين السامع والمتكلم جليا عند السكاكي حين ذهب إلى أن الكلام لا يحقق أبلغ الإصغاء وأحسن الاستماع إلا عندما يتلقى القبول لدى السامع، وهذا لا يكون ما لم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام وأن المتكلم تعمدها ليحقق مقاصد بعينها تحصّل السامع على ثمرتها.

الكناية والإفصاح

قد يكون ترك الإفصاح عن المقاصد بشكل مباشر والكناية عنها في بعض المواضع أبلغ في توصيل المعاني، وفي ذلك يقول الجاحظ: "ومن البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة، أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها، إذا

(16) المصدر نفسه، ص190.

(17) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد، **مفتاح العلوم**، تحقيق نعيم زرزور (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1987م)، ص226.

إسهاب"، فهذا إشارة إلى قاعدة العلاقة أو المناسبة؛ فلا يجوز أن يخرج الخطاب عما بني عليه؛ إذ يجب أن يكون الكلام بين المتخاطبين في صلب الموضوع والخروج عن ذلك إسهاب مذموم.

ووصف ابن المقفّع البلاغة فقال: "البلاغة كشف ما غمض من الحقّ، وتصوير الحقّ في صورة الباطل"(14). وما ذهب إليه ابن المقفع من وصف البلاغة فيه إشارة إلى قاعدة الكيف، فالمتكلم يجب أن يتصف بالنزاهة، علاوة على أنه يجب أن تتوفر لديه الحجج الكافية لما يقوله. وعلَّق أبو هلال العسكري على قول ابن المقفع؛ فقال: "فأعلى رتب البلاغة أن يحتجّ للمذموم حتى يخرجه في معرض المحمود، وللمحمود حتى يصيّره في صورة المذموم. وقد ذمّ عبد الملك بن صالح المشورة، وهي ممدوحة بكل لسان، فقال: "ما استشرت أحدا إلا تكبر على وتصاغرت له، ودخلته العزّة ودخلتني الذّلة؛ فعليك بالاستبداد فإن صاحبه جليل في العيون، مهيب في الصدور؛ وإذا افتقرت إلى العقول حقرتك العيون، فتضعضع شأنك، ورجفت بك أركانك، واستحقرك الصغير، واستخفّ بك الكبير، وما عزّ سلطان لم يغنه عقله عن عقول وزرائه وآراء نصائحه"(15).

الإيجاز والإطناب

شغل الكم اللفظي علماء البلاغة فتحدثوا عن الإيجاز والإطناب، وأقسام كل منهما ودواعيه، ومناسبة كل منهما لبلاغة الخطاب وفي ذلك يقول أبو هلال العسكري: "الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكلّ نوع منه؛ ولكلّ واحد منهما موضع؛ فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه؛ فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ. كما روى عن جعفر بن يحيى أنه قال مع عجبه بالإيجاز: "متى كان الإيجاز أبلغ كان الإكثار عيّا. ومتى

(14) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، **الصناعتين**، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، ص53.

(15) المصدر نفسه، ص53.

التعاون أي أنه لا يريد بي خداعاً ولا تضليلاً، فماذا يريد أن يقول؟ لابد أنه يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة، والمتانة وقوة التحمل، وهو يعرف أنني أستطيع أن أفهم المعنى غير الحرفي، فلجأ إلى هذا التعبير.

مفاهيم الاستلزام الحواري عند العرب القدامى

يمكن أن نتلمس جذور الفكر التداولي لمفاهيم الاستلزام الحواري عند العرب القدامى عبر تناول البلاغيين للمفاهيم البلاغية الآتية: معنى البلاغة، والإيجاز والإطناب، والكناية والإفصاح، والمعنى ومعنى المعنى، والحقيقة والمجاز، والملاحن، والسياق. فقد حوت هذه المفاهيم في طياتها ما تحدث عنه المحدثون من مبدأ التعاون بين المتكلم والمتلقي، وتناولت ما يمكن أن يخفى من مقاصد استلزمها الخطاب ولم تُنبئ عنها الألفاظ. وفي ما يأتي نتناول هذه المفاهيم كلّا على حده.

البلاغة

قال أبو داود الإيادي في معرض الحديث عن البلاغة: "تلخيص المعاني رفق، والاستعانة بالغريب عجز، والتشادق في غير أهل البادية نقص، والنظر في عيوب الناس عيّ، ومسّ اللحية هلك، والخروج مما بني عليه الكلام إسهاب"[13]. فقوله: "تلخيص المعاني رفق"، فيه إشارة إلى قاعدة الكم، فيجب أن تكون الألفاظ على قدر المعاني، فتكون مساهمة المتكلم في الخطاب دون تقصير مخل أو تطويل ممل. وأما قوله: "والاستعانة بالغريب عجز، والتشادق في غير أهل البادية نقص". فهذه إشارة إلى قاعدة الطريقة من المحافظة على وضوح الكلام فلا يعتوره الغموض. وباستثنائه أهل البادية من التشادق في الكلام؛ لأن ذلك يرجع إلى طبيعة الكلام عندهم؛ فالبيئة اللغوية التي ينشأ فيها أهل البادية تهيئ للمخاطب أن يفهم ما هو غريب من الألفاظ، وعندها لا يستعصي على المخاطب فهم مقصود المتكلم. وأما قوله: "والخروج مما بني عليه الكلام

(13) ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، ج2، ص133، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ).

وللاستلزام الحواري عند غرايس خواص تميزه[12]:

1. الاستلزام ممكن إلغاؤه، ويكون بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، ومثاله، قول قارئة لكاتب: لم أقرأ كل كتبك، وهذا يستلزم عنده أنها لا بدَّ أن تكون قرأت بعض كتبه، ولكن إذا أعقبت كلامها السابق بأن قالت: الحق أني لم أقرأ أي كتاب منها، فإنها بذلك تكون قد ألغت الاستلزام.

2. الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي، وهذا يعني أن الاستلزام الحواري مرتبط بالمعنى الدلالي لما يقوله المتكلم، لا بالصيغة اللغوية التي قيل فيها. وعليه فإن المعنى لا يقبل الانفصال مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها. فإذا قالت أخت لأختها:لا أريدك أن تصعدي لغرفتي على هذا النحو، فتقول الأخرى: أنا أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء. فعلى الرغم من تغير الصياغة في قول الثانية، فإن ما يستلزم القول من عدم الرضا عن هذا السلوك لا يزال قائماً.

3. الاستلزام متغير، والمقصود بقولنا بأنه متغير ذلك بأن التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة. فإذا قال شخص: كم يد لي، فقد يكون سؤالا حين يوجه لطفل مثلاً، وقد يكون هذا السؤال يستلزم استنكارا لما يوجه له من عمل. فيختلف الاستلزام حسب السياق الوارد فيه.

4. الاستلزام يمكن تقديره، والمقصود بتقدير الاستلزام أن المتلقي يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة للوصول إلى ما يستلزمه الكلام من معنى معتمدا على مبدأ التعاون الذي يحكم الخطاب، وعليه فإن المتلقي سيسعى إلى تأويل المعنى وتقديره في ضوء المعطيات التي يتحصل عليها من المتكلم. فإذا قيل مثلاً: الملكة فكتوريا صنعت من حديد، فإن القرينة تبعد السامع عن قبول المعنى اللفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى فيقول لنفسه: المتكلم يريد أن يلقي إلي خبراً بدليل أنه ذكر لي جملة خبرية، والمفروض أن المتكلم ملتزم بمبدأ

(12) انظر: نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، 38 –40.

وكان يرمي غرايس من وراء وضعه لهذه القواعد الأربعة إلى أن الحوار بين البشر يجري على ضوابط، وتحكمه قواعد يدركها كل من المخاطب والمتكلم. ومن الأمثلة على تحقق القواعد الأربعة جميعها في الحوار: زوج يسأل زوجته: أين مفاتيح السيارة؟ فتجيب الزوجة: على المائدة.

ونلاحظ في هذا الحوار أن مبدأ التعاون بقواعده الأربعة التي قررها غرايس قد تحققت:

أولا: "الكم" استخدمت الزوجة القدر المطلوب من الكلمات دون زيادة أو نقصان.

ثانيا: "الكيف" كانت الزوجة صادقة.

ثالثا: "المناسبة" أجابت إجابة ذات صلة وثيقة بسؤال زوجها.

رابعا: "الطريقة" أجابت الزوجة إجابة واضحة؛ لذلك لم يتولد عن قولها أي استلزام، لأنها قالت ما تقصد[9].

وعليه فإن خرق مبادئ الحوار هو الذي يولد الاستلزام[10]. ومثاله الطفل الذي يرفض تنظيف أسنانه بقوله بأنه لا يشعر بالنعاس، فحين تقول أم لولدها: أتشعر بالنعاس ؟ فيجيب: لا أرغب في تنظيف أسناني[11]. نلاحظ أن الطفل خرق قاعدة العلاقة أو المناسبة؛ إذ لم تكن إجابته ذات علاقة بالموضوع، ولكن وفق مبدأ التعاون نجد أن إجابة الطفل هذه ولّدت استلزاما حواريا؛ إذ يستلزم رفض الطفل للنوم عدم رغبته في تنظيف أسنانه.

(9) انظر: نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ص35.

(10) انظر: المتوكل، أحمد، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص95، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، 1986.

(11) انظر: روبول، آن وَموشلار، **جاك، التداولية اليوم**، ص61.

2. استلزام حواري **(Conversational implicature)**: هو متغير دائماً بتغير السياقات التي يرد فيها. فعلى سبيل المثال حين يقال:كم الساعة؟ فإن مقصد المتكلم يختلف وفق السياق الذي وردت فيه هذه الجملة، فقد يكون سؤالاً، وقد يكون توبيخاً للتأخر؛ لذا فقد كان غرايس مشتغلا في كيف يمكن أن يقول المتكلم شيئاً ويعني شيئاً آخر؟ ثم كيف يمكن أيضاً أن يسمع المخاطب شيئاً ويفهم شيئاً آخر؟

لذلك وضع غرايس ما يعرف بـ (مبدأ التعاون) وهو مبدأ قائم على الحوار بين المتكلم والمخاطب، ويوضح ذلك قائلا:"ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار"[7].

وقد اقترح غرايس لمبدأ التعاون القواعد الآتية[8]:

1. **قاعدة الكم (Quantity)**: يجب أن تكون مساهمة المتكلم في الحوار مناسبة دون زيادة أو نقصان؛ إذ عليه أن يقدم ما هو ضروري من المعلومات.

2. **قاعدة الكيف (Quality)**: وتُعنى هذه القاعدة بنزاهة المتكلم فلا ينبغي أن يقول ما هو غير صحيح، علاوة على أنه يجب أن تتوفر لديه الحجج الكافية لما يقوله.

3. **قاعدة العلاقة أو المناسبة (Relevance)**: مناسبة الكلام للموضوع؛ إذ يجب أن يكون في صلب الموضوع، وذا علاقة بأقوال القائل السابقة وبأقوال الآخرين.

4. **قاعدة الطريقة (Manner)**: يجب على المتكلم أن يعبر عن الموضوع بوضوح مع تجنب الغموض، واللبس، وأن يكون ذلك بشكل موجز مع مراعاة ترتيب الكلام.

(7) Pual Grice: Studies in the of the way Words, Harvard university press, Cambridge, USA, p p 26-27.

(8) انظر: روبول، آن وَموشلار، جاك، **التداولية اليوم**، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص55، (بيروت، دار الطليعة،ط1، 2003)، وأرمينكو، فرانسواز، **المقاربة التداولية**، ص54.

الاستلزام الحواري عند المحدثين:

أول ما ظهر مفهوم الاستلزام الحواري (**Conversational implicature**) على يد بول غرايس (**Pual Grice**) وهو أحد المنظرين للتداولية- إذ ذهب غرايس إلى أن الناس في خطاباتهم يندرجون تحت ثلاثة أنواع، وهي:

1. يقولون ما يقصدون.
2. يقصدون أكثر مما يقولون.
3. يقصدون عكس ما يقولون.

فالنوع الأول: هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وأما النوعان الثاني والثالث فالمتكلم يريد أن يبلغ السامع مقصده على نحو غير مباشر، معتمدا على ما يتوفر لدى السامع من مقدرة على أن يصل إلى مراد المتكلم وذلك بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال. ونتيجة لهذا كان يفرق غرايس بين المعنى الظاهر الصريح، وبين المعنى الخفي المتضمن ومن هنا نشأت عنده فكرة الاستلزام (**implicature**)[5].

ويرى بول غرايس أن الاستلزام يأتي على ضربين، هما[6]:

1. استلزام عرفي (**Conventional implicature**): وهذا الاستلزام قائم على العرف اللفظي لدلالات بعض الألفاظ بين أصحاب اللغة؛ إذ تفيد تلك الألفاظ دلالات لا تختلف باختلاف السياقات والتغيرات التركيبية، مثل: (لكن)، فهذه الكلمة يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما يتوقعه السامع، مثل: زيد غني لكنه بخيل.

---

(5) انظر: نحلة، محمود أحمد، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ص 33؛ وانظر: ليش، جيفري وتوماس، جيني، **اللغة والمعنى والسياق: البراغماتية** (المعنى في السياق) الموسوعة اللغوية، تحرير:ن. ي. كولنج، ترجمة محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ص179، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2000م).

(6) انظر: نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ص33.

مقدمة

تبحث التداولية (Pragmatics) الوسائل التواصلية، وعلاقتها بالإنسان عندما يستقبل أو يرسل رسالة معينة، فضلا عن الطريقة المعتمدة في الإنجاز التواصلي، ومدى التكيف الذي يمكن أن يحظى به الشكل التواصلي بالنظر إلى الحالة الثقافية السائدة[1]. وتعنى التداولية بدراسة اللغة في الاستعمال اللغوي بوصفها ظاهرة تخاطبية تواصلية اجتماعية تسعى إلى الملاءمة بين الرموز اللغوية والسياقات المرجعية والمقامية التي تشير إليها[2]. علاوة على اهتمامها بالعلاقات القائمة بين المرسل والمرسل إليه في إطار العملية التواصلية القائمة بينهما مثلما تهتم أيضا بالحدث اللغوي بوصفه رموزا تعبيرية مدرجة في التخاطب، وهذا كله يقوم على أساس مسبق من وجود أبعاد تركيبية ودلالية للعملية السيميائية، وعماد عملية الاتصال هذه هو الشكل الذي يقوم المرسل عبره بإفهام المرسل إليه قصديته، وذلك بما يلجأ إليه من سلاسل من العلامات[3]. وتتضمن التداولية مفاهيم أربعة، وهي: الإشارة (deixis)، والاستلزام الحواري (conversational implicature)، والافتراض المسبق (presupposition)، والأفعال الكلام [4](speech acts). ويسعى الباحث في هذا البحث إلى الوقوف على أحد مفاهيم التداولية الآنفة الذكر وهو الاستلزام الحواري على النحو الآتي:

---

(1) انظر: إفتيش، ميلكا، **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة المشروع العربي للترجمة، ط2، مصر، ص351، 2000م.

(2) انظر: بلانشيه، فيليب، **التداولية من أوستن إلى غوفمان**، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، ، ط1، سوريا، ص18–19، 2007م.

(3) انظر: فرانسواز، أرمنيكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للطباعة والنشر، ط1، ص13–14، سوريا، 1997م.

(4) انظر: نحلة، محمود أحمد، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، د.ط، ص15، مصر، 2006م.

الاستلزام الحواري في الفكر اللغوي
عند العرب القدامى: وصف وتحليل

د. عثمان جميل قاسم الكنج
عجمان- الإمارات العربية المتحدة

ملخص البحث

يتناول هذا البحث أحد مفاهيم التداولية، وهو الاستلزام الحواري؛ إذ يسعى الباحث إلى توضيح معالم هذا المفهوم في الدراسات اللسانية عند المحدثين؛ وذلك ببيان نشأة مفهوم الاستلزام الحواري في الدراسات التداولية، وتجلية مفهومه وأنواعه، وقواعده. ومن ثم يقف الباحث على مفهوم الاستلزام الحواري عند العرب القدامى، ويتلمس جذور هذا المفهوم في الفكر اللغوي عندهم في ضوء المفاهيم البلاغية، من مثل: معنى البلاغة، والإيجاز والإطناب، والكناية والإفصاح، والمعنى ومعنى المعنى، والحقيقة والمجاز، والملاحن، والسياق، ومن ثم ينتخب الباحث نصوصا من كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه؛ إذ يتناول الباحث هذه النصوص بالتحليل في ضوء منهجية مقترحة تشتمل على القواعد التي أرساها غرايس لمفهوم الاستلزام الحواري، وهي: قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة العلاقة أو المناسبة، وقاعدة الطريقة.

الكلمات المفتاحية: الاستلزام الحواري، التداولية، قواعد الاستلزام، القدامى، **المحدثون**.

المراجـــــع

- بلبول، محمد، **بنية الكلمة في اللغة العربية: تمثيلات ومبادئ**، الطبعة الأولى، منشورات فكر، دار النجاح الجديدة، الرباط، المغرب 2008.

- Guerssel, M., & J. Lowenstamm (1993). Classical Arabic Apophony [ms]. Montréal (UQAM) & Paris (Université Paris 7).

- Guerssel, M., & J. Lowenstamm (1996). Ablaut in Classical Arabic Measure I Active Verbal Forms, *studies in Afroasiatic Grammar,* 123-134, The Hague : Holland Academic Gaphics.

الفعلية الثلاثية المزيدة فتوصلنا إلى النتائج التالية: أن ما يميز هذه الأشكال، هو أننا نكون، بصددها، مع أنواع أخرى من الاشتقاقات وهي: **اشتقاق بالانتشار** من نوع انتشار-ساكن (C-spread) (فَعَّل)، وانتشار-حركة (V-spread) (فاعل). و**اشتقاق بالإلصاق،** من نوع إقحام السابقة في موقع الإلصاق [س ح] م ص، كما في صيغة (انفعل). و**اشتقاق بالانعكاس** الذي يكون فيه المورفيم [ت] ليس لاصقة اشتقاقية، وإنما هو خاصية من خصائص القاعدة توسم بالسمة [+ انعكاسي]. وفي العربية الفصحى رصدنا نوعين من الاشتقاق الانعكاسي: انعكاس بسيط، يُعيِّن الجذرُ، مباشرة، موقعَ اللاصقةِ. وانعكاس سببي، موقع اللاصقة يُعيَّن بواسطة سمة الانعكاس [س]. والانعكاسان معا، يمثلان الصيغة (افتعل)، والصيغة (استفعل) على التوالي.

تحليل كرسال ولوفينستام (1993) إلى انتقادات تتعلق باعتمادهما تصورا قطعيا ولا كميا للهيكل[58]، ما جعلهما يبقيان في حدود الوصف، وبالتالي، يلقيان صعوبة في تدبير الفجوات الاختيارية الملء (تارة تملأ بالزوائد، وتارة تملأ بنغمة من نغمات الجذر). أضف إلى هذا أن توفقهما في التنبؤ بصورة وجوهر الاشتقاق الأبوفوني يوازيه عجزهما عن تحديد الصور القانونية الهيكلية وتمييزها عن الصور غير الهيكلية، فليست كل الصيغ هيكلية بالضرورة، ويتعين على النظرية أن تفصح عن هذا الواقع بوضوح، ثم إن نظرية كرسال ولوفنستام تعجز عن تعيين مضمون صوري لمفهوم كلمة ممكنة. كما هو الحال في نظرية الصرف العروضي لمككارتي وبرينس (1986) التي أعطت الكلمة مضمونا بحيث أصبحت هذه الأخيرة قابلة لأن تفكك إلى عناصر من نفس الطبيعة، الشيء الذي عجزت عنه النظرية الأبوفونية.

6. خلاصة

حاولنا في هذا المقال رصد التناوبات الحركية في نسق الفعل في العربية فوجدنا أنها تقوم على عنصرين أساسيين: أ) الميكانيزم الأبوفوني. ب) الصيغة النغمية الأساس [a-Ø]. وبواسطة هذا الجهاز الأبوفوني عالجنا الصيغ الفعلية الثلاثية البسيطة فتوصلنا إلى النتائج التالية: أن المورفيم القاعدي [a-Ø] يعتبر أساس اشتقاق مورفيم البناء للمجهول في الماضي، و[i-u] هي أصل اشتقاق مورفيم البناء للمجهول المضارع. أن حركات الماضي المعلوم تتميز بانتظامها التام، مع وجود العنصرين الحركيين [i-u]، وهذه نتيجة مشجعة، لأن [i-u] هي ما يُنتَظَر أن تقوم الصيغة الأبوفونية (9) باشتقاقه انطلاقا من النغمة القاعدية المفترضة [a-Ø]، على اعتبار أن القالب الحركي [i-u] متنبأ به. كما عالجنا الصيغ

(58) أي أن أوليات التمثيل الهيكلي، عند كرسال ولوفنستام، لا تعترف بالتقابل الكمي: مقطع خفيف (س ح) / مقطع ثقيل (س ح س). بل تُسند للكلمتين المعجميتين: "ضرْب" (بسكون الراء) و"ضرَب" (بفتح الراء) تمثيل هيكلي واحد. [س ح س ح س ح].

ضمن مجموعة من السلاسل[55]. وسبب توفقها في احتلال هذه المرتبة، كونها لا تسمح بتكرار العبارات الأبوفونية الأربع المحددة في (19)، فهي تقيد ورود هذه العبارات الأبوفونية، ولا تسمح بتنفيذها أكثر من مرة، مما يجعلها تقدم اشتقاقا شفافا يراعي قانون الأبوفونيا المثالية والذي يقول:

(52) قانون كمال الأبوفونيا[56]

حين ينطبق الاشتقاق الأبوفوني في صيغته القصوى، تتحقق كل عبارة أبوفونية مرة واحدة فقط.

وفي اللغة العربية، السلسلة القصوى تتشكل من متتالية اشتقاق من عمليتين: ماضٍ معلوم← ماضٍ مجهول← مضارع مجهول، تمكننا منها النغمة القاعدية التي تتضمن عنصرين يستجيبان لقانون كمال الأبوفونيا هما Ø وa. وهذان العنصران يستجيبان وحدهما، من بين العناصر النغمية الممكنة للقانون (52)، فهي لا تسمح بتكرار عملية ولا القفز على عملية. وبفضلها يستطيع العنصر الذي لا يملك محتوى صوتيا إشباع موقعه بفضل الانتشار النغمي، ونستطيع اشتقاق النغمة الحركية لماضي البناء للمجهول [u –i][57].

5. قصور الهيكل الأبوفوني

من خلال النتائج المتوصل إليها، أعلاه، نلاحظ أن طريقة اشتغال الهيكل الأبوفوني في العربية، تجعله يتمتع بكفاءة وصفية عالية في رصده التناوبات الحركية في نسق الفعل في العربية. غير أن هذه القوة المفرطة في الوصف عَرَّضت

(55) حصر كرسال ولوفينستام (1993) هذه السلاسل في ست عشر سلسلة: [a-Ø] [a-i] [a-u] [Ø -u] [u –i] [a– u] [Ø– i] [a– i] [u– i] [Ø-a] [i– Ø] [u– Ø] [a– u] [a– a] [i– i] [Ø– Ø]. انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 45.

(56) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 47.

(57) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 48. انظر أيضا بلبول (2008)، ص 118–119.

(50) (اغْتَسَل/ اسْتَوْجَب) (اغْتُسِل/ اسْتُوجِب)

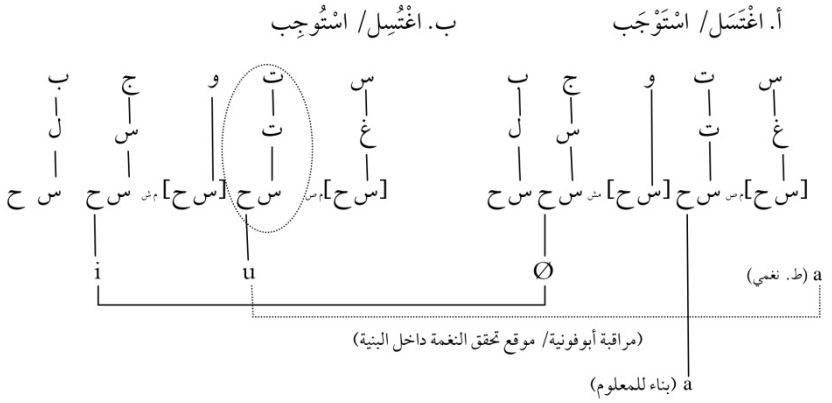

وفيما يتعلق باشتقاق المضارع المجهول من الماضي المجهول، نلاحظ أن حرف المضارعة يبقى دائما خارج ميدان اشتغال الأبوفونيا، وتكون الضمة في المضارع المجهول غير مربوطة أبوفونيا بضمة الماضي للمجهول لوقوعهما خارج ميدان الأبوفونيا. وهذا ما توضحه البنية (51):

(51) (اغْتُسِل/ اسْتُوجِب) (يُغْتَسَل/ يُسْتَوْجَب)[54]

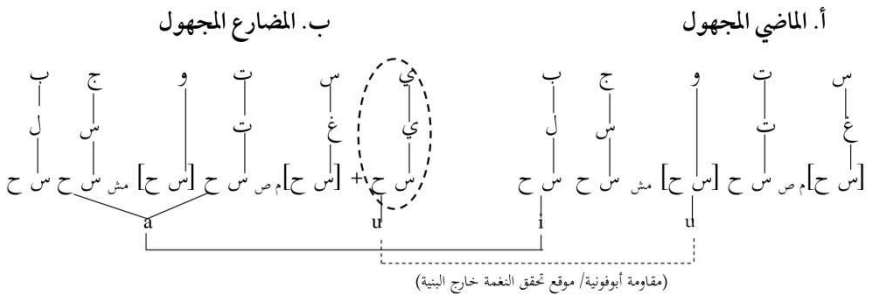

خلاصة القول، إن رصد التناوبات الحركية في نسق الفعل في العربية يقوم على عنصرين أساسيين: أ) الميكانيزم الأبوفوي. ب) الصيغة النغمية الأساس، أي السلسلة الحركية التحتية للعربية والتي تتحدد في [a-Ø]. ومن خلال النتائج السابقة، يتبين أن السلسلة [a-Ø] هي التي توفقت في أن تكون الأساس من

(54) م. ن، ص111.

الملاحظ، إذن، أن القالب (35) يصلح لأفعال الانعكاس (48 أ–ب) مع بعض الاختلافات في تعيين مقطع الاشتقاق. هذا في حالة الماضي المبني للمعلوم، أما فيما يخص المضارع المبني للمعلوم، فبتفحصنا للقالب (35)، يتبين أن هذه الأفعال تتفق في كون مقطع الإلصاق [س ح] م ص فيها معين، ويمثل بالتالي حاجزا بين حرف المضارعة والجذر، الأمر الذي يخلق نوعا من المقاومة الأبوفونية، وبالتالي تُظهِر هذه الأفعال حرف المضارعة مفتوحا. ومقارنة بين البنية (47) (انْسَلَخ/ يَنسلِخ) ونظيرتها في (49) (اغْتَسَل/ يَغْتَسِل)، (اسْتَوْجَب/ يَسْتَوْجِب)، تُظهِر لنا تماثلا بين الصيغ الثلاث، حيث مقطع الإلصاق يغلق مجال الأبوفونيا في الطرف الأيمن، وبالتالي، لن تكون فتحة ياء المضارعة سوى نسخة عن الفتحة غير مربوطة في الماضي (أي a (ط. نغمي)) وليس بينهما علاقة اشتقاق أبوفوني[53].

(49) (اغْتَسَل/ اسْتَوْجَب) (يَغْتَسِل/ يَسْتَوْجِب)

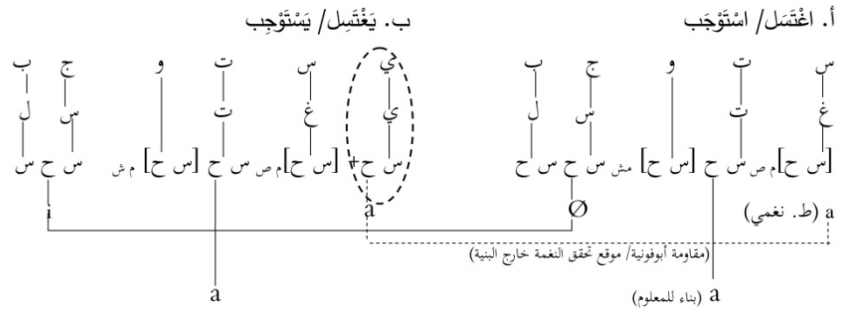

أما بخصوص اشتقاق الماضي المجهول من الماضي المعلوم، فانسجاما مع النتيجة (39)، المتعلقة بالمراقبة والمقاومة الأبوفونيتين، سيتم اشتقاق الصيغ (29 د–ه)، بدون مشاكل، كما تم بالنسبة للصيغة (29 ب) في التمثيل (40). فالملاحظ، أن نفس النغمة [a] التي قاومت الأبوفونيا في (49) بسبب وقوع مكان تحققها خارج البنية، عندما يكون مكان تحققها داخل البنية تنتج اشتقاقا أبوفونيا موفقا. كما يلاحظ في (50).

(53) انظر بلبول (2008)، ص 110.

(48) (اغْتَسَل/ اسْتَوْجَب)

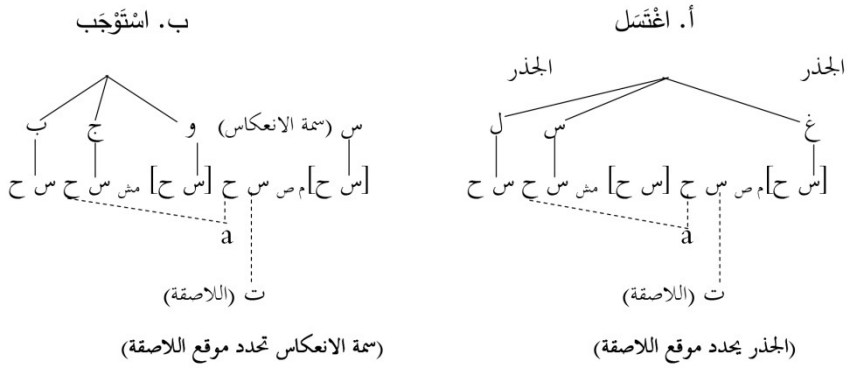

بخصوص البنية (48 أ)، مقطع الاشتقاق الداخلي [س ح] م ش غير معين (not identified)، وهذه البنية تناظر البنية (36) *(انسلَخ)*. فهما معا يخضعان لنفس القالب (35). وفي كلتيهما، مقطع الاشتقاق الداخلي غير معين: ليس هناك أي تعيين لهذا المقطع لأنه لا يمثل موقع الاشتقاق الصرفي. وفي المقابل، تعيين موقع السابقة هو ما يمثل الاشتقاق الصرفي. أما بخصوص البنية (48 ب)، نلاحظ أن مقطع الاشتقاق الداخلي [س ح] م ش معين رغم أن رأس البنية هو المورفيم الانعكاسي السببي [س]. وبإجراء مقارنة بين (48 ب)، حيث المقطع الاشتقاقي معين، و(36)، حيث المقطع الاشتقاقي غير معين، سنكتشف فرقا مهما بين البنيتين. فإذا استعملنا مصطلح جذر–س (root-C) لتعيين أحياز السواكن في الهيكل، والتي لا تصلح لأن تكون مواقع رؤوس صرفية، سنرى أنه في حالة، مثل (36) *(انسلخ)*، جميع السواكن الجذور س ل خ√، يمكن أن تُستوعَب من طرف الجذر–س، (*ن*) الوحيد المتوفر في الهيكل. وفي (48 ب) *(استوجب)*، هذا غير ممكن بسبب وجود ثلاثة سواكن جذور وج ب√، في مقابل، اثنين من جذر–س (*س–ت*). والنتيجة، أن الساكن الجذري الأول *(و)* سيربط بمقطع الاشتقاق. وبما أن رأس البنية هو السابقة المحققة صوتيا بـــ *[س]*، فمقطع الاشتقاق الداخلي لن يتصرف كرأس[52].

(52) لمزيد من التفاصيل، انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص. 10.

4.2.4. صيغة (افْتَعَل) و(اسْتَفْعَل)

إن جميع الأمثلة التي عالجناها، سابقا، ليست فيها القاعدة انعكاسا. وما يمنحنا قراءة انعكاسية للقاعدة هو المورفيم *(ت)*. والملاحظ أن هذا المورفيم، في الأفعال (29 د)، مربوط بالساكن الأول في القاعدة، بعد مقطع الإلصاق. وبالتالي، سيكون التناظر الانعكاسي للقاعدة (base) في البنية (35) كالآتي:

(47) بنية الانعكاس[51]

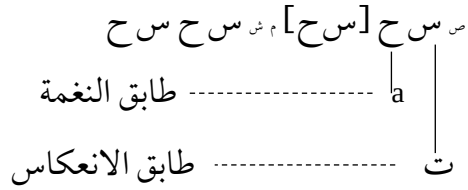

إن المورفيم [ت] ليس لاصقة اشتقاقية، وإنما هو خاصية من خصائص القاعدة يَسِمُها بالسمة [+ انعكاسي]. وفي العربية الفصحى هناك نوعان من الاشتقاق الانعكاسي: انعكاس بسيط وانعكاس سببي. في الانعكاس البسيط، يُعيِّن الجذرُ، مباشرة، موقعَ اللاصقةِ، أما في الانعكاس السببي، فموقع اللاصقة يُعيَّن بواسطة سمة الانعكاس [س]. والانعكاسان معا، يمثلان الصيغة (29 د)، والصيغة (29 هـ)، الممثل لهما في (48 أ) و(48 ب) بالجذور غ س ل√، وج ب√، على التوالي.

(51) كرسال ولوفينستام (1993)، ص 9.

u] في (يُعَالِج) و(يُقطِّع)، وبين حرف المضارعة المفتوح [ي a] في (يَنسلِخ). بما أن النظرية تحدد الأصل الأبوفوني لضمة حرف المضارعة في الفتحة التي تظهر في الطابق النغمي كما يوضح التمثيل (34) و(45)، فإنها مطالبة، في نفس الوقت، بتعليل المانع من ظهور *(يُنسلِخ) (بضم حركة المضارعة) في البناء للمعلوم. يبدو أن طبيعة الهيكل الأبوفوني الخاص بكل صيغة من الصيغ تحول دون ظهور اشتقاق من قبيل الصيغة السابقة. فالأفعال المزيدة التي تأتي حركة المضارعة فيها مضمومة، ذات هيكل بسيط (سح [س ح]م ش سح سح) في حين أن الأفعال التي تظهر فيها حروف المضارعة مفتوحة هي أفعال تملك هيكلا يتصدره مقطع الالصاق ([س ح]م ص س ح [س ح] م ش س ح س ح). فإذا كان هناك حاجز يحول بين ياء المضارعة والجذع المعجمي، فإن حرف المضارعة سيكون مفتوحا بالضرورة، نحو ما يوجد في (46 ب) حيث إن مقطع الإلصاق معين، ويقوم بالتالي حاجزا بين حرف المضارعة والحذر، الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة للأبوفونيا، أما إذا كان حرف المضارعة متصل مباشرة بالجذع المعجمي، كما هو مبين في (46 أ–ج)، فإن حركة المضارعة تكون مضمومة، ومتولدة أبوفونيا من فتحة الطابق النغمي [a-Ø]، كما تم توضيحه، سلفا، في (32) و(44)[50].

السؤال المطروح، الآن، هل القالب (35) يمكن أن يُمثِّل حالة الانعكاس (reflexive) أم لا؟ وفي حالة تمثيله للانعكاس، هل الأفعال (29 د) *(اِفْتَعَل)* و(29 ه) *(اِسْتَفْعَل)*، الدالة على الانعكاس، يظهر فيها حرف المضارعة مفتوحا كما هو الشأن في الأفعال (29 ب) *(اِنْفَعَل)*، أم مضموما كما في الأفعال (29 أ) *(فعّل)* و(29 ج) *(فاعل)*؟

(50) م. ن، ص 110.

من خلال ما سبق، يتبين أن نظرية الاشتقاق الأبوفوني تتمكن من التنبؤ بحركة حرف المضارعة في ("يُفَعِّل) (يُقطِّع) و(يُفَاعِل) (يُعَالِج)، فضلا عن تعيينها المبرر تجريبيا لفتحتين: فتحة الطابق النغمي وفتحة البناء للمعلوم. غير أن المثير للاهتمام أن الضمة لا تحرك حرف المضارعة إلا مع صيغ مشتقة معدودة. مما يتطلب تفسير لساني لتعاقب الضمة والفتحة على حرف المضارعة. وبناء على الهياكل التي ترصد الاشتقاق الأبوفوني، يمكن القول إن حركة المضارعة [a]، في المضارع المجرد، هي حركة البناء، كما بينا في تحليلنا للمعطيات في (10). أما بخصوص الصيغ المزيدة في (29) فالتأرجح بين الضمة والفتحة واضح، ويقدم لنا التمثيل (46) تعاقب الضم والفتح على حرف المضارعة في البناء للمعلوم.

(46) (يُقطِّع/ يَنسلِخ/ يُعَالِج)

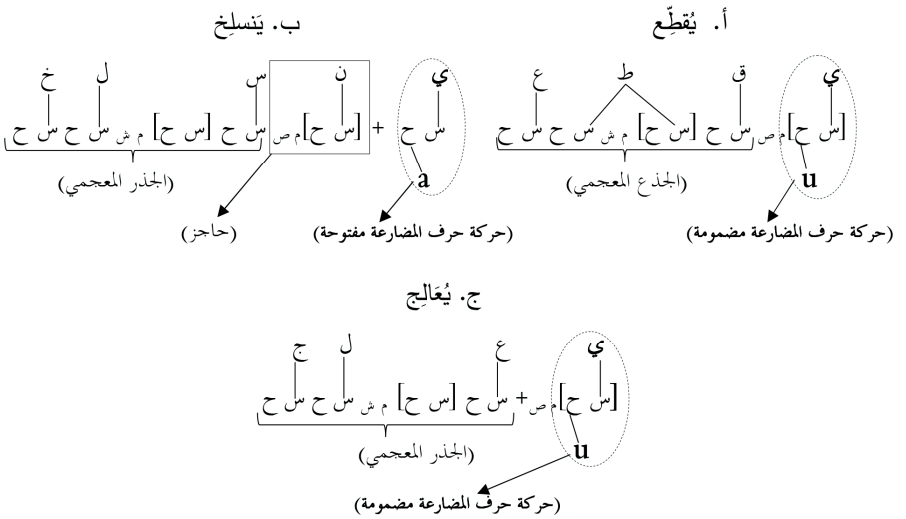

أما بخصوص المضارع المبني للمجهول، فيتميز باطراد الضم في سابقته، كما توضح الأمثلة التالية: (ي **u**قطَّع، ي**u** نسلَخ، ي **u**عَالَج). النظرية الأبوفونية مطالبة، في هذه الحالة، بتفسير التعارض القائم بين حرف المضارعة المضموم [ي

(44) انتشار الحركات (عَالَج/ يُعَالِج)[48]

أ. انتشار الفتحة (عَالَج) ب. انتشار الفتحة (يُعَالِج)

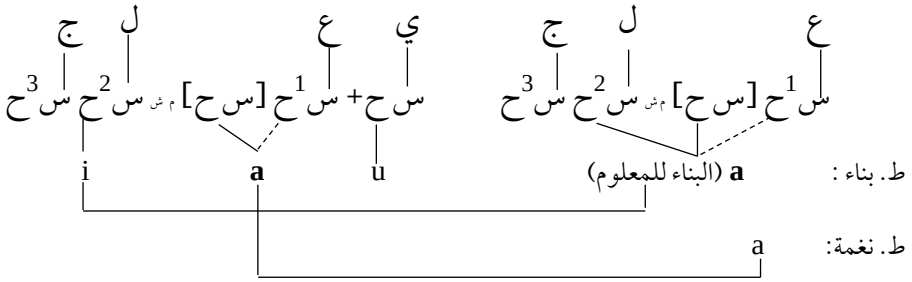

أما المضارع المجهول، فالفتحة التي بعد عين جذعه (أي فتحة س2 في *يُعَالَج*)، والمتولدة أبوفونيا عن كسرة الماضي المجهول (أي كسرة س2 في *عُولِج*)، هي التي تملأ الموقع الحركي في مقطع الاشتقاق [س ح] م ش. كما هو موضح في (45):

(45) انتشار الحركات (عَالَج/ عُولِج/ يُعَالَج)[49]

أ. انتشار الفتحة (عَالَج) ب. انتشار الضمة (عُولِج) ج. انتشار الفتحة (يُعَالَج)

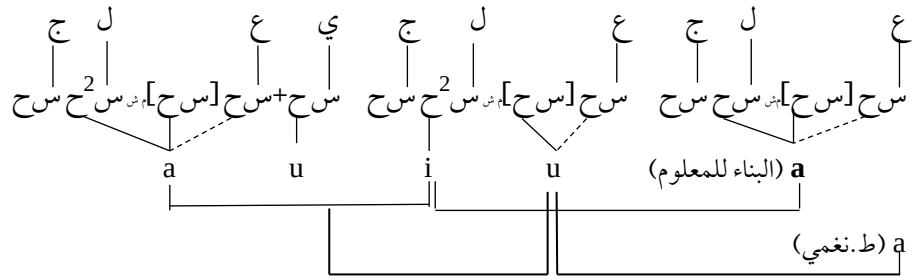

(48) انظر بلبول (2008)، ص 108.

(49) م. ن، ص 109.

(43) انتشار الحركات (عَالَج/ عُولِج)[47]

أ. انتشار الفتحة (عَالَج) ب. انتشار الضمة (عُولِج)

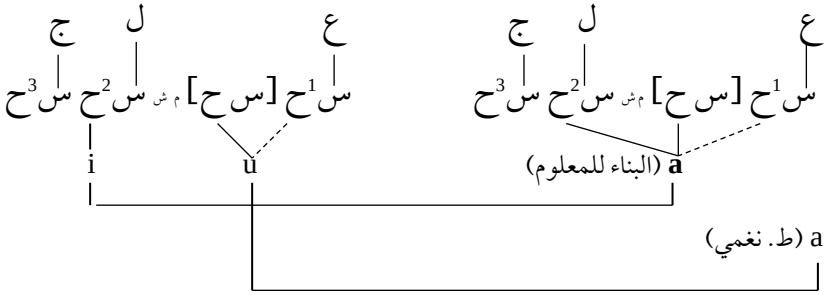

أما إذا قارنا بين الاشتقاق في (32) (قَطَّع/ يُقَطِّع) والاشتقاق في (44) (عَالَج/ يُعَالِج)، لتحديد مصدر ضمة ياء المضارعة فيهما، سنلاحظ أن (يُقَطِّع) اشتقت من (قَطَّع) على النحو المبين في (32) حيث تلازم حركة البناء للمعلوم البنية الدخل والبنية الخرج دون أن تلعب دورا في الاشتقاق الأبوفوني. واشتقاق (يُعَالِج) لا يختلف عن هذا الاشتقاق باستثناء أن الانتشار في (34) صامتي يخص الأصل الثاني من أصول الجذر، في حين أنه في (44) (عَالَج/ يُعَالِج)، حركي. والحركة المرشحة للانتشار ليست سوى حركة البناء للمعلوم [a] (بخط متقطع)، كما هو موضح في (44):

(47) م. ن، ص 42.

(42) (عَالَج/ عُولِج)[46]

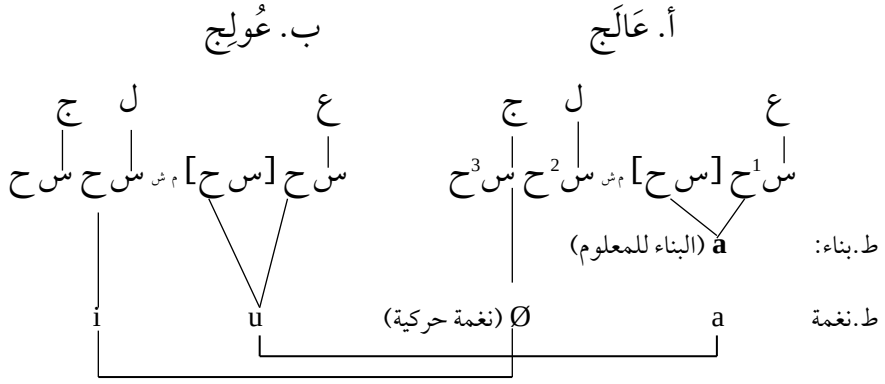

إذا قارنا الاشتقاق في (33) (قَطَّع/ قُطِّع) بنظيره في (42) (عَالَج/ عُولِج)، سنلاحظ أن عملية الانتشار تحققت في (33) باعتبارها انتشار-ساكن (C-spread)، وتحققت في (42) باعتبارها انتشار-حركة (V-spread). ففي البناء للمعلوم، عنصر النغمة الحركية، الأول، ليس لديه موقع ثابت بما أن حركة البناء للمعلوم [a] تحتل الموقع الحركي الأول (أي موقع س[1])، وموقع الحركة ما قبل الأخير يظل فارغا بما أن قيمة عنصر النغمة الحركية الثاني هو [Ø] (أي موقع س[2])، والحركة المرشحة للانتشار، في هذا الموقع، ليست سوى حركة البناء للمعلوم [a] (بخط متقطع في المثال (43)). وفي البناء للمجهول، حيث لا توجد فتحة البناء للمعلوم، تطبق الأبوفونيا، بكل سلاسة، حيث تنتشر الضمة نحو موقع الحركة داخل مقطع الاشتقاق [س ح] م ش. وتمثل البنية (43) لهذا الانتشار:

(46) م. ن، ص41.

(41) (نسُلِخ/ يُنسَلَخ)[45]

أ. نسُلِخ ب. يُنسَلَخ

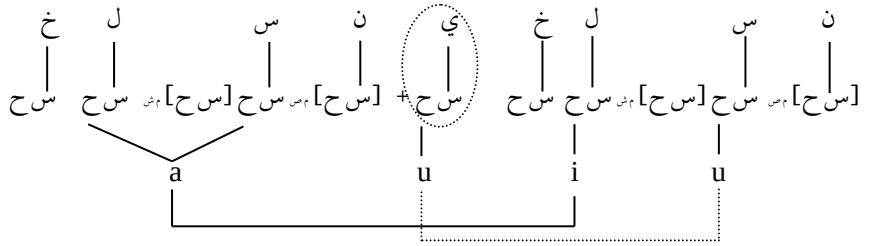

(مقاومة أبوفونية/ موقع تحقق النغمة خارج البنية)

لنفس السبب الذي فشلت فيه النغمة [a] في (نْسَلَخ) من أن تتناوب أبوفونيا مع [u] وظلت في اشتقاق (يَنسلِخ)، أي في موقع السابقة الخارج عن البنية (انظر المثال (35))، لم تتوفق الحركة القاعدية [u] في (نسُلِخ) من أن تتناوب أبوفونيا وظلت كما هي [u] (انظر المثال (41)).

لنرى، الآن، كيفية اشتغال النظام الأبوفوني على الصيغة (فَاعَل) في الماضي المعلوم والمضارع المعلوم، وفي الماضي المجهول والمضارع المجهول.

3.2.4. صيغة (فَاعَل)

دائما، وفي سياق تحليلنا للفعل العربي الثلاثي الجذر في إطار الأبوفونيا والصرف السلسلي، نتناول الصيغة (فَاعَل) في (29 ج) لرصد أهم التناوبات الحركية التي يعرفها الاشتقاق في هذه الصيغة. وباستخدامنا للجذر ع ل ج√، كمثال، سيكون الماضي المعلوم والماضي المجهول للصيغة (29 ج)، كالآتي:

(45) م. ن، ص 38.

(40) (نسَلَخ/ نسُلِخ)

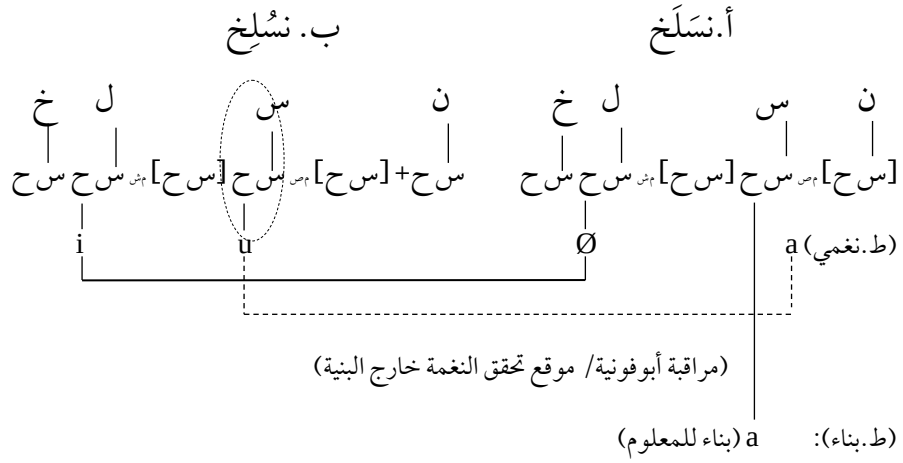

غير أن المثير للاهتمام، هو حالة اشتقاق المضارع المجهول (يُنفعَل)، من الماضي المجهول (نفُعِل) للصيغة (نفَعَل). في (38)، ناقشنا حركة السابقة (ي) في المضارع المعلوم (يَنسلِخ)، وسجلنا كيف تتناغم مع نظيرتها في المضارع المعلوم (يُقطِّع)، وفسرنا الاختلاف بين البنيتين من حيث الموقع المستهدف من قبل الأبوفونيا.

نتساءل، الأن، إن كان بالإمكان ملاحظة اختلاف مماثل في البناء للمجهول. الملاحظ أن سوابق الصيغ في (29 أ) و(29 ب) (أي ياء المضارعة)، تفشل في المضارع المجهول من إعادة إنتاج نفس التصرف المتضاد، فإذا أسقطنا اشتقاق (ي **u**قطِّع/ ي**u** قطَّع) على الصيغة (نسَلَخ)، سنحصل على البنية السيئة التكوين (ي **a**نسلِخ/ *ي**a** نسلَخ). والحل هو أن تُحقَّق السابقة، حركيا، بنفس الحركة [u] في الصيغتين معا، أي (ي**u** قطَّع، ي**u** نسلَخ). وهذا هو ما ينتظر من الاشتقاق المتعلق بـــــ(نسُلِخ) و(يُنسلَخ)، كما هو ممثل له في (41):

(38) موقع العنصر السابقة (يُقطِّع/ يَنسلِخ)

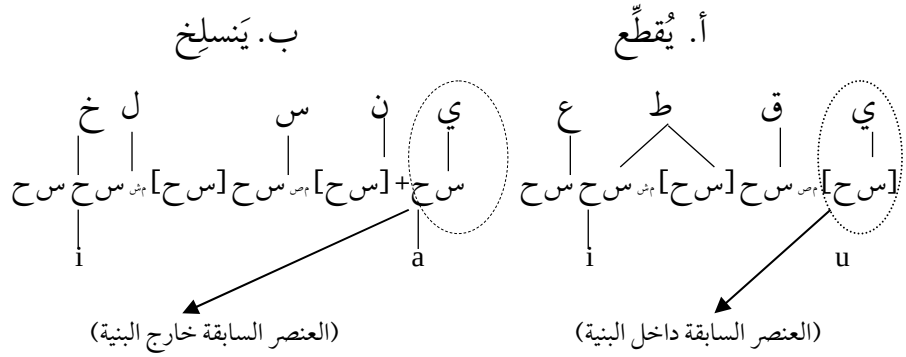

في ضوء ما سبق، سيصبح التصرف المناسب للأبوفونية شفافا: العامل الذي يَعرِف حساسية اتجاه الأبوفونيا هو موقع الحركة المستهدفة من البنية. فحينما يكون الهدف (موقع تحقيق الحركة) داخلي، تكون هناك مراقبة أبوفونية [a-u] كما في (32)، وحينما يكون الهدف خارجي، تكون مقاومة للأبوفونية [a-a] كما في (37). ويمكن صياغة هذه النتيجة كالآتي:

(39) البنية هي مجال الأبوفونيا[43]

إن اشتقاق الماضي المجهول من الماضي المعلوم في التمثيل (40) يتم بدون مشاكل. والملاحظ، في ضوء النتائج السابقة، أن نفس النغمة [a] في (40)، التي قاومت الأبوفونيا في (37) وأنتجت لنا النغمة [a-i] بسبب وقوع مكان تحققها خارج البنية، عندما تكون مستقرة داخل البنية تنتج لنا النغمة [u-i]، بسلاسة وبدون مشاكل[44].

(43) م. ن، ص 37.

(44) م. ن، ص 38.

(37) (انسلَخ/ ينسلِخ)[42]

أ.انسلَخ **ب. ينسلِخ**

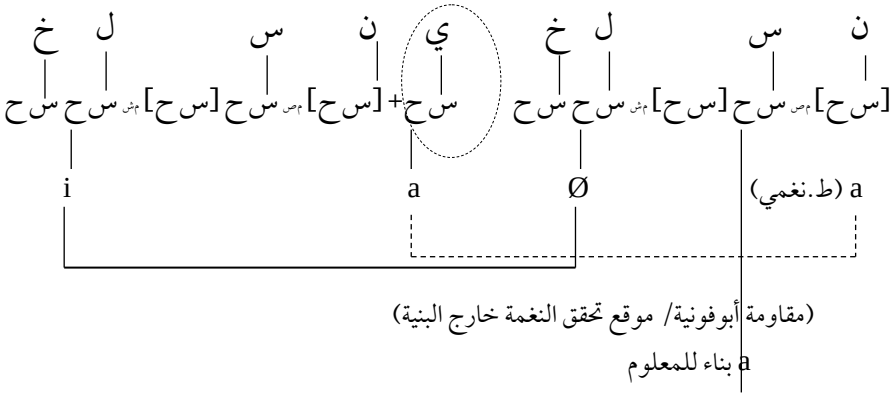

التمثيل (37) يقدم لنا مرحلة أبوفونية يتم فيها عملية اشتقاق بناء المضارع المعلوم من الماضي المعلوم. والمثير في هذا الاشتقاق، أن الجزء الأول من النغمة الدخل [a] فشل في الخضوع للنظام الأبوفوني (مقاومة أبوفونية)، في حين أن الجزء الثاني خضع للنظام الأبوفوني (مراقبة أبوفونية) فاستبدلت [Ø] بالنغمة [i]، كما هو متوقع. ولفهم هذا التصرف المتضاد (differential behavior)، نقارن الاشتقاق في (37) بالاشتقاق في (32) (قَطَّع/ يُقطِّع) الذي يخضع فيه التغيير، كليا، للنظام الأبوفوني. الفرق بين (32) و(37) يظهر جليا: ففي (37) الساكن السابقة (ي) يوجد داخل البنية (intra-binyanic)، في حين أنه في (32) يوجد خارج البنية (extra-binyanic)، كما يظهر في (38):

(42) م. ن، ص 7–8–36.

تجدر الإشارة، هنا، إلى أن الهيكل (35) لا يمثل بناء قاعديا مركبا يتألف من البنية ومقطع الإلصاق [**س ح**] م ص، ولكنه بناء متكامل يشكل فيه مقطع الإلصاق جزءا عضويا من الهيكل. وبالتالي فالبنية (35) هي البنية القاعدية الوحيدة. وتبعا لذلك، تقوم عملية إلصاق السابقة بإقحام رأس صرفي في القاعدة. وبالتالي، سيكون التمثيل الهيكلي للصيغة (29 ب)، الممثل لها معجميا بالجذر س ل خ√، على الشكل التالي:

(36) صيغة (انفعل/ انسلَخ)

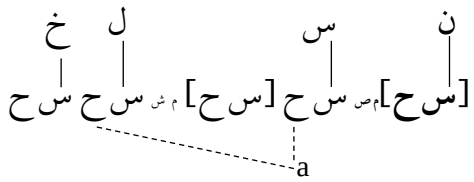

الملاحظ أن السابقة *(ن)*، مربوطة بمقطع الإلصاق [**س ح**] م ص، وهي فاعلة في رأس البنية المشتقة. وبما أن الدخل الممثل في (35) هو القاعدة الوحيدة، فإن أي عملية إضافية، كانتشار الساكن في مقطع الاشتقاق [س ح] م ش مثلا، ستؤدي إلى اشتقاق بنية سيئة التكوين (ill-formed)، كما هو الحال بالنسبة للبنية **(نْسَلَّخ)* التي ستمثل قاعدة واحدة برأسين صرفيين. وانطلاقا من البنية (35)، سيكون اشتقاق الأفعال في المجموعة (29 ب)، والتي تتضمن السابق *(ن)*، من الماضي المعلوم إلى المضارع المعلوم، على نحو ما هو ممثل له في (37):

(فُعِل). والاختلاف الوحيد المسجل هو انتشار العنصر النغمي المشتق في أقصى يسار الهيكل في (34 أ–ب–ج)[40].

(34) انتشار السواكن (قَطَّع/ قُطِّع/ يُقطَّع)

أ. قَطَّع ب. قُطِّع ج. يُقطَّع

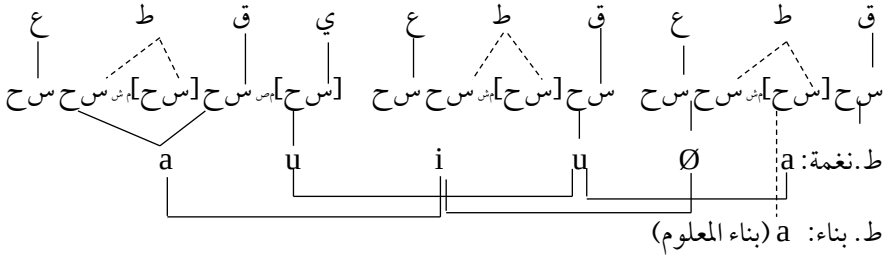

2.2.4. صيغة (انْفَعَل)

بنفس الكيفية التي تم بها اشتقاق الصيغة (29 أ) *(فَعَّل)*، وفق النظام الأبوفوني، يمكن أن تشتق الصيغة (29 ب) *(انْفَعَل)*. غير أن المثير للاهتمام، في هذه الصيغة، هو عدم ظهور الحركة u كحركة للسابقة (ي) في المضارع المعلوم. فما يُنتظَر هو *(ي **u**نْفَعِل) قياسا على (ي **u**قَطِّع).

سنحاول أن نوضح هذه الملاحظة من خلال رصدنا لأهم التغييرات التي يخضع لها التركيب الصرفي للأشكال (29 ب). ما يميز هذه الأشكال، هو أننا نكون، بصددها، مع نوع آخر من الاشتقاق، هو الاشتقاق بالإلصاق. حيث يتم الالصاق، هنا، بإقحام السابقة في موقع الإلصاق [س ح] م ص، كما هو ممثل له في (35):

(35) إقحام السابقة في الهيكل[41]

[س ح] م ص س ح [س ح] م ش س ح س ح

(40) م. ن، ص 34–35.

(41) م. ن، ص 7.

(32) (قَطَّع/ يُقطِّع)[139]

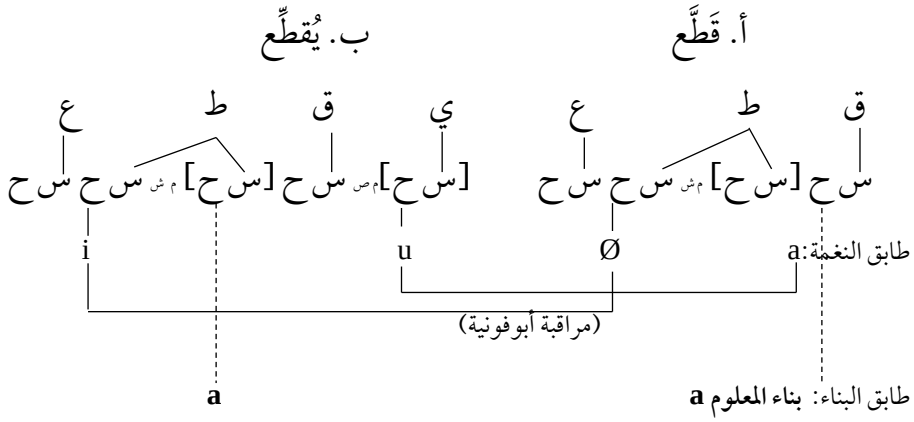

لنرى، الآن، كيفية اشتغال النظام الأبوفوني لاشتقاق البناء للمجهول: الماضي المجهول (فُعِّل) يشتق من الماضي المعلوم (فَعَّل) بنفس الطريقة التي اشتق منها الماضي المجهول (فُعِل) من الماضي المعلوم (فَعَل). ومرة أخرى، سنلاحظ أن البنية المستقبلة (33 ب) لا تحتوي على أي أثر للصوت، فصوتها يعكس النسخة الأبوفونية للنغمة الأساس [a].

(33) (قَطَّع/ قُطِّع)

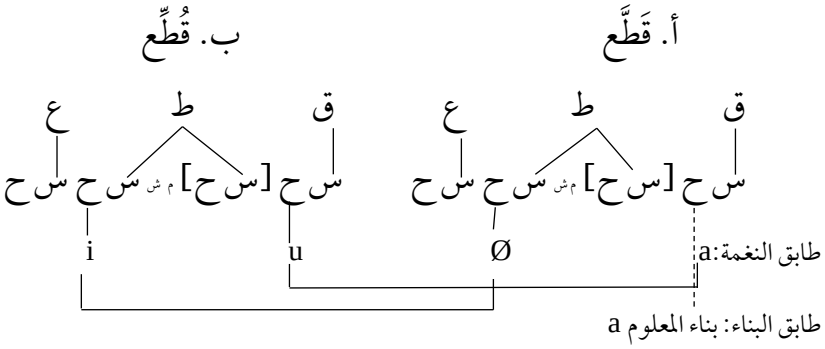

ويتم اشتقاق المضارع المجهول (يُفعَّل) من الماضي المجهول (فُعِّل) بنفس الطريقة التي يتم بها اشتقاق المضارع المجهول (يُفعَل) من الماضي المجهول

(139) م. ن، ص 4–33.

الأيمن من التمثيل. إنه لا شيء سوى موقع إلصاق السابقة *(ي)* غير النشيط [س ح]م ص. وهذا ما تظهره (31)، حيث يظهر مقطع خارجي، خاص بإلصاق السوابق (م ص)، تحته خط[38].

(31) هيكل الأفعال المشتقة الموسع

هيكل الماضي: س ح [س ح] م ش س ح س ح

هيكل المضارع: [س ح]م ص س ح [س ح]م ش س ح س ح

الملاحظ، إذن، أن هناك تطورا في كيفية التمثيل للهيكل الأبوفوني، من الهيكل (2) إلى الهيكل المعدل (21) إلى الهيكل الموسع (31). وهذه التصورات الجديدة للهيكل تتعلق، جميعها، بالبنيات الخارج مقطعية. الملاحظ أن النظام الأبوفوني يشتغل كالآتي: [بناء المعلوم a] يظل خارج الأبوفونية في حين أن [النغمة a] (فتحة عائمة) تستبدل بالحركة u، و[العنصر المجهول Ø] يستبدل بالحركة i، كما يظهر في (32)، حيث حركة البناء للمعلوم تلازم البنية الدخل (32 أ)، الخاصة بالفعل (قَطَّع)، والبنية الخرج (32 ب)، الخاصة بالفعل (يُقطِّع)، دون أن تلعب دورا في الاشتقاق الأبوفوني. ويكون اشتقاق الصيغة (يُقطِّع) من الصيغة (قَطَّع) كالآتي:

(38) م. ن، ص 33.

1.2.4. صيغة (فَعَّل)

إذا أردنا اشتقاق المضارع المعلوم (يُفعِّل) من مقابله الماضي المعلوم (فَعَّل). الهياكل المناسبة لهذا الاشتقاق هي كما في (30)، حيث أن البنية المُصدِّرة للنغمة (30 أ) تحمل النغمة الأصلية، في حين أن البنية المستقبلة (30 ب)، التي ينبغي أن تكون حاملة للنغمة الحركية عبر الأبوفونية، هي عارية من النغمة[37].

(30) صيغة (فَعَّل/ يُفعِّل)

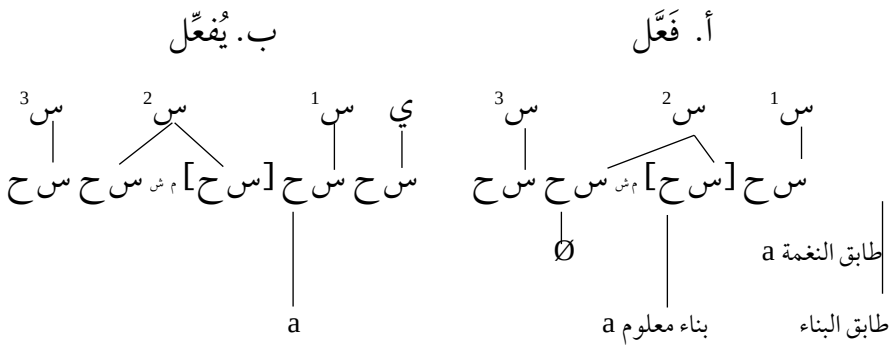

الملاحظ أن الهيكل (30 ب) المتعلق بالمضارع المعلوم أطول من مقابله (30 أ) المتعلق بالماضي المعلوم. وهذا راجع إلى ضرورة استيعاب السابقة الصرفية *(ي)* الخاصة بالمضارع. فهذه اللاصقة الفوق مقطعية يمكن أن تُحدَّد بدقة مقارنة مع باقي مكونات الهيكل: التمثيلان معا، يعرضان لنا إحدى الخصائص المميزة للصيغ (29) وهي خاصية تضعيف الجذر الوسطي (root the medial). وفي حالة التضعيف، يحتل ساكن المقطع الاشتقاقي [**س** ـــ]م ش والساكن الذي يوجد على يساره [ـــــ]م ش **س** موقعين قارين. أما الموقع الذي يوجد مباشرة على يمين المقطع الاشتقاقي **ح** [ـــــ]م ش فيخصص لعلامة البناء للمعلوم [بناء معلوم a]. وبالتالي فإن التوسيع الهيكلي المتعلق باشتقاق المضارع هو مقطع واحد أطول من نظيره في الماضي، أي *(س ح س ح)*، يظهر فيه الموقع الخارج مقطعي على الهامش

(37) م. ن، ص 32.

(28) السلسلة القاعدية

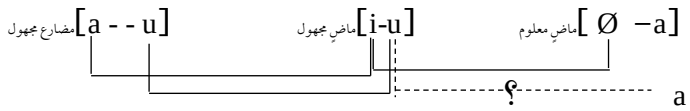

(عائمة)

غير أن ما تتنبأ به نظرية الاشتقاق الأبوفوني، وتستدل على صحته، يتمثل في أن ضمة [u] الفاء في صيغة ماضي البناء للمجهول غير مربوطة أبوفونيا بفتحة [a] فاء صيغة ماضي البناء للمعلوم، بل مربوطة بفتحة عائمة يمنع وجود فتحة البناء للمعلوم من ربطها بموقع بالهيكل.

ويبقى التساؤل المطروح حول طريقة اشتغال الهيكل الأبوفوني في تحليل الأفعال المزيدة وفق أدواته الواصفة المتمثلة في: أ) الميكانيزم الأبوفوني (20)، ب) الصيغة النغمية الأساس [a-Ø].

2.4. معالجة الجذوع المزيدة

للإجابة عن السؤال السابق، نقترح مناقشة المعطيات الواردة في (29)، أسفله، الخاصة بالصيغ الفعلية المزيدة. وسنحاول أن نتطرق لمختلف الاشتقاقات الأبوفونية التي يمكن أن تخضع لها الأفعال المزيدة.

(29) الجذور الفعلية المزيدة

أ. فَعَّل: (كتَّب، قطَّع، فرَّح، قدَّم، حطَّم، نزَّل، زكَّى...).
ب. انْفَعَل: (انْجَرَح، انْكَسَر، انْهَدَم...).
ج. فَاعَل: (شَارَك، قَاتَل، جَالَس، كَاتَب...).
د. افْتَعَل: (اشْتَغَل، احْتَرَق، اشْتَرَط، اقْتَسَم، اشْتَعَل...).
هـ. اسْتَفْعَل: (اسْتَوْجَب، اسْتَغْفَر، اسْتَحْصَد، اسْتَخْرَج...).

للصيغ المبنية للمعلوم، سواء جاءت في صيغة الماضي أم في صيغة المضارع. فهيكل البناء للمجهول، في مطلق الأحوال، خال من فتحة البناء للمعلوم، حيث إن الضمة تنتشر في الماضي المجهول نحو موقع حركة فاء الفعل، وفي المضارع المجهول نحو حركة حرف المضارعة. أما المضارع المجهول فالفتحة التي بعد عين جذعه، متولدة أبوفونيا عن كسرة الماضي المجهول. كما يتبين من البنية التالية:

(27) التناوبات الحركية (ماضٍ معلوم/ ماضٍ مجهول/ مضارع مجهول)[36]

أ. الماضي المعلوم ب. الماضي المجهول ج. المضارع المجهول

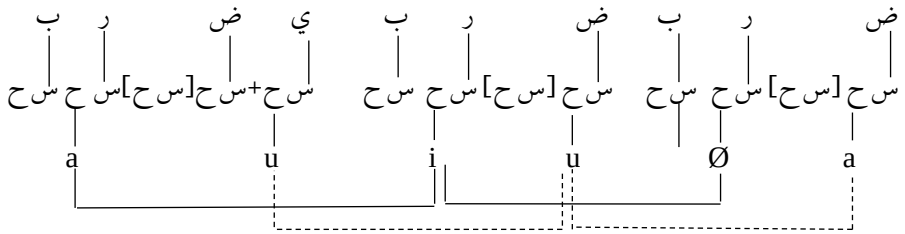

تفيد (27) أن المضارع المعلوم مشتق أبوفونيا من الماضي المعلوم، وهذا الأخير أساس أيضا لاشتقاق الماضي المجهول. ويشكل الماضي المجهول الأصل الاشتقاقي للمضارع المجهول. فنحو الأبوفونية يقدم افتراضاً مفاده أن المورفيم القاعدي: [a-Ø] يعتبر أساس اشتقاق مورفيم البناء للمجهول في الماضي [i-u]. ويعتبر هذا الأخير أصل اشتقاق مورفيم البناء للمجهول المضارع. وذلك كما توضح السلسة القاعدية (9). المعادة للتذكير، هنا، مع بعض الإضافات.

(36) م. ن، ص 16.

(الكسرة) كما في (ضُ ر i ب– كُ ب iر– سُ م iع). فاشتقاق الماضي المجهول من الماضي المعلوم يقرأ [a] في الدخل [Ø– a] ما يفسر ورود [u] في مستهل البنية الخرج بحكم أن التناوب a ـــــ u جزء من المسار الأبوفوني (20). وبفضل هذا المسار، نستطيع أن نزعم أن المضارع المجهول، هو الآخر، متنبأ به أبوفونيا انطلاقا من الماضي المجهول[34].

وتكشف البنية (26) عن البناء الأبوفوني للمضارع المجهول (يُكبَر– يُسمَع–يُضرَب) انطلاقا من الماضي المجهول (كُبِر–سُمِع–ضُرِب)[35].

(26) التناوبات الحركية (ماضٍ مجهول/ مضارع مجهول)

أ. ماضٍ مجهول ب. مضارع مجهول

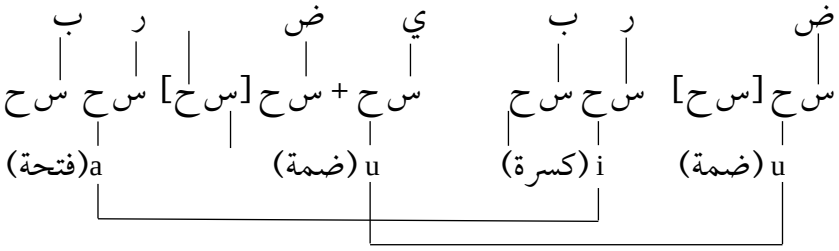

لاحظ، أننا ما زلنا نشتغل بنفس الهيكل (25) حيث إن البنية (26) تتوافق توافقا تاما وقانون الأبوفونيا بحكم أن الخرج الأبوفوني للدخل [u] لا يكون شيئا آخر غير [u] كما في (ض **u** ر ب/ ي **u** ض ر ب) (ك **u** ب ر/ ي **u** ك ب ر) (س **u** م ع/ ي **u** س م ع)، وأن خرج [i] هو [a] كما في (ض ر **i**ب/ ي ض ر **a** ب) (ك ب **i** ر/ ي ك ب **a** ر) (س م **i** ع/ ي س م **a** ع). ونشير، هنا، بأن الدخل في التمثيل (26) [u-i] (الماضي المجهول) هو خرج للماضي المعلوم [a-Ø] في (24) حيث مورفيم البناء للمعلوم طرف في الاشتقاق، بسبب كونه ملازما

(34) انظر بلبول (2008)، ص106–107.

(35) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 32.

(25) التناوبات الحركية (الماضي المعلوم/ المضارع المعلوم)

أ. الماضي المعلوم ب. المضارع المعلوم

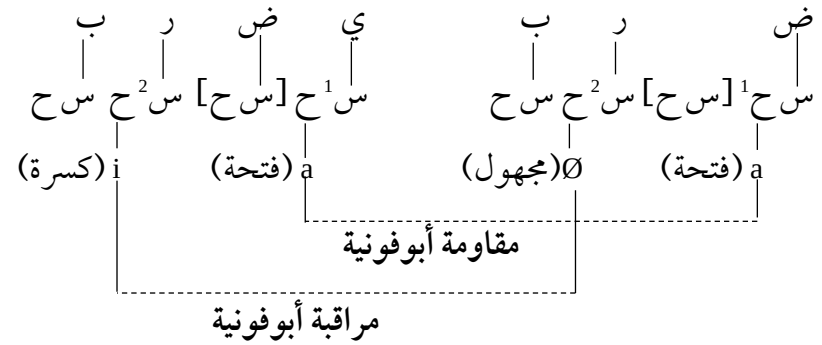

وهكذا، فإننا سندخل في المفارقة التالية: أ) أن التغييرات التي وقعت في اشتقاق حركة البناء للمجهول التزمت، كليا، بالقرارات الأبوفونية المفروضة. ب) أن مجموع الصيغ المبنية للمعلوم في (10)، والتي استخلصنا بواسطتها الصيغة الأبوفونية نفسها، لا تظهر لنا سوى التنفيذ المقاوم للنظام، وخاصة، الحركة الأصلية التي تبدو مقاومة للنظام. وفي هذا السياق، سنحاول إتمام صورة النظام (22) الخاص بالصيغ المبنية للمعلوم في (10) باشتقاق المضارع المجهول من الماضي المجهول، وذلك باعتماد نفس الطريقة التي اشتق بها المضارع المعلوم من الماضي المعلوم.

3.1.4. من الماضي المجهول إلى المضارع المجهول

باعتمادنا على الهيكل (22)، أي بنية الماضي المعلوم والمضارع المعلوم، والميكانيزم الأبوفوني (20)، سيكون التناوب، من جهة، بين فتحة فاء الماضي المعلوم [a]، أي فتحة س¹، كما في (ضa رَ ب– كa بُ ر– سa مِع) وضمة فاء الماضي للمجهول [u]، كما في (ض u رِ ب– ك u بِ ر– س u مِع). ومن جهة أخرى، بين حركة عين الماضي المعلوم [u-i– a= Ø]، أي حركة س²، كما في (ضَ ra ب– كَ ب ur– سَ م iع) وحركة عين الصيغة المشتقة (المبنية للمجهول) i

الحركية (ك **a**تب/ ي**a** كتب)، أما التغييرات المتعلقة بالحركات الثانية (حركات س[2])، مثل ([ضَرَب/ ضَرØب] / يضر**i** ب)، فيعبر عنها بالتمثيل (24) حيث أن (ض**u** رب) مشتقة من (ض **a**رب)[32].

(24) التناوبات الحركية (ماضٍ معلوم/ ماضٍ مجهول)

أ. الماضي المعلوم ب. الماضي المجهول

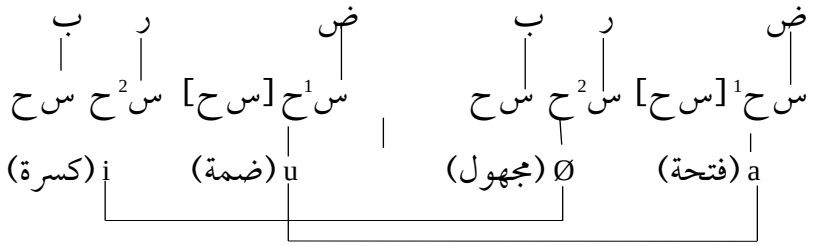

بالنظر إلى الاشتقاق، أعلاه، ينبغي أن يكون المضارع المطابق للاشتقاق هو (ي **u**ضر **i**ب) سواء مع الماضي المجهول، أو المضارع المعلوم، مع تحقيق النغمات المشتقة والمطابقة [u-i]. ومع ذلك، ستكون (ي **a**ضر **i**ب) هي الصيغة الصحيحة، كما يوضحه لنا الاشتقاق (25)، مع الحركة الأصلية [a] المقاومة للأبوفونية[33].

(32) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 26–31–41.

(33) م. ن، ص 26.

(23) التمثيل الهيكلي للأفعال البسيطة[30]

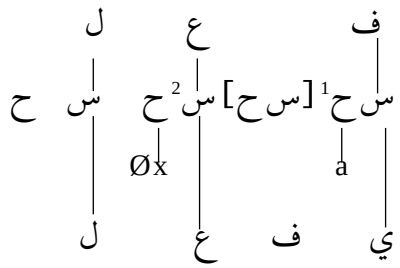

تمكننا البنية (23) من تحديد قيمة x، حيث x= Ø، بمعنى أن x يمكن أن تكون في الماضي المعلوم ضمة كما في (كبُر)، أو فتحة كما في (كتَب/ ضرَب) أو كسرة كما في (سمِع). كما يمكن أن تكون في المضارع المعلوم ضمة كما في (يكبُر/ يكتُب)، أو كسرة كما في (يضرِب)، أو فتحة كما في (يسمَع).

انطلاقا مما سبق، نستخلص أن الصيغة الأبوفونية هي الممثلة لها في (20)، وأن النغمة القاعدية هي [a ـــ Ø]. ونتساءل الآن، هل بإمكان الصيغة الأبوفونية (20) أن تتوسع في معالجتها للاشتقاقات بحيث تقدم لنا اشتقاقات جديدة بخصوص الأفعال البسيطة المقترحة في (10)؟

2.1.4. من الماضي المعلوم إلى الماضي المجهول

إن حركات الماضي المعلوم في (19) تتميز بانتظامها التام، مع وجود العنصرين الحركيين [i-u]، وهذه نتيجة مشجعة، لأن [i-u] هي ما يُنتَظَر أن تقوم الصيغة الأبوفونية (20) باشتقاقه انطلاقا من النغمة القاعدية المفترضة [Ø-a]. فالقالب الحركي [i-u] [ضمة–كسرة] متنبأ به انطلاقا من الصيغة النغمية الأساس [Ø-a] [فتحة–مجهول] الملازمة للماضي المعلوم بموجب الميكانيزم (20)[31]. وهكذا، فالتغييرات الحركية المتعلقة بالحركات الأصلية للأفعال البسيطة المدرجة في (10)، مثال (ض **a**رب/ ض**u** رب) تعكس، بشكل جيد، التغييرات

(30) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 29–30.

(31) المجهول (Ø) في الأمثلة الثالية: (ضرَب –سمِع –كبُر) هو الفتحة، والكسرة، والضمة على التوالي.

التناوبات الحركية (19) في العربية، نلاحظ أن جميع الأفعال تُظهِر الحركة الأصلية باستثناء (ضَرَب). يمكننا أن نعرف النغمة الكامنة في (ضَرَب)، [a ـــــ Ø]، باعتبارها، هي الأخرى، نغمة قاعدية. وانسجاما مع هذه المعطيات الجديدة، يمكن أن نعبر عن التناوبات الحركية في اللغة العربية بواسطة هيكل جديد، هو تعديل للهيكل (2)، نمثل له كالآتي:

(21) هيكل الأفعال المشتقة المُعدَّل[27]

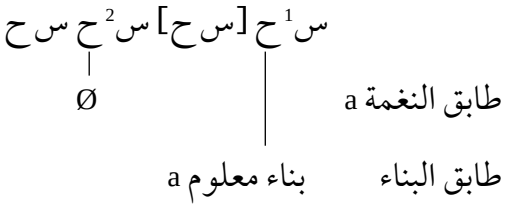

وباعتمادنا على الهيكل الأبوفوني (21) سنحصل على التمثيلات التالية:

(22) التناوبات الحركية (من الماضي المعلوم / المضارع المعلوم)[28]

أ. الماضي المعلوم ب. المضارع المعلوم

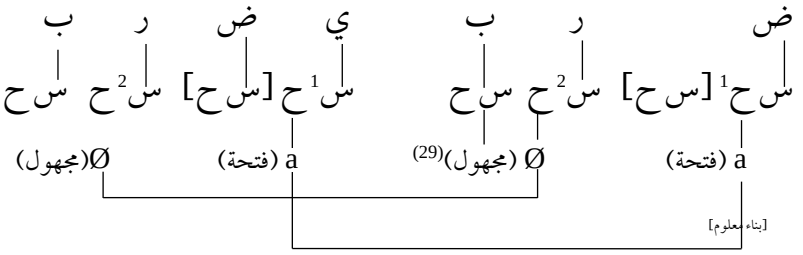

وبناء عليه يأتي التمثيل الصرفي العميق للأفعال البسيطة المدرجة في (10) على النحو التالي:

(27) بخصوص هذا الهيكل، انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 29.

(28) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 26.

(29) حيث العنصر Ø [المجهول] يمكن أن يحمل النغمة a، أو i، أو u.

(18) العنصر الفارغ (Ø)

أ. [ضَرَب</ ضَرØب/] ب. [كَتَب</ كتب/]

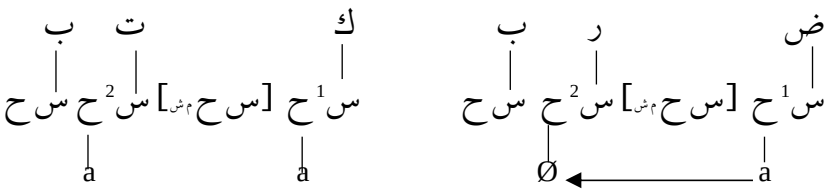

هكذا، سنحصل على التناوبات الحركية التالية:

(19)

Ø ← i	ضَرَ Øب ـــــــ يَضْرِ i ب
i ← a	سَم i ع ـــــــ يَسْم a ع
a ← u	كَت a ب ـــــــ يَكْت u ب
u ← u	كَب u ر ـــــــ يَكْب u ر

وتسمح الصياغة الخطية للائحة التناوبات الأبوفونية في (19)، من تحديد صيغة ما يصطلح كرسال ولوفينستام على تسميته بالمسار الأبوفوني الممثل له في (20).

(20) المسار الأبوفوني[25]

u ـــ u ـــ a ـــ i ـــ Ø

تجدر الإشارة، هنا، أن المسار الأبوفوني (20) يمكن أن يوسع ليشمل جميع حركات الفعل العربي. مما يسمح باشتقاق الحركات النغمية لكل الطبقات المحددة شكلا وصوتا في جميع الاشتقاقات الصرفية. وهناك إشارات مهمة على أن هذا المسار لا يقتصر على اللغة العربية أو السامية، بل قد يكون كليا[26]. وبالنظر إلى

(25) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 25. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 12.

(26) انظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 13.

إذا تأملنا المعطيات في (15 أ–ب) و(16 أ–ب)، سنلاحظ أنها تقودنا إلى التعرف على نوع الفعل الحامل للرمز (x). ففي (15) يقع الالتباس على فعلين من نمط (a–ماضي) وهما الفعل (ضَرَب/ يَضْرِب) في (15 ب) و(كَتَب/ يَكْتُب) في (15 أ). في حين أنه في (16) الالتباس يقع على فعلين من نمط (u–مضارع) وهما الفعل (يَكْبُرُ/ كَبُرَ) في (16 ب) و(يَكْتُب /كَتَب) في (16 أ). وإجمالا، يلاحظ أن (15 ب) هي الأقل التباسا واستقطابا حيث لا توجد فيها الحالتان a ـــــ i وi ـــــ a. ولهذا السبب، ستُأخَذ بعين الاعتبار مقارنة مع الاختيارات الأخرى.

وهكذا، فـ (15 ب) تقدم لنا مطلبين نوردهما في (17) أدناه[23]:

(17) أ. الأبوفونيا تقوم بتصميم نغمة الماضي في نغمة المضارع.

ب. ضَرَب/ يَضْرِب هو نوع الأفعال الذي يحمل (x)، أي (ضَر(x)ب/ يَضْرِب).

إذا تأملنا (ضر **a**ب– ك ت**a** ب)، سنلاحظ أنهما، رغم احتوائهما على نغمات متطابقة، يختلفان كالتالي: (ك ت**a** ب) تتضمن a أصلية، وتظهر العلاقة الأبوفونيـــة a ـــ u، في حيـن أن (ضر **a** ب) تتضمن (**x**)، وتظهر (x) ـــ i كعلاقة أبوفونية. ويقترح كرسال ولوفينستام مضمونا لـــ (x) هو Ø (عنصر فارغ)[24]. ويتحدد هذا العنصر الفارغ بواسطة عملية انتشار تتم انطلاقا من حركة س[1] إلى يمين العنصر الفارغ. كما يتبين أسفله:

(23) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 25. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 10.

(24) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 25. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 11.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الاستقطاب لا يخص إلا a وi، في حين أن u توجد خارج هذه العلاقة. يسمي كرسال ولوفنشتام هذه العلاقة القائمة بين a وi بآثار "الاستقطاب الجزئي". ولمواجهة هذه النتائج، اقترح كرسال ولوفينستام دخلا رابعا بجانب الدخول الثلاثة، i(الكسرة)، a (الفتحة)، u (الضمة)، لرفع الالتباس والتخلص من الاستقطاب، وهذا العنصر الرابع، الذي رمز له بـ (x)، سيرفع الالتباس بفك ارتباط الدخل الواحد بخرجين. وهكذا، نصبح بصدد نظامين شفافين لا يشوبهما التباس واستقطاب[19].

لنفترض أن الالتباس الممثل له في (13) ناتج عن حضور عنصر رابع هو المسؤول عن التباس الدخل. لنرمز له بـ (x). هناك أربعة إمكانات يمكن أن يملأ فيهما العنصر (x) في نظام غير ملتبس. إمكانان خاصان بالمسار: ماضٍ ← مضارع كما في (15 أ–ب). وإمكانان خاصان بالمسار (مضارع ← ماضي) كما في (16 أ–ب)[20].

(15) ماضٍ/ مضارع

أ.

دخل: (u) x a i

4 2 1 3

خرج: (u) u i a

ب.

[21] u a x i

4 2 1 3

u u i a

(16) مضارع/ ماضٍ

أ.

دخل: a i x (u)

3 1 2 4

خرج: i a a (u)

ب.

[22] a i u (x)

3 1 2 4

i a a (u)

(19) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 24. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 9.

(20) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 24. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 9–10.

(21) 1= ضَرَب/ يَضْرِب 2=كَتَب/ يَكْتُب 3= سَمِع/ يَسْمَع 4= كَبُر/ يَكْبُر

(22) 1= يَضْرِب/ ضَرَب/ 2= يَكْتُب/ كَتَب 3= يَسْمَع/ سَمِع 4= يَكْبُر/ كَبُر

إذا تأملنا المعطيات في (13)، سنلاحظ أن هناك التباسا أبوفونيا قائما بين الفتحة والضمة، حيث يمثلان دخلا واحدا بخرجين مختلفين (← a /i u) – (u ← a /u)، مما يشوب هذا النظام بنوع من الالتباس. فالمعادلة تبين لنا ما يأتي: اثنان / a/ تظهران في مجموعة من صيغ الماضي (ضر **a**ب–كت**a** ب)، واثنان / u/ تظهران في مجموعة من صيغ المضارع (يكب**u** ر–يكت**u** ب). وهكذا، فصورة المعادلة تختلف باختلاف المسار المفترض. ففي حالة أولى، تكون a هي مصدر الالتباس، كما في (13 أ)، وفي حالة أخرى، تكون u هي مصدر الالتباس، كما في (13 ب). وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن درجة الالتباس تختلف باختلاف التناوبات: ففي (13 أ) تتناوب a مع i وu وفي نفس الوقت تتناوب u مع u. نفس الشيء في (13 ب) حيث تتناوب u مع u وa وفي نفس الوقت تتناوب a مع i [17].

إلى جانب الالتباس الأبوفوني، هناك ما يسمى بالاستقطاب الأبوفوني (Polarity)[18]. فإذا تأملنا المعطيات في (13)، سنلاحظ أنه في ثنائي مثل (ضر **a**ب/ يضر**i** ب) و(سم**i**ع/ يسم**a**ع)، سيشمل المسار المفترض، سواء في الاتجاه الأول (14 أ) أو الاتجاه الثاني (14 ب)، معادلة تبين لنا أن / i/ تتناوب مع / a/ ، وأن / a/ تتناوب مع / i/ . ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في (14)، حيث يتم تمثيل الاتجاهين.

(14) تناوبات كسرة/ فتحة

	أ. ماضٍ/ مضارع		**ب. مضارع/ ماضٍ**	
الدخل:	سم i ع	ضر a ب	يضر i ب	يسم a ع
التناوب:	a>i	i> a	a>i	i> a
الخرج:	يسم a ع	يضر i ب	ضر a ب	سم i ع

(17) انظر كرسال ولوفينستام (1996)، ص 7.

(18) بخصوص هذه الخاصية، انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 22–23. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 7–8.

(12) تناوبات الجذور البسيطة (الماضي/ المضارع)

i ——— a	سَمِعَ ———	يَسْمَعُ
a ——— u	كَتَبَ ———	يَكْتُبُ
a ——— i	ضَرَبَ ———	يَضْرِب
u ——— u	كَبُــر ———	يَكْبُرُ

وهكذا، فالمعطيات الواردة في (12) تجعل من الصعب التنبؤ بحركة عين المضارع (يضر**i** ب–يكب**u** ر–يكت**u** ب–يسم **a**ع) انطلاقا من حركة عين الماضي (ضر **a**ب–كب **u** ر–ك ت**a** ب–سم **i**ع) وذلك بسبب ما سمي عند كرسال ولوفينستام بالالتباس/ الانغلاق الأبوفوني (opacity)[16]، فالأمثلة السابقة تمثل مجالا لهذا الالتباس. ويمكن التعبير عن هذا الالتباس من خلال البنية (13 أ–ب):

(13) الالتباس الأبوفوني

أ. ماضٍ/ مضارع ب. مضارع/ ماضٍ

(لِبس) (**ضَرَب/ كتَب**) (كبُر) (**يكبُر/ يكتُب**) (يضرِب) (يلبَس)

(يلبَس) (**يضرِب**) (**يكتُب**) (**كبُر**) (**كتَب**) (لِبس)

(يكبُر) (ضرَب)

(16) بخصوص هذه الخاصية، انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 22. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 6.

انطلاقا من التحليل المقترح في كرسال ولوفنستام (1993–1996) المعطيات في (10)، تبين أن فتحة عين (كت **a** ب) المتصرف في الماضي، في حالة تناوب أبوفوني مع الضمة بدليل وجود (يكت u ب) وانتفاء كل من *(يكت i ب) و*(يكت **a** ب)، وأن فتحة (ضر **a** ب) تتناوب أبوفونيا مع الكسر في المضارع (يضر **i** ب) ولا تتناوب مع الفتحة ولا الضمة بدليل لحن *(يضر **a**ب) و*(يضر **u**ب). وأن ضمة عين (كب **u**ر) تتناوب أبوفونيا مع الضمة في (يكب **u**ر) ولا يمكن أن تتناوب مع الكسرة والفتحة بدليل لحن *(يكب **i**ر) و*(يكب **a** ر)، وأن كسرة (سم **i**ع) تتناوب أبوفونيا مع فتحة المضارع (يسم **a**ع) ولا تتناوب مع الضمة والكسرة بدليل لحن *(يسم**u**ع) و*(يسم**i**ع). والملاحظ أن الخاصية المثيرة لهذه التناوبات الحركية هو طابعها التقييدي (restrictiveness)[13].

بناء على هذه النتائج، يقترح كرسال ولوفنستام (1993–1996) التناوبات الحركية (11) على اعتبار أن مجالها هو س^2(الجذر الوسطي):

(11) التناوبات الحركية (ماضي/ مضارع)[14]

أ. إذا كانت *i* هي حركة الجذر الوسطي في بناء المضارع المعلوم، تكون حركة الماضي هي *a*.

ب. إذا كانت *u* هي حركة الجذر الوسطي في بناء المضارع المعلوم، تكون حركة الماضي هي *u* أو *a*.

ج. إذا كانت *a* هي حركة الجذر الوسطي في بناء المضارع المعلوم، تكون حركة الماضي هي *i*.

ويمكن تلخيص هذه التناوبات في الجدول التالي مرفوقة بأمثلة معجمية[15]:

(13) انظر كرسال ولوفينستام (1996)، ص 3.

(14) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 20. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 3.

(15) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 20. وانظر أيضا كرسال ولوفينستام (1996)، ص 3–12.

(9) السلسلة القاعدية

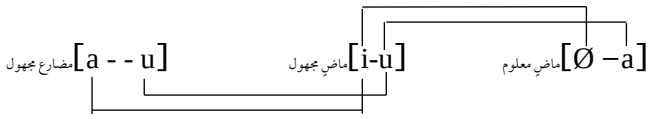

ما تتنبأ به نظرية الاشتقاق الأبوفوني، وتستدل على صحته، يتمثل في أن ضمة الفاء في صيغة ماضي البناء للمجهول [ف**u**ع ل] غير مربوطة أبوفونيا بفتحة فاء صيغة ماضي البناء للمعلوم [ف**a**ع ل]، بل مربوطة بفتحة عائمة يمنع وجود فتحة البناء للمعلوم من ربطها بموقع بالهيكل.

للتوضيح نقترح المعطيات التالية:

(10) الجذور الفعلية البسيطة (البناء للمعلوم)[11]

الماضي (البناء للمعلوم)	**المضارع** (البناء للمعلوم)
ضَرَب	يَضْرِب
كَتَب	يَكْتُب
كَبُر	يَكْبُر
سَمِع	يَسْمَع

الملاحظ أن كل من الفتحة، الضمة، الكسرة، هي نغمات حركية ممكنة لـــ س[2](الساكن الثاني/ حركة عين الفعل)، في إطار التناوبات الحركية، سواء في حالة الماضي أو المضارع كما هو الحال في (ضَرَب، كَتَب، سَمِع). غير أن هناك تناوبات حركية لا يمكن أن تتحقق بنفس الكيفية، كما هو الشأن بالنسبة لـــ *(كَبُر)* حيث لا يوجد أي تناوب حركي بين الضمة في الماضي والكسرة والفتحة في المضارع[12].

(11) انظر كرسال ولوفينستام (1996)، ص 1.

(12) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص 14.

(8) صيغة (فعَل/ فعُل/ فعِل)[9]

أ. صيغة (فعَل)

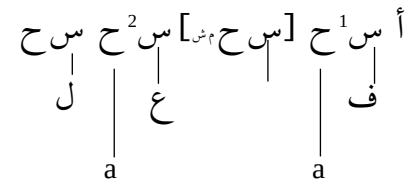

ب. صيغة (فعُل)

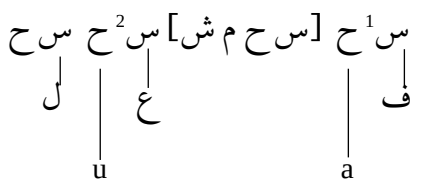

ج. صيغة (فعِل)

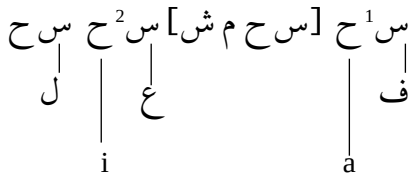

بواسطة هذا التصميم الهيكلي، حاول كرسال ولوفينستام (1993) تحديد النظام الأبوفوني للغة العربية الفصحى، أي التناوبات الحركية التي تربط بين الصيغتين (البناء للمعلوم والبناء للمجهول)[10]. وفي نفس الإطار، سنحاول في الفقرة الموالية أن نوضح كيفية اشتغال هذا النظام الأبوفوني وفق الهيكل (6)، وسنقتصر، فقط، على معالجة الجذور الثلاثية (الماضي/ المضارع).

4. الهيكل الأبوفوني ومعالجة الجذور الثلاثية

1.4. معالجة الجذور الثلاثية البسيطة

1.1.4. من الماضي المعلوم إلى المضارع المعلوم

يقوم نحو الأبوفونية على افتراض مفاده: أن المورفيم القاعدي [Ø- a] يعتبر أساس اشتقاق مورفيم البناء للمجهول في الماضي. وأن [i-u] أصل اشتقاق مورفيم البناء للمجهول المضارع. وذلك كما توضح السلسة (9).

(9) م. ن، ص 6.

(10) لمزيد من التفاصيل راجع كرسال ولوفينستام (1993)، ص 12.

(6) الهيكل الوقعي العربي[8]

بواسطة الهيكل (6) يمكن التمثيل للصيغ المتحركة العين كما في (7):

(7) الصيغ المتحركة العين

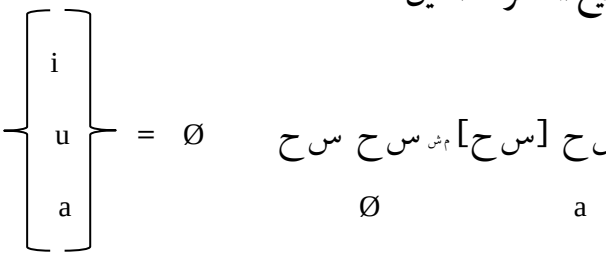

يختزل هذا التمثيل صيغا مثل فعَل/ فعُل/ فعِل (البناء للمعلوم)، حيث يظهر أن الموقع (ح) في وسط الهيكل مخصص بالرمز Ø، أي تحركه إحدى الحركات الثلاث (a، i، u). أما الموقع (ح) في أقصى يمين الهيكل فهو مخصص للحركة (a). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصيغ تختلف عن نظيرتها في (4) و(5) لأن المقطع الاشتقاقي، فيها، غير محدد بسبب رأس البنية الذي هو حركة قاعدية في طابق البناء. والصيغة الأساس لأنماط هذه الصيغ هو الهيكل (6) الذي يتم فيه تعيين رأس للصيغة. وهكذا فالرأس يمكن أن يأخذ شكل انتشار–ساكن (C-spread) كما في (4 أ)، أو انتشار–حركة (V-spread) كما في (4 ب)، أو تحديد للمقطع الاشتقاقي بواسطة الجذر كما في (5)، أو حركة قاعدية يكون فيها المقطع الاشتقاقي غير محدد كما هو واضح في تمثيلات الصيغ (فعَل/ فعُل/ فعِل) في (8):

(8) م. ن، ص 3.

بواسطة ساكن الجذع الوسطي (أي ساكن المقطع الاشتقاقي)، ب) أو يحدد بواسطة الحركة (أي حركة المقطع الاشتقاقي). وهذه العمليات تفرز لنا البنيات، أسفله، التي تمثل خرج الأشكال (4 أ–ب) التي هي *(لَبَّس)* و*(لَابَس)*:

(4) (لَبَّس/ لَابَس)[6]

أ. لَبَّس

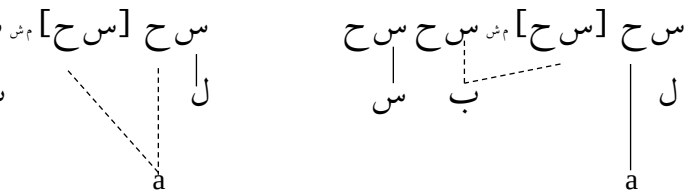

ب. لَابَس

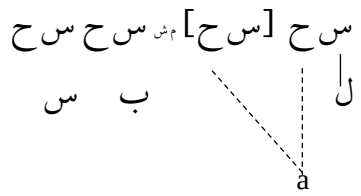

إلى جانب انتشار الساكن (C-spread) في (4 أ)، وانتشار الحركة (V-spread) في (4 ب)، هناك اشتقاق ثالث أساسي، حيث الجذر (root) هو الذي يحدد مباشرة المقطع الاشتقاقي [س ح]م ش. أي أن الساكن الأول في الجذر هو الذي يحدد الموقع الساكني للمقطع الاشتقاقي، كما يظهر في الخرج الذي يمثل الشكل (5) *(أَلْبَس)*[7].

(5) صيغة (أَفْعَل/ أَلْبَس)

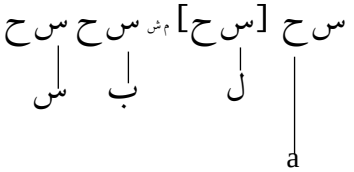

وعليه فالهيكل بالنسبة للغة العربية عبارة عن متوالية من المقاطع القصيرة ونمثل له بـ:

(6) م. ن، ص4.

(7) م. ن.

3. تصميم الهيكل الأبوفوني

ينطلق كرسال ولوفينستام (1993) من فكرة أساسية مفادها أن هيكل الفعل في اللغة العربية عبارة عن متوالية من المقاطع المخصصة بإحدى السمتين *س* أو *ح*. ويقترحان للأفعال المشتقة الهيكل (2).

(2) هيكل الأفعال المشتقة[4]

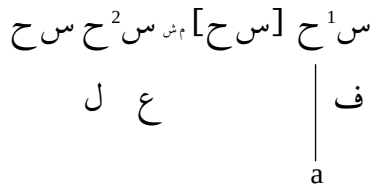

بخصوص المقطع المحدد [س ح] م ش (المقطع الاشتقاقي)، يرى كرسال ولوفينستام أن موقع هذا المقطع هو بمثابة المَقرّ الذي تجرى فيه العمليات ذات الطبيعة الغير السلسلية. ويظهر ذلك من خلال ربط الجذر الثلاثي للفعل *(لَبِس)*، مثلا، بالهيكل (2) لنحصل على الهيكل (3).

(3) صيغة (فَعِل/ لَبِس)[5]

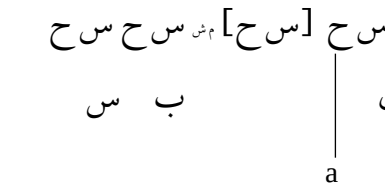

ولا وجود في هذا الهيكل لمتواليات مثل: [*س س*] و[*ح ح*]. أما بخصوص المقاطع من نوع *[س ح س]* كالإدغام والتمديد الحركي، يرى كرسال ولوفينستام (1993) أن هناك، بالضبط، خيارين: أ) أن يُحَدَّد المقطع الاشتقاقي [*س ح*]م ش

(4) انظر كرسال ولوفينستام (1993)، ص3.

(5) م. ن.

الاتجاهية الذي يحضر ارتداد المسار الأبوفوني في الاتجاه المعاكس. ويستلزم هذا أن جرس حركة الأصل الاشتقاقي وحده يمكن أن يكون معجميا، في حين أن جرس الصورة المشتقة شيء متوقع بفضل الصبغة الانطباقية (applicatif) للعلاقة الأبوفونية. وهذه خصائص ضمن أخرى للأبوفونيا نوردها في الآتي:

(1) خصائص الأبوفونية[1]

أ – الأبوفونية لا تكون إلا مثنوية (binaire)

ب – الإستقطاب[2] (polarity) ممكن، بمعنى أن علاقة من نوع a ـــــ u مقبولة كعلاقة أبوفونية[3].

ج – لا يمكن التنبؤ بجرس المشتق انطلاقا من جرس حركة الأصل المشتق منه، مما يعني أن الأبوفونية ظاهرة معجمية.

د – لا تنحصر العلاقة الأبوفونية في عملية اشتقاق واحدة تربط بين جرسين، بل يجوز أن يكون خرج تناوب أبوفوني دخلا أو أساس تناوب آخر.

هـ – أن العلاقة i ـ ـــــ u في السلسلة i ـــــ a ـــــ u ليست علاقة أبوفونية بالنظر إلى أنها لا تستوفي شرط الانطباقية الذي يمنع "القفز" على حلقة من حلقات السلسلة الأبوفونية.

و– العلاقة i ـــــ u ليست علاقة أبوفونية على اعتبار أن العلاقة الأبوفونية أحادية الاتجاه وليست قُطبية

خصائص، ضمن أخرى، سنحاول أن نكتشفها من خلال رصدنا لكيفية تصميم النظرية الأبوفونية للهيكل العروضي (الصيغ) بصفة عامة وهيكل النسق الصرفي للفعل العربي، بصفة خاصة.

---

(1) انظر بلبول (2008)، ص. 91–92.

(2) الاستقطابية أحد مبادئ الأبوفونية وتعني: أن المسافة بين س وص، طرفا الأساس، مسافة قُصوى. وإلى جانب مبدأ الاستقطابية هناك مبدأ التناسبية ويعني: أن العلاقة بين س وص، علاقة دلالية ونحوية قارة. حول هذا المفهوم، انظر كرسال ولوفينستام (1996)، ص 7.

(3) a = فتحة، u= ضمة، i= كسرة.

1. نظرية التناوبات الحركية (الأبوفونيا)

لقد قامت نظرية التناوبات الحركية على الفرضيات الأساس لمشروع النحو التوليدي، وانطلاقا من هذه المبادئ أسس كل من كرسال ولوفنستام، ما سمي بالنظرية الأبوفونية التي اهتمت برصد التناوبات الحركية التي تقع داخل الكلمة وتحديد مسارها التعاقبي. سنحاول، في هذه الفقرة، اقتراح بنيات موحدة للتناوبات الحركية في النسق الفعلي العربي (الجذور الثلاثية). ولأجل ذلك، سنقوم برصد هذه التناوبات الحركية بالاعتماد على عنصرين أساسيين: (أ) الميكانيزم الأبوفوني. (ب) الصيغة النغمية الأساس. وسنقترح، بعد كرسال ولوفنشتام (1993)، هيكلا هو عبارة عن ميكانيزم أبوفوني يعاد تطبيقه على دخله الخاص، ويقلص، بشكل كبير، من دور المعجم. وفي هذا السياق، سنبين كيف أن جميع مكونات هذا الهيكل الأبوفوني يتم تعيينها (identified) إلى جانب تعيين مجالها الذي هو البنية. وهو مجال مبني على اعتبارات مختلفة تماما عن الأبوفونيا. كما سندعم الطرح الأبوفوني الذي يرى أن المجال الذي، في إطاره، تشتغل الأبوفونيا هو، على وجه التحديد، المصفوفة التي من خلالها يتم توليد جميع الجذور. سنقوم بكل هذه المحاولات من خلال أَمْثَلَة للهيكل، أي وجود هيكل واحد أساس لجميع الاشتقاقات تَعرِف طريقة اشتغاله حساسية لبنيته الداخلية.

2. تصميم النحو الأبوفوني

إن صياغة نحو للأبوفونية، انطلاقا من معطيات اللغة العربية، مشروع يندرج في سياق المساهمة في بناء جزء من النحو الكلي، من منطلق أن الوصف الملائم لظاهرة في نحو خاص يجب أن يلائم الظواهر المماثلة في اللغات الطبيعية. وبناء، على ذلك، حاول كل من كرسال ولوفينستام (1993) تقديم صيغة معدلة لنظرية الصرف المستقل القطع لمككارتي (1979–1981) حيث اشتغلا فيها على النسق الصرفي للفعل في العربية الفصحى. فبَيَّنا أن السيرورة الأبوفونية سلسلة من الوحدات الجرسية المرتبة التي لا يجوز أن تتخطى عملية الاشتقاق حلقة من حلقاتها بمقتضى مبدأ الانطباقية. وأن الاشتقاق الأبوفوني ينبغي أن يَحترِم مبدأ

التناوبات الحركية للفعل العربي

مقاربة أبوفونية

د. عبد اللطيف المطاد
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب
جامعة محمد الخامس –المغرب

استمرارا لمحاولاتنا الهادفة إلى رصد مختلف التصميمات التي يعرفها الفعل العربي في الصرافة التوليدية،* سنحاول في هذا المقال الكشف عن مظهر آخر من مظاهر تصميم الفعل الثلاثي في إطار التصور المعجمي، الذي يقضي بأن الكلمات تبنى في المعجم، ويتعلق الأمر بالتناوبات الحركية التي تقع داخل الفعل. نروم في هذا المقال الكشف عن هذه التناوبات في ضوء نموذج لساني ساهمت اللغة العربية، بشكل مباشر، في تدقيق أساليبه التمثيلية وتطوير أدواته التصورية، إنه النموذج الأبوفوني (Apophonie) الذي ينضوي تحت نظرية الصرف المستقل القطع ويمثل صيغتها المعدَّلة. هدفنا من وراء ذلك، أن نبين كيف حاول هذا النموذج إثبات قانون الأبوفونيا من خلال البحث في التناوبات الحركية، وكيف اعتبر أن هذه التناوبات غير متجانسة والجامع بينها أنها تناوبات تحصل في مجال واحد هو تحت س^0(أي الجذع) وفي ميدان صرفي واحد هو المورفيم. سنقوم بكل ذلك من خلال رصدنا لأهم التناوبات الحركية التي يعرفها النسق الفعلي العربي في إطار ما يسمى بالنظرية الأبوفونية (Apophonic theory) مع كرسال ولوفنستام (1993–1996) Guerssel & Lowenstamm.

* هذا العمل هو استمرار وتتمة لمقالات سابقة حول تصميم الفعل العربي في الصرافة التوليدية. تطرقنا في المقال الأول لتصميم الفعل العربي وفق المقاربة الوقعية (انظر: مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، العدد 2017/33)، وتطرقنا في المقال الثاني لتصميم الفعل العربي وفق المقاربة القطعية (انظر: مجلة اللغات واللسانيات، منشورات المعهد الدولي للغات والثقافات، فاس، العدد 40–41/ 2018). والمقال قيد المناقشة سنتطرق فيه لتصميم الفعل العربي وفق المقاربة الأبوفونية.

(ج) مراجع وردت ضمن مراجع البحث الأَساسيّة

- Bernd Heine 1982:

The Nubi Language of Kibera – An Arabic Creole: Grammatical Sketch and Vocabulary. (Language and Dialect Atlas of Kenya, 3) Berlin: Reimer.

- B. Heine, U. Claudi & F. Hunnemeyer 1991:

Grammaticalization: A Conceptual Framework. University of Chicago Press.

- Colette Craig 1991:

Ways to go in Rama: A Case Study in Polygrammaticalization. In Elizabeth C. Traugott & Bernd Heine (Eds.): Approaches to Grammaticalization. Vol.2: 455-92. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

- Elizabeth Closs Traugott 1982:

From Propositional to Textual to Expressive Meanings: Some Semantic-Pragmatic Aspects of Grammaticalization. In W. P. Lehmann & Yakov Malkiel (Eds.): Perspectives in Historical Linguistics. 245-71. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

- J. M. Anderson 1971:

The Grammar of Case: Towards a Localist Theory. Cambridge University Press.

- James Li 1977 (Ed.):

Mechanisms of Syntactic Change. Austin: University of Texas Press.

- Martin Haspelmath 1997:

From Space to Time: Temporal Adverbs in the World's Languages. Munich and Newcastle: Lincom Europa.

- S. Svorou 1993:

The Grammar of Space. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

- Nikolaus P. Himmelmann 2004:

Lexicalization and Grammaticalization: Opposite or Orthogonal?. p.21. in Walter Bisang, Nikolaus P. Himmelmann and Björn Wiemer (Eds.): Trends in Linguistics. Studies and Monographs. Berlin/Boston: Mouton De Gruyter.

- Östen Dahl 2004:

The Growth and Maintenance of Linguistic Complexity. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.

- Paul J. Hopper 1996:

Some Recent Trends in Grammaticalisation. Annual Review of Anthropology, vol.25:217-36.

- Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003:

Grammaticalization. 2nd ed. p.1-2. Cambridge: Cambridge University Press.

- R. L. Trask 1993:

A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics. London and New York: Routledge.

- Roger Lass 2000:

Remarks on (Uni)dierctionality. In Olga Fischer, Anette Rosenbach & Dieter Stein (Eds.): Pathways of Change: Grammaticalization in English. John Benjamins Publishing Company.

- Stephen G. Alter 2001:

The Linguistic Legacy of William Dwight Whitney. in Sylvain Auroux et al. (Eds.): History of the Language Sciences. Vol.2. pp.1923-31. Berlin, New York: Walter de Gruyter.

- Von David Wilmsen 2011:

On Grammaticalization Processes in Arabic, the Use of Corpora and the Limits of Theory: Claims and Counter Claims. Orientalistische Literaturzeitung 106 (6): 1-9.

Language: Research in the Tradition of Dan Isaac Slobin. New York: Taylor and Francis Group, LLC. 345-355.

- John van der Auwera 2002:

More Thoughts on Degrammaticalization. in Ilse Wischer & Gabriele Diewald (Eds.): New Reflections on Grammaticalization. John Benjamins Publishing Company.

- Lyle Campbell & Mauricio J. Mixco 2007:

A Glossary of Historical Linguistics. Edinburgh University Press.

- Martine Vanhove, Catherine Miller and Dominique Caubet 2009:

The Grammaticalisation of Modal Auxiliaries in Maltese and Arabic Vernaculars of the Mediterranean Area. In Björn Hansen and Ferdinand de Haan (eds.): Modals in the Languages of Europe : a Reference Work. Empirical Approaches to Language Typology, No.44. Mouton de Gruyter.

- Mohssen Esseesy 2007:

Grammaticalization. in Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.II. (191-8) Leiden, Boston: Brill.

- Mohssen Esseesy 2009a:

Reanalysis. In Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.IV. (37-43) Leiden, Boston: Brill.

- Mohssen Esseesy 2009b:

Semantic Bleaching. in Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.IV. (160-4) Leiden, Boston: Brill.

- Mohssen Esseesy 2010:

Grammaticalization of Arabic Prepositions and Subordinators. A Corpus-based Study.. Leiden: Brill.

- Muriel Norde 2012:

Lehmann's Parameters Revisited. in Kristin Davidse, Tine Breban & Lieselotte Brems (Eds.): Grammaticalization and Language Change: New Reflections. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.

- Henning Andersen 2008:

Grammaticalization in a Speaker-Oriented Theory of Change. in Þórhallur Eyþórsson (Ed.): Grammatical Change and Linguistic Theory. Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins.

- Ian Roberts 2010:

Grammaticalization, The Clausal Hierarchy and Semantic Bleaching. in Elizabeth Closs Traugott & Graeme Trousdale (Eds.): Gradience, Gradualness and Grammaticalization. John Benjamins Publishing Company.

- Ilse Wischer 2000:

Grammaticalization versus Lexicalization: 'Methinks' there is some Confusion. In Olga Fischer, Anette Rosenbach & Dieter Stein (Eds.): Pathways of Change: Grammaticalization in English. John Benjamins Publishing Company

- Jerzy Kurylowicz 1975:

Esquisses Linguistiques. II. (1965: The Evolution of Grammatical Categories) Munich: Wilhelm Fink.

- Joan Bybee, Revere Perkins & William Pagliuca1994:

The Evolution of Grammar: Tense, Aspect, and Modality in the Languages of the World. Chicago and London: University of Chicago Press.

- Joan Bybee 2003:

Cognitive Processes in Grammaticalization. In M. Tomasello (Ed.): The New Psychology of Language. Vol.2. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates Inc.

- Joan Bybee & Joanne Scheibman 2007:

The Effect of Usage on Degrees of Constituency: The Reduction of Don't in English. in Joan Bybee (Ed.): Frequency of Use and the Organization of Language. Oxford University Press.

- Joan Bybee 2009:

Grammaticization: Implications for a Theory of Language. In J. Guo, E. Lieven, S. Ervin-Tripp, N. Budwig, S. Ozcaliskan, and K. Nakamura (eds.), Crosslinguistic Approaches to the Psychology of

- Bernd Heine & Mechthild Reh 1984:

Grammaticalization and Reanalysis in African Languages. Hamburg : Helmut Buske.

- Bernd Heine & Tania Kuteva 2002:

On the Evolution of Grammatical Forms. in Alison Wary (Ed.): The Transition to Language. Oxford University Press.

- Bernd Heine & Tania Kuteva 2004:

World Lexicon of Grammaticalization. Cambridge University Press.

- Bernd Heine & Tania Kuteva 2005:

Language Contact and Grammatical Change. Cambridge University Press .

- C. H. M. Versteegh 2006:

Arabic Linguistics Tradition. in K. Brown (Ed.): Encyclopedia of Language and Linguistics. Vol.1: 434-40. Amsterdam: Elsevier.

- Christian Lehmaan 2011:

Grammaticalization of Semitic Case Relators. Aula Orientalis (29): 9-26. http://christianlehmann.eu/publ/gr-n_semitic_case.pdf.

- Christian Lehmaan 2015:

Thoughts on Grammaticalization. 3rd Ed. Berlin: Language Science Press.

- Elizabeth C. Traugott 2002:

From Etymology to Historical Pragmatics. in D. Minkofa & R. Stockwell (Eds): Studies in the History of the English Language. Berlin: Mouton de Gruyter.

- Frederick J. Newmeyer 1998:

Language Form and Language Function. MIT Press .

- Hana Zabarah 2012:

The Notion of 'Complete' and 'Incomplete' Verbs in Early Arabic Grammatical Theory. in Reem Bassiouney & Graham E. Katz (Eds.): Georgetown University Round Table on Languages and Linguistics: Arabic Language and Linguistics. Washington: Georgetown University Press.

- علي القاسميّ 2014:

صناعة المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة، بيروت، مكتبة لُبنان ناشرون، الطّبعة الأَولى.

– علي القاسميّ 2016م:

معالجة قوانين التّغير اللُّغويّ في المعجم التّاريخيّ، ضمن كتاب "المعجم التاريخي للغة العربية: رؤى وملامح»، إعداد منتصر أمين عبد الرحيم، وخالد اليعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الطبعة الأولى، ص159– 196.

– مكتب تنسيق التَّعريب 2002م:

المعجم الموحَّد لمصطلحات اللِّسانيّات – سلسلة المعاجم الموحَّدة رقم (1).

– ابن منظور (أَبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم، ت 711ه):

لِسان العرب، بيروت، دار صادر.

(ب) مراجع أَجنبيّة

- Aaron David Rubin 2004:

Studies in Semitic Grammaticalization. PhD Thesis. Harvard University.

- Antoine Meillet (Ed.) 1948:

Linguistique historique et linguistique générale. Tome I, (1912: L'évolution des formes grammaticales) Paris: Champion.

- Balkees Al-Najjar 1991:

Grammaticalization of Lexical Markers in Kuwaiti Arabic. Folia Linguistica XXV (3-4): 665-75.

– أَبو حيّان الأَندلسيّ712هـ:

الإِدراك للسان الأَتراك، مطبعة عامره، 1309.

– الزّجاجيّ (أَبو القاسم عبد الرّحمن بن إِسحاق ت 337هـ):

الإِيضاح في عِلل النّحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النّفائس، الطّبعة الثّالثة.

– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت، 180هـ):

الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطّبعة الثّالثة، 1988.

– عبد الرّزاق بنور 2014 م:

التّلازم الدّلاليّ والتّرسيس، ضمن كتاب «نحو معجم تاريخيّ للّغة العربيّة»، الدّوحة: المركز العربيّ للأَبحاث ودراسة السّياسات، الطّبعة الأَولى، ص ص111– 172.

– عبد العلي الودغيري 2016م:

التّأريخ المعجميّ والتّطوّر اللّغويّ، ضمن كتاب "المعجم التاريخي للغة العربية: رؤى وملامح»، إعداد منتصر أمين عبد الرحيم، وخالد اليعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الطبعة الأولى، ص93– 122.

– د. عبد المنعم السّيد جُدامي 2016م:

المشكلات الثّقافيّة في معجم إِلياس بُقطُر، ضمن كتاب «المعجميّة العربيّة: قضايا وآفاق – الجزء الثّالث» إِعداد منتصر أمين عبد الرّحيم، وحافظ إسماعيلي علوي، إِربد، دار كنوز المعرفة، الطّبعة الأُولى، ص311– 378.

المصادر والمراجع

(أ) مصادر ومراجع عربيّة

- أَحمد العلويّ 2016:

المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة وشروط قيامه، ضمن كتاب «المعجم التاريخي للغة العربية: رؤى وملامح»، إعداد منتصر أمين عبد الرحيم، وخالد اليعبودي، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الطبعة الأولى، ص ص49– 68.

- أَحمد مُختار عمر 2002م:

المعجم الموسوعيّ لأَلفاظ القرآن الكريم وقراءاته، الرّياض، مؤسسة سطور المعرفة، الطّبعة الأَولى.

- أَحمد مُختار عمر 2008م:

معجم اللُّغة العربيّة المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، الطّبعة الأَولى.

- ثُريا السُّكريّ عَامِر 2009م:

ظاهرة الإِنحاء في اللُّغة العربيّة: الفعل النّاقص نموذجًا، تونس، كلية الآداب والفنون والإنسانيّات.

- ابن جنيّ (أَبو الفتح عثمان بن جنيّ، ت 392هـ) :

الخصائص، تحقيق عبد الكريم بن محمد، القاهرة، المكتبة التّوفيقيّة، د.ت.

- جورج متري عبد المسيح 2016 م:

دورُ المعجم العربيّ في إِحياء التّراث وتصوير الواقع واستشراف المستقبل، ضمن كتاب «المعجميّة العربيّة، قضايا وآفاق، الجزء الثّالث»، إِعداد منتصر أَمين عبد الرّحيم، وحافظ إسماعيلي علوي، إربد، دار كنوز المعرفة، الطّبعة الأُولى، ص93– 114.

"المصدر والهدف" أَساسًا في توزيع هذه الصِّيغ على المفاهيم والدِّلالات المختلفة الَّتي مثلتها طوال رحلتها التَّطوُّرية تمامًا كما هو الحال في معجم الإِنحاء هذا. إِنَّ أَهمية وجود معجم كهذا في العربيّة تكمن في رسم صورة كاملة لتطوُّر الصِّيغ وتحوُّلاتها على المستوى المقوليّ والوظيفيّ مع التَّأريخ لهذا التَّحوُّل أَو ذاك، وهذا الأَمر يمثل أَحد أَهداف المعجم التَّاريخيّ، بمعنى أَنَّ وجود هذا المعجم بصيغة محكمة قائمة على بحث دقيق لظاهرة الإِنحاء قوامه مدونة واسعة ممتدة سيدعو القيمين على المعجم التَّاريخيّ إِلى إِعادة النَّظر في كثير من المسائل المعجميّة المتعلقة بهذه الصِّيغ.

وجملة القول: إِنَّ لـ «الإِنحاء» علاقة قوية بالمعجم التَّاريخيّ للُّغة بصفة خاصّة، وهي علاقة تفاعليّة؛ بمعنى أَنَّ الدِّراسات الَّتي تتبع التَّغيُّرات الَّتي تصيب أَلفاظ اللُّغة وتراكيبها وفق قواعد الإِنحاء فترصد تحوُّلها من أَلفاظ معجميّة إِلى أَلفاظ نحويّة أَو من أَلفاظ أَقل نحويّة إِلى أَلفاظ أَكثر نحويّة أَو تقف بها هذه الأَلفاظ عند مرحلة معينة من مراحل دورتها الإِنحائيّة خلال فترة زمنيّة معينة من حياة أَي لُغة، فإِنَّ مثل هذه الدّراسة يمكنها أَنْ تزود صانعي المعجم بقائمة مهمة من الكلمات – حتى وإِنْ لم تكن قائمة كبيرة العدد – لابد من أَنْ يقفوا أَمامها ويتأملوها ويتتبعوا مراحل ظهورها وتطوُّرها آخذين بعين الاعتبار التّفسيرات الَّتي تقدمها دراسات الإِنحاء بصفته فرضيّة قابلة للتّفسير والتّبرير، وعلى الجانب الآخر فإِنَّ وضع معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة سيسهم بدوره في تقدّم مثل هذه الدِّراسات الَّتي لا تزال في بداية طريقها إِلى اللِّسانيّات العربيّة.

جزء من عملية عموميّة يتمّ خلالها إِنحاء أَفعال الأَوضاع Postural Verbs إِلى علامات تدل على استمرار الأَحداث[132] .

واللَّافت هنا أَنَّ هذه أَمثلة قليلة جدًّا لعمليّات الإِنحاء في اللُّغة العربيّة بوجه عام، كما أَنَّها تضمَّنت فقط بعض التَّنوعات اللُّغويّة ولم تتناول كامل التَّنوعات الَّتي تنتمي إِلى العربيّة، ناهيك من احتياج هذه العمليّات إِلى إِعادة فحص وفق مدونة مناسبة، فالحروف الَّتي تمَّ التَّمثيل بها ضمن العمليّات السَّابقة لها – إِنْ أَردنا أَنْ يكون مثل هذا المعجم جامعًا شاملًا – أَنْ تكون جزءًا أَساسيًّا في عمليّات إِنحائيّة أُخرى لم يأت المعجم على ذكرها، أَو أَنْ تشاركها مساراتها بعض العناصر النَّحويّة والمعجميّة الأُخرى، أَضف إِلى هذا ضرورة التَّنبيه إِلى أَنَّ هناك دراسات تلت تاريخ صدور هذا المعجم تناولت الإِنحاء في العربيّة وأَسفرت نتائجها عن بعض العمليّات الَّتي يمكن أَنْ تُضاف إِلى رصيد العربيّة من المسارات الإِنحائيّة، فدراسة "السِّيسيّ" 2010م – على سبيل المثال – جعلت الثُّنائيّة التَّالية:

Allative > Purpose

ومفادها التَّحوُّل من حالة مكانيّة إِلى غاية أَو غرض ممثَّلة بالحرفين: (اللَّام – لـ) و(حتى)[133] في قولنا: (1) غادر لبيروت بالقطار، و(2) تسلَّق الجبل حتى القمة. ومعنى هذا أَنَّ مسار إِنحاء (اللَّام) هو نفسه المسار الخاصّ بـ(حتى) لانتمائهما – رغم اختلاف بعض التَّفاصيل الدِّلاليّة – إِلى مجال دلاليّ مشترك هو القصد إِلى تحقيق غرض ما، أَضف إِلى هذا أَنَّ (اللَّام) الَّتي كانت منذ قليل مثالًا للثُّنائيّة (Benefactive > A-Possessive) (رقم2 فيما سبق) هي الآن طرف في عمليات إِنحاء أُخرى مختلفة عمَّا تم إِثباته في المعجم الشَّامل.

وما ينبغي أَنْ نقوله في هذا المقام إِنَّنا بحاجة إِلى معجم للإِنحاء في اللُّغة العربيّة يستتبع كامل صيغها المنحَاة ومساراتها التَّطوُّرية المختلفة متخذًا من ثنائيّة

(132) Ibid., p.278-9.
(133) see Mohssen Esseesy 2010: op. cit., p.291.

وصف، ولكنَّه لم يقدّم شاهدًا على هذا، ويمكننا التماس شاهد هذه الثُنائيّة في مثل قولنا: انتظرتُ إِلى الفجر.

(Benefactive > A-Possessive) –2

وتقوم الثُّنائيّة على تحوُّل المفردة من تعيين حالة المستفيد (شخص أَو شيء) من حدث الفعل[125] إِلى حالة الإِضافة والملكيّة[126]، ومثَّل المعجم لهذه الثُّنائيّة في اللُّغة العربيّة بحرف الجر اللَّام (لـ)[127]، وكان شاهده على هذا من (العربيّة المعاصرة) قولهم: "للبيت".

(Comitative > H-Possessive) –3

وتقوم على التَّحوُّل من مفهوم المشاركة والمعيّة[128] إِلى مفهوم الامتلاك[129]، ومثَّل المعجم لها في العربيّة بالحرف (مع)[130]، ولم يرد شاهد على هذا، ولم يحدد المعجم وصفًا للعربيّة كما فعل في العمليات الإِنحائيّة الأُخرى، ويمكن أَنْ نمثّل لهذه العملية بقولنا: سافرتُ مع محمد **ومعي دينار**.

(Same > Intensive Reflexive) –4

وتقوم على التَّحوُّل من المطابقة إِلى الذَّاتويّة (نفس < ذات)، ومثَّل لها المعجم بالعربيّة السُّوريّة[131] رغم وجودها في لَهجات عربيّة مختلفة،

(Sit (to sit, to stay) > Habitual) –5

وتقوم على التَّحوُّل من البقاء والاستقرار إِلى الاستمرار، ومثَّل لها بتحوُّل (قاعد) العربيّة السُّودانيّة إِلى (قي) في اللَّهجة النُّوبيّة، وعلَّق على هذا المسار بأَنَّه

(125) Ibid., p.17
(126) Ibid., p.24.
(127) Ibid., p.54.
(128) Ibid., p.18.
(129) Ibid., p.24.
(130) Ibid., p.88.
(131) Ibid., p.261.

المعجم – لم أَجد غير دراسة وحيدة أَجراها «هين»[122] سنة 1982على اللَّهجة النُّوبيّة لم يكن الإِنحاء أَحد مفردات عنوانها، فذهبتُ أُراجع مصادر مداخل هذا المعجم الَّتي ذكرت اللُّغة العربيّة ضمن شواهدها فوجدتها دراسات معنية ببحث العموميَّات اللُّغويّة أَو بدراسة إِحدى اللَّهجات العربيّة المعاصرة، وكان للَّهجة النُّوبيّة النَّصيب الأَكبر من البحث والدِّراسة إِلى جانب لَهجات العربيّة في السُّودان وسُوريا وفلسطين، والواقع أَنَّ دراسات الإِنحاء بوجه عام – وعلى اختلاف منطلقاتها النَّظريّة – تستعين بالواقع اللَّهجيّ لاستكمال الصُّورة بشأن المسار الإِنّحائيّ للعناصر المعجميّة موضع بحثها. وعلى أَيَّة حال، كان من بين أَوضح العمليَّات الإِنحائيّة الَّتي أَشار إِليها هذا المعجم ومثَّلت اللُّغة العربيّة أَحد شواهدها ما يلي:

((Allative > Until (Temporal) –1

تقوم هذه الثُّنائيّة (= عملية الإِنحاء) على تحوُّل الحالة المكانيّة الَّتي تدل المفردة عليها (المصدر) إِلى حالة زمانيّة (الهدف)، فمصدر هذه الثُّنائيّة (Allative) يشير إِلى الحالة الَّتي يتمُّ من خلالها تعيين منتهى حركة ما ووجهتها[123]؛ كأنْ نقول: ذهبتُ إِلى البيت. بمعنى أَنَّها تدل على الغاية. أَمَّا هدف هذه الثُّنائيّة أَو نهاية مسار الإِنحاء فتشير إِلى حالة زمنيّة، ومثَّل المعجم لهذه الثُّنائيّة في اللُّغة العربيّة بحرف الجر (إِلى)[124]، واستعمل المعجم لفظ (العربيّة) دون تخصيص أَو

(122) عنوان هذه الدِّراسة:

- Bernd Heine 1982: The Nubi Language of Kibera – An Arabic Creole: Grammatical Sketch and Vocabulary. (Language and Dialect Atlas of Kenya, 3) Berlin: Reimer.

(123) R. L. Trask 1993: A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics. p.13. London and New York: Routledge

(124) see Bernd Heine & Tania Kuteva 2004: op. cit., p.41.

ومرجعه في هذا الشَّأن دراسة:

- Martin Haspelmath 1997: From Space to Time: Temporal Adverbs in the World's Languages. p.67. Munich and Newcastle: Lincom Europa

باعتبار الوظيفة الأَصليّة، بعدها يقدِّم المعجم تعريفًا لهذه الثُّنائيّة/ نوع الإِنحاء، ثمَّ يسرد مجموعة اللُّغات أَو اللَّهجات الَّتي توجد بها هذه الثُّنائيّة/ نوع الإِنحاء مشفوعة بالأَمثلة والشَّواهد الَّتي تمثِّل هذه العملية أَو غيرها. ويصرح أَصحاب المعجم باحتواء مداخله على نوعين من المعلومات؛ الأُولى: مجموعة معطيات وبيانات من لُغات مختلفة لا تجمع بينها – في الأَغلب الأَعم – فصيلة أَو صلة، والثَّانية: تحليل لهذه المعلومات ممثلًا في تصنيفها وتفسيرها التَّاريخيّ[120]، وقد تستلزم بعض المداخل قدرًا من التَّفصيل أَو التَّعليق حسب طبيعة عملية الإِنحاء الَّتي يمثّلها المدخل أَو أَحد طرفيه (المصدر والهدف) أَو كلاهما.

أَمَّا عن نصيب اللُّغة العربيّة من هذا المعجم -إِذا تمت مقارنتها بلُغات ولهجات أُخرى- فهو نصيب ضئيل جدًّا، ولعل السَّبب وراء هذا يكمن في قيام المعجم على الدِّراسات الَّتي تمَّ إِنجازها بالفعل حول الإِنحاء والاعتماد على الأَمثلة الَّتي وردت في ثنايا هذه الدِّراسات وأَغلبها لم يكن معنيًا ببحث الإِنحاء في اللُّغة العربيّة، ولم يكن معنيًّا باستنتاج الأَمثلة من مظانها العربيّة وفق مدونة مناسبة، وربما يعود السَّبب أَيضًا إِلى أَنَّ دراسات الإِنحاء في اللُّغة العربيّة المكتوبة بلُغات أَجنبيّة – على أَهميتها في التَّعريف بالظَّاهرة والتَّنقيب المضني من أَجل التماس أَكبر عدد من أَمثلتها الصِّحاح- دراسات ليس لها حظ كبير من الوفرة العدديّة ناهيك من قطاعيّة مثل هذه الدِّراسات، والجدير بالملاحظة هنا أَنَّ هناك دراسات عديدة حول الإِنحاء في اللُّغة العربيّة صدرت قبل نشر هذا المعجم بكثير أَغفلها المعجم أَو تغافل عنها، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك دراسة بلقيس النَّجار الصَّادرة سنة1991[121]. وبمراجعة مصادر ومراجع هذا المعجم – وقد جمعتُ كل العناوين الَّتي تتصل بصورة أَو بأُخرى بالبحوث الَّتي قام عليها

(120) Ibid., p.13.

(121) see Balkees Al-Najjar 1991: Grammaticalization of Lexical Markers in Kuwaiti Arabic. Folia Linguistica XXV (3-4): 665-75.

وتطوُّراتها، وتمثَّل الجمهور المستهدف بهذه المعلومات في اللِّسانيِّين الوصفيِّين والتَّاريخيِّين على السَّواء، فالتَّاريخيُّون منهم سيجدون فيها آليَّات جديدة بعيدًا عن منهج المقارنة وإِعادة البناء الدَّاخليّة (Internal Reconstruction) الَّتي لم تأتِ – بحسب أَصحاب هذا المعجم – بنتائج مناسبة[114]. أَمَّا الوصفيُّون فسيجدون الأَسباب الَّتي تربط بين المعاني النَّحويّة المختلفة، وتلك الَّتي تقف وراء ذلك التَّرابط بين الصِّيغ النَّحويّة والمعاني الَّتي تعبر عنها، وهذه الثَّاوية خلف امتلاك الصِّيغ اللُّغويّة وظائف معجميّة ونحويّة[115]، هذا بالإِضافة إِلى أَنَّ علماء النَّفس والأَنثروبولوجيِّين وعلماء الاجتماع ربما يجدون في هذا المعجم سبيلًا جديدًا للكشف عن أَنَّ هذا النَّوع من السُّلوك الإِنسانيّ المسؤول عن تطوُّر الصِّيغ النَّحوية لا يختلف كثيرًا عن السُّلوك الَّذي يلحظونه في مجال عملهم[116]. كذلك حوت مقدمة المعجم تعريفًا موجزًا بالإِنحاء وبنظريّته وبالآليَّات الَّتي ينطوي عليها[117] ومن ثمَّ بالمشكلات الَّتي قد تواجه هذه النَّظريّة وتلك الَّتي واجهتهم في اختيار طريقة مناسبة لصياغة المداخل[118] . وتلا هذا عرض لقواعد استعمال المعجم وإِرشاداته ببيان أَنواع المعلومات وطريقة تعيين المداخل واللُّغات والأَمثلة والشُّروح[119].

وقد تضمَّن المعجم حوالي (400) عملية من عمليات الإِنحاء المختلفة الَّتي جاءت مرتبة حسب الأَلفبائيّة الإِنجليزيّة وفق ثُنائيّة "المصدر – الهدف" (Source-Target Lexicon)، بمعنى أَنَّ كل مدخل يبدأ بالمفهوم أَو الوظيفة الَّتي يؤديها عنصر (معجميّ/ نحويّ) ما في أَصل وضعه داخل اللُّغة وينتهي بالمفهوم أَو الوظيفة الَّتي أَصبح عليها بعد الإِنحاء، ثمَّ تُرتب هذه الوظائف أَلفبائيًّا

(114) see Bernd Heine & Tania Kuteva 2004: op. cit. p.1.
(115) Ibid., p.1.
(116) Ibid., p.1.
(117) Ibid., p.2-5.
(118) Ibid., p.5-13
(119) Ibid., p.13-14.

اللُّغة العربيّة في معجم الإِنحاء

أُقدّم فيما يلي وصفًا موجزًا لمعجم من المعاجم الرَّائدة في مجال الإِنحاء مبينًا مدى الاهتمام الَّذي حظيت به اللُّغة العربيّة داخل هذا المعجم، وهو في الحقيقة اهتمام ضئيل جدًّا مقارنة بلُغات أُخرى، الأَمر الَّذي ينبّه الباحثين العرب إِلى ضرورة الاهتمام بهذه الظَّاهرة وبحثها بحثًا جادًّا يستوعب أُسس مقاربتها النَّظريّة والتَّطبيقيّة بحيث نراعي من خلاله خصوصيّة تطوُّر اللُّغة العربيّة ونتيح له قدرًا كبيرًا من الانضباط العلميّ كي تنعكس تلك الخصوصيّة على مرآة المسارات الإِنحائيّة (السَّليمة والصَّحيحة) للصيغ المعجميّة والنَّحويّة العربيّة، وأَزعم أَنَّ إِنجاز معجم للإِنحاء في اللُّغة العربيّة خطوة مهمة في سبيل صناعة المعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيّة؛ ذلك أَنَّ وجود معجم الإِنحاء – الَّذي سوف أَعرض له في الصَّفحات القليلة التَّالية – خير دليل على مكانة الإِنحاء وأَهميته في الدَّرس اللِّسانيّ بصفة عامَّة وفي الصِّناعة المعجميّة بصورة خاصَّة.

صدر معجم الإِنحاء عن جامعة كامبريدج سنة 2002 بتأليف كل من برند هين (Bernd Heine) وتانيا كوتيفا (Tania Kuteva) وبمساعدة فريق ضخم ضمَّ أَبرز الأَسماء الرَّائدة في مجال دراسة الإِنحاء، تحت رعاية جمعية البحث الأَلمانيّة (Deutsche Forschungsgemeinschaft) (German Research Society)، ولمَّا كان هذا المعجم يتضمن أَمثلة من لُغات ولهجات كثيرة من مختلف أَنحاء العالم (وصل عددها إِلى500 لُغة) فقد تمت عنونته بمعجم الإِنحاء الشَّامل « World Lexicon of Grammaticalization»، هذه الأَمثلة – بحسب مقدمة المعجم – نتاج عشر سنوات (1991 حتى 2000م) من البحث والاستقصاء في هذا المجال. ويهدف هذا المعجم إِلى أَنْ يقدِّم للقارئ الوسيلة الَّتي يفهم من خلالها كيف ترتبط المعاني النَّحويّة المختلفة بعضها مع بعض بطريقة صحيحة ومنظمة بعيدًا عن جفاف التّضمينات النَّظريّة للإِنحاء، وبتعريف القارئ بثروة من المعلومات الَّتي تمَّ نشرها خلال ثلاثين سنة قبل صدوره بشأن أُصول الصِّيغ النَّحويّة

العناصر، وهو ما يشغلنا في البحث الحاليّ، ومن أَمثلة هذه الدِّراسة إِنحاء حرف الجر (في) كما يمثّله الجدول التَّالي(113) :

Stage	Period	Primary function	Form	Category
0	Pre-Classical	Concrete reference to body part	*fū/fi/fā* 'mouth'	Noun
I	Pre-Classical	Complement of *bi-*; preposition	*bi-fi/fī* 'within'/ in, at	Nominal dependent/ preposition
II	Classical/ Pre-Modern	Preposition	*fī*	Preposition
III	Modern	Preposition/particle	*bada'a fī*	Adprep
IV	Modern	Textual organizer	*fī l-wāqi'* 'indeed'	Clause linker
V	Modern	Existential pronoun	*fī* 'there is'	Pronoun
VI	Modern	clitic	*f-*	Phoneme (e.g., in *fēn* 'where')

ووفقًا لهذا الجدول يمكننا القول إِنَّ إِنحاء حرف الجر (في) مرَّ بست مراحل؛ أولها تحوُّل هذه المفردة ||من اسم معجميّ دال على عضو من أَعضاء جسم الإِنسان (فو – في – فا) < إِلى مكمل [اسميّ] لحرف الجر الباء في مثل (بفي)|| في عربيّة ما قبل الفصحى، < ثمَّ إِلى حرف جر (في)|| في العربية الفصحى وما قبل المعاصرة، < ثمَّ إِلى أَداة في مثل: (بدأ في)||، < ثمَّ إلى رابط نصيّ في مثل: (في الواقع)||، < ثمّ إِلى ضمير في مثل: "في ناس محترم"، < ثمَّ إِلى متصل Clitic في مثل: "فين"|| في العربيّة المعاصرة.

فإِذا كان المعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيّة معنيًّا بمتابعة كل صيغة لُغويّة عربيّة منذ ولوجها متن هذه اللُّغة وحتى انقراضها، وبمتابعتها أَيضًا إِذا انتقلت إِلى لُغة أُخرى بالإِضافة إِلى توثيق وتَأريخ جميع التَّغيُّرات الَّتي تلحق بها، فإِنَّ نتائج بحوث الإِنحاء في اللُّغة العربيّة لابد أَنْ تلقى عناية القائمين على بناء هذا المعجم.

(113) see Mohssen Esseesy 2010: op. cit., p.186.

و(**خلف< خلف**)، و(**قدم < قدام**)، على عكس العناصر المحدّدة دلاليًّا مثل (**كاحل–رمش–وغيرها**)[108]. وجدير بالذِّكر هنا أَنَّ "السِّيسيّ" قارب في رسالته للدّكتوراه الَّتي نشرتها "Brill سنة 2010" إِنحاء حروف الجر في اللُّغة العربيّة، وقد قامت الدِّراسة على مدونة لا بأس بها[109] من النُّصوص العربيّة القديمة والمعاصرة (شملت القرآن الكريم، وألف ليلة وليلة، وبعض الرِّوايات والأَعمال الإِبداعيّة المعاصرة بالإِضافة إِلى عددٍ لا بأس به من الأَعمال السِّياسيّة والثّقافيّة، وبعض الصُّحف المصريّة كالأَهرام والحياة والوطن والتّجديد، والكتابات اللَّهجيّة مثل دردشة مصريّة)، وكان من الإِجراءات اللَّافتة في هذه الدِّراسة توسيع فئة حروف الجر اعتمادًا على التَّشابهات الوظيفيّة المشتركة بينها وبين فئات وظيفيّة أُخرى لتشمل على سبيل المثال بعض الظُّروف كفئات فرعيّة لها[110]؛ لذا تجده في الاقتباس السَّابق يجمع بين (في ووسط وخلف وقدام)، وتتلخص وجهة نظره في أَنَّ الوظائف المتعددة الَّتي تؤديها مثل هذه الفئات أَو مُتَّصل الوظائفيّة التَّدرُجيّ (Gradational Continuum of Functionality)[111] الخاصّ بها يتحدى ذلك التَّصنيف التُّراثيّ الضَّيق، وأَنَّه من غير المنطقيّ أَنْ يتم حصر هذه الكلمات في مقولة تركيبيّة لا تعكس ذاك المدى الواسع من وظيفيَّتها أَو استعمالاتها داخل السِّياقات المختلفة[112]. وبغض النَّظر عن تصنيفه لهذه العناصر والعناصر المشابهة لها وظيفيًّا فإِنَّ مناقشة صحة هذا التَّصنيف أَو عدم صحته (وهو ما يقع بعيدًا عن مجال هذه الدِّراسة) لن تقدح في مقاربته للإِنحاء الحاصل في تلك

(108) see Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.193.

(109) يرى «ويلمسن» أَنَّ هذه المدونة تعتبر صغيرة نسبيًّا، وأَنَّها ربما كانت مناسبة وقت اعتماد دراسة الدُّكتور السّيسيّ عليها غير أَنَّها خضعت للتحديث. انظر:

Von David Wilmsen 2011: On Grammaticalization Processes in Arabic, the Use of Corpora and the Limits of Theory: Claims and Counter Claims. p.1 In Orientalistische Literaturzeitung 106 (6): 1-9

(110) see Mohssen Esseesy 2010: Grammaticalization of Arabic Prepositions and Subordinators. A Corpus-based Study. p.339. Leiden: Brill

(111) see Mohssen Esseesy 2010: op. cit., p.344.

(112) see Mohssen Esseesy 2010: op. cit., p.348.

(إلى) في الانتهاء والغاية، وتكون عاطفة بمنزلة الواو، وقد تكون حرف ابتداء، يُستأنف بها الكلام بعدها"[103]، ويرى «السِّيسيّ» أَنَّ مثل هذه المعاني الدِّلاليّة والوظائف النَّحويّة لكلمة (حتى) توضح لنا أَنَّ هذه الكلمة المشتقة من مصدر اسميّ جرى عليها ما يسمى "إعادة تحليل" (Reanalysis)[104] فاستعملت كحرف جر وكأَداة، وأَنَّ من آثار إعادة التَّحليل تعدد الوظائف والعلاقات التَّركيبيّة الخاصّة بهذه الكلمة[105]، ولكنَّه يرى من ناحية أُخرى أَنَّه ربما ينشأ عن الإنحاء المتعدد غموض دلاليّ وتركيبيّ، مثال هذا استعمالنا (حتى) كحرف جر في مثل قولنا: أَكلتُ السَّمكة حتى رأسها. الَّذي يتعارض مع استعمالها كأَداة حيث يصبح المعنى: (أَكلتُ السَّمكة، وحتى الرَّأس أَكلتُها)[106].

إِنَّ وجود أَسماء أَعضاء جسم الإِنسان في صدر مسار إِنحائيّ تثمر نهايته عن حرف جر يتمتع بمفهوم دلاليّ تضمَّنته دلالات هذا الصَّدر أَو المصدر باصطلاح أَهل الإِنحاء ووفقًا لـ«فرضيّة تحديد المصدر SDH» يذكّرنا بمقاربة «بروكلمان» لحروف الجر في اللُّغات السَّاميّة – الَّتي أَشرت إِليها في بداية هذا البحث – حيث افترض أَنَّ حروف الجر في اللُّغات السَّاميّة تطوَّرت عن الأَسماء الَّتي تشير إِلى أَعضاء جسم الإِنسان، وأَنَّ تطوُّرها هذا مرَّ بمراحل أَربعة من خلال آليَّات ثلاثة هي: فقد المحتوى الدِّلاليّ (من المرحلة الأُولى إِلى الثَّانية)، و"التَّحجر" (fossilization) (من المرحلة الثّانية إِلى الثَّالثة)، والتّقلص إِلى وظيفة نحويّة خالصة (في المرحلة من الثّالثة إِلى الرَّابعة)[107].

وفي اللُّغة العربيّة واتصالًا كذلك بالمصادر المفاهيميّة للإِنحاء وسمات العناصر المنحَاة أَشار "السِّيسيّ" إِلى أَنَّ أَسماء أَعضاء جسم الإِنسان الَّتي تشير إِلى علاقات مكانيّة يتم إِنحاؤها كحروف جر: (**فو – فم< في**)، و(**وسط< وسط**)،

(103) ابن منظور : السّابق نفسه، ص24.

(104) راجع الهامش رقم 86 من هذا البحث.

(105) see Mohssen Esseesy 2009a: op. cit. p.39.

(106) see Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.193.

(107) see Christian Lehmaan 2011: op. cit., p.2.

نظريّة لـ "الحالات النَّحويّة" (Grammatical Cases) تقوم بالأَساس على العلاقات المكانيّة[100].

وعلى الرُّغم من أَنَّ بعض الأَمثلة السّابقة ربما تقترح علاقة أَحاديّة (من واحد إلى واحد) بين المفهوم المصدر والهدف؛ بمعنى أَنَّ ناتج عملية الإِنحاء عنصر وحيد، يرى "السِّيسيّ" العلاقة بينها على العكس من هذا علاقة (واحد لمتعدد)؛ بمعنى أَنَّ مفهوم مصدر وحيد يمكن أَنْ يكون له أَكثر من هدف؛ أَي أَنَّ إِنحاء هذا المصدر ينتج الكثير من العناصر والصّيغ المرتبطة بهذا المصدر، وشاهده على هذا من العربيّة كلمة (**سواء**)، فالصّيغ المنحَاة عن هذه الكلمة تتضمن الرَّابط (**سواءٌ**)، وأَداة الاستثناء (**سوى**)، و(**لاسيما**)، فهذه الأَمثلة برأيه شاهدة على ما اصطلح عليه كولت كريج (Colette Craig) سنة 1991 بـــ "الإِنحاء المتعدد" (Polygrammaticalization)[101].

ومن أَمثلة الإِنحاء المتعدد أَيضًا (**حتى**)، يقول "ابن منظور": "قال "الأَزهريّ": ... وقال بعضهم (يقصد: النَّحويّين): حَتَّى فَعْلى من الحتِّ، وهو الفراغ من الشَّيء مثل شَتَّى من الشَّتِّ، ... وقال "الجوهريّ": حَتَّى فَعْلى، وهي حرف"[102]، ومن المعاني الأُخرى التي ذكرها "الجوهريّ": تكون جارة بمنزلة

(100) see Joan Bybee 2003: op. cit., P.152.

والدِّراسات المشار إِليها في الاقتباس على التّوالي للإِطلاع هي:

- B. Heine, U. Claudi & F. Hunnemeyer 1991: Grammaticalization: A Conceptual Framework. University of Chicago Press.
- S. Svorou 1993: The Grammar of Space. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.
- J. M. Anderson 1971: The Grammar of Case: Towards a Localist Theory. Cambridge University Press

(101) see Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.193.

ودراسة كولت كريج المشار إِليها عنوانها:

Colette Craig 1991: Ways to go in Rama: A Case Study in Polygrammaticalization. In Elizabeth C. Traugott & Bernd Heine (Eds.): Approaches to Grammaticalization. Vol.2: 455-92. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company

(102) ابن منظور : مرجع سابق، المجلد 2، ص23، 24.

ننظر في البعد التّركيبيّ والصّرفيّ لبنية المصدر، وليس في المعنى الإحاليّ لعناصرها المعجميّة[99].

المصدر والهدف

إنَّ فرضية تحديد المصدر تؤكد على أَنَّ سمات دلاليّة معينة لها علاقتها –أَولًا– بما يجوز إنحاؤه وما لا يجوز، وبالمسار الَّذي يسلكه هذا الإنحاء –ثانيًا– وبطبيعة المعاني النّاجمة عنه –ثالثًا– وبالعلاقة بين مصدر الإنحاء (الكلمة أَو الصّيغة أَو البنية الَّتي يسري عليها الإنحاء) وهدفه (الصّيغة النّهائيّة النّاشئة عن الإنحاء) –رابعًا– ولها كذلك أَثرها في طبيعة هذه العلاقات. فالإنحاء إذن ليس مسألة اعتباطيّة إنَّما هناك جملة من الخصائص الَّتي تميز الصّيغ القابلة للإنحاء استنبطها الباحثون من خلال جرد سمات العديد من هذه الصّيغ في لُغات مختلفة.

وتؤكد "بيبي" بشأن المصادر المفاهيميّة لعمليّة الإنحاء أَنَّ العلاقة المكانيّة بين شيئين دائمًا ما يتم التّعبير عنها في كثير من اللُّغات عن طريق علاقة أَحد أَعضاء جسم الإنسان ببقية الأَعضاء الأُخرى؛ وعليه فإنَّ الاسم رأس (Head) يشارك في معنى "حروف الجر on the top of / top / on"، ويستعمل الاسم خلف (Back) في معنى in back of، أَمَّا الاسم وجه (Face) فيستعمل في معنى "in front of"، كذا قرّرت أَنَّه من خلال تقصي هذه الوحدات العلاقيّة في 125 لُغة إفريقيّة، توصَّلت دراسة «هين» ورفيقاه (Heine et al 1991) إلى أَنَّ أَكثر من ثلاثة أَرباع العناصر (المفردات) مشتقة من أَسماء أَعضاء جسم الإنسان، أَمَّا سفورو (Svorou) 1993 فقد توصَّل من خلال بحث أَمثلة مختلفة من جميع الفصائل اللَّغويّة إلى أَنَّ أَعضاء الجسم البشريّ هي مصدر هذه الوحدات العلاقيّة، أَضف إلى هذا أَنَّ العلاقة بين هذه العناصر المكانيّة والنِّظام النَّحويّ المجرد تمَّ التَّأكيد عليها منذ السَّبعينيّات حين اقترح أَندرسون (Anderson 1971)

(99) after Joan Bybee, Revere Perkins & William Pagliuca1994: op. cit., p.10-11.

المعجميّة في الإنحاء هو "المعاني غير المنطقيّة" (non-Logical Meanings)[96]، ومعنى هذا أَنَّ ما يتبقى لها هو المعاني الأَساسيّة أَو قُل الذَّرات الدِّلاليّة الأَساسيّة الأَكبر عموميّة، ولقد قرّر «هوبر» و«تروجت» أَنَّنا حين ننظر إِلى المعجم (Lexicon) لا يمكن أَنْ نتصوّر أَنَّه يتضمن فقط السّمات التّركيبيّة أَو الصّوتيّة للعناصر المعجميّة، بل يجب أَنْ يحفل إِلى جوار هذه بسمات تلك العلاقات الدِّلاليّة بين الكلمات داخل المجالات الدِّلاليّة الَّتي تتكون منها؛ إِذ من المقترح أَنَّ المعاني المعجميّة القابلة للإِنحاء هي المعاني الَّتي تتسم بقدرٍ عالٍ من العموميّة – أَو ما اصطلحا عليه بـ "الكلمات الأَساسيّة" (Basic Words) – في مقابل الكلمات الأَكبر خصوصيّة داخل المجال الدِّلاليّ[97]، أَضف إِلى هذا أَنَّ العناصر القابلة للإِنحاء تمثِّل مظاهر أَساسيّة وثابتة في علاقة الإِنسان بالبيئة لاسيما البيئة المكانيّة[98]، ولعل أَحد الأَمثلة المهمة الَّتي ضربتها «بيبي» وزميلاها في هذا الإِطار هو استعمال الكلمات الدّالة على أَعضاء جسم الإِنسان في بنى نحويّة تشير إِلى علاقات مكانيّة، وأَشاروا إِلى عدة دراسات قامت بتوثيق ظاهرة استعمال كلمة "Face" ليس بمعنى "وجه» إِنَّما بمعنى "في مقابل in front of" وذلك في عدة لُغات لا تجمع بينها صلة أَو قرابة، الأَكيد أَنَّ كلمة "Face" تعدُّ مميزة بمعناها حيث تشير إِلى عضو محددٍ ومعقدٍ من أَعضاء جسم الإِنسان، ولكنْ لاحظ أَنَّها ليست "وجه" بهذا المعنى هي ما يدخل ضمن تلك البنى النَّحويّة؛ فربما خضعت الكلمة لتعميم دلاليّ عن طريق المجاز كي تؤدي معنى "Front" كما في التّعبير الإِنجليزيّ "the face of the cliff وجه الهاوية/ مقدمة الهاوية"، ثُمَّ دخلت –بعد أَنْ دلّت على علاقة مكانيّة عامّة– مسارًا إِنحائيًّا لِتصبح من خلاله حرف جر. ومن ثَمَّ قرّر المؤلفون أَنَّه في سبيل تقصي أَصل المعنى النَّحويّ لابد أَنْ

(96) after Ian Roberts 2010: Grammaticalization, The Clausal Hierarchy and Semantic Bleaching. p.66. in Elizabeth Closs Traugott & Graeme Trousdale (Eds.): Gradience, Gradualness and Grammaticalization. John Benjamins Publishing Company.

(97) adapted from Paul J. Hopper & Elizabeth C. Traugott 2003: op. cit. p.101f.

(98) after Joan Bybee 2003: op. cit., P.151.

الإنحاء تخضع بالفعل لتغيُّرات دلاليّة تؤدي إلى تعميم يمثِّل في العادة السّمات الدِّلاليّة لمجالاتها الَّتي تنتمي إليها، أَمَّا العناصر المعجميّة الَّتي لا يمكن وسمها بعموميّة دلاليّة أَو العناصر النَّحويّة الَّتي ربما تشترك في البنية المصدر، فهذه يمكن تأويلها –كما صنعت "بيبي" وآخرون[94]– كي تعادل حالات أَفعال الوجود والملكيّة والتّموضع الفيزيائيّ والحركة في فضاء مكانيّ وغيرها من الأَفعال الموسومة بالتّعميم، ولكنْ إلى جانب العموميّة الدِّلاليّة هناك المفاهيم الأَساسيّة غير القابلة للاختزال الَّتي تشكّل أَساس المعاني النَّحويّة في اللُّغات البشريّة، هذه المفاهيم هي ما يجري عليه الإنحاء، ورأتْ "بيبي" وآخرون أَنَّ هناك دراسات أُخرى توصلت إلى مثل هذه النتيجة؛ فـ «تروجت» (Traugott 1982: 246) أَشارت إلى أَنَّ المفاهيم المصدر هي المفاهيم الَّتي تعدُّ أَساسيّة في المواقف الكلاميّة، كذا لاحظ «هين» و«كلودي» و«هنمير» (Heine, Claudi, and Hunnemeyer 1991 :33) أَنَّ التّصورات/ المعاني المصدر موضع الإنحاء هي التّصورات الأَساسيّة في التّجربة الإنسانيّة، وأَنَّها إلى حد كبير تصورات مستقلة ثقافيًّا؛ لأَنَّه يتم فهمها وإدراكها بطريقة ثابتة رغم اختلاف اللُّغات والأَعراق[95].

وأَحسب أَنَّ تلك النّتيجة يمكن دعمها وتأكيدها من خلال نتائج أُخرى توصلت إليها بعض دراسات الإنحاء الَّتي اهتمت بما يُطلق عليه "الخفوت الدِّلاليّ" أَي بالسّؤال عن طبيعة المعاني الَّتي تفقدها العناصر المعجميّة أَثناء رحلتها الإنحائيّة حيث ترى إحدى هذه الدِّراسات أَنَّ ما تفقده العناصر

(94) see Ibid., p.9;10.
(95) after Ibid., p.10.

والدِّراسات المشار إليها في الاقتباس على التّوالي للإطلاع هي:

- Elizabeth Closs Traugott 1982: From Propositional to Textual to Expressive Meanings: Some Semantic-Pragmatic Aspects of Grammaticalization. In W. P.
- Lehmann & Yakov Malkiel (Eds.): Perspectives in Historical Linguistics. 245-71. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

B. Heine, U. Claudi & F. Hunnemeyer 1991: Grammaticalization: A Conceptual Framework. University of Chicago Press.

المورفيم أَو تقليصه إِلى الصّفر ربما يكون المحطة الأَخيرة من تطوُّر بعض الصّيغ المنحَاة كما في دورة تاملي جيفون (Tamly Givón) للإِنحاء[90] :

الخطاب < التّركيب < المورفولوجيا < المورفيميات الصّوتيّة < صفر

فالعناصر المعجميّة كما يرى "السِّيسيّ" قد تترك مسار إنحائها عند نقطة تسبق مرحلة اكتماله، ولا تتقدم عليها خطوة إِضافيّة، كما في حالة كثير من الأَسماء والصّفات العربيّة الَّتي تحوَّلت إِلى ظروف، مثل: (**أَحيانٌ < أَحيانًا** / **كثيرٌ < كثيرًا**)، ويُطلَق على مثل هذا التّحوُّل "عَكس المقولة" (Category Conversion)[91] ، ويمكن لنا قياس (**قريبٌ < قريبًا**) و(**بعيدٌ < بعيدًا**) و(**قليلٌ < قليلًا**) وأَشباهها على هذا الصّنف من التّحوُّل. وهذا معناه بالنّسبة إِلى المعجميّ المؤرِّخ ألَّا يتمَّ الجمع والحال هذه بين الاسم والظّرف أَو بين الصّفة والظّرف في مدخلٍ واحد لاختلاف صنفهما المقوليّ من ناحية، ولسبق الأُولى الثّانية من ناحية أُخرى ما لم نجد من الشّواهد ما يخالف هذا.

فرضيّة تحديد المصدر

إِنَّ إِحدى أَهم الفرضيَّات الَّتي وضعتها بيبي وآخرون (Joan Bybee et al) 1994 في سبيل بِناء نظريّة عن الإِنحاء هي "فرضيّة تحديد المصدر" (Source Determination Hypothesis)[92] ومؤدى هذه الفرضيّة أَنَّ "المعنى الحقيقيّ للبنية موضع الإِنحاء يحدّد بصورة أَساسيّة مسار هذا الإِنحاء، ويحدّد بالتّالي المعاني النَّحويّة النّاجمة عنه"، وهذا يستتبع النّظر في المعاني الَّتي تعمل بوصفها مصادر للإِنحاء، فليست جميع المعاني قابلة للإِنحاء، وإِذا كان الإِنحاء ينطوي على تغيُّر دلاليّ، فإِنَّ «التَّغيُّرات الدِّلاليّة الَّتي تؤدي إِلى الإِنحاء وتستمر خلاله هي التَّغيُّرات الَّتي تضاعف عموميّة معنى الصّيغ المنحَاة»[93]، فالعناصر المعجميّة موضع

(90) adapted from Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.192.
(91) Ibid., p.192.
(92) see Joan Bybee, Revere Perkins & William Pagliuca1994: op. cit., p.9.
(93) Ibid., p.9.

▪ تمييز مَوادّها بأَنْ تكون الواحدة منها مَصروفة، والأُخرى ممنوعة مثلًا (قانون المغايرة).

▪ ومُراعاة هذه القوانين أو المبادئ دليل على عَقْل تنظيميّ، وعلى وَعْي لغويّ وعلميّ، وعلى وجود مَنهَج، صَريح، أَو ضمنيّ ناظم للموادّ، ولو لم يُصرِّح به المعجميّ...

نرى من خلال هذا المثال أَنَّ "خلف" تنتمي كما ذكر جورج عبد المسيح إِلى مجموعة (نحويّة/ معجميّة) أَو (معجميّة/ نحويّة) وهذا معناه أَنَّ (1) على صاحب المعجم أَنْ يعي الحدود بين ما هو معجميّ وما هو نحويّ، وما هو معجميّ تحول إِلى نحويّ أَو العكس، أَمَّا ملاحظة أَنَّ "خَلْفَ" لابد أَنْ تشكّل مدخلًا مستقلًا بعيدًا عن الاسم "الخلف" لأَنَّها لا تقبل الأَلف واللام، ولا تُجمَع، وغير هذا من علامات الاسم الَّتي فقدتها، فكل هذا يدل على (2) ضرورة الفصل بين الصّيغة المنحَاة والصّيغة الَّتي تطوّرت عنها واعتبار كل واحدة منهما مدخلًا مستقلًا، ولكنْ لا يمنعنا هذا من (3) الإِشارة إِلى العلاقة الَّتي تجمع بين الصّيغتين سواءٌ أَكانت هذه العلاقة ناشئة عن الإِنحاء أَم عن المَعجَمة، مع وضع رمز معين لكل منهما.

الخروج عن المسار

ولعلّ عنصرًا معيّنًا عند نقطة ما على مسار الإِنحاء لابد أَنْ يكون موسومًا بمجموعة معينة من الصّفات الصّوتيّة والفونولوجيّة والتّركيبيّة والدِّلاليّة الَّتي تميّزه عما يسبقه أَو يتلوه من العناصر المتصلة به على هذا المسار، وقد يخرج هذا العنصر عن المسار عند نقطة معيّنة دون غيرها، فإِذا كان مسار الإِنحاء يبدأ بعنصر معجميّ فليس من الضّروريّ أَنْ ينتهي بلاحقة تصريفيّة كما في مخطط "هوبر" و"تروجت"؛ فالشّيء الأَكبر أَهمية في نظر "السِّيسيّ" أَنَّ اللَّواصق التّصريفيّة ليست هي النّتيجة النّهائيّة لعملية الإِنحاء، وهذا معناه أَنَّ فقد

خرجت عن الظَّرفيَّة... ولذلك فإنّ حَشْرها مع مادَّة "الخَلْف" في المَعاجم الجذريَّة الترتيب تصنيف أو ترتيب في غير مَحَلّه...

▪وَرَدَت في حالة النَّصْب مُراعاة لِأَحوالها الغالبة... وهي تُبنَى على الضّمّ في محلّ نصب في حالة واحدة... ولذلك فإنّ المعاجم القديمة والحديثة: أَخطأت في ترتيبها وفي تَحريكها إعرابيًّا بحيث غَلَّبت الأَقلّ على الأَكْثر عندما وضعت "ضَمَّةً" على الفاء. والأَسوأ أن بعض المعاجم النُّطقيَّة الترتيب، (معجم عبد النور المُفصَّل الثُّنائيّ اللُّغة، عربيّ فرنسيّ)، وَضَعَ ضَمَّتين على الفاء "خَلْفٌ"، ومن نافل القول أنّ "خَلْفَ" لا تُترَك بدون تَحريك...

▪يَتَّسم تعريف "خَلْف" في المعاجم بالقصور والدَّوْر، ففي المُعجَم الوسيط مثلًا، وَرَدَ في مادَّة "الخَلْف": ضدّ قُدّام (مؤنَّثة) يكون ظَرْفًا [تَكون: أَوْلَى]، وقد يَخرج عن الظَّرْفيَّة فينصرف.

▪إِذا بحثنا في الوسيط عن "قُدّام" وَجَدْنا أَنّها: ظَرْف بمعنى أمام، فإذا فتَّشنا عن "أمام" وجدنا أنّها: ظرف بمعنى قُدّام، وهكذا تَتَّسم التعريفات بالقصور وبالدَّور... وقد اضطرّ الوسيط في آخر التَّعريف إلى أنْ يقول: يكون ظَرْفًا وقد يَخْرج عن الظَّرفيَّة فينصرف، لأنّه ذَكَرَها مع المادَّة الاسميَّة (الخلف). أمّا قوله: فينصرف ففيه تَرخُّص في التَّعبير، لأنّ المَقصود "فيتصرَّف" أَي لا يلازم النَّصب على الظَّرفيَّة...

▪(مؤنَّثة) ليست دقيقة لأنّها من الكلمات التي تُؤنَّث وتذكَّر، وهنا بالذات ليس لها ضرورة لأنّها ليست موصوفًا لنَحتاج إِلى تأنيث صفته أَو تَذكيرها.

▪وأَخيرًا فإنّ كلمة "خَلْف" تنتمي إلى مَجموعة معجميَّة - نحويَّة أو نحويَّة - مُعجميَّة تُسمَّى "ظروف الغايات" ومن أَفرادها: أَسْفَلَ، أَمامَ، بَدَلَ، بَعْدَ، تَحْتَ، دونَ، شَمال، فَوْقَ، مَكان، وراء، يَمينَ...

وعلى الصِّناعة المعجميَّة العلميَّة أنْ تراعي:

▪ وجودها في المُعجَم الشّامل (قانون التّكامل).

▪ توحيد شروحها (قانون التّماثُل).

عناصرها لنمطٍ تركيبيّ مختلف له ما يميزه عن غيره من مناويل الأَفعال الأُخرى لهو دليلٌ على سلوك هذه العناصر لمسارٍ معين من مسارات الإِنحاء.

إِنَّ القضية تتعلق هنا بضرورة معرفة ما هو نحويّ وما هو معجميّ، فهذه المعرفة تعدُّ أَساسيّة في دراسة الإِنحاء من ناحية، وفي صناعة المعجم أَيًّا كان نوعه من ناحية أُخرى، وأَضرب هنا مثالًا من بحث جورج متري عبد المسيح صاحب معجم "لُغة العرب" يوضح أَهمية هذه القضية، وهو وإِنْ كان مثالًا مُطَولًا لكنَّه مهم في هذا السّياق، يقول "جورج" تعليقًا على مادة "**خَلْفَ**"[88] في بعض المعاجم العربيّة، وقد اخترت هذه الكلمة لأَنَّه يُنظر إِليها في إِحدى دراسات الإِنحاء في اللُّغة العربيّة على أَنَّها صيغة منحاة عن الاسم "الخلف"[89]، فأَردت من وراء هذا المثال أَنْ نتبيّن علاقتها بهذا الاسم داخل المعاجم العربيّة، وأَنْ نستكشف خصائص المعالجة المعجميّة لهذه الكلمة والنّتيجة الَّتي يمكن أَنْ تترتب على معرفة المعجميّ أَنَّها منحاة:

(**خَلْفَ**) ظَرْف بِمَعْنى: مَوْجود في مَكان غَيْر مُواجِه وغير جانِبيّ، وهو مَنْصوب إذا أُضيفَ: جَعَلَهُ خَلْفَ ظَهْرِه، أَو إِذا قُطِعَ عن الإضافة لَفْظًا ومَعْنًى: جَعَلَهُ خَلْفًا؛ ويُبنَى على الضَّمّ إذا قُطِعَ عن الإضافة لَفْظًا لا مَعْنًى: جَعَلَهُ خَلْفُ أَي خَلْفَهُ، مَرَّ مِنْ خَلْفُ أَي من خَلْفِهِ.

▪وَرَدَت "خَلْفَ" في مَدخل مُستقِلّ لأَنّها مادَّة لغويَّة – نحويَّة أو نحويَّة – لغويَّة، لا يَجوز حَشْرها مع المدخل – الاسم (الخَلْف)؛ فهي لا تَدخلها (أَل)، ولا تُجمَع مثل "الخَلْف" الاسميَّة على أَخْلاف وخُلوف. ولا تُصبح اسمًا إلّا إذا

(88) جورج متري عبد المسيح (2014) 2016: دورُ المعجم العربيّ في إِحياء التّراث وتصوير الواقع واستشراف المستقبل، بحث أُلقي في الموسم الثّقافيّ لدار الآثار الإِسلاميّة بدولة الكويت، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ص19وما بعدها، أُعيد نشره **ضمن كتاب «المعجميّة العربيّة، قضايا وآفاق، الجزء الثّالث»، إِعداد منتصر أَمين عبد الرّحيم، وحافظ إِسماعيلي علوي، إِربد: دار كنوز المعرفة، الطّبعة الأُولى، انظر ص93 وما بعدها.**

(89) adapted from Mohssen Esseesy 2007: op. cit. p.192.

Ka-yekteb) هي صيغة متبقية من الفعل (كان)[86]، وترى ثُريا عَامِر أَنَّه "يمكننا أَنْ نؤول التّطوُّر الحاصل في قائمة الأَفعال النَّاقصة باشتغال آليتيّ "القياس Analogy" و"إِعادة التّحليل" (Reanalysis) في نسج فعلٍ (ب) على منوال فعلٍ آخر (أ) يشبهه في وجه من الوجوه، فيستحدث للفعل بنيةً نحويّة جديدة يُصنَّف على أَساسها ضمن مجموعة الأَفعال النّاقصة، مثال ذلك ما ذكره "الرَّضي" في "**كَمُلَ**" الَّتي لا يذكرها "سيبويه" ولا "ابن يعيش" قبله، فيذكر المثال التّالي مستدلًا على وجه استعمال "كَمُلَ" ناقصة: كَمُلَ زيدٌ عالِمًا، أَي: صار"[87].

إِنَّ القضية الآن بالنّسبة إِلى المعجميّ لم تعد فقط دلالات قائمة الأَفعال النّاقصة المعروفة، بل كافة الأَفعال الَّتي تنسحب عليها سمات أَفعال هذه القائمة فتؤدي أَداءها ومعناها قياسًا. إِنَّ ثمّة فرقًا بين فعلٍ تامّ معجميًّا له دلالة وسلوك تركيبيّ واضحان، وبين فعلٍ ناقصٍ يفقد جزءًا كبيرًا من معناه الَّذي وُضِع له؛ ليسلك سلوك الأَفعال الأُخرى وإِنْ كانت دلالته تَخلُص في إِطار هذا السّلوك لمعنى مختلف وثابت؛ لذا فإِنَّ فقد الأَفعال النَّاقصة لجزءٍ من معناها وخلوص

(86) see Martine Vanhove, Catherine Miller and Dominique Caubet 2009: The Grammaticalisation of Modal Auxiliaries in Maltese and Arabic Vernaculars of the Mediterranean Area. In Björn Hansen and Ferdinand de Haan (eds.): Modals in the Languages of Europe : a Reference Work. Empirical Approaches to Language Typology, No.44. Mouton de Gruyter. pp. 325-361

(87) ثُرَيا السّكريّ عَامِر : مرجع سابق، ص97، 98. والقياس l'analogie بالنّسبة إِلى مايبه قادر على إِعادة التَّفاصيل المتعلقة بالصِّيغ وتجديدها مع الاحتفاظ بالصُّورة الكليّة للنظام النَّحويّ الموجود والدَّوران في فلكه. (see Antoine Meillet (Ed.) 1948: op. cit., p.133)، أَمَّا إِعادة التَّحليل Reanalysis فهي بحسب رولاند لانجكير (Roland W. Langaker 1977)تغيُّر بنية تعبير معين أَو فئة كاملة لا يصحبه تعديل مباشر أَو جوهريّ في المظهر السَّطحيّ لهذا التَّعبير، ويعرّفها آلن تمبرلاك (Alan Timberlake 1977) بأَنَّها صياغة فئة جديدة عن طريق العلاقات والقوانين الكامنة.

after Mohssen Esseesy 2009a: Reanalysis. P.37. in Kees Versteegh et al (Eds): Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol.IV. (37-43) Leiden, Boston: Brill.

وكلتا الدِّراستين تجدهما في:

James Li 1977 (Ed.): Mechanisms of Syntactic Change. Austin: University of Texas Press.